ردود

أبي حيان الأندلسي

(المتوفى سنة ٧٤٥ هـ)

على النحاة

في الحروف الأحادية والثنائية

تأليف

د. عمر محمد شهاب الدليمي



مكتبة حسين العصرية

ردود

أبي حيان الأندلسي على النحاة

في الحروف الأحادية والثنائية

ردود
أبي حيان الأندلسي
(المتوفى سنة ٧٤٥ هـ)
على النحاة
في الحروف الأحادية والثنائية

تأليف
د. عمر محمد شهاب الدليمي

مكتبة حسين العصرية

مكتبة حسن العصرية
للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى	:	1433هـ/ 2012 م
عنوان الكتاب	:	ردود أبي حيان الأندلسي على النحاة في الحروف الأحادية والثنائية
تأليف	:	الدكتور عمر علي محمد شهاب الدليمي
عدد الصفحات	:	544 صفحة
قياس	:	17 × 24
صف وإخراج	:	غنى الريّس الشحيمي
الناشر	:	مكتبة حسن العصرية
العنوان	:	بيروت- كورنيش المزرعة- بناية الحسن سنتر- بلوك 2- ط 4
هاتف خليوي	:	009613790520
تلفاكس	:	009611306951 - 009617920452
ص.ب.	:	6501-14 بيروت- لبنان
الترقيم الدولي	:	978 - 9953 - 561 - 15 - 8

E-mail: Library.hasansaad@hotmail.com

Printed in Lebanon 2012 طبع في لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ
ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِۚ فَإِنِ ٱنتَهَوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِمَا
يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٣٩﴾ وَإِن تَوَلَّوْا۟ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ
مَوْلَىٰكُمْۚ نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ ﴿٤٠﴾ ﴾

الأنفال : 39 - 40

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ﴿٢﴾ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴾

الطارق : 2 - 3

ولله در أبي الأسود الدؤلي القائل[1]:

حسدوا الفتى إذْ لم ينالوا سَعْيَهُ   فالقومُ أعداءٌ له وخـــصومُ
كضرائرِ الحسناءِ قلْنَ لِوَجْهِهَا   كـــذباً وزوراً إنّـــهُ لَـــدَميمُ

---

(1) ديوانه: 232، وهما من شواهد مغني اللبيب: 179/1، وهمع الهوامع: 204/4، وشرح الأشموني: 218/2.

الإهداء

إلى من أعزّ اللهُ به العربَ فأخرجنا الله به من الظلمات إلى النور وأكرمنا الله بفضله بالقرآن الكريم الذي حفظ لنا اللسان العربي إلى سيد البشرية ومعلمها الأول سيدنا وحبيبنا محمد ﷺ ... حباً واتباعاً.

وإلى من قال: "((تعلموا العربية فإنها تثبت العقل وتزيد في المروءة))[1] سيدنا عمر بن الخطاب ﷺ... ... فخراً به .. وحسرة على زمنه..

وإلى من ربياني في المهد صغيراً ..

وعلماني وأدباني صبياً وكبيراً ..

إلى من عانيا ما عانيا في سبيل وصولي إلى هذا اليوم إلى أبي وأمي ... جزاءً لبعض حقهما ..

وإلى كل من علمني حرفاً ..

إلى جميع أساتذتي في كل المراحل ...إجلالاً وتكريماً .. ثم إجلالاً وتكريماً..

وإلى من أحيت آمال الشرفاء في كل العالم ..وتحطمت على أسوارها جيوش الكفر والطغيان ..

إلى من أعزها الله فعزت الإسلام والمسلمين .. وأعادت شرف العراقيين ..

إلى مدينة الأحرار وكعبة المجاهدين .. نبض المقاومة ورمزها ومحركها الأول .. وعنوان العزة والكرامة والبطولة..

---

(1) أخرجه البخاري في الكنى: 68/1.

مدينة المآذن والمساجد .... الفلوجة العزيزة .. وأخص حي الجولان .. حي الأبطال..

إلى جميع شهدائها .. عهداً أن أمضي على الدرب ..

وإلى المجاهد الصادق الذي طالما تمنيت أن أكون مثله ..

إلى الشهيد الحي لعلَّ الله يجمعنا في الآخرة كما جمعنا في الدنيا ..

أخي وصديقي في السراء والضرّاء ...عباس... اعتزازاً وتقديراً.

وإلى سندي وجابري عثراتي ...اخوتي وأخواتي ... عرفاناً واحتراماً.

وإلى بحر الدفء والحنان.

إلى دنيا الإخلاص والوفاء.

إلى من أخذت بيدي دائماً.

إلى من حرمت نفسها الكثير الكثير وعانت أكثر لترى البسمة تعلو محياي والحياة تسري في قلمي.

إلى من انتظرت هذا اليوم كما تنتظر الأم وليدها .... زوجتي....

وفاءً وعهداً.

وإلى حياتي وحاضري ومستقبلي وجنتي إلى فلذة كبدي... صغيرتيّ...

مريم وملاك... دعاءً وأملاً.

أهدي لهم جميعاً هذا الجهد لعلَّ الله يدخره في ميزان أعمالهم.

عمر

كلمة لا بد منها

- عملاً بقولَي النبي ﷺ: ((من لا يشكر الناس لا يشكر الله))[1] و ((ومن صنع إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه))[2].
- فكان لزاماً عليَّ أن أذكر لأهل الفضل فضلهم، ولأهل الإحسان إحسانهم، والكريم في العرب إذا صُنِعَ له معروف فإنه يكون أسيراً لصانع المعروف لا يوفيه حقه مهما فعل له؛ لأن صاحب الفضل الأول لا يلحق.
- ولست أملك الآن سوى التقدم بخالص شكري وتقديري والدعاء بصدق أن يعز الله ويرفع في الدنيا والآخرة من شأن كل من أستاذي الفاضل الدكتور محمد جاسم معروف الهيتي الذي منحني حنان الأب وثقة النفس ورعاية العالم لمريده.
- وإلى الأستاذ عماش المحمدي الذي أكرمني بمكتبته طيلة مدة دراستي ولا أنسى شكري الخالص لجميع أساتذتي وزملائي وجميع العاملين في قسم اللغة العربية في كلية التربية إذ لم يبخلوا بإسداء النصيحة أو المساعدة، وأخص منهم بالذكر الصديق الدكتور عصام آل عبد الواحد لما رفدني به من بدء العنوان إلى نهاية الإطروحة، وإلى الصديق والزميل الأستاذ محمود شمس الدين الخزاعي لما آثرني به على نفسه، وإلى الدكتور خميس خلف موسى لما دفعني لإكمال دراستي بطريقة أو أخرى عسى

---

(1) سنن الترمذي: 4/ 339، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(2) سنن أبي داود: 128/2، وتمام الحديث: ((من استعاذ بالله فأعيذوه ومن سأل بالله فأعطوه ومن دعاكم فأجيبوه ومن صنع ...)) الحديث.

الله أن يفرج عنه كربته، وإلى عمي الأستاذ وليد حرحوش لكل ما قدَّمـــه إليّ.

- وأشكر كل من قدَّم إليَّ يد العون وساندني وأعانني ولو بـــشطر كلمـــة، وأدعو الله أن يجازيهم عني خير الجزاء في الدنيا والآخرة إنه بالـــدعاء سميع مجيب.
- وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلّى الله على ســيدنا محمــد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المقدمة

الحمد لله الذي أكرمنا بالعرب وأعزّنا بالإسلام، وحفظ الأولى بالأنساب، وحفظ الثانية بالقرآن وصلّى الله وسلّم على من شرّفَ الله به العرب والإسلام محمد سيد الأنام وعلى آله وصحبه الكرام.

أما بعد:

فقد خاف علماء المسلمين على القرآن الكريم من أن يصيبه ما أصاب الألسنة من لحن أو تحريف بعد أن تعددت ألسنة الداخلين في الإسلام واختلطت وتفشت ظواهر اللحن، وذلك حين اختلط العرب بغيرهم من أهل البلاد المفتوحة وما تبع ذلك من اتخاذ العبيد والجواري لإدارة المنازل في العصر الإسلامي المبكر وفي ذلك يقول أبو الطيب اللغوي(1): ((إن اللحن ظهر في كلام الموالي والمتعربين من عهد النبي صلّى الله عليه وسلّم فقد رُوينا أن رجلاً لحن بحضرته فقال: أرشدوا أخاكم فقد ضلّ(2))).

ونتيجة لهذا بدأت حركة التأليف وتأصيل النحو العربي لحفظ القرآن الكريم وصيانة اللسان العربي من اللحن.

---

(1) المزهر: 396/2، و ينظر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: 23.

(2) لم أجد الحديث بهذا اللفظ، وإنما هو كما رواه الإمام الحاكم النيسابوري، عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا قرأ فلحن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((أرشدوا أخاكم))، وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، المستدرك على الصحيحين: 477/2.

وقيَّضَ الله جل ثناؤه لكتابه العزيز علماءَ أتقياءَ، ومخلصين أوفياء من أعلام الهدى، وأئمة الصلاح والدين سهروا على خدمة القرآن العظيم وبذلوا قصارى جهدهم لتوضيح معانيه، وبيان أسراره، وكشف دقائقه، واستخراج ما فيه من حكم وأسرار، وما احتوى عليه من روائع وعجائب(1).

ومن هؤلاء أبو حيان الأندلسي الذي اعتمد على القرآن الكريم في استخلاص القواعد النحوية وتثبيتها وليس أدلٌّ على عنايته بالكتاب العزيز من تفسيره (البحر المحيط) الذي اعتنى فيه بألفاظ القرآن وتراكيبه، واهتم فيه بالرد على مؤولي ألفاظه ومحرفي كلمه عن مواضعها(2).

وجدت نفسي متأثراً ومشدوداً لمن أفنى عمره لخدمة القرآن الكريم واللسان العربي ومنحه الله من المواهب البيانية والملكة اللسانية والعقلية النحوية ما جعله يتصدر زعامة النحو في عصره واستطاع من خلال هذه الزعامة أن يُحْيِيَ نحو ابن مالك ويجدد مع تلامذته النحو ويُبسطَه فكنت أبحث عن سبب ومنفذ يربطاني بذلك العالم الفذ لعلِّي أفي ببعض ما في عنقي من دين لعلمائنا بما أوفيه من إحياء آراء أبي حيان ونحوه، وإن كنت أقلَّ شأناً من النهوض بهذا العمل الجليل والكبير ولكني أسعى بما منحني الله وفضّل عليَّ بإحياء جزء بسيط من نحوه.

ولما كنت أبحث عن موضوع في النحو يجدد الفكر ويصقل شخصيتي النحوية أرشدني الدكتور عصام آل عبد الواحد صاحب ردود ابن هشام على النحاة إلى ردود أبي حيان الأندلسي المتوفى سنة (745هـ) على النحاة

(1) ينظر: مختصر تفسير ابن كثير: 7.

(2) ينظر: أبو حيان النحوي: 417.

فوجدت في هذا الموضوع ضالتي خاصة أن الردود ما زالت حديثة عهد في الدراسات الجامعية كما أن جرد الردود سيطلعني على كتب أبي حيان كلها وبذلك أستطيع أن أعرف عنه وعن شخصيته النحوية الكثير ولما كانت ردوده كثيرة ومتشعبة رغبت بحصرها في الحروف لسببين:

الأول: أنها أول دراسة في الردود تتناول قضايا الحروف -على حد علمي-؛ لذلك لن تكون مكررة أو متناولة في دراسة أخرى، ومكتبتنا العربية بحاجة إلى دراسة مستفيضة في الخلافات النحوية في الحروف وبيان ردود العلماء وآرائهم فيها، وما يوجد من رسائل في الخلاف النحوي في الحروف هي دراسة ضعيفة وسطحية لا تروي ظمأ الباحث[1].

والسبب الثاني: أن الحروف أحد أقسام الكلام، وهو القسم الأكبر الذي فيه الاختلافات والردود والآراء النحوية المتشعبة والمستفيضة.

وبعد المشورة مع الأستاذ المشرف تم الاستقرار على هذا الموضوع ولما قمت بجرد ردود أبي حيان في كل ما وصل إلينا من كتبه وجدتها تشكل عدداً هائلاً لا تستطيع أي دراسة أن تحويها؛ لذلك استقر الرأي مع الأستاذ المشرف على أن تتم دراسة ردود أبي حيان في الحروف بطريقة انتقائية لكل حرف مسألة أو أكثر تبين طريقة رد أبي حيان وفكره ورأيه وهذا أهم ما يسعى البحث إليه، وقسّمت الردود على بابين:

الباب الأول للحروف الأحادية، والثاني للحروف الثنائية، أما الحروف الثلاثية والرباعية وهي كثيرة لا يسعني الوقت لتناولها لذلك أجلت دراستها بعد

(1) ينظر: على سبيل المثال المسائل الخلافية في الأدوات والحروف، سلام موجد خلخال (رسالة ماجستير)، كلية الآداب، بغداد، 1998م.

أن جمعتها لتكون بإذن الله بحوثاً تنشر في المستقبل لتكمل عمل الأطروحة.

وقسّمت الحروف على مباحث وفق الحروف التي تناولتها وصدرت كل مبحثٍ بجدولٍ تفصيليٍّ لردوده في ذلك الحرف بالمسائل التي تناولتها والتي لم أتناولها، وتضمن الجدول عنوان الرد واسم المردود عليه ورأيه ثم نص رد أبي حيان عليه ثم موضع الرد في كتبه لِيَسْهُلَ على القارئ أو الباحث معرفة رأي أبي حيان ورده على النحاة في كل حرف، فيكون دليلاً له ليعود إلى المصدر الذي فيه موضع الرد بكل سهولةٍ ويسرٍ.

وصدَّرْتُ البابين بمقدمة وتمهيد موجز لحياة أبي حيان مستغنياً عن الإطالة بالكتب الكثيرة التي تناولت شخصيته، ثم ذكر مذهبه النحوي من خلال ما جمعت من ردوده، وبينت منهجه في تلك الردود وأسلوبه فيها.

وكان منهجي في البحث أن أذكر مختصراً شديداً عن المسألة للتعريف بها إذا احتاجت المسألة لذلك ثم أورد اختلاف النحاة ورأي النحوي الذي خالفه أبو حيان ثم أذكر رد أبي حيان عليه وأبدأ بمناقشة ذلك الرد وموازنة أقوال العلماء وحججهم في المسألة حتى يظهر لي الرأي الراجح فأتبعه، وربما غيرت في شكل المنهج في كثير من المسائل مع الحفاظ على جوهر المنهج العام تجنباً للملل من الشكل والمنهج الواحد، وكذلك تحفيز همة القارئ بالتنويع في كل مسألة.

وكان همي في البحث منصباً على إثبات الرأي الصحيح والراجح بما ثبت من حجة قوية ودليل صحيح وقياس واضح وسليم.

حتى إن كان ذلك مخالفاً لأبي حيان وكثيراً ما خالفته في الرأي الراجح لأنه ثبت عندي أن الرأي الصحيح خلاف ما ذهب إليه أبو حيان فكنت أبعدَ ما أكون عن التعصب لأبي حيان أو غيره وهو ما أوصى به أبو حيان نفسه وأكده

في مواضع عدة بقوله: نحن لا نتعبد بقول نحوي بصري ولا كوفي بل نتبع ما صح من رأي(1).

وحاولت الابتعاد عن التأويل والتقدير ما وسعني إلى ذلك سبيلاً متبنياً كلَّ رأي يسعى إلى الوضوح والسهولة.

وسعيت جاهداً لإثبات ما أستطيع من معانٍ لكل حرف محاولاً الخروج عن من أحتكر المعاني وقيدها بقول جماعة معينة أو نحوي وتقييد تلك المعاني بزمن معين لا ينبغي أن يخترق، لأن المعاني ليست حكراً لأحد، وليست محكومة بزمن معين ولا تتوقف إلى زمن أبي حيان ولا إلى زمن سابق لزمنه فإذا نسب لأحد الحروف أنه خرج من دائرته ومعناه المشهور إلى دائرة أخرى ومعنى جديد فيه شمولية وتنوع مما يوسع مساحة الحرف واستخداماته أحاول أن أتبنى ذلك الرأي وأبرزه خاصة إذا كان مسنوداً بدليل أو بقول نحوي قديم وخالفت بذلك أبا حيان الذي رفض كثيراً من المعاني ورد على من تبنى تلك المعاني بحجج لا ترقى إلى إلغاء تلك المعاني والآراء ونسفها.

وسعيت في بحثي أيضاً أن أربط بين أقوال القدماء والمحدثين وانتفع من مزيجهم بما يخدم البحث ويحيه فلم أجعل الدراسة تبدو مقصورة على عصر أبي حيان ومن قبله وإنما جعلت للمعاصرين نصيباً في أكثر المسائل إن لم يكن في جميعها، فاطَّلَعْتُ على آراءِ قسم منهم وحججهم وتطلعاتهم من خلال الرسائل والأطاريح الجامعية وما أنتجوه من كتب مطبوعة فخالفت بعضهم وأيَّدت بعضهم بما رأيته صحيحاً.

وختاماً فهذا جهدي الذي بذلته في هذا البحث ولم أدخر وقتاً أو جهداً إلاّ

---

(1) ينظر: البحر المحيط: 146/2، 317-362،318-363.

استنفدته وقدّر الله أن تتزامن هذه الأحداث الجسام التي مــرت علـــى بلـــدنا الحبيب في وقت كتابة البحث ومعلوم أن المكتبات أُتلفت وأُحْرِقَتْ ونُهِبَتْ مما جعل المصدر أعزَّ شيءٍ مع ضياع الأمن والاستقرار مما قيدني في بحثـــي عن المصدر فيما تبقى من مكتبات أو عند العلماء في بغداد وغيرها.

وبذلت جهوداً أحسبها أقصى ما يمكن في سبيل حصولي على المصادر والمراجع والرسائل والأطاريح الجامعية ابتغي بذلك رضا الله أولاً والأمانـــة العلمية ثانياً.

وما مرَّ علينا كبيرٌ وجُمِعَ إلى سقوطِ بغدادَ همُّ الدراسةِ والبحثِ فلم أجد قولاً يصف حالي إلا قولَ سيدتنا فاطمة الزهراء رضي الله عنها وهي ترثي أباها صلّى الله عليه وسلّم بقولها[1]:

صُبَّتْ عَلَيَّ مَصَائِبُ لَوْ أَنَّهَا ... صُبَّتْ عَلَى الأَيَّامِ صِرْنَ لَيَالِيَا

ولست استعطف لجنة المناقشة بذلك فهم أعرف الناس بمـــا نمـــر بـــه وأكثرهم شعوراً بحاجة الباحث للمراجع والمصادر وظـــروف الكتابـــة الآن، ولكن ذكرت ذلك تعبيراً عن مرارتي وألمي لما حدث لبلدي ولما عانيت في سبيل إتمام بحثي.

فإن كنت أصبت في مسعى هذا الجهد فذلك بفضل الله تعالى ورحمتـــه بي ثم بتوجيهات الأستاذ المشرف الدكتور محمد جاسم معروف الهيتي الذي تولّى مشكوراً الإشراف على هذه الأطروحة واتسع صدره الرحب مع أساتذة

---

(1) المغني لابن قدامة: 213/2.

القسم لكل أسئلتي واستفساراتي كما كان دأبهم طيلة سنوات الدراسة كما فتحوا مكتباتهم أنهل منها ما أشاء ووقت ما أشاء فلهم جزيل الشكر والثناء.

وإن لم أوفق لما أطمح إليه فذلك من نقص نفسي وضعفي بوصفي إنسان كما قال تعالى: ﴿وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفاً﴾[1] ولأن الكمال لله –تعالى– ولكتابه العظيم دون غيره من الكتب فليس هناك عمل إلاّ ويعتريه النقص الذي هو من طبيعة البشر كما أيّد العماد الأصبهاني ذلك بقوله[2]: ((إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن ولو زيد لكان يستحسن ولو قدم هذا لكان أفضل ولو ترك هذا لكان أجمل وهذا من أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر)).

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(1) النساء، من الآية : 28.

(2) أبجد العلوم : 1 / 71 .

التمهيد

حياته:

من يسعى للتعريف بأبي حيان فإنما يطعن بشهرته فلا أظن أن دارساً للغة العربية فضلاً عن المتخصص فيها لا يعرف أبا حيان ولشهرته الواسعة ولكثرة من كتب عنه لم أشأ أن أسترسل في الحديث عنه سوى بعض التذكير والمراجعة البسيطة مما تتطلبه ضرورة البحث.

اسمه ونسبه ومولده:

الإمام أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان الأندلسي الغرناطي النفزي[1] الأندلسي الجيَّاني[2].

ولد بمطخشارش مدينة من حضرة غرناطة في أخريات شوال سنة أربع وخمسين وستمائة وفيها نشأ وترعرع وتلقى علومه الأولى[3].

---

(1) يراجع: نكت الهميان: 28، وفوات الوفيات: 555/2، وطبقات الشافعية: 457/1.
والنِفْزي -بكسر النون وسكون الفاء- نسبة لقبيلة بربرية، يراجع الإماطة في أخبار غرناطة: 43/3، وشذرات الذهب: 145/6، وبغية الوعاة: 280/1.

(2) نسبة إلى (جَيَّان) -بفتح ثم تشديد- من مدن الأندلس، يراجع: الدرر الكامنة: 70/5، ومعجم البلدان: 195/2.

(3) يراجع: نفح الطيب: 593/1، والإحاطة بأخبار غرناطة: 43/3، وبغية الوعاة: 280/1.

ثم تنقل بين مدن الأندلس والمشرق باحثاً عن العلم ومدرساً لــه حتــى أصبح نحوي عصره ولغويه ومفسره ومحدثه ومقريه ومؤرخه وأديبه[1].

كنيته:

بحث أبو حيان عن كنية تميزه وتشهره فلا يشترك مع غيره بها لــذلك اختار لنفسه كنية غريبة وقد ذكر هو ذلك عند الكلام على تفسير قوله تعالى ﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ﴾[2]، بقوله[3]: ((إذا كانت الكنية غريبة لا يكاد يشترك فيها أحد مع من تكنّى بها في عصره فإنها يطير بها ذكره في الآفــاق وتتهــاوى أخباره الرفاق كما جرى في كنيتي بأبي حيان، واسمي (محمد) فلــو كانــت كنيتي أبا عبد الله، أو أبا بكر بما يقع فيه الاشتراك لم تشتهر تلك الشهرة)).

شيوخه:

نظرة بسيطة إلى شيوخ أبي حيان تعطينا فكرة عن مدى ما وصل إليه ذلك الرجل من معرفة وإطلاع، فلا عجب إذا كان التلميذ سرَّ أستاذه، ولقــد تَعْجَبُ من مجالسته لهذا العدد الكبير من الذين نهل من معينهم وارتشف مــن حياضهم، فكان نتيجة لذلك موسوعة في العلوم والمعارف[4].

فكان له من الشيوخ نحواً من خمسين وأربعمائة شيخ أمــا المجيــزون فأكثر من ألف[5].

---

(1) يراجع: نفح الطيب: 560/2، وطبقات الشافعية: 316/3، وبغيــة الوعــاة: 281/1، وأبو حيان المفسر: 59-60.

(2) الحجرات، الآية: 11.

(3) البحر المحيط: 338/8.

(4) ينظر: مقدمة المبدع الملخص من الممتع: 13.

(5) يراجع، نفح الطيب: 560/2، والدرر الكامنة: 70/5، وأبو حيان النحوي: 69.

وكثرة شيوخه تدل على رغبته الشديدة للتعلم وحرصه المتناهي على البحث والمعرفة من شتى المعارف والعلوم.

لذلك أتقن العديد من العلوم، كعلوم الشريعة من فقه، وتفسير، وقراءات، وعلوم اللسان العربي من نحو، وصرف، ولغة، وعلوم الأدب، والبلاغة، والتاريخ، وبعض اللغات المشتهرة في عصره كالتركية، والفارسية، والحبشية، حتى أنه ألف كتباً في هذه اللغات وكيفية تعليمها كما كان له اهتمام عظيم بلهجات المغاربة وتتبعها[1].

وسأكتفي بذكر أهم شيوخه وأشهرهم اختصاراً، وهم أبو علي الشلوبين (ت645هـ)، وأبو الحسن ابن عصفور (ت 669هـ)، وأبو الحسن الأبدي (ت680هـ)، وأبو الحسن ابن الضائع (ت680هـ)، وابن النحاس الحلبي المصري (ت 698هـ)، وأبو جعفر بن الزبير (ت 708هـ)[2].

---

(1) يراجع: بغية الوعاة: 280/1، وشذرات الذهب: 145/6، وأبو حيان المفسر: 34، وأبو حيان النحوي: 69،62، وفي ذلك يقول أبو حيان: (وقد أطلعت على جملة ألسنة كلسان الترك ولسان الفرس ولسان الحبش وغيرهم، وصنفت فيها كتباً في لغتها ونحوها وتصريفها واستفدت منها غرائب) منهج السالك: 231، وقال المقري: (وله اليد الطولى في التفسير والحديث والشروط والفروع وتراجم الناس وطبقاتهم وحوادثهم خصوصاً المغاربة وتقييد أسمائهم على ما يتلفظون به من إمالة وترقيق وتفخيم؛ لأنهم يجاورون بلاد الإفرنج وأسماؤهم قريبة من لغاتهم، وألقابهم كذلك، وقيده وحرره وسأله شيخنا الذهبي أسئلة فيما يتعلق بذلك وأجابه عنها) نفح الطيب: 295/3.

(2) يراجع نفح الطيب: 560/2، والدرر الكامنة: 70/5، وأبو حيان المفسر: 340، وأبو حيان النحوي: 69-72.

مصنفاته:

لأبي حيان مصنفات كثيرة تجاوزت الستين مصنفاً في شتى العلوم التي أتقنها وتمرس فيها لكن للأسف الشديد لم يصلنا منها إلا القليل، وهذا القليل منه المطبوع ومنه المخطوط[1].

وسأذكر هنا كتبه المطبوعة التي استطعت الوصول إليها واستخدمتها في جرد ردوده وهي: الإدراك للسان الأتراك، وارتشاف الضرب من لسان العرب، والبحر المحيط، وتحفة الأريب بما في القرآن من غريب، والتدريب في تمثيل التقريب، وتذكرة النحاة، وتقريب المقرب، وشرح الشذرة الذهبية المسمى بـ (الفضة المضية)، واللمحة البدرية، والمبدع في التصريف، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان، والنهر الماد.

وفاته:

توفي -رحمه الله تعالى- في منزله خارج باب البحر بمصر يومَ السبت بعد عصر الثامن والعشرين من صفر سنة (745هـ)، ودفن من الغد بمقبرة الصوفية خارج باب النصر، وكان قد أُضَرَّ قبل موته بقليل.

وقد رثاه كثير من الشعراء وفضلاء الناس وكبرائهم[2].

---

(1) يراجع تفصيلاً في مصنفاته: نكت الهميان: 283، والدرر الكامنة: 71/5، ونفح الطيب: 552/2، وبغية الوعاة: 282/1، ودائرة المعارف الإسلامية: 233/1، وأبو حيان النحوي: 101-261، وارتشاف الضرب دراسة وتحليل (رسالة ماجستير): 12-18.

(2) يراجع نكت الهميان: 284، وفوات الوفيات: 561/2، والبلغة: 204، والدرر الكامنة: 76/5، والبدر الطالع: 291/2، ونفح الطيب: 544/3، والبداية والنهاية: 213/14، وشذرات الذهب: 145/6، والنجوم الزاهرة: 111/1، وطبقات الشافعية: 97، وطبقات المفسرين للداودي: 290/2، وأبو حيان النحوي: 45.

ونقل الداودي عن الأُدفوي قوله[1]: ((وكان ثبتاً صدوقاً حجة سالم العقيدة من البدع الفلسفية والاعتزال والتجسيم)).

تلامذته:

أبو حيان من أبرز النحاة المتأخرين الذين جددوا ثوب النحو وبسطوه بأسلوب عصري حديث.

وأعانه في ذلك تلامذته الذين أثر فيهم كثيراً ليصنع منهم نحاة قلَّ أن يجود الزمان بمثلهم.

فأبو حيان باعث نحو ابن مالك ومحيي رسومه ومعالمه، وهو الذي حبَّبَ الناس على قراءة كتبه، ودفعهم إلى التعمق والبحث فيها وهو الذي نهج نهجاً وسطاً ليس فيه تعصب البصريين وتزمتهم ولا لين الكوفيين وتساهلهم.

وأعاد للنحو رونقه وأعطاه قيمته، وبعث فيه الحياة، لكن أبا حيان لم يُحَظ باهتمام بالغ بعد أن طواه الردى فقد سادت كتب ابن مالك النحوية واتجه الناس إليها قارئين ومقرئين حتى اليوم.

ولو فعل تلامذة أبي حيان مثل ما فعل هو مع ابن مالك لانتشرت كتبه بين الناس؛ لأن أبا حيان امتاز بأمور كثيرة منها سعة اطلاعه، وفهمه للنحو وأصوله وعرضه الحسن الأخاذ لموضوعاته، ومنها أسلوبه المشرق الوضّاء وعباراته الناصعة[2].

لكنهم تأثروا به في تجديد النحو وتبسيطه غير أنهم آثروا اعتماد كتب ابن مالك كما اعتمدها هو، ومن أشهر تلامذته:

---

(1) طبقات المفسرين: 2/288-289.

(2) ينظر: أبو حيان النحوي: 499.

السُفاقُسي (ت 741هـ)، والحسن بن أم قاسم المرادي (ت 749هـ)، والسمين الحلبي (ت756هـ)، وابن هشام جمال الدين الأنصاري (ت 761هـ)، وبهاء الدين بن عقيل (ت 769هـ)، وقد كان لأبي حيان تلاميذ كُثُرٌ، اهتم بهم اهتماماً كبيراً ؛ لأنه كان يدرك أن عليه رسالة هي تبسيط النحو وتنقيته مما ورد فيه من الخلافات التي لا طائلة تحتها فكانت رسالته تتحقق في وجود جيل من الطلبة يدرس لهم النحو واللغة ويكتشف منهم المواهب التي تؤهلهم بإكمال ما بدأه هو في مجال النحو وغيره من العلوم، لذا فقد التحق به الصغار والكبار، وصار تلامذته أئمة وشيوخاً في حياته وبعدها صار يشار إليهم بالبنان ويعول على آرائهم في علوم اللغة وغيرها من العلوم والمعارف[1]، فكان له تلاميذ في كل فرع من فروع العلوم التي درسها[2].

مذهبه الديني والفكري:

إذا أمعنا النظر في كتب أبي حيان خصوصاً البحر المحيط نجده ينتصر لأهل السنة ويدافع عن مذهبهم بل نشعر أنه متعصب لمذهبهم ونتلمس ذلك من خلال ردوده الشديدة على الفرق الأخرى بالكلام الصريح أو بالتلميح خصوصاً المعتزلة الذين أوغل في رده عليهم وعدهم فرقة خارجة عن الجماعة ويوضح رأيه فيهم عند رده على الزمخشري وكشافه[3].

---

(1) ينظر: الشواهد القرآنية في كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب (رسالة ماجستير): 7.

(2) يراجع تفصيلاً عن تلاميذه: نكت الهميان: 283، وغاية النهاية: 285/2، وطبقات المفسرين: 288/2، وشذرات الذهب: 145/6، وأبو حيان النحوي: 501 وما بعدها.

(3) ينظر: البحر المحيط: 95/1، 4/3،157/229-230.

وقد ثبت أنه اتبع المذهب الشافعي أول مرة[1]، لكنه مال في آخر حياته إلى المذهب الظاهري الذي ظهر في الأندلس على يد ابن حزم الأندلسي، قال ابن حجر[2]: ((كان أبو حيان يقول: محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه))، وقال الأدفوي[3]: ((ومال إلى مذهب الظاهر وإلى محبة علي بن أبي طالب)).

مذهبه النحوي:

لست أغالي إذا ما قلت إن أبا حيان كان كثيرَ الاتباعِ لسيبويه وجمهور البصريين فهو بصري النزعة ونرى ذلك واضحاً عندما يتناول مسألة للبحث ثم لا يرجح رأياً معيناً لأن البصريين لم يقولوا به مثل قوله[4]: ((وذلك لا يجوز عند البصريين))، و ((هذا هو الراجح عند البصريين))[5]، وبقوله[6]: ((وكيف يكون أحسن وهو شيء لا يقول به البصريون)).

وإذا أراد أن يطعن في من خالف البصريين يكفي أن يقول[7]: ((وهذه نزعة كوفية)) على الرغم من أنه يحاول أن يبين أنه لا يتعصب لمذهب معين وإنما الحجة والدليل والقياس الصحيح هو مذهبه، وذلك بقوله[8]:

---

(1) ينظر: بغية الوعاة: 281/1.

(2) المصدر نفسه.

(3) طبقات المفسرين: 289/2.

(4) البحر المحيط: 476/2.

(5) المصدر نفسه: 343/1.

(6) المصدر نفسه: 142/1.

(7) المصدر نفسه: 476/2.

(8) المصدر نفسه: 146/2.

((ولسنا متعبدين بقول بصري ولا كوفي))، وبقوله[1]: ((وليس العلم محصوراً ولا مقصوراً على ما نقله وقاله البصريون فلا تنظر إلى قولهم إن هذا لا يجوز)) وبقوله أيضاً[2]: ((ولسنا متعبدين باتباع مذهب جمهور البصريين بل نتبع الدليل))، لكن النفس البصري كان حاضراً في أغلب مسائله وفي موقفه من الكوفيين فهو يخطئهم في كثير من المسائل ويرد عليهم بقول البصريين أو برأي سيبويه مبيناً ترجيحه لرأي البصريين[3].

إلاَّ إنه أحياناً ينصف الكوفيين ويوافقهم إذا ثبت لديه أن حجتهم أقوى ودليلهم أثبت وقياسهم أقرب للواقع[4].

فهو يتخذ الأفضل ولا يتبع رأياً إلا بدليل ولا مسألة إلا بحجة[5]، في أغلب مسائله وردوده.

لكن مخالفته للكوفيين تكاد تكون سمة واضحة عنده وهي الأكثر بروزاً ولا يشفع له اختياره من حين إلى حين بعض آرائهم[6]، واستناده في تحكيم بعض المسائل للحجة والدليل إذ كثيراً ما نرى الدليل والحجة في رأي الكوفيين أو غيرهم لكنه مخالف للبصريين فيفند أي رأي مخالف لهم ويتبناه وينصره.

---

(1) المصدر نفسه: 2/317-318، و ينظر: 2/362-363.

(2) المصدر نفسه: 2/146.

(3) ينظر: المصدر نفسه :1/142، 343، 2/476.

(4) ينظر: ارتشاف الضرب: 2/441، والبحر المحيط: 3/157، ومنهج السالك: 238.

(5) ينظر: أبو حيان النحوي: 299-201، وشواهد أبي حيان في تفسيره: 18.

(6) ينظر: المدارس النحوية: 222.

منهجه في الردود:

بعد التمعن العميق في ردود أبي حيان تجد عقلية نحوية كبيرة وشخصية علمية واثقة من نفسها وكأنه بحر تصب فيه روافد العلوم فيحويها وينتقي منها ما يشاء فيصوب ويخطئ من يشاء بما يراه صحيحاً لذلك تجد ردوده مليئة بالانتقادات الشديدة، فإن لم يقنعه الرد ورآه ضعيفاً فإنه يوجز رده فيه بقوله(1): ((وهذا ليس بشيء))، وبقوله(2): ((وما ذهب إليه لا تحقيق فيه))، وبقوله(3): ((وهذا الذي ذهب إليه باطل))، ولا يحاول أن يجهد نفسه ببيان علة رفضه؛ لأن ذلك الرأي باعتقادي أضعف من أن يرد عليه.

ومن ذلك ردوده الشديدة على شخصية صاحب الرأي وليس الرأي نفسه؛ لأنه قال رأياً لا يجوز أن يقوله أو يصرح به لذلك يتنزه عن الرد على الرأي؛ لأن ذلك قد يعطي للرد قوة وأهمية وإنما يتجه لصاحب القول فينتقده، وبذلك ينسف رأيه، ومن ذلك رده على الزمخشري لموقفه من بعض القراءات بقوله(4): ((وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت)).

كما رده في مواضع أخرى بشدة مركزاً على الزمخشري نفسه ليجمع بذلك ردين في رد واحد، رد على رأيه ورد عليه نفسه؛ لأنه صدر منه مثل هذا الرأي، نحو: ((وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقرّاء الأئمة الذين تخيرتهم هذه

---

(1) البحر المحيط: 139/1، 256/2، 432/4، ومنهج السالك: 34.

(2) البحر المحيط: 54/1.

(3) المصدر نفسه: 95/1.

(4) المصدر نفسه: 230/4.

الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم وفهمهم وديانتهم))[1].

وربما مردُّ ذلك كلّه مذهب الزمخشري الاعتزالي الذي يخالفه أبو حيان وقد أوضح ذلك أكثر من مرة وعلّل ما ذهب إليه بقوله[2]: ((وهذا مبني على مذهبه الاعتزالي)).

فقد وجدته لا يفصل الرأي عن صاحبه، ولا يأخذه مجرداً عنه، فينتقده ويناقشه ويدحض حججه بل يركز أيضاً على صاحب الرأي، فيرفع من شأنه، أو يخفضه على حسب قناعته بالرأي الصادر منه، مثل تخفيضه لأبي عبيدة بقوله[3]: ((كان أبو عبيدة يضعَّف في علم النحو))، ورفعه لأبي عمرو بن العلاء بقوله[4]: ((فإنه من الجلالة في علم النحو بالمكان الذي قلَّ أن يوازنه أحد مع كونه عربياً)).

ومما يثبت ما ذهبت إليه من اهتمام أبي حيان بصاحب الرأي نفسه- كاهتمامه بالرأي، وربما اهتمامه بصاحب الرأي أكثر من اهتمامه بالرأي نفسه- هو نقله الآراء لشهرة قائليها مع أنه يُضَعِّفُها نحو قوله[5]: ((هذه الأعاريب كلها ضعيفة ولولا شهرة قائليها لضربت عن ذكرها صفحاً)).

كما أود أن أُنَبِّهَ إلى مسألة مهمة في ردوده قد يُشكل تعريفها فأحياناً يُقرُّ مسألة معينة، ويتبنى رأياً معيناً، فيذكره بصيغة إقرار أمر مسلَّم به، وحالة

---

(1) البحر المحيط: 229/4.
(2) المصدر نفسه: 95/1.
(3) المصدر نفسه: 437/2.
(4) المصدر نفسه: 271/4.
(5) المصدر نفسه: 128/1.

ثابتة فإذا خالف أحد النحويين البارزين أو أحد المذاهب فإنه يقول، مثلاً: ((خلافاً ليونس))[1]، أو ((خلافاً للكسائي))[2]، أو ((خلافاً للبصريين أو الكوفيين))[3]..... وهكذا[4].

وكنت دائماً أجد في موضع آخر في كتبه رداً يعزز ما أراه من أنه يثبت حالة معينة ويخالف بها من ذكره، وإن لم يرد أو يبين علّة خلافه في الموضع الأول فإنه يبينه في موضع آخر على خلاف ما إذا كان يستعرض الأقوال مثلاً: ((ذهب البصريون إلى كذا خلافاً للخليل أو سيبويه أو المبرد)) فهنا لا يخالف أحداً ممن ذكرهم وإنما يبين أن البصريين ذهبوا إلى مذهب معين وخالفهم من ذكرهم وهذا شيء يختلف عما ذكرته في البدء.

وأحياناً يستعرض آراء عدة لمسألة معينة مما يدل على سعة اطلاعه، فيختار أحد الآراء ويرد بذلك الاختيار على الآراء الأخرى، نحو قوله[5]: ((والذي نختاره أنه يجوز في الكلام مطلقاً؛ لأن السماع يعضده والقياس يقويه فأنت ترى هذا السماع وكثرته وتصرف العرب في حرف العطف وكل هذا التصرف يدل على الجواز)).

ومن تنوع ردوده أن يحتج بقراءة لإثبات رأي ودفع من خالفه، من ذلك رده على بعض النحويين بقوله[6]: ((هو محجوج بهذه القراءة المتواترة)).

---

(1) ارتشاف الضرب: 559/2.

(2) منهج السالك: 79.

(3) ارتشاف الضرب: 425/2، والبحر المحيط: 118/1.

(4) ينظر: ارتشاف الضرب: 144/2، 387، 425، والبحر المحيط: 118/1-119، والمبدع في التصريف: 126، 151، ومنهج السالك: 79.

(5) البحر المحيط: 147/2.

(6) المصدر نفسه: 252/2.

وأحياناً يكون رده بإثبات المسألة بما ذكره بعض النحاة عندما ينفي بعضهم وجود ذلك الرأي، وأجده عندما يضعف رأياً يضعفه بـ(زعم) من ذلك قول أبي البقاء إن (حتى) في قوله تعالى: ((حَتَّى يَقُولا))[1]، لا تكون بمعنى (إلا أن)[2]، فرده أبو حيان بقوله: إن هذا زعمٌ منه، وإن ما زعمه أبو البقاء من أنه لا يعلم أحداً من المتقدمين ذكر هذا المعنى مردودٌ، ثم أكَّدَ ردَّهُ عليه بما نقلَه عن ابن مالك بقوله[3]: ((قد ذكره ابن مالك في التسهيل وأنشد عليه في غيره:

ليسَ العطاءُ منَ الفضولِ سماحةً   حتَّى تجودَ وما لديكَ قليلُ[4]

قال: يريد إلا أن تجود)).

وأحياناً يذهب إلى اختيار الوجه السهل الواضح مثال ذلك عندما عرض ثمانية أقوال في إعراب قوله تعالى: ((وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ))[5]، ثم قال[6]: ((فهذه ثمانية أقوال ينبغي أن ينزه كتاب الله عنها والذي تقتضيه العربية نصبه، لقوله: قالوا أتجعل، أي: وقت قول الله للملائكة إني جاعل في الأرض، قالوا: أتجعل كما تقول في الكلام (إذ جئتني أكرمتك) أي: وقت مجيئك أكرمتك،

---

(1) البقرة، الآية: 102.
(2) ينظر: البحر المحيط: 330/1.
(3) المصدر نفسه: 330/1.
(4) الشاهد للمقنع الكندي (محمد بن صفر بن عمير)، الجنى الداني: 506 ، والبحر المحيط: 230/1، ومغني اللبيب: 169/1، وشرح شواهد المغني: 372/1.
(5) البقرة، الآية: 30.
(6) البحر المحيط: 139/1.

و(إذ قلت لي كذا قلت لك كذا) فانظر إلى حسن هذا الوجه السهل الواضح وكيف لم يوفق أكثر الناس إلى القول به وارتبكوا في دهياء وخبطوا خبط عشواء)).

كما اعتمد النقل الصحيح في إثبات ردوده، ونقف على هذا من خلال قول أبي حيان[1]: ((قال ابن عطية: قال لهم على جهة التقرير والتوبيخ أشهدتم يعقوب وعلمتم بما أوصى فتدعون عن علم، أي: لم تشهدوا بل أنتم تفترون و (أم) تكون بمعنى ألف الاستفهام في صدر الكلام لغة يمانية، انتهى ما ذكره، ولم أقف في أحد من النحويين على أن (أم) يستفهم بها في صدر الكلام، وأين ذلك؟ وإذا صح النقل فلا مدفع فيه ولا مطعن)).

وكان يعتمد في منهج ردوده على مألوف المحققين فنجده يقول عند تفسير قوله تعالى: ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ﴾[2]: ((ومن قال إن (من) زائدة، والتقدير: تجري تحتها أو بمعنى (في)، أي: في تحتها، فغير جار على مألوف المحققين من أهل العربية))[3].

واهتم أبو حيان بالقياس وذهب إلى قياس الشيء على الشيء إذا توافرت الشواهد الكثيرة على ذلك أما إذا لم تتوافر الشواهد العديدة فلا يرى للقياس وجهاً، فهو لا يقيس حذف حرف الجر، ونرى ذلك واضحاً في رده على من أجاز حذف حرف الجر بقوله[4]: ((لا ينقاس حذف الجر إنما سمع

---

(1) المصدر نفسه: 400/1.

(2) البقرة، الآية: 25.

(3) البحر المحيط: 112/1.

(4) البحر المحيط: 48/4.

ذلك من ألفاظ مخصوصة ونصوا على أنه لا يجوز (زيداً مررت به) تريد: بزيد مررت، ولا (سرت البيت) تريد: إلى البيت، إلا في ضرورة شعر، نحو قول الشاعر[1]:

تحنُّ فتُبدي ما بها منْ صبابةٍ وأُخفي الذي لولا الأسى لَقَضَاني

يريد: لقضى عليَّ، فحذف (على)، وعدَّى الفعل إلى الضمير فنصبه))، كما لم يقس زيادة الباء في المفعول[2].

وعلى تعدد أشكال ردوده وتنوعها، وهي كثيرة لكن غالب رأيه هو اتباع الحق من غير تعصب لمذهب معين أو شخص فهو يقول عند تفسير قوله تعالى: ﴿الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾[3]: ((قرأ حمزة بكسر ميم (الأرحامِ) قال ابن عطية: وهذه القراءة عند رؤساء نحويي البصرة لا تجوز؛ لأنه لا يجوز عندهم أن يعطف ظاهر على مضمر مخفوض، وما ذهب إليه أهل البصرة من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، ومن اعتلالهم لذلك غير صحيح، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك وإنه يجوز... ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية، لا أصحاب الكنانيس المشتغلون في ضروب العلوم الآخذون عن الصحف دون الشيوخ))[4].

---

(1) من شواهد البحر المحيط: 10/5 ، ومغني اللبيب: 414/1 ، ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغني : 414/1 لعروة بن حزام ولم أجده فيما طبع من شعره.

(2) ينظر: البحر المحيط: 71/2.

(3) النساء، الآية: 1.

(4) البحر المحيط: 157/3.

الباب الأول

ردود أبي حيان الأندلسي على النحاة في الحروف الأبجدية

المبحث الأول
الهمـــزة

وفيها ثلاثة عشر رداً:
تناولت منها أربع مسائل:

- ❖ الهمزة من حروف المعجم.
- ❖ إبدال الهمزة هاء.
- ❖ همزة الاستفهام مع حروف العطف.
- ❖ الهمزة مع (لا) النافية.

ردوده في الهمزة:

العنوان	المردود عليه	المسألة	الرد	المصدر
1 – الهمزة ومعنى الإيجاب	أبو عبيدة	زعم أنها تكون للإيجاب في قوله تعالى ((أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا)) (البقرة: من الآية30)	وهذا ليس بشيء لأن الملائكة لا توجب ما لم يوجبه الله ولا نعرف همزة استفهام على معنى الإيجاب لأن الاستفهام خلاف الواجب	تذكرة الحفاظ: 427
2 – همزة الاستفهام التقريري	ابن عطية	قال في قوله تعالى ((ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير))[البقرة: الآية106] ظاهره الاستفهام المحض فالمعادل هنا على قول جماعة أم تريدون	وما قالوه ليس بجيد بل هذا استفهام معناه التقرير فلا يحتاج إلى معادل البتة.	البحر المحيط: 344/1
3 – تحقيق الهمزتين	ابن أبي إسحاق	كان يحقق الهمزتين من كلمتين وقد حكى أن العرب تكلمت بذلك	وهو رديء	المبدع في التصريف: 246
4 – إبدال الهمزة المفتوحة (واواً)	المازني	يرى أن الهمزة المفتوحة التي تلي فتحة تبدل (ياءً)	لزم إبدالها واواً إن انضمت الأولى أو مضمومة أو مفتوحة فتبدل واواً خلافاً للمازني	المبدع في التصريف: 151
5 – الهمزة في	الفارسي	أجاز أن تكون الهمزة في (أولق) زائدة	الهمزة في أولق أصلية خلافاً	المبدع في التصريف: 126

(أولق)			للفارسي	
6 – الأسماء الموصولة بعد الهمزة	يونس	يرى أن (من، وما، وأي) إذا سبقت بهمزة تبقى أسماءً موصولة	ويجوز أن يكون بعد الهمزة شرطاً نحو: (أمَنْ يأتينا نأته؟) خلافاً ليونس	ارتشاف الضرب: 559/2
7 – زيادة (من) مع الهمزة	بعض النحاة	أجازوا إلحاق الهمزة بـ (هل) وزيادة (من) معها نحو: (أقام من رجل؟) قياساً على (هل) نحو: (هل قام من رجل؟)	وفي إلحاق الهمزة بـ (هل) نظر، ولا أحفظ زيادتها مع الهمزة	منهج السالك: 241
8 – همزة التعدية	المبرد والسهيلي	ذهب إلى أن همزة التعدية تفرق عن باء التعدية فإنك إذا قلت قمت بزيد دلّ على أنك قمت وأقمته وإذا قلت: أقمت زيداً لم يلزم أنك قمت	والذي يفسد مذهب أبي العباس من التفرقة بين الباء والهمزة قول الشاعر: ديار التي كانت ونحن على منى تحل بنا لولا نجاء الركائب	البحر المحيط: 80/1، ومنهج السالك: 247
9 – قلب الهمزة ألفاً	الزمخشري	أنكر قراءة من قرأ ((سواء عليهم أأنذرتهم))[البقرة: الآية6] بإبدال الهمزة الثانية ألفاً، وادَّعى أنه لاحن خارج عن كلام العرب	قراءة ورش صحيحة النقل لا تدفع باختيار المذاهب ولكن عادة هذا الرجل إساءة الأدب على أهل الأداء ونقلة القرآن	البحر المحيط: 47/1

10 – حروف العطف بعد همزة الاستفهام	الزمخشري	يرى أن الهمزة مع حروف العطف يقدر بينها وبين حروف العطف جملة محذوفة فلا تدخل الهمزة على حروف العطف	الصحيح قول سيبويه والنحويين أن الفاء والواو منوي بهما التقديم لعطف ما بعدهما على ما قبلهما	البحر المحيط: 300/1، 191، 183، و5/8
12 – إبدال الهمزة هاء	أبو عمرو بن العلاء	ذهب إلى أن الأصل في (ها أنتم) من قوله تعالى ((ها أنتم هؤلاء))[آل عمران: الآية66] أأنتم فأبدل من الهمزة الأولى التي للاستفهام هاء، لأنها أختها	إبدال الهمزة هاء مسموع من كلمات ولا ينقاس ولم يسمع ذلك في همزة الاستفهام ولا يحفظ من كلامهم: (هتضرب زيداً؟)، بمعنى أتضرب زيداً.	البحر المحيط: 485/2
12 – همزة الاستفهام مع لا	أبو علي الفارسي	زعم أن الهمزة إذا دخلت على (لا) فلا بد أن تكون للإنكار والتوبيخ	إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) فتارة يراد صريح عن النفي المحض دون تقرير ولا إنكار ولا توبيخ خلافاً للأستاذ أبي علي: إذ زعم أنه لا بد من إنكار وتوبيخ	ارتشاف الضرب: 176/2
13 – الهمزة من حروف المعجم	المبرد	حروف المعجم عند المبرد ثمانية وعشرون أولها الباء وآخرها الياء وليس منها الهمزة.	وحروف المعجم الأصول تسعة وعشرون حرفاً منها الهمزة خلافاً للمبرد	المبدع في التصريف: 255

الهمزة من حروف المعجم:

ذهب الجمهور إلى أن حروف المعجم تسعة وعشرون أولها الألف وآخرها الياء على المشهور من ترتيب حروف المعجم[1].

قال سيبويه[2]: (أصل حروف المعجم تسعة وعشرون حرفاً، الهمزة، والألف، والهاء ...).

وخالفهم المبرد حيث عد الحروف ثمانية وعشرين ولم يعد الهمزة حرفاً من جهة أنها لا تثبت على صورة واحدة وليست لها صورة مستقرة[3].

ووافق أبو حيان سيبويه مخالفا المبرد بقوله[4]: (حروف المعجم الأصول تسعة وعشرون حرفاً منها الهمزة خلافاً للمبرد).

وسبق أبا حيان ابن جني بقوله[5]: (هذا الذي ذهب إليه أبو العباس غير مرضي منه عندنا).

وتبعه ابن عصفور بقوله[6]: (هذا الذي ذهب إليه أبو العباس فاسد؛ لأن الهمزة لو لم تكن حرفا لكانَ (أخذ) و(أكل) وأمثالهما على حرفين خاصة؛ لأن الهمزة ليست عنده حرفا، وذلك باطل؛ لأنه أقلَّ أصولِ الكلمة ثلاثة أحرف: فاءٌ وعينٌ ولامٌ).

---

(1) ينظر: سر صناعة الإعراب: 1 / 41 ، و رصف المباني: 9.

(2) الكتاب: 4 / 431.

(3) ينظر: المقتضب: 1 / 192.

(4) المبدع في التصريف: 255.

(5) سر صناعة الإعراب: 1 / 41.

(6) الممتع في التصريف: 2 / 664.

وبين ابن جني علة رده على أبي العباس بقوله[1]: (اعلم أن الألف التي في أول حروف المعجم هي صورة الهمزة في الحقيقة وإنما كتبت الهمزة واواً مرة وياءً أخرى على مذهب أصل الحجاز في التخفيف ولو أريد تحقيقها البتة لوجب أن تكتب ألفاً على كل حال.

يدل على صحة ذلك أنك إذا أوقعتها موقعاً لا يمكن فيه تخفيفها ولا تكون فيه إلا محققة لم يجز أن تكتب إلا ألفاً مفتوحة كانت أو مضمومة أو مكسورة وذلك إذا وقعت حو: أخذ وأُخذ وإبراهيم فلما وقعت موقعاً لا بد فيه من تحقيقها اجتمع على كتبه . على البتة وعلى هذا وجدت في بعض المصاحف ((يستهزأون))[2] بالألف قبل الواو حد فيها أيضاً ((وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ))[3] بالألف بعد الياء وإنما ذلك لتوكيد التحقيق).

والحقيقة أنهما حرفان مستقلان لكنهما واحدٌ في المعنى إلا أنه إذا كان ساكناً حد الصوت ويسمى ألفاً ومخرجه إذ ذاك من وسط الحلق وهو حرف هاوٍ وإذا كان مقطعاً يسمى همزة ومخرجها حينئذٍ من أول الصدر وهذا هو الصحيح من أمرهما وهو مذهب سيبويه وأكثر المحققين من أئمة النحويين[4].

والدليل على أن الألف والهمزة واحدٌ في المعنى شيئان[5]:

---

(1) سر صناعة الإعراب: 1 / 41 – 42.

(2) الأحقاف ، الآية: 26.

(3) الإسراء، الآية : 44.

(4) ينظر: رصف المباني: 8 – 9 ، وسر صناعة الإعراب: 1 / 42 ، وهمع الهوامع: 4 / 364.

(5) رصف المباني: 9 –10 ، وينظر: سر صناعة الإعراب: 42/1 ، والجنى الداني: 204.

(أحدهما: أنا إذا ابتدأنا بالهمزة على أي صورة تحركت من الضم أو الفتح أو الكسر كتبناها ألفاً لا خلاف بين جميعهم في ذلك. نحو: أُبلم ، وإثمد، وأُصبُع.

والثاني: أنا إذا نطقنا بحرف من حروف المعجم فلا بد من النطق بأول حرف منه في أول لفظه نحو: باء وتاء وجيم وحاء إلى آخر حروف المعجم وإذا قلنا ألف فتكون الألف في أوله علمنا أنه كسائر الحروف فيما ذكرنا ولكن لما لم يكن النطق بالألف في أول اللفظ ساكنة حركت للابتداء بها فصارت همزة وكان لها إذ ذاك مخرج غير مخرج الألف وكانا في المعنى واحداً ولذلك وضعها واضع حروف المعجم أول الحروف همزة ووضعها مع اللام قبل الياء ألفاً).

لذا يترجح عندي أن إخراج أبي العباس الهمزة من جملة الحروف واحتجاجه في ذلك بأنها لا تثبت صورتها ليس بشيء.

وذلك أن جميع هذه الحروف إنما وجب إثباتها والاعتداد بها لما كانت موجودة في اللفظ الذي هو قبل الخط والهمزة أيضاً موجودة في اللفظ كالهاء والقاف وغيرهما.

فسبيلها أن تُعَدَّ حرفاً كغيرها فأما انقلابها في بعض أحوالها لعارض يعرض لها من تخفيف أو بدل فلا يخرجها من كونها حرفاً وانقلابها أول دليل على كونها حرفاً ألا ترى أن الألف والياء والواو والتاء والهاء والنون وغيرهن قد يقلبن في بعض الأحوال ولا يخرجهن ذلك من أن يعتددن حروفا وهذا أمر واضح غير مشكل[1].

---

(1) ينظر : سر صناعة الإعراب: 43/1.

إبدال الهمزة هاء:

اتفق الجمهور على أن الهاء في قوله عز وجل: ((هَا أَنتُمْ هَؤُلاءِ))[1] هي (هـا) التنبيه[2].

واختلفوا في أصلها، هل تكون هذه الهاء هي المتصلة مع اسم الإشـارة ثـم فصلت، أم هي حرف مستقل ثم كرر مع اسم الإشارة للبعد بينهما؟

يرى جماعة أن (ها) التنبيه تدخل على اسماء الإشارة، ويفصل بـين اسـماء الإشارة وبينها إما بالقسم، نحو: ها الله ذا، وأما بالضمير المرفوع المنفصل نحـو: ((هَا أَنتُمْ أُولاءِ))[3] ونسب هذا المذهب إلى الخليل، ودليله ما حكى أبو الخطاب عـن من يوثق به: هذا أنا أفعل، وأنا هذا أفعل في موضع: ها أنا ذا أفعل[4].

ويرى سيبويه أن الهاء حرف تنبيه وليست منفصلة من اسم الإشـارة، يـدلك على ذلك قوله عز وجل: ((ها أنتم هؤلاء)) فلو كانت (ها) ههنا هي التي تكون أولاً إذا قلت: هؤلاء لم تعد (ها) ههنا بعد أنتم [5].

ويؤيد ما قاله سيبويه أن (ها) قد دخلت على الضمير وليس خبره اسم إشارة،

---

(1) كررت في ثلاثة مواضع من القرآن الكريم: في آل عمران : 66 ، والنساء: 109، ومحمد: 38.

(2) ينظر: الكتاب: 2 / 354 ، والتسهيل: 40 ، وشرح الرضي: 4 / 422 ، والجنـى الـداني: 342.

(3) سورة آل عمران، الآية 119.

(4) ينظر : الكتاب: 2 / 354، وشرح الرضي: 4 / 422.

(5) الكتاب: 2 / 354.

كقول الشاعر:

أبا حكم ها أنت نجمٌ مجالد .. ..[1]

وتبع بعضهم سيبويه في رفض أن يكون (ها) المقدمة في نحو: (ها أنت ذا تفعل) منوياً دخولها على ذا مستدلين بقوله تعالى: ((هاأنتم هؤلاء)) بقولهم: ولو كانت هي التي كانت مع اسم الإشارة لم تعد بعد (أنتم)[2].

ويجوز أن يعتذر للخليل بأن تلك الإعادة للبعد بينهما كما أعيد: (فلا تحسبنهم) لبعد قوله تعالى: ((لا تَحْسَبَنَّ الذِينَ يَفْرَحُونَ))[3] وأيضاً قوله تعالى: ((هاأنتم هؤلاء)) دليل على أن المقصود في (هاأنتم أولاء) هو الذي كان مع اسم الإشارة[4].

ويمكن أن يرد ذلك بأنه في الآية (فَلا تَحْسَبَنَّهُمْ) للبعد في حين أن (ها أنتم هؤلاء) ليس بعيداً بل الفاصل فقط (أنتم) وليس بعيداً.

وظاهر كلام ابن مالك أن (ها) الداخلة على الضمير هي التي كانت مع اسم الإشارة وفصل بينهما بالضمير، حيث قال[5]: (وفصلها من المجرد بـ (أنا) وأخواته كثير وبغيرها قليل، وقد تعاد بعد الفصل توكيداً).

---

(1) قال الفراء في معاني القرآن: 3 / 296: (وأنشدني بعض بني أسد:

أبا حكم ها أنت عمٌّ مجالد وسيد أهل الأبطح المتناحر)، وينظر: الجنى الداني: 343.

(2) ينظر : شرح الرضي: 4 / 423.

(3) آل عمران، الآية: 188.

(4) ينظر: شرح الرضي: 4 / 423 – 424.

(5) التسهيل: 40.

ويرجح الرضي قول الخليل ومن تبعه بقوله[1]: (فالأولى أن نقول: أن هـاء التنبيه مختص باسم الإشارة، وقد يفصل عنه كما مرّ ولم يثبت دخولها في غيره من الجمل والمفردات).

وبعد أن فصلنا القول في (ها) التنبيه[2] مع اسم الإشارة نذكر قـراءة قـالون وورش فهما يقرآن (هأنتم) بحذف ألف ها، فلا تكون بذلك (ها) التنبيه بـل همـزة الاستفهام مقلوبة هاءً ونسب هذا القول إلى أبي عمرو بن العلاء والأخفش[3].

وردهما أبو حيان بقوله[4]: (إبدال الهمزة هاء مسموع في كلمات ولا ينقـاس ولم يسمع ذلك في همزة الاستفهام، لا يحفظ من كلامهم هتضرب زيـداً، بمعنـى: أتضرب زيداً؟ إلا في بيت نادر جاءت فيه هاء بدل همزة الاستفهام، وهو[5]:

وَأَتَى صَوَاحِبُها وقُلْنَ هذا الذي   منحَ المودَّةَ غيرَنا وَجَفانا

ثم الفصل بين الهاء المبدلة من همزة الاستفهام وهمزة أنت لا يناسب؛ لأنـه إنما يفصل لاستثقال اجتماع الهمزتين، وهنا قد زال الاستثقال بإبدال الأولى هاء ألا ترى أنهم حذفوا الهمزة في نحو: أريقة إذ أصله أأريقة فلما أبدلوها هاء لم يحـذفوا

---

(1) المصدر نفسه: 4 / 424.

(2) ينظر: السبعة في القراءات: 207، والتيسير في القراءات السبع: 88، والعنوان في القراءات السبع: 79.

(3) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1 / 384، والكشاف: 1 / 194، والبحر المحيط: 2 / 499، وفي معاني القرآن للأخفش:317/1 (ردد التنبيه توكيداً) ولم يذكر ما نسب إليه.

(4) البحر المحيط: 2 / 499.

(5) ينسب لجميل بن معمر وليس في ديوانه، وهو من شواهد شـرح المفـصل: 43/10، وشـرح الشافية: 224/3، والممتع في التصريف: 400/1، والجنى الداني: 58، ومغني اللبيـب: 348/2، ورصف المباني: 403، وموضع الشاهد فيه: (هذا الذي) يريد (أذا الذي) .

بل قالوا: أهريقة، وقد وجهوا قراءة قنبل[1] على أن الهاء بدل من همزة الاستفهام لكونها هاء لا ألف بعدها، وعلى هذا من أثبت الألف فيكون عنده فاصله بين الهاء المبدلة من همزة الاستفهام وبين همزة أنتم أجرى البدل في الفعل مجرى المبدل منه).

أنكر أبو حيان أن تبدل همزة الاستفهام هاء وتابع في ذلك ابن خالويه بقوله[2]: (ليس في كلام العرب همزة تقلب هاء إلا هرقت، والأصل: أرقت، وهياك، وإياك، وهيهات، وأيهات).

وإنكارهما ليس بشيء[3]، فتقارض حروف الحلق ومنها الهمزة والهاء كثير، وذلك لأنها قريبة المخارج من الحلق ففي اللسان[4]: (أيا ويقال هيا فقلبت الهمزة هاء، قال ابن السكيت: وهذا الصحيح لأن (أيا) أكثر من (هيا)) كما ذكر ذلك كبار النحاة، قال المزني[5]: (وأما هاء البدل فهي التي تبدل من الهمزة).

وقال ابن جني[6]: (قرأ من قلب الهمزة هاءً على أبي علي في كتاب ابن السكيت، وأخبرنا به أيضاً بإسناده عن قطرب، وعنه أيضاً فيقولون: هزيد المنطلق؟).

وظاهر كلام ابن هشام أنه يرى انقلاب الهمزة هاءً حيث ذكر أنواع الهاء

---

(1) قرأ قنبل (هأنتم) مثل (هعنتم) ينظر: السبعة في القراءات: 207، والتيسير في القراءات السبع: 88، والعنوان: 79.

(2) ليس في كلام العرب: 366.

(3) ذكر أن ابن خالويه كان يضعَّف في علم النحو: حل معاقد القواعد (رسالة ماجستير): 216.

(4) لسان العرب: مادة (أيا) ، و ينظر: مادة (هيأ).

(5) الحروف للمزني: 98.

(6) سر صناعة الإعراب: 318 – 319 ، وينظر : رواية قطرب في رصف المباني: 403.

فقال[1]: (الرابع: المبدلة من همزة الاستفهام كقوله:

وَأَتَى صَوَاحِبُها وقُلْنَ هذا الذي   مَنَحَ المودَّةَ غيرَنا وَجَفانا

والتحقيق أن لا تعد هذه لأنها ليست بأصلية على أن بعضهم زعم أن الأصل هذا فحذفت الألف).

فهذه أقوال جمع من النحاة يثبتون قلب الهمزة هاء فلا سبيل لمعارضتهم ويترجح عندي ما استحسنه النحاس بقوله[2]: (قال أبو عمرو بن العلاء: الأصل (أأنتم) فأبدل من الهمزة الأولى هاء، لأنها أختها، قال أبو جعفر: وهذا قول حسن).

وتبعه القرطبي بقوله[3]: (الأحسن أن تكون الهاء منقلبة عن همزة الاستفهام، ويجوز أن تكون (ها) للتنبيه وحذفت ألفها لكثرة الاستعمال).

وعارضهما ابن القاصح[4] بقوله[5]: (وألف (ها) التنبيه لا تحذف) وما رفضه ابن القاصح هو ما أقرَّه اللغويون والنحويون إذ أثبتوا أن ألف (ها) لا تحذف وإنما أثبتوا قلب الهمزة هاءً.

والعجيب أن أبا حيان يرد على أبي عمرو بن العلاء بقوله: (إن إبدال الهمزة هاء لم يسمع عن العرب).

---

(1) مغني اللبيب: 2 / 348.

(2) إعراب القرآن للنحاس: 1 / 384.

(3) الجامع لأحكام القرآن: 4 / 108.

(4) علي بن عثمان بن محمد العذري البغدادي (716-801هـ) من تصانيفه: سراج القارئ المبتدئ، وتذكرة المقرئ المنتهي، يراجع: هدية العارفين: 727/1، والأعلام: 127/5، ومعجم المؤلفين: 475/5.

(5) شرح الشاطبية: 181.

أو ليس أبو عمرو حجة في النقل؟

ألا يكفي قوله بذلك أن يكون سماعاً عن العرب.

وحسبه حجة أن أبا حيان نفسه احتج له وخالف الزجاج الذي ذهب إلى أن قراءة ((يُؤَدِّهْ إِلَيْكَ))[1] بالسكون خطأ[2] فرد عليه بقوله[3]: (كفى أنها منقولة عن إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء فإنه عربي صريح وسامع لغة وإمام في النحو ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل هذا).

وبذلك يتبين تناقض أبي حيان وضعف قوله.

---

(1) آل عمران، الآية : 75.

(2) أي بسكون الهاء، وهي قراءة متواترة قرأ بها عاصم برواية أبي بكر شعبة وأبي عمرو وحمزة، ينظر: السبعة في القراءات:210-212، والتيسير في القراءات السبع: 89.

(3) البحر المحيط: 2 / 499.

همزة الاستفهام مع حروف العطف:

الهمزة نوعان:

الأول: تأتي فيه للنداء فهي حرف مختص بالاسم كسائر أحرف النداء ولا ينادى بها إلا القريب مسافة أو حكماً[1]، كقول امرئ القيس[2]:

أفاطمُ مهلاً بعضَ هذا التدلُّلِ وإنْ كنتِ قدْ أزمَعْتِ صرمْي فأجملي

ونقل ابن الخباز قولاً عن شيخه أنه للمتوسط وأن الذي للقريب الياء[3]، وهذا خرق لإجماعهم[4].

وجعل الفراء[5] من ذلك قراءة الحرميين[6]: ((أَمَنْ هُوَ قَانِتٌ))[7] بتخفيف الميم[8].

الثاني: تأتي فيه للاستفهام وهي في هذا حرف مشترك تدخل على الأسماء والأفعال لطلب تصديق نحو: أزيد قائم؟ ، أو تصور نحو: أزيد عندك أم عمرو؟

---

(1) ينظر: الجنى الداني: 100.

(2) ديوان امرئ القيس: 27 ، وشرح المعلقات للزوزني: 19.

(3) ينظر: الغرة المخفية: 2 / 512.

(4) ينظر: مغني اللبيب: 1 / 13.

(5) ينظر: معاني القرآن للفراء: 2 / 416 – 417 ، ومغني اللبيب: 1 / 13.

(6) الحرميان هما نافع المدني (ت 169هـ)، وابن كثير المكي (ت 120هـ) وهما من القراء السبعة، ينظر: التيسير في القراءات السبع: 24 ، ومعرفة القراء الكبار: 1 / 89.

(7) سورة الزمر، الآية: 9 .

(8) ينظر : الحجة لأبي زرعة: 620 ، وغيث النفع في القراءات السبع: 288، والبدور الزاهرة: 273 ، واستبعد ابن هشام رأي الفراء، ينظر : مغني اللبيب: 1 / 13.

وهي أم باب الاستفهام ولأصالتها استأثرت بأمور[1] منهــا: تمـــام التــصدير بدليلين:

أحدهما: أنها لا تذكر بعد (أم) التي للإضراب كما يذكر غيرها.

لا تقول: أقام زيد أم أقعد؟ وتقول: أم هل قعد ؟.

والثاني: أنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بـــ(ثــم) قــدمت على العاطف تنبيهاً على أصالتها في التصدير نحو: ((أَوَلَمْ يَنظُرُوا))[2] ((أَفَلَمْ يَسِيرُوا))[3] ((أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنتُم بِهِ))[4] بخلاف بقية أدوات الاستفهام فإنها تتــأخر عــن حــروف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة نحــو: ((وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ))[5] و ((فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ))[6] و ((فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ))[7] و ((فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ))[8] و ((فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ))[9] و ((فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ))[10].

---

(1) ينظر: الجنى الداني: 97 والإيضاح في شرح المفصل: 2 / 239 ، ومغني اللبيب: 1 / 14.

(2) الأعراف ، الآية: 185 .

(3) يوسف، من الآية: 109 .

(4) يونس، الآية: 51 .

(5) آل عمران، الآية: 101 .

(6) التكوير، الآية: 26 .

(7) الأنعام، الآية: 95 .

(8) الأحقاف، الآية: 35.

(9) الأنعام، الآية:81.

(10) النساء، الآية: 88 .

هذا هو مذهب سيبويه والجمهور[1].

المذهب الثاني: وهو مذهب جماعة منهم الزمخشري[2].

ذهبوا فيه إلى تقدير جملة بعد الهمزة لائقة بالمحل ، وأن العطف يكون على الجملة المقدرة ليكون كل واحد من الحرفين على وضعه الأصلي من غير تقديم ولا تأخير.

ولكلا المذهبين حجج وأقوال لا نريد سردها اختصاراً للمسألة[3].

ويقول أصحاب المذهب الثاني في ((أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ))[4] و ((أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ))[5]: أمكثوا فلم يسيروا في الأرض ؟ ، وأتؤمنون به في حياته، فإن مات أو قتل انقلبتم؟

وما قيل في هاتين الآيتين نسب إلى الزمخشري[6].

---

(1) ينظر : الكتاب: 3 / 187، والمقتضب: 3 / 307 ، والإيضاح في شرح المفصل: 2 / 239، والجنى الداني: 97 ، ومغني اللبيب: 1 / 16.

(2) في مغني اللبيب: 1 / 16: (أولهم الزمخشري) وهذا لا يجوز لأن الخلاف قديم يعود إلى زمن سيبويه والذي يقرأ نص سيبويه يثبت له ذلك (الكتاب: 3 / 187 – 189) ولكن نستطيع أن نقول إن الزمخشري تزعم هذا القول حتى أهمل النحاة غيره فلم يذكروا لنا من تصدر هذا القول غيره.

(3) ينظر : الكتاب: 3 / 187 ، والمقتضب: 3 / 307 ، وشرح المفصل: 8 / 151 – 152 ، والإيضاح في شرح المفصل: 2 / 239 ، والجنى الداني: 97 ، ومغني اللبيب: 1 / 16.

(4) يوسف، الآية : 109 .

(5) آل عمران، الآية: 144 .

(6) ينظر : الجنى الداني: 97 ، ومغني اللبيب: 1 / 16.

ولم أجد في تفسيره في هاتين الآيتين ما نسب إليه[1].

والظاهر أن النحاة عمموا قول الزمخشري على جميع الآيـات التـي وردت على الصورة السابقة من غير الرجوع إلى تفسيره والتأكد من أقواله فيها.

أما الذي يثبت مذهب الزمخشري القائل بتقدير جملة محذوفـة بـين همـزة الاستفهام وحرف العطف وأن ما بعد حرف العطف معطوف على الجملة المقـدرة المحذوفة ما جاء في شرح الآيات الآتية حيث قال في قوله تعالى: ((أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ)): (ألا تفطنـون لقـبح مـا أقـدمتم عليـه فتعقلون)[2]، وفي قوله تعالى: ((أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ))[3]: (أكذبتم وعجبتم)[4] وفي قولـه: ((أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ))[5]: (أنهملكـم فنضرب عنكم الذكر)[6] وفي قوله تعالى: ((أفلم تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ فَاسْتَكْبَرْتُمْ))[7]: (ألم تأتكم رسلي فلم تكن آياتي تتلى عليكم)[8].

---

(1) ينظر: الكشاف: 1 / 468 ، 3 / 369.

(2) الكشاف: 1 / 66.

(3) الأعراف، الآية: 63 .

(4) الكشاف: 2 / 67 – 68.

(5) الزخرف، الآية: 5 .

(6) الكشاف: 3 / 411.

(7) الجاثية، الآية: 31 .

(8) الكشاف: 3 / 440.

وفي قوله: ((أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ))[1]: (أنحن مخلدون منعمون فما نحن بميتـين ولا معذبين)[2].

هذه بعض من أقواله تثبت المذهب الذي تزعمه كما أن هنالك نصوصاً كثيرة تثبت أنه قال بما قال به الجمهور كما ذكر كثير من النحاة أنه تراجع عـن مذهبـه إلى قول الجمهور وهذا ما سنناقشه بالتفصيل إن شاء الله تعالى لكن أود أن أذكر أن بعض النحاة أثبت صحة ما ذهب إليه الزمخشري مجوزين المذهبين فيقوى بـذلك مذهب الزمخشري من غير حاجته إلى الرجوع إلى قول الجمهور.

قال ابن عقيل[3]: (قد يحذف المعطوف عليه للدلالة عليه وجعل منـه قولـه تعالى: ((أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ)) التقدير: (ألم تأتكم آياتي فلم تكن تتلى عليكم، فحذف المعطوف عليه وهو ألم تأتكم).

وقال ابن هشام[4]: (ويجوز حذف المعطوف عليه بالفاء والواو فالأول كقـول بعضهم: وبك، وأهلاً وسهلاً، جواباً لمن قال له: مرحباً، والتقدير: ومرحبـاً بـك، وأهلاً، والثاني نحو: (أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحاً أَنْ كُنْتُمْ قَوْمـاً مُـسْرِفِينَ)[5] أي أنهملكم فنضرب، ونحو(أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ)[6] أي: اعَمُوا فلم يَرَوا).

---

(1) الصافات، الآية: 58 .
(2) الكشاف: 4 / 45.
(3) كان يشرح أحد أبيات ابن مالك وهو قوله:
وحذف متبوع بدا هنا استبح   وعطفك الفعل على الفعل يصح
شرح ابن عقيل: 3 / 243.
(4) أوضح المسالك: 3 / 64.
(5) الزخرف، من الآية: 5.
(6) سبأ، من الآية : 9.

فهو أحد تقديرين في مثل هذه العبارة وهو تقدير جماعة منهم الزمخشري[1].

وقال أبو السعود[2] في قوله تعالى: ((أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لا تَهْوَى أَنفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ))[3]: (وتوسيط الهمزة بين الفاء وما تعلقت به من الأفعال السابقة لتوبيخهم على تعقيبهم ذلك بهذا، وللتعجب من شأنهم ويجوز كون الفاء للعطف على ما يناسب المقام، أي: ألم تطيعوهم فكلّما جاءكم رسول منهم بما لا تهوى أنفسكم استكبرتم).وقال في قوله تعالى: ((أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ)): (والفاء للعطف على مقدر يقتضيه المقام ويستدعيه نظام الكلام ، والتقدير: أتسمعون أخبارهم وتعلمون أحوالهم فتطمعون، وقال المعنى أَبَعْدَ أنْ علمتم تفاصيل شؤونهم المؤيسة عنهم تطمعون)[4].

وحاصل ما ذكر أن ثلاثة من حروف العطف قد وقعت بعد همزة الاستفهام وهي:

الفاء نحو: ((أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحاً))[5].

والواو نحو: ((أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْداً))[6].

وثم نحو: ((أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنتُم بِهِ))[7].

---

(1) ينظر: مغني اللبيب: 16/1.
(2) إرشاد العقل السليم: 1 / 153.
(3) البقرة، الآية: 85.
(4) إرشاد العقل السليم: 140/1.
(5) الزخرف، الآية: 5 .
(6) البقرة، الآية: 100.
(7) يونس، الآية: 51.

واتفقوا على تقدم الهمزة على هذه الحروف لأن لها الأصالة في التصدير لفظاً.

واختلفوا في العطف:

أيكون العطف مع الهمزة على الجملة التي سبقت العطف، فلا تقدير في الجملة، وكل حرف على ما وضع له؟ لكن بتقديم الهمزة على حرف العطف.

أو يكون العطف على جملة مقدرة بين الهمزة وحرف العطف؟ وبهذا يكون كل حرف في موضعه لا تقديم ولا تأخير.

فذهب سيبويه والجمهور إلى أن العطف مع الهمزة على الجملة التي سبقت وأصل العبارة في الآيات السابقة: فأنضرب عنكم الذكر صفحاً، وأكلما عاهدوا عهداً، ثم أإذا ما وقع آمنتم به.

وذهب الزمخشري وجماعة إلى أن العطف على جملة مقدرة بين الهمزة وحرف العطف وتقدير الآيات السابقة: أنهملكم فنضرب عنكم، أسرتم مع شهواتكم وكلما جاءكم رسول، أ أنكرتم ما أوعدناكم به ثم إذا ما وقع آمنتم به.

ورده[1] أبو حيان بقوله[2]: (الصحيح قول سيبويه والنحويين أن الفاء والواو

---

(1) استخدمت ضمير المفرد العائد على الزمخشري دون الجماعة وذلك لسببين:

الأول: لم يثبت لديّ من هم الجماعة الذين قالوا بهذا المذهب.

الثاني: أن الزمخشري تزعم هذا المذهب حتى عرف به ، لذلك نجد أكثر النحاة لا يذكر إلا الزمخشري في القول بهذا المذهب.

وكذلك يكون استخدامي اسم الزمخشري نيابة عن كل من قال بمذهبه إن وجد، وإن لم يوجد كان في الرد على الزمخشري الكفاية، خاصة أن أبا حيان لا يذكر في رده سوى الزمخشري.

(2) البحر المحيط: 8 / 5.

منوي بهما التقديم لعطف ما بعدهما على ما قبلهمـا وأن الهمـزة تقـدمت لكـون الاستفهام له صدر الكلام).

واحتج عليه أبو حيان بقول الجماعة وسيبويه في كل موضع ترد فيه الهمـزة مع حروف العطف الثلاثة[1].

نستنتج مما تقدم أن الخلاف في هذه المسألة قديم بين النحاة فهو يقـوم علـى أيهما يشكل أساساً في بناء التراكيب فيها.

فالزمخشري قدر فعلاً بعد أداة الاستفهام لأن حد الجملة الاسـتفهامية أن يـأتي الفعل بعد أدوات الاستفهام في الأغلب فالآيات القرآنية الواردة قصد فيها الاسـتفهام الذي جاء على صيغة الاستنكار ولهذا دخلت حروف العطف على همـزة الاسـتفهام على رأي الزمخشري -والله اعلم- وهو عكس ما قال به سيبويه أن الواو لا تـدخل على ألف الاستفهام ولكن الألف هي التي تدخل عليها، وقال أبو حيان بما قاله سيبويه معترضاً في ذلك على الزمخشري عاداً إياه خارجاً على مذهب جمهور النحاة.

وإذا عددنا أن البناء التركيبي للجملة إنما يؤتى به ليؤدي المعنى المقـصود، وكان هذا المعنى هو الاستنكار على القوم بأسلوب الاستفهام؛ لـذا كانـت الهمـزة أساسية في بناء الآيات الكريمة وجاءت حروف العطف تابعة لها[2].

قال السيرافي[3]: (إن هذه الحروف العاطفة لبعض الجملة المعطـوف عليهـا لأنها تربط ما بعدها بما قبلها والهمزة قد تدخل على الكلام وينقطـع بهـا بعـض الجملة نحو قوله في الاستثبات لمن قال: مررت بزيد: أبزيد؟ فيدخلها على الجـار

---

(1) ينظر : المصدر نفسه: 1 / 183 ، 191 ، 4 / 322 ، 6 / 60 ، 8 / 5 ، 51.

(2) ينظر : الظاهرة النحوية بين الزمخشري وأبي حيان: 164.

(3) شرح المفصل: 8 / 151 – 152.

والمجرور وهو بعض الجملة وتقول: كم غلمانك؟ أثلاثة أم أربعة؟ فتبدل مــن كــم وحدها وتقول: أمقيماً وقد رحل الناس؟ ولا يكون مثل ذلك في هل ولا غيرها وإذا كانت كذلك جاز أن تدخل على حروف العطف لأنها كبعض ما قبلها).

فيترجح بذلك مذهب الجمهور إذا سلمنا أن الحكم مطرد في كل موضع دخلت فيه الهمزة على حروف العطف الثلاثة فهذا الحكم يكون للاطــراد العــام وقــانون يترجح فيه قول سيبويه والجمهور ومن تبعهم من أمثال أبي حيان وكنا نجــزم بــه لولا ما وجدنا من اضطراب في تطبيق هذه القاعدة النحوية في كل موضــع وردت به تلك الصورة المختلف فيها.

وليس ذلك فحسب بل أننا وجدنا الاضطراب في أقوال النحاة أنفسهم وربما لا يكون هنالك اضطرابٌ أصلاً وإنما الاضطراب يكمن في فهمنا لما قالوه.

فهل بقي الجمهور مصرين على ما قالوه في كل موضــع وردت فيــه تلــك الصورة؟ وهل غير الزمخشري قوله؟ وهل خالف الجمهور حقيقة؟ وهل حافظ أبو حيان على رده متابعاً الجمهور في كل موضع؟

هذا ما سنحاول جاهدين أن نتناوله بشيءٍ من التفصيل.

قال ابن هشام[1]: (وقد جزم الزمخشري في مواضع بما يقوله الجماعة، منها قوله في ((أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى))[2] إنه عطف على ((فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً)) وقوله في ((أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ أَوَ آبَاؤُنَا))[3] فيمن قرأ بفتح الواو[4]: إن (آباؤنا) عطف على الضمير في (مبعوثــون)

(1) مغني اللبيب: 1 / 16.

(2) الأعراف، الآية: 97.

(3) الواقعة، الآيتان:47 و 48 .

(4) قرأ بها قالون والشامي، ينظر : غيث النفع في القراءات السبع: 821 ، والبدور الزاهرة: 266.

وإنه اكتفى بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام[1]، وجوز الوجهين في موضع فقال في قوله تعالى: ((أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ))[2] دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة ثم توسطت الهمزة بينهما، ويجوز أن يعطف على محذوف تقديره: أيتولّون فغير دين الله يبغون)[3].

فالزمخشري كما ذكر ابن هشام قال بقول الجمهور في مواضع وأجاز الوجهين في مواضع كما أجازهما أبو حيان نفسه في قوله تعالى: ((أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لا تَهْوَى أَنفُسُكُمُ))[4] حيث قال[5]: (الهمزة أصلها للاستفهام وهي هنا توبيخ والفاء لعطف الجملة على ما قبلها واعتنى بحرف الاستفهام فقدم والأصل فأكلما، ويحتمل أن لا يقدر قبلها محذوف بل يكون العطف على الجمل التي قبلها كأنه قال: ولقد آتينا يابني إسرائيل آتيناكم فكلما جاءكم رسول، ويحتمل أن يقدر قبلها محذوف، أي: فعلتم ما فعلتم من تكذيب فريق وقتل فريق).

فقد خالف أبو حيان في كلامه هذا ما قرره في جميع المواضع التي وردت بهذه الصورة والتي خالف فيها الزمخشري ورجح مذهب الجمهور فلم يجد نفسه إلا منساقاً إلى مذهب الزمخشري في هذا الموطن لصحة تقديره وعدم استطاعته أن يلوي النص لصالح ما قرره من ترجيح على رأي سيبويه والجمهور.

---

(1) ينظر : الكشاف: 4 / 29.

(2) آل عمران، الآية: 83.

(3) ينظر : الكشاف: 1 / 441.

(4) البقرة، الآية: 87.

(5) البحر المحيط: 1 / 300.

كما أننا ذكرنا من قبل تجويز ابن عقيل وابن هشام الوجهين مثلما جوزهما أبو حيان فكيف بعد هذا يردون مذهب الزمخشري وهم يقولون به ويحكمون بصحته بعد ما عجزوا عن تطبيق ما قالوه في كل موضع.

والذي أراه أن الخلاف لا يكمن في أيِّ المذهبين أصحُّ؛ لأنَّ كلا المذهبين صحيحانِ، لكن الخلاف في أي من المذهبين يطرد حكمه فيكون قاعدة تنطبق على معظم النصوص، وما لا تنطبق عليه القاعدة يؤخذ بالرأي الآخر لذلك وقع وهم من كثير من النحاة في حقيقة النقل عن سيبويه والجمهور والزمخشري ونقلوا لنا الخلاف من غير التحقيق من نوع الخلاف وهذا ما سنتلمسه في النصوص الآتية وما سنحاول إثباته لذلك قيل[1]: (غير المطرد هو مذهب الجمهور إذ لا يمكن في قوله تعالى: ((وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْداً نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لا يُؤْمِنُونَ))[2] فلا يعطف (أوكلما) على ما قبله فتعين أنه عطف على محذوف، أي: أكفروا بالآيات وكلما عاهدوا .... ولعل المانع من عطفه على ما قبله أنه عطف إنشاء على إخبار لكون القسم إنشاء).

فهنا اعتراض على رأي الجمهور ولو تتبعنا كلام الدسوقي وكلام الأمير في حاشية كل منهما على مغني اللبيب لوجدنا الكثير من الاعتراضات على رأي الجمهور، وهذا يساعدنا على المضي فيما نريد التوصل إليه.

وعلينا الآن أن نمعن النظر قليلاً في أقوال النحاة وردودهم على الزمخشري.

---

(1) حاشية الأمير: 1 / 15، وينظر : حاشية الدسوقي: 1 / 13.

(2) البقرة، الآيتان: 99 و 100.

فقد قال المرادي[1]: (ضعف بعدم اطراده إذ لا يمكن في نحـو: ((أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ))[2] وبأن فيه حذف جملة معطوف عليها من غير دليل) وقريب منه قول ابن هشام[3]: (ويضعف قولهم ما فيه من التكلف وأنه غيـر مطـرد فـي جميـع المواضع).

أما الأول: فلدعوى حذف الجملة فإن قوبل بتقديم بعض المعطوف فقد يقـال: إنه أسهل منه وأن المتجوز فيه على قولهم أقلُّ لفظاً مع أن في هذا التجوز تنبيهـاً على أصالة شيء في شيء أي أصالة الهمزة في التصدير.

وأما الثاني: فلأنه غير ممكن في نحو: ((أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ)).

فبعد التمعن في هذين النصين نجد أن حجة الردود على الزمخشري ترتكـز على محورين وهما عدم الاطراد والتكلف في حذف جملة لا دليل عليها.

والذي يعنينا هو المحور الأول وهو عدم الاطراد.

أما المحور الثاني وهو حذف جملة لا دليل عليها فقد كفانا الرد عليه الدسوقي بقوله[4]: (فيه نظر لأن هذه الجملة معطوف عليها، وحذف المعطوف عليه بقرينـة جائز جملة كان أو لا، ولا تكلف فيه).

وذكر الأمير[5]: (أن حذف المعطوف عليه بدليل كثير، وقال ابن مالك:

---

(1) الجنى الداني: 97.

(2) الرعد، الآية: 33.

(3) مغني اللبيب: 1 / 16.

(4) حاشية الدسوقي: 1 / 13 ، وينظر : حاشية الأمير: 1 / 15.

(5) حاشية الأمير: 1 / 15.

وحذف متبوع بدا هنا استبح ... ...)[1].

فنخلص من هذا كله إلى أن أصل هذا الخلاف يكمن في اطراد الحكم فالزمخشري كما أثبتنا أجاز الوجهين، لكنه جعل اطراد الحكم العطف على جملة محذوفة، فعندما يستحيل التقدير في موضع معين يرجع إلى قول الجمهور بالعطف على الجمل السابقة.

أما سيبويه والجمهور فإنهم أجازوا الوجهين أيضاً لكنهم جعلوا اطراد الحكم عدم تقدير محذوف بل العطف على ما سبق.

قال سيبويه[2]: (ألا ترى أنك تدخلها على (مَنْ) إذا تمت بصلتها، كقول الله عزوجل: ((أَفَمَن يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ))[3] ويختار فيها النصب لأنك تضمر الفعل فيها، لأن الفعل أولى إذا اجتمع هو والاسم).

وعقب الأعلم على قول سيبويه بقوله[4]: (اعلم أن الذي يشتمل عليه هذا الباب أن الاسم إذا ولي حرف الاستفهام وجاء بعده فعل واقع على ضمير فالاختيار نصب الاسم بإضمار فعل، وإنما صار الاختيار النصب من قبل أن الاستفهام في الحقيقة إنما هو عن الفعل لا عن الاسم لأن الشك فيه، ألا ترى أنك إذا قلت: أزيداً ضربته فإنما تشك في الضرب الواقع به ولست تشك في ذات زيدٍ فلما كان حرف الاستفهام إنما دخل من أجل الفعل كان الأولى أن يليه ما دخل من أجله).

نرى أن سيبويه أجاز تقدير فعل محذوف يعمل في الاسم بعد الاستفهام على

---

(1) وتمامه: .. .. وعطفُكَ الفعلَ على الفعلِ يصح. شرح ابن عقيل: 243/3.

(2) الكتاب: 1 / 99 – 100.

(3) فصلت، الآية: 40.

(4) النكت في تفسير كتاب سيبويه: 1 / 229.

الرغم من أننا وجدنا الجمهور يعيبون مذهب الزمخشري بحجة التكلف في تقــدير محذوف.

كما أنه ثبت عندنا أن أبا حيان وابن عقيل وابن هشام أجازوا في مواضع مــا ذهب إليه الزمخشري من العطف على فعل محذوف.

فنخرج بنتيجة واضحة كما قررنا سابقاً أن اطراد الحكم عندهم هو العطــف على ما سبق من غير تقدير محذوف فإذا استحال الأمر علــيهم ذهبــوا إلــى رأي الزمخشري وقالوا بقوله أن العطف على محذوف فالمسألة دقيقة والحكم عليها يجب أن يكون في منتهى الدقة خاصة أن المسألة تناولها قبلي ثلاثة بــاحثين معاصــرين ذهبوا فيها مذاهب شتى سنتطرق بعد قليل لأقوالهم.

علينا أولاً أن نجمع بين الرأيين فإن لم نستطع فعلينا ترجيح المذهب الأقــوى دليلاً وحجةً.

فأصل الخلاف كما ذكرنا يكمن في اطراد الحكم وإذا ثبت أن الجمهور أجازوا الوجهين كما أجازهما الزمخشري بقي الخلاف في الاطراد.

فأيهما أكثر اطراداً أهو العطف على المحذوف أم على ما سبق؟

لقد ذكرنا قبل قليل وجهة نظرنا فيما يخص الاطراد وقبل أن نثبــت بــشكل نهائي الحكم على هذه المسألة بقي أن نذكر شيئاً مهماً وهو أن الزمخشري قد ثبــت أنه تراجع عن قوله إلى رأي الجمهور(1).

---

(1) ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح: 65 ، وشرح الكافية الشافية: 2 / 663 ، وشرح الكافية لابن جماعة: 505 ، والبحر المحــيط: 1 / 183، 271، 191، 3 / 24، 6 / 60، والجنــى الداني: 98، ومغني اللبيب: 1/ 16، والبرهان في علوم القرآن: 2 / 351.

فما المقصود برجوعه؟

هل رجع في كل ما قاله وتبنى رأيهم مطلقاً أم أنه رجع عن قوله في مواضع وبقي ثابتاً على موقفه في مواضع أُخر؟

الذي يترجح عندي أن رجوعه ليس مطلقاً بل رجع إلى قول الجمهور بعد ما ثبت لديه أن هنالك آيات لا يستقيم المعنى معها إلا على رأيهم، ولما كانت غايته كما هي غاية كل علمائنا المنصفين البحث عن الحقيقة واتباع الحق، رجع إلى قول الجمهور باطراد الحكم في العطف على ما سبق.

وربما يعترض معترض بقوله: أن رجوع الزمخشري إنما كان في بعض المواضع إلى قول الجمهور وبقي على قوله باطراد الحكم في العطف على المحذوف وبذلك تبقى المسألة الخلافية قائمة، لأن الجمهور يرون اطراد الحكم في العطف على ما سبق، فنقول له: إن الزمخشري قد ثبت عندنا أنه قال بالقولين أصلاً فلم نجد نصا في كتبه يثبت أنه رفض قول الجمهور كما لم يثبت أنه رجع إلى قولهم بل كان يفسر الآيات الواردة على الصورة المختلف فيها فيذكر رأيه بكل وضوح من أن العطف على مقدر محذوف فلما يأخذ بتفسير آيات في مواضع أُخر لا يستقيم المعنى معها على التقدير الأول يقول فيها بالرأي الآخر وهو العطف على ما سبق فيشعر القارئ إزاء ذلك أنه أمام عالم يقول بالرأيين من غير تعصب لقول منهما.

فإذاً على ماذا كان الرجوع الذي أقره أكثر النحاة ؟

ربما يكون ذلك وهمٌ من النحاة أنفسهم إذ تصوروا أنه خالف الجمهور فلما وجدوا له قولاً يؤيد الجمهور ويذهب مذهبهم ظنوا أنه قد ألغى قوله الأول وقال بقول الجمهور.

والمتمعن في حقيقة القولين لا يجد ما وجدوه بل يجد أن الزمخشري يقول بأصح الرأيين في الموضع الذي يناسب سياق الآية والكلام، أي أنه يأخذ بالرأيين فما ناسب النص أخذ به سواء أكان رأيه أم رأي الجمهور، وكذلك وجدت الجمهور يأخذون بالرأيين ويقررون أنسب الرأيين للنص سواء أكان رأيهم أم رأي الزمخشري، فلا خلاف أصلاً في المسألة، وإذا كان هنالك رجوع كما قرر أكثر النحويين فلا بد أن يكون الرجوع هو في اطراد الحكم، فقال بقول الجمهور وبقي على رأيه كما أخذ به الجمهور أنفسهم في المواضع التي لا يجوز فيها العطف على محذوف.

فلا يعقل أن الجمهور يأخذون برأيه ويجيزون ما قاله في بعض الآيات وهو يلغي ذلك.

لذلك كله نرى أن رجوعه إلى رأي الجمهور في مسألة اطراد الحكم فقال بقولهم وبقي على رأيه والذي أضطر الجمهور إلى الأخذ به في بعض المواضع.

كما أنه إذا قال برأي الجمهور فقد قال برأيه لأن الجمهور أجازوا مذهبه في بعض المواضع، فهل يجوز أن يرفض مذهبه الذي تزعمه ثم يقول به على لسان غيره؟

ومما يؤيد قولنا أننا لم نجد في الكتب التي ذكرت رجوعه أنه ألغى قوله القديم، وقال بما قال الجمهور في كل المواضع بل على العكس فإنهم يثبتون ما قررناه بعد تأمل بسيط في نصوصهم.

(وقد رجع إلى مذهب الجماعة في سورة الأعراف)[1].

---

(1) شرح الكافية الشافية: 2 / 663 ، وشرح الكافية لابن جماعة: 505 ، والجنى الداني: 97 – 98.

(وقد رجع من هذا القول في بعض تصانيفه إلى قول الجماعة)[1].

(وقد جزم الزمخشري في مواضع بما يقوله الجماعة)[2].

ولعل أكثر النصوص وضوحاً إلى المعنى الذي نقصده هو قول ابن هشام.

وبعد أن ثبت رجوع الزمخشري إلى قول الجمهور في اطراد الحكم فلا يسعنا إلا أن ننتصر للزمخشري على أبي حيان في قوله[3]: (ورأي الزمخشري محجوج بمواضع لا يمكن تقدير فعل فيها).

فنقول له: إنك محجوج بما أثبته أنت من رجوع الزمخشري إلى قول الجمهور في تلك المواضع التي تنتقده فيها فإذا ثبت تراجعه لديك فعلامَ تحاججه ؟

وأما الزركشي في قوله[4]: (والزمخشري اضطرب كلامه فتارة يجعل الهمزة في مثل هذا داخلة على محذوف عطف عليه الجملة التي بعدها فيقدر بينهما فعلاً محذوفاً تعطف الفاء عليه ما بعدها وتارة يجعلها متقدمة على العاطف وهو الأولى).

فنقول له: لا يوجد اضطراب في كلام الزمخشري وإنما يتصور هذا الاضطراب من لم يطلع على أقوال الزمخشري وأقوال العلماء الذين أثبتوا تراجعه إلى قول الجمهور.

ولست بذلك أريد الانتصار للزمخشري على أحد من العلماء الإجلاء بل أسعى لإثبات الحق وما توضح لي من رأي أسأل الله أن يلهمني فيه الصواب قاصداً بذلك

---

(1) البحر المحيط: 1 / 183، 191، 6 / 60.

(2) مغني اللبيب: 1 / 16.

(3) البحر المحيط: 1 / 271.

(4) البرهان في علوم القرآن: 2 / 350.

جمع كلمة علمائنا الأفاضل على رأي واحد ما وسعني إلى ذلك سبيل فإن لم أوفـق فلكلٍ رأيه الذي نحترمه ونعتز به.

لكن الغريب أن الرضي يرد على الزمخشري دون أن يذكر تراجعه أو يذكر أن له رأياً آخر، قال[1]: (هذه الحروف ليست عاطفة على معطوف عليه مقدر، كما يدعيه جار الله في الكشاف[2]، ولو كانت كما قال، لجاز وقوعها فـي أول الكـلام، قبل تقدم ما يكون معطوفاً عليه، ولم تجئ إلا مبنية على كلام متقدم).

والأغرب منه أن يرجح باحث معاصر رأي الجمهور دون أن يشير إلى رأي الزمخشري الآخر أو تراجعه[3].

ويدعي باحث آخر أن كلاً من الزمخشري وابن مالك قد تردد رأيه في هـذه المسألة ثم يذكر اضطراب الزمخشري وابن مالك ويستشهد بأقوالهما على إجازتهما الأمرين مدعياً أن ذلك تقارب من العالمين[4].

وقال في موضع آخر[5]: (وقد غفل الزمخشري في معظم كلامه في الكشاف عن هذا المعنى فادعى أن بين الهمزة وحروف العطف جملة محذوفة معطوفاً عليها بالعاطف بعده وفي هذا من التكلف ومخالفة الأصول ما لا يخفى).

وفي ختام مسألته يرجح رأي ابن مالك مفنداً رأي الزمخشري[6].

---

(1) شرح الرضي: 4 / 392.

(2) ينظر: الكشاف 66/1، 67/2-68، 411/3.

(3) ينظر : الظاهرة النحوية بين الزمخشري وأبي حيان (رسالة ماجستير) 164.

(4) ينظر: مسائل النحو الخلافية بين الزمخشري وابن مالك: 121.

(5) المصدر نفسه: 124 – 125.

(6) ينظر : المصدر نفسه: 126.

وأكثرهم جدية في بحث المسألة صاحب ردود ابن هشام الأنصاري على النحاة لكنه وقع في تخبط كبير إذ قال[1]: (إننا سنلاحظ أن في كلا المذهبين صواباً وخطأً، فكل مذهب أخذ بجانب من الآيات من غير النظر إلى بقية الآيات أو الأدلة، والدليل على ذلك ورود الاعتراضات على كلا المذهبين ... وعلى هذا فالذي يترجح عندي باختيار هذا المذهب أو ذاك هو الاعتماد على سياق الكلام فهناك مواضع لا نستطيع أن نقيمها على مذهب الجمهور، وهناك مواضع أخرى لا نستطيع إقامتها على مذهب الزمخشري ومن وافقه، فعليه أن كلا المذهبين مصيب).

فكلامه كله تناقض ففي بادئ القول يرى في كلا المذهبين صواباً وخطأً مدعياً أن كل مذهب أخذ بجانب من الآيات من غير النظر في بقية الآيات أو الأدلة، ثم يختم قوله بأن المذهبين مصيبان وفقاً لسياق الكلام.

فكان رده محتاجاً لردود، فقوله (إن في كلا المذهبين صواباً) نجده قد وقع في خطأ كبير، لأنه يجيز المذهبين ويصححهما مع أنه أقام مسألته في رد ابن هشام على الزمخشري وبهذا يلغي مسألته التي تحمل الكثير من الاعتراضات والرد على المذهبين.

وأما قوله (خطأ) فالخطأ منه إذ لا يوجد خطأ في كلا المذهبين وإنما يتوهم ذلك من لم يدقق في المسألة جيداً.

فهو يخطئ الجمهور مع أننا أثبتنا رجوع من خالفهم إلى القول برأيهم، كما أنه يخطئ الزمخشري ويثبت رد ابن هشام عليه، لكن يكفي أن نرد عليه بما ذكرناه

---

(1) ردود ابن هشام الأنصاري على النحاة (أطروحة دكتوراه) : 9 .

لابن هشام نفسه في أوضح المسالك[1] من تجويز ما ذهب إليه الزمخشري وهذا القول يعارض رده الذي أثبته الدكتور عصام هذا إذا لم يلغه على افتراض أن الخلاف قائم، وهذا القول مما لم ينتبه إليه هذا الباحث ولو اطلع عليه لألغى مسألته برمتها.

أما دعوى عدم النظر في بقية الآيات فظاهرة الفساد، لأننا وجدنا أكثر النحاة يثبتون للزمخشري الوجهين، ويعلمون ماذا قال في كل موضع.

وأما قوله في ختام حديثه أن كلا المذهبين مصيب فقد خالف أول قوله، كما أني أخالفه بأنهما مصيبان لكن ليس كما يظن الدكتور عصام بل كما أرى من انتفاء الخلاف بين الفريقين بما أثبته من رجوع الزمخشري إلى قول الجمهور في اطراد الحكم بعد العطف على محذوف مقدر إلا لضرورة السياق في بعض المواضع التي لا يستقيم المعنى معها إلا بتقدير محذوف لذلك يكون المعيار في هذه المسألة هو السياق إذ هو الفيصل في اختيار أي المذهبين أكثر تلائماً وتوافقاً للنص وأيهما أنسب في وضوح المعنى، وهذا ما دفع العلماء القدماء إلى اختيار الرأي الأصوب سواء أكان للجمهور أو للزمخشري دون تعصب لقول، وهذا ما لم ينتبه إليه الباحثون من قبل، وبهذا يتضح أن كلا الطرفين قالا بما قال به الفريق الآخر، فلا مسوغ لإدعاء الخلاف بينهما.

وبعد إزالة الغموض والكشف عن ملابسات المسألة وبيان ما توهمه بعضهم أقول: إن الهمزة تقدمت لأن لها الصدارة في الكلام وإلا فهي بعد حروف العطف وإن اطراد الحكم بعد حروف العطف هو العطف على الجمل السابقة إلا في مواضع معينة لا يستقيم المعنى فيها في القول بالعطف على الجمل السابقة فتقدر

---

(1) ينظر: أوضح المسالك: 64/3.

جملة بين الهمزة وحرف العطف ويكون ما بعد حرف العطف معطوفاً على الجملة المقدرة ومرد ذلك كله إلى السياق إذ من خلاله يتقرر أي الرأيين أنسب في الأخـــذ به وبذلك تحسم المسألة وينتهي الخلاف.

الهمزة مع (لا) النافية:

إذا دخلت الهمزة على (لا) النافية فإنها تحول الأسلوب الخبري إلى أسلوب إنشائي في الأوجه الآتية:

التنبيه، والتوبيخ، والإنكار، والتمني، والاستفهام المنفي، والعرض، والتخصيص[1].

الذي يعنينا من هذه الأوجه الاستفهام المنفي، فالهمزة إذا دخلت على (لا) تكون للاستفهام الصريح مع بقاء (لا) على عملها كأنه لم يدخلها شيء.

قال سيبويه[2]: (واعلم أن (لا) في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر فمن ذلك قوله[3]:

ألا طِعَانَ ألا فُرسانَ عادِيَةً   إلا تَجَشُّؤكم حَوْلَ التَّنانِيرِ

وقال في مثل: أفلا قماصَ بالعير[4]، ومن قال: لا غلامٌ ولا جاريةٌ، قال: ألا غلام وألا جارية).

ووافق ابن عصفور سيبويه بأن (لا) إذا دخلت عليها همزة الاستفهام فلا يخلو أن تبقى على حالها من النفي وتعمل كما لو لم تدخل عليها همزة الاستفهام في جميع أحوالها[5].

---

(1) ينظر : رصف المباني: 78 – 80 ، والجنى الداني: 370 – 372 ، ومغني اللبيب: 1 / 68 – 69 ، وأوضح المسالك: 1 / 291 – 294.

(2) الكتاب: 2 / 306.

(3) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه: 123.

(4) مثل يضرب لمن ذل بعد عزٍّ، شرح الرضي: 2 / 171.

(5) ينظر : شرح جمل الزجاجي: 2 / 279.

قال ابن عقيل[1] شارحاً قول ابن مالك:

وأعطِ لا مع همزةِ استفهام　　　ما تستحقُّ دونَ الاستفهام

:(إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس بقيت على ما كان لها من العمل، وسائر الأحكام التي سبق ذكرها، فتقول: ألا رجل قائم، وألا غـلامُ رجـلٍ قائمٌ، وألا طالعاً جبلاً ظاهرٌ، وحكم المعطوف والصفة بعد دخول همزة الاسـتفهام كحكمها قبل دخولها).

وخالفهم أبو علي الشلوبين ناكراً هذا القسم من الاستفهام المنفـي زاعمـاً أن الهمزة مع (لا) لا تكون للاستفهام الصريح بل لا بد من إنكار وتوبيخ[2].

ورده أبو حيان بقوله[3]: (إذا دخلت همزة الاستفهام علـى (لا) فتـارة يـراد صريح عن النفي المحض دون تقرير ولا إنكار ولا توبيخ خلافاً للأستاذ أبي علـي إذ زعم لا بد من إنكار وتوبيخ ... والصحيح وجود ذلك في كلام العرب لكنه قليل ... وظاهر كلام سيبويه أنه لا يشترط ما زعمه الأستاذ أبو علي).

وتبع الأندلسي ما ذهب إليه الشلوبين بقوله[4]: (لا أعرف أحداً يقـول تلحـق ألف الاستفهام أداة النفي فيكون الألف لمجرد الاستفهام بل لا بد من أن تكون إمـا للإنكار أو للتوبيخ أو للتمني أو للعرض).

قال الرضي[5]: (هذا الذي قاله مخالف لظاهر قول سـيبويه) فعـدم معرفـة

---

(1) شرح ابن عقيل: 2 / 20 – 21.

(2) ينظر : ارتشاف الضرب: 2 / 176 ، ومغني اللبيب: 1 / 69.

(3) ارتشاف الضرب: 2 / 176.

(4) شرح الرضي: 2 / 170.

(5) المصدر نفسه: 2 / 171.

الأندلسي دليل عليه لا له، ويكفي ما قاله سيبويه وابن عصفور وابن مالك لإثبات قلة إطلاعه.

أما ما ادعاه الشلوبين فضعيف ولا يثبت إنكاره، قال المرادي[1]: ((لا) باقية على حكمها الذي لها قبل دخول الهمزة ولذلك بني الاسم معها، وذلك واضح).

وربما إنكار الشلوبين راجع إلى قلة الاستفهام بالهمزة مع النفي كما حاول ابن هشام الاعتذار له بقوله[2]: (وهو قليل حتى توهم الشلوبين أنه غير واقع).

وتبعه الخضري معتذراً له أيضاً بقوله[3]: (وأن معنى دخول الهمزة للاستفهام عن النفي قليل حتى توهم الشلوبين عدم وقوعه).

ويحسم المسألة ابن هشام في موطن آخر وهو يستطرد في ذكر معاني الهمزة مع (لا) بقوله[4]: (الرابع: الاستفهام عن النفي كقوله[5]:

ألا اصطبارَ لسلمى أم لها جَلَدٌ ... إذا أُلاقي الذي لاقاهُ أمثالي

وفي هذا البيت ردٌّ على من أنكر وجود هذا القسم وهو الشلوبين).

وذهب الشيخ خالد الأزهري والأشموني مذهب سيبويه ومن تبعه الذي يقضي بأن (لا) إذا دخلت عليها همزة الاستفهام يبقى كل حرف على عمله فالهمزة للاستفهام الصريح و (لا) للنفي، ولها أحكامها كما لو لم تدخل الهمزة عليها[6] وهذا الراجح عندي.

---

(1) الجنى الداني: 372.

(2) أوضح المسالك: 1 / 292.

(3) حاشية الخضري: 1 / 146.

(4) مغني اللبيب: 1 / 69.

(5) الشاهد لقيس بن الملوح في ديوانه: 178.

(6) ينظر : شرح التصريح على التوضيح: 1 / 242 ، وشرح الأشموني: 2 / 16.

المبحث الثاني
الألـــف

وفيه ستة ردود:
تناولت منها مسألة واحدة:

- ❖ **لزوم الألف في المثنى على كل حال.**

ردوده في الألف

العنوان	المردود عليه	المسألة	الرد	المصدر
1 – الألف في المثنى	المبرد	أنكر كون المثنى بالألف على كل حال لغة	إنكار المبرد لهذه اللغة لا يلتفت إليه	النكت الحسان: 193
2 –حروف العلة في التثنية والجمع	ابن مالك وجماعة من النحويين	ذهبوا إلى أن حروف العلة في التثنية والجمع هي الإعراب	هو ليس بمختار لأن الأعراب زائدٌ على ماهية الكلمة وهذه الحروف هي تمام ماهية المثنى والجمع فلا يمكن أن تكون إعراباً	منهج السالك: 264
3 – حذف الألف في الرباعي	الكوفيون	أجازوا حذف الألف فيما زاد على أربعة أحرف نحو (جمادى) فيقولون في التثنية (جمادان)	الألف أبداً ساكنة فإن اجتمعت مع ساكن حذفت إلاَّ مع ألف تثنية فتقلب ياءً مطلقاً خلافاً للكوفيين في جواز حذفها فيما زاد على أربعة	المبدع في التصريف: 237
4 – ألف الإلحاق	الزمخشري وابن عصفور	إن وقعت الألف حشواً فقد ذهب الزمخشري وابن عصفور في أحد قوليه إلى أنها في نحو تغافُل للإلحاق	والصحيح أنها لا تكون للإلحاق	ارتشاف الضرب: 114/1

5 – ألف التوقيف	ابن عطية	استخدم مصطلح (ألف التوقيف) عند تفسيره لقوله تعالى ((أولو كان آباؤهم لا يعلمون)) [المائدة: الآية104] قال في (أولو) ألف التوقيف دخلت على واو العطف	قوله في الهمزة (ألف التوقيف) عبارة لم أقف عليها من كلام النحاة	البحر المحيط: 35/4
6 – ألف (على ولدى) عند إضافتهما إلى مضمر	صاحب التمهيد	قال بعد أن ذكر لغة هذيل وقالوا جميعاً عليّ ولديّ يعني جميع العرب	وليس كما قال بل بعضهم أثبت الألف مع المضمر كالمضمر نحو علاّي وعلاّك وعلاّه وكذلك في (لدى) كما هي ثابتة في حالة إضافتها إلى ظاهر نحو على زيد، ولدى عمرو	منهج السالك: 308

لزوم الألف في المثنى على كل حال:

في إعراب المثنى ثلاث لغات[1]:

1 – أن يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء وهي اللغة المشهورة.

2 – أن تلزمه الألف ويعرب بحركات ظاهرة على النون.

3 – أن تلزمه الألف في جميع أحواله ويعامل معاملة الاسم المقصور فيكون إعرابه تقديرياً.

واللغة الثالثة موضوع مسألتنا فتقول على هذه اللغة: قام الزيدان ورأيت الزيدان ومررت بالزيدان فيلزم الألف على كل حالٍ[2].

وعزيت هذه اللغة إلى قبائل كثيرة من العرب منهم بلحارث بن كعب، وخثعم، وطيء، وزبيد، وهمذان، ومراد، وعذرة، وجميعهم من أصول يمنيه، وعزيت إلى عكل من عبد مناة بن أدّ وبني العنبر، وبلهجيم وهما من تميم وكنانة وبكر بن وائل وبطون من ربيعة وبني سُليم من قيس[3].

ومما قرئ على هذه اللغة قراءة ابن عامر ونافع وحمزة والكسائي بـــ (إنّ)

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب: 256/1، ومنهج السالك: 10، والنحو في اللهجات العربية القديمة (أطروحة دكتوراه): 279-282.

(2) ينظر: رصف المباني: 24، وارتشاف الضرب: 1 / 256، ومنهج السالك : 10، والفوائد الضيائية: 94/2.

(3) ينظر: نوادر أبي زيد: 2 / 408، والإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح: 377، وشرح جمل الزجاجي: 1 / 151، وتذكرة النحاة: 635، وارتشاف الضرب: 1 / 257، والبحر المحيط: 6 / 255، والنحو في اللهجات العربية القديمة (أطروحة دكتوراه): 280.

مشددة النون و (هذان) بألف ونون خفيفة[1] في قوله تعالى: ((قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى))[2].

وكذا قرأ بها من غير السبعة أبو جعفر والحسن وشيبة والأعمش وطلحة والشنبوذي وأبو عبيدة وأبو حاتم وابن عيسى الأصبهاني وابن جرير وابن جبير الأنطاكي[3].

وقرأ أبو سعيد الخدري على ذلك[4]: ((فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَانِ))[5] وقرأ زيد بن علي[6]: ((فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَانِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى))[7].

وهذه القراءة التي قرأ بها أربعة من القراء السبعة رويت فيها للنحويين أقوال كلها يبحث عن العلة في وقوع المثنى بعد (إنّ) بالألف لا بالياء فالقاعدة النحوية تثبت أن الاسم بعد (أن) منصوب ولما كان الواقع بعدها مثنى كان ينبغي أن يأتي بالياء لأنها علامة نصب المثنى[8].

ذهب جماعة منهم عائشة بنت أبي بكر الصديق -رضي الله عنهما- وأبو

---

(1) ينظر: السبعة في القراءات: 419، والتيسير في القراءات السبع: 151، والنشر في القراءات العشر: 2/321.

(2) طه، الآية: 63.

(3) ينظر: البحر المحيط: 6 / 255، والنشر في القراءات العشر: 2 / 321.

(4) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 2 / 289، والبحر المحيط: 6 / 155.

(5) الكهف، الآية:80.

(6) ينظر: البحر المحيط: 8 / 391.

(7) القيامة، الآية: 39.

(8) ينظر: النحويون والقراءات القرآنية: 141.

عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر إلى أن هذه القراءة غلط من الكاتب[1].

وتبعهم المبرد بإنكاره هذه اللغة[2].

ولم أجد في ما بين يديَّ من كتبه ما يثبت إنكاره والذي وجدته في الكتب المعتمدة أن المبرد يرى أن (إنّ) في ((إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)) بمعنى نعم[3].

قال الزركشي[4]: (وبمعنى نعم في قوله -تعالى- في من شدد النون قال أبو إسحاق: عرضت هذا على محمد بن يزيد وإسماعيل ابن إسحاق فرضياه).

ورد أبو حيان المبرد بقوله[5]: (وكون المثنى بالألف على كل حال لغة مشهورة نقلها أكابر النحويين واللغويين كأبي الخطاب البصري وأبي زيد وأبي عبيد والفراء وغيرهم فإنكار المبرد لهذه اللغة لا يلتفت إليه وعلى هذه اللغة أحسن ما خرج قوله تعالى في قراءة من قرأ بالألف).

فإذا ثبت إنكار المبرد لهذه اللغة فإنكاره لا وجه له ولا يثبت أمام ما أثبتناه من لغات القبائل، وهي لغة مشهورة وثابتة وعلى هذا جاء قول المتلمس وهو من بني الحارث[6]:

---

(1) ينظر: تأويل مشكل القرآن: 40، البحر المحيط: 6 / 255.

(2) ينظر: النكت الحسان: 193.

(3) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 3 / 43، البحر المحيط: 6 / 255، الجنى الداني: 383، مغني اللبيب: 1/ 38.

(4) البرهان في علوم القرآن: 4 / 229.

(5) النكت الحسان: 192 – 193.

(6) ديوانه: 210، ورواية الديوان (النابية) ولا شاهد فيه حينئذ، وهو من شواهد معاني القرآن للفراء: 184/2، والمستقصى في أمثال العرب: 1 / 221.

فأطرقَ إطراقَ الشجاعِ ولو يرى مساغاً لناباه الشجاعُ لصَمَّمَا

وقال هوبر الحارثي[1]:

تزوَّدَ منّا بين أُذناه طعنة دعته إلى هابي التراب عقيم

وهذه القراءة سبعية متواترة لا يمكن ردها والاعتراض عليها ولا ينكر هذه اللغة من له أدنى اطلاع على لغات العرب والغريب أن ينسب هذا الإنكار للمبرد وهو عالم باللغة والنحو ولا أظن أن المبرد بما نسب إليه إنما أنكر وجود هذه اللغة أو إنه خفي عليه مثل هذه اللغة عند قبائل العرب وإنما كان يريد أن يقرأ القرآن بأحسن وجوهه، فاستحسن أن تكون (إنْ) بمعنى : نعم، وما بعدها مبتدأ وخبر، فينعدم الإشكال بقراءة (هذان) بالرفع مع بقاء اطراد القاعدة، وإذا ثبت أنه استحسن أن تكون (إنْ) بمعنى نعم لا يكون ذلك دليلاً على إنكاره.

ويقوي ذلك قول الزجاج[2]: (اللام لم تدخل على الخبر بل التقدير: لهما ساحران، فدخلت على المبتدأ المحذوف، واستحسن هذا القول شيخه أبو العباس المبرد والقاضي إسماعيل بن إسحاق).

فإذا أمعنا النظر قليلاً في قول الزجاج: (واستحسن هذا)، وفي قول الزركشي السابق: (فرضياه)، نتلمس من ذلك أن المبرد إذا عُرض عليه رأي يُبقي النص على حاله بحيث لا يخرج النص عن أصل القاعدة، وخاصة في القرآن الكريم فإنه يستحسنه ويرتضيه، وربما عُرض عليه أيضاً تخريج (هذان) على لغة بلحارث بن كعب فأنكر هذا التخريج أي: لم يستحسنه ولم يرتضِهْ لأن بالإمكان تخريج النص تخريجاً نحوياً يناسب المقام من غير اللجوء إلى شواذ

(1) تأويل مشكل القرآن: 36، ومشكل إعراب القرآن: 2 / 466.

(2) البحر المحيط: 6 / 255.

اللغات مع علمه بوجود تلك اللغة وإصراره على تنزيه النص القرآني منها لشذوذها أو لضعفها أو لوجود لغة فصيحة أقوى تتساق مع القاعدة النحوية العامة، وهو نحوي كبير صعب عليه أن يكسر قاعدة نحوية مطردة مع إمكان البقاء عليها من وجوه عدة واللجوء إلى لغة تجمد العقل النحوي، على أن الذين ادَّعوا أن (هذان) غلط من الكاتب لأنهم يرون الأفضل أن تقرأ باللغة الفصحى المشهورة وأن تكتب بالخط القرشي لم يثبت أنهم نفوا وجود مثل تلك اللغة عند قبائل العرب بل ثبت أن عائشة والحسن والنخعي والجحدري والأعمش وابن جبير وابن عبيد وأبا عمرو قرؤوا (إنّ هذين) بتشديد نون (إن) وبالياء في هذين بدل الألف وإعراب هذا واضح[1] فكانوا ينكرون القراءة بالألف لا لعدم وجود مثل تلك اللغة بين قبائل العرب بل لتنزيه القرآن الكريم من شواذ اللغات خاصة إذا ثبت لديهم القراءة بالياء أو القراءة بالألف مع إمكان تخريجها مخرجاً نحوياً سهلاً مع المحافظة على الأصول والقواعد النحوية، والله اعلم.

ويؤيد ما ذهبنا إليه من إثبات هذه اللغة قول النحاس[2]: (من أحسن ما حملت عليه الآية إذ كانت هذه اللغة معروفة وقد حكاها من يرتضى علمه وصدقه وأمانته منهم أبو زيد الأنصاري، وهو الذي يقول: إذا قال سيبويه: (حدثني من أثق به فإنما يعنيني) وأبو الخطاب الأخفش وهو رئيس من رؤساء أهل اللغة وروى عن سيبويه وغيره).

وذهب ابن عباس إلى أن الله تعالى أنزل هذا القرآن بلهجة كل حي من أحياء العرب وهذه اللفظة وردت بلهجة بلحارث بن كعب خاصة لأنهم يجعلون التثنية بالألف في كل وجه ولا يقلبونها فلما ثبتت هذه اللغة في السواد بالألف وافقت هذه

---

(1) ينظر: البحر المحيط: 6 / 255.

(2) إعراب القرآن للنحاس: 2 / 43.

اللهجة فقرؤوا بها ولم يغيّروا ما ثبت في المصحف[1].

قال أبو حيان[2]: (والذي نختاره في تخريج هذه القراءة أنها جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالألف دائماً).

واختيار أبي حيان هو خلاصة القول لأنه الرأي الأسلم والأقرب إلى الصواب فقد قرأ بها كبار أئمة القراءات ولأنها جاءت على لهجة عربية فصيحة ثابتة لا يمكن إنكارها لا سيما أنه قد أيد هذا القول كثير من النحويين الكبار فأي إنكار وأي رفض لهذه اللغة مردود ولا حجة فيه.

أما إذا كان الإنكار هو ترجيح وجه آخر لهذه القراءة وإنكار القراءة بالألف لأنه يوجد أوجه أقرب إلى التخريج النحوي مع البقاء في دائرة قواعده فلا بأس فيه.

(1) ينظر: الحجة في القراءات السبع: 217.

(2) البحر المحيط: 6 / 255.

المبحث الثالث
البــــاء

وفيه ثلاثة عشر رداً:
تناولت منها مسألتين:

- ❖ **الباء في فاعل كفى ومفعوله.**
- ❖ **زيادة الباء في الخبر المنفي بـ(ما).**

ردوده في (الباء)

العنوان	المردود عليه	المسألة	الرد	المصدر
1 – العامل في باء (بسم الله)	الزمخشري	قدر فعلاً غير (بدأت) وجعله متأخراً قال تقريره بسم الله أقرأ وأتلو	وليس كما زعم	البحر المحيط: 14/1
2 – الباء في ((وامسحوا برؤوسكم))	الزمخشري	يرى أنها للإلصاق والمراد إلصاق المسح بالرأس.	وليس كما ذكر.	البحر المحيط: 436/3
	بعض النحاة	قالوا إنها هنا للتبعيض.	وقال من لا خبرة له بالعربية الباء في مثل هذا للتبعيض وليس بشيء يعرفه أهل العلم.	
3 – الباء في ((كفى بالله ولياً))	الزجاج	قال دخلت الباء في الفاعل لأن معنى الكلام الأمر، أي: اكتفوا بالله، وكلامه مشعر أن الباء ليست بزائدة.	لا يصح ما قال من المعنى فتناقض قوله	البحر المحيط: 262-261/3

	ابن السراج	قال: معناه كفى الاكتفاء بالله، وهذا أيضاً يدل على أن الباء ليست بزائدة	وهذا أيضاً لا يصح لأن فيه حذف المصدر	منهج السالك: 249، وتذكرة الحفاظ: 427
	ابن عطية	قال: (بالله) في موضع رفع بتقدير زيادة الخافض وفائدة زيادته تبين معنى الأمر في سورة الخبر أي اكتفوا بالله	هذا الذي قاله ابن عطية ملفق بعضه من كلام الزجاج وهو أفسد من قول الزجاج	البحر المحيط: 3/261-262
4 – الباء مع (ما)	ابن مالك	ذكر أن الباء تزاد (ما) بعدها كافة وتحدث في الباء معنى التقليل وتقدر بـ (ربما)	ولا حجة في هذا كله على دعواه	منهج السالك: 260
			والصحيح أن الباء للسبب وأن (ما) بعدها مصدرية لا كافة.	ارتشاف الضرب: 2/429
5 – زيادة الباء في الخبر بعد (ما) التميمية	ابن السراج والزمخشري وأبو علي الفارسي وابن عطية	ذهبوا إلى أن (ما) التميمية لا تدخل الباء في خبر المبتدأ بعدها	الصحيح أن يجر بالباء	البحر المحيط: 1/55-267، وارتشاف الضرب: 2/117

6 – تقديم معمول اسم الفاعل المجرور بـ (الباء)	المبرد	منع جواز تقديم معمول اسم الفاعل المجرور بـ (الباء)	فالأصح جوازه والمشهور جواز ليس زيد عمراً بضارب	منهج السالك: 340
7 – بعض معاني (الباء)	بعض النحويين ومنهم ابن هشام الخضراوي	زاد بعض المتأخرين في معاني الباء أن تكون داخلة على ما ظاهره أن المراد به غير ذات الفاعل.. وأن تكون دخلت على الاسم حيث يراد التشبيه نحو لقيت بزيد الأسد، ورأيت به القمر، أي لقيت بلقائي إياه الأسد، أي شبهه	والصحيح أنها في المسألة الأولى للاستعانة وفي المسألة الثانية سببية	ارتشاف الضرب: 428/2، ومنهج السالك: 249،
8 – التعدية بالباء في الفعل المتعدي	الزمخشري	قال في تفسيره لقوله تعالى ((ما سبقكم بها من أحد)) والباء للتعدية من قولك سبقته بالكرة إذا ضربتها قبله	ومعنى التعدية هنا قلق جداً لأن الباء المعدية في الفعل المتعدي إلى واحد هي بجعل المفعول الأول يفعل ذلك الفعل بما دخلت عليه الباء فهي كالهمزة.	البحر المحيط: 117/2، 333/4، ومنهج السالك: 247

9 – زيادة الباء مع الحال	ابن مالك	ذهب إلى جواز أن تجر الحال بـ (باء) زائدة	وهذا الذي ذهب إليه لا يتعين؛ لأنه يحتمل أن تكون الباء للحال لا زائدة	ارتشاف الضرب: 334/2، ومنهج السالك: 180،
10 – زيادة الباء في خبر (لا)	ابن مالك	زعم أن الباء تزاد في خبر (لا) نحو لا رجل بقائم	وليس هذا بنص	منهج السالك: 64
11 – زيادة الباء في خبر كان منفي	بعض النحاة	منع زيادة الباء في خبر كان منفي وأجاز ذلك الفارسي	وهو الصحيح	منهج السالك: 64
12 – الباء في قوله تعالى ((ولا تلبسوا الحق بالباطل))[البقرة: الآية42]	الزمخشري	جوز أن تكون الباء للاستعانة كهي في كتبت بالقلم	وهذا فيه بعد عن التركيب وحرف عن الظاهر بغير ضرورة تدعو إلى ذلك	البحر المحيط: 179/1
13 – حذف الباء	أبو البقاء	قال في إعرابه لقوله تعالى ((فيقول ماذا أجبتم))[المائدة: الآية109] ماذا في موضع نصب بـ (أجبتم) وحرف الجر محذوف أي بماذا أجبتم	ما ذكره أضعف؛ لأنه لا ينقاس حذف حرف الجر إنما سمع ذلك في ألفاظ مخصوصة	البحر المحيط: 48/4

الباء في فاعل كفى ومفعوله:

في المسألة وجهان وردان:

الوجه الأول ورده: هل تكون الباء زائدة في فاعل (كفى) أم يقدر لـ(كفى) فاعل محذوف، وما معناها ؟

والوجه الثاني: أيشترط في زيادة الباء في فاعل (كفى) معنى الفعل نفسه وتضمنه فعل الأمر أم لا ؟ فتكون زائدة مع المفعول به.

الوجه الأول ورده:

إذا كان الفعل كفى بمعنى (حَسْب) وكان لازماً فقد جعل أكثر النحويين الباء زائدة في فاعله للتوكيد[1].

قال سيبويه[2]: (((كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ))[3] إنما هي (كفى الله)) كما استدل بقول سحيم عبد بني الحساس[4]:

عُمَيْرةَ ودِّعْ إنْ تجهزت غازياً ... كفى الشيبُ والإسلام للمرء ناهياً

---

(1) ينظر : شرح المفصل: 7 / 147، وشرح الرضي: 4 / 282، ومنهج السالك: 371، والتصريح: 88/2.

(2) الكتاب: 1 / 92.

(3) الرعد ، الآية: 43.

(4) ديوانه: 16، وهو من شواهد الإنصاف: 168/1، وشرح التسهيل لابن مالك: 366/2، وشرح شواهد المغني: 325/1.

ثم قال[1]: (ولكن هذه الباء دخلت ههنا توكيداً، كما قال: كفى الشيب والإسلامُ، وكفى بالشيب والإسلام).

وقال في موضع آخر[2]: (كفى بالشيب لو ألقى الباء استقام الكلام).

وتبعه الفراء في ذلك بقوله[3]: (في قوله: ((كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيباً))[4] وكل ما في القرآن من قوله: ((وَكَفَى بِرَبِّكَ))[5] فلو ألقيت الباء كان الحرف مرفوعاً كما قال الشاعر[6]:

ويخبرني عن غائب المرء هديُهُ كفى الهديُ عما غيَّبَ المرء مخبرا

وإنما يجوز دخول الباء في المرفوع إذا كان يمدح به صاحبه).

لهذا كله شهد ابن الحاجب بكثرة استعمال الباء الزائدة الداخلة في فاعل كفى في القرآن الكريم بقوله[7]: (وفي المرفوع في قوله تعالى: ((كَفَى بِاللهِ شَهِيداً)) وهو في كتاب الله كثير).

وجوز ابن عصفور زيادة الباء في فاعل (كفى) ومفعوله بقوله[8]: (وبالجملة

---

(1) الكتاب: 2 / 26.

(2) المصدر نفسه: 4 / 255.

(3) معاني القرآن للفراء: 2 / 119.

(4) الإسراء ، الآية: 14.

(5) السورة نفسها، الآية: 17.

(6) نسبه ابن منظور إلى زيادة بن زيد العدوي، اللسان، مادة (هدى).

(7) الإيضاح في شرح المفصل: 2 / 148.

(8) ضرائر الشعر: 64، وينظر خزانة الأدب للبغدادي: 9 / 525.

لا تنقاس زيادة الباء في سعة الكلام إلا في خبر (ما) وخبر (ليس) وفاعل (كفى) ومفعوله).

وخالفهم ابن السراج مدعياً أن الباء ليست بزائدة والتقدير: كفى الاكتفاء بالله[1]، ونجد ذلك واضحاً في قوله[2]: (وقولهم: كفى بالله، قال سيبويه: إنما هو كفى الله، والباء زائدة والقياس يوجب أن يكون التأويل: كفى كفايتي بالله فحذف المصدر لدلالة الفعل عليه، وهذا في العربية موجود)[3].

وأراد ابن السراج أن الفاعل للفعل كفى إنما هو ضمين المصدر المفهوم من كفى، أي: كفى هو، أي: الاكتفاء[4].

ورده أبو حيان بقوله[5]: (وهذا التأويل فيه بعد لقبح حذف الفاعل لأن الاستعمال يدل على خلافه).

ورده في موضع آخر بقوله[6]: (وهذا لا يصح فيه لأن فيه حذف المصدر وهو موصول وإبقاء معموله وهو لا يجوز إلا في الشعر).

---

(1) ينظر : معاني الحروف للرماني: 37، والبحر المحيط: 3 / 261، وتذكرة النحاة: 427، ومنهج السالك: 249.

(2) الأصول في النحو: 2 / 260.

(3) وفي هذا النص رد على قول خليل الكبيسي: (وقد توهم الرماني وابن جني عندما نقلا عن ابن السراج قوله في تقديره فاعلاً مستتراً للفعل كفى، إذ وجدته يصرح بخلاف ذلك حيث تبع سيبويه في جعله الباء زائدة في فاعل كفى) الباء في العربية (رسالة ماجستير): 112.

(4) ينظر : الجنى الداني: 111.

(5) تذكرة النحاة: 427.

(6) البحر المحيط: 3 / 261.

كما أنكر الرماني رأي ابن السراج بقوله[1]: (وقال ابن السراج ليست بزائدة والتقدير: كفى الاكتفاء بالله، وهذا التأويل فيه قبح حذف الفاعل؛ ولأن الاستعمال يدل على خلافه).

وتبعه ابن جني بقوله[2]: (وأجاز أبو بكر محمد بن السري أن يكون قولهم: كفى بالله، تقديره: كفى اكتفاؤك بالله، أي: اكتفاؤك بالله يكفيك، وهذا يضعف، لأن الباء على هذا متعلقة بمصدر محذوف، وهو الاكتفاء ومحال حذف الموصول وتبقية صلته وإنما حَسَّنه عندي قليلاً أنك قد ذكرت كفى فدل على الاكتفاء لأنه من لفظه كما تقول: من كذب شراً له، أي: كان الكذب شراً له فأضمرته لدلالة الفعل عليه، فهاهنا أضمر اسماً كاملاً وهو الكذب، وثَمَّ أضمر اسماً وبقيت صلته التي هي بعضه فكان بعض الاسم مضمراً وبعضه مظهراً، فلذلك ضعف عندي).

نخلص من هذه الأقوال والردود على ابن السراج أن الزيادة تكون من حيث الإعراب فقط، وأن فاعل (كفى) الاسم المجرور بالباء الذي جيء به للتوكيد لأن الموجود أولى من التقدير وهذا ما يترجح عندي لو كانت القاعدة مطردة وأن الزيادة تجب في كل موضع وقد أخالف ابن السراج فيما ذهب إليه لكنه استوقفني طويلاً فيما ادعاه من معنى لطيف ودقيق لكن استحسان الرأي لا يوجب الأخذ به فإني أخالفه في دعوى إلغاء الفاعل الموجود وتقدير فاعل للفعل (كفى)؛ لأنها دعوى فيها كثير من التكلف والتعقيد مما ينافي خطة بحثنا وما رسمناه لأنفسنا من ابتغاء التيسير وتذويب الخلاف بين آراء النحاة ما وسعنا إلى ذلك سبيل.

لكني لا أرفض أي معنى جديد يخدم النص ويزيده وضوحاً خاصة إذا كان

---

(1) معاني الحروف: 37.

(2) سر صناعة الإعراب: 1 / 142.

في القرآن الكريم؛ لذلك أوافقه أن الباء قد لا تكون زائدة على حسب ما يقتضيه السياق وما تدعو إليه حاجة النص فإذا احتاج المعنى إلى تقدير فاعل من لفظ الفعل يخدم النص أو تقدير أن الفعل يؤدي معنى فعل الأمر (إكتفِ) كما سيأتي إن شاء الله فلا بأس في هذا التقدير.

ففي الحقيقة أن الباء أعطت معاني يدل عليها السياق ففي فائدة الباء في قوله: ((وكفى بالله)) لو قيل: كفى الله، كان يتصل الفعل بالفاعل ثم ههنا زيدت الباء إيذاناً بأن الكفاية من الله ليست كالكفاية من غيره في الرتبة وعظم المنزلة ونسب هذا الرأي إلى الرماني[1].

وذكر الرازي معنىً آخر للباء وهو أن الباء في الأصل للإلصاق وذلك إنما يحسن من المؤثر الذي لا واسطة بينه وبين التأثير ولو قيل: كفى الله دلّ ذلك على كونه تعالى فاعلاً لهذه الكفاية، ولكن لا يدل ذلك على أنه تعالى يفعل بواسطة أو بغير واسطة فإذا ذكرت حرف الباء دلّ على أنه يفعل بغير واسطة بل هو تعالى يتكفل بتحصيل هذا المطلوب ابتداءً من غير واسطة أحد[2].

إذاً للباء معانٍ متعددة مع فاعل (كفى) يدل عليها السياق وأكثر ما يكون على مذهب الجمهور القائل بزيادة الباء للتوكيد وفي مواضع يكون لها معنى يحكم السياق بضرورته، وهذا ما أشار إليه ابن السراج والرماني والرازي ويثبت دقة ما اختاره الباحث أننا نجد ابن السراج الذي اشتد الرد عليه يذهب مذهب الجمهور وسيبويه في زيادة الباء في فاعل كفى في كتابه الأصول وذلك بقوله[3]: (وجاءت

---

(1) ينظر : البحر المحيط: 3 / 262، ولم أجد ما نسب إليه في كتابه (معاني الحروف).

(2) ينظر : التفسير الكبير: 9 / 116.

(3) الأصول في النحو: 1 / 413.

زائدة في قولك: حسبك بزيد، ((وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً)) إنما هو كفى الله)[1].

وهذا مما لم يشر إليه منتقدوه لكنه يثبت لنا أن ابن السراج كان يذهب مذهباً بعيداً في نظراته إلى زيادة الحروف إذ يجعل السياق هو الفاصل في الزيادة وعدمها فما كان يحتمل تقدير معنى يقدره وما لم يكن يحتمل يحكم بزيادة الباء فيه.

وهذا مذهب دقيق وحسن خاصة إذا علمنا أن ما ذهب إليه من تقدير مصدر هو مذهب الكوفيين[2].

ويقوي ما ذهبوا إليه قول الزركشي[3]: (وأما قوله: ((كفى بنفسك اليوم عليك حسيباً)) فليست زائدة وإلا للحق الفعل قبلها علامة التأنيث لأنه للنفس، وهو مما يغلب تأنيثه، وجوز في الفعل وجهان:

أحدهما: أن تكون (كان) مقدرة بعد (كفى) ويكون (بنفسك) صفة له قائمة مقامه.

والثاني: أنه مضمر يفسره المنصوب بعده، أعني (حسيباً) لقولك: نعم رجلاً زيدٌ).

وتقدير الزركشي للفعل (كان) بعد الفعل (كفى) لا داعي له لأن عدم التقدير أولى من التقدير لكن يكفي للاستشهاد بقوله في إثبات تحكيم السياق وجعله معياراً

---

(1) ربما هذا النص الذي أوهم خليل الكبيسي أن ابن السراج لم يخالف الجمهور وسيبويه وأن من نسب إليه ذلك قد توهم.

(2) ينظر : البحر المحيط: 3 / 174، والجنى الداني: 111، ومغني اللبيب: 1 / 106، والتصريح: 2 /62.

(3) البرهان في علوم القرآن: 4 / 254.

في زيادة الباء من عدم الزيادة وتحديد معناها أو تقدير ما يحتاج إليه النص.

ويؤيد رأينا ما ذهب إليه طالب الزوبعي بقوله[1]: (فكيف تعد الباء زائدة ولم يخل تركيب كفى منها[2]، والزيادة تعني عند اللغويين والنحاة: أداء المعنى المقصود بوجودها وحالة عدمها على السواء، ولو كانت الباء زائدة للحق الفعل قبلها تاء التأنيث في قوله عز وجل: ((كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيباً)) لأنه للنفس وهو ما يغلب تأنيثه وإذا كانت الباء هنا زائدة كما ذكر بعض النحاة فما فائدتها؟ وما وظيفتها؟ وما مسوغ اطرادها في تركيب كفى؟ ثم هل في الإعجاز المبين حرف زائد بلا دلالة وبيان؟).

رأيه يستحق التأمل لكن يمكن أن يقال إن إلحاق تاء التأنيث جوازي وليس وجوبياً؛ لأن النفس مؤنث مجازي كما أني لا أتابعه في عدم زيادة الباء بل أقول بقول الجمهور وأبي حيان بزيادة الباء في مواضع كما أنها لا تكون زائدة في مواضع أخرى موافقاً ابن السراج في عدم الزيادة على أن يكون مرد ذلك كله السياق فهو الذي يقرر معنى الباء مع كفى لذلك لا يمكن إجراء قاعدة نحوية عامة على الباء في فاعل كفى وخاصة في القرآن الكريم، ولماذا نضيق حكم الباء ومعانيها في فاعل كفى إذا كان بالإمكان توسيع المعنى واستخراج دلالات جديدة تعطي معانٍ رائعة تخدم النص وتزيده قوة ومتانة وخاصة أن القرآن الكريم وضع كل حرف فيه برعاية إلهية مقصودة تجعل للحرف معانٍ متعددة على حسب موضعه.

---

(1) الحروف الزائدة في ضوء الدراسات القرآنية: 45.

(2) إطرد اقتران الباء في فاعل الفعل كفى إذ جاء في أربعة وعشرين موضعاً من القرآن الكريم منها: النساء: 6 ، 44، 45، 70، 79، ويونس: 29، والرعد: 43، والإسراء: 95، 96، والعنكبوت: 51، والأحزاب: 39، والفتح: 28.

الوجه الثاني ورده:

لم يرَ الزجاج زيادة الباء في فاعل كفى وأرجع ذلك إلى معنى الفعل نفسه فإذا كان الفعل (كفى) متضمناً فعل الأمر (اكتف) فالباء ليست زائدة إنما هي باء التعدية حيث تعدى الفعل (كفى) الذي جاء بمعنى (اكتف) وهو لازم، فأوصله البـــاء إلـــى مفعوله، فالباء دخلت لتضمن (كفى) معنى (اكتفِ) فتكون الباء قد أفـــادت تـــضمن تركيب الخبر معنى الأمر: اكتفِ بالله[1]، فكلام الزجاج مشعر أن (البـــاء) ليـــست بزائدة بل هي حرف تعدية عدَّتِ الفعل المتضمن معنى الأمر إلى مفعوله[2].

ويقوي ذلك ما نقله ابن هشام عنه بقوله[3]: (وقال الزجاج: دخلت[4] لتـــضمن كفى معنى اكتف) فعلى رأي الزجاج تكون الباء ليست بزائدة وإنما تكـــون معديـــة لفعل الأمر اكتفِ[5] لأنه ضمن (كفى) معنى فعل الأمر اكتفِ.

---

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 590/1، وينظر رأيه في شرح المفـــصل: 147/7، والبحـــر المحيط: 261/3، ومنهج السالك: 371، والتصريح: 88/2، والجنى الـــداني: 109، ومغنـــي اللبيب: 106/1 . لكني وجدت في إعراب القرآن المنسوب للزجاج رأيا مخالفـــا لمـــا نـــسب للزجاج وما ثبت في معانيه وكتب النحو التي سبق ذكرها، فعندما ذكر الآيات الكريمة كقولـــه تعالى: ((كفى بالله شهيداً)) وقوله تعالى: ((وكفى بالله حسيباً)) وقوله تعالى: ((وكفـــى بجهـــنم سعيراً)) ، قال: (والتقدير في كل هذا كفاك الله شهيداً، وكفاك الله حسيبا، وكفى جهنم ســـعيراً) إعراب القرآن المنسوب للزجاج : 669/2.

(2) ينظر: جامع البيان: 262/4.

(3) مغني اللبيب: 1 / 106.

(4) أي: الباء.

(5) ينظر : حاشية الدسوقي: 1 / 114.

ونقل أبو حيان قول الزجاج في قوله تعالى: ((وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا)) [1]: (دخلت الباء في الفاعل؛ لأن معنى الكلام الأمر، أي: اكتفوا بالله) [2].

وعلى صحة هذا القول فزيادتها ليست في الفاعل؛ لأن الفاعل هو واو الجماعة ولفظ الجلالة مفعول به، وهذا من المآخذ التي ردَّ بها أبو حيان على الزجاج كما سنذكره بعد قليل.

وتبع ابنُ عطية الزجاجَ إذ يرى أن (بالله) في قوله تعالى: ((وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا)) في موضع رفع بتقدير زيادة الخافض وفائدة زيادته تبيين معنى الأمر في صورة الخبر، أي: اكتفوا بالله، فالباء تدل على المراد من ذلك[3].

ابن عطية يذهب إلى أن (بالله) في موضع رفع بتقدير زيادة الباء، إذن هي زائدة في الفاعل لكنه في آخر كلامه قدَّره (اكتفوا بالله) فتكون زائدة في المفعول به، وهو أيضا مما لاحظه أبو حيان وعدَّه مأخذا على ابن عطية، كما أخذه على الزجاج وردَّه بقوله[4]: (كلام الزجاج مشعر أن الباء ليست بزائدة ولا يصح ما قال من المعنى؛ لأن الأمر يقتضي أن يكون فاعله هم المخاطبون ويكون بالله متعلقاً به وكون الباء دخلت في الفاعل يقتضي أن يكون الفاعل هو الله لا المخاطبون فتناقض قوله).

وبعد أن فند قول الزجاج وأثبت بطلان رأيه تابع رده على ابن عطية الذي

---

(1) النساء، الآية: 45.

(2) البحر المحيط: 3 / 261.

(3) ينظر: المحرر الوجيز: 4 / 86.

(4) البحر المحيط: 3 / 261.

ساءه منه متابعته للزجاج وزيادته عليه بقوله[1]: (هذا الذي قاله ابن عطية ملفق من كلام الزجاج وهو أفسد من قول الزجاج؛ لأنه زاد على تناقض اختلاف الفاعل تناقض اختلاف معنى الحرف، إذ بالنسبة لكون الله فاعلاً هو زائد وبالنسبة إلى أن معناه اكتفوا هو غير زائد).

بقي أبو حيان مصراً على قوله بزيادة الباء ويرفض أيَّ قول يخالفه، بل ذهب إلى أبعد من ذلك، وهو رفض القول الذي يشعر بعدم زيادة الباء، وفي ذلك تعصب شديد لرأيه كما وجدناه ينكر على ابن عطية بشدة، لأنه جعل الباء زائداً مع دلالته على معنى الأمر.

وإني أتساءل عن معنى الفرق بين ما ادعاه الجمهور وتبعهم عليه أبو حيان من ادعاء زيادة الباء في فاعل كفى مع دلالتها على معنى التوكيد وبين ما يراه المخالفون من زيادة الباء مع دلالتها على معانٍ أخر أو عدم زيادته؛ لأنه أوحى بمعنى جديد، وهو تعدية الفعل (كفى) ودلالته على الأمر.

لكننا نتلمس بعض التساهل في كلامه، وربما يكون منفذاً لتأييد ما ذهب إليه بحثنا وذلك في قوله: (ولا يصح ما قال من المعنى) إذ بدأ أبو حيان يحكم المعنى في قضية زيادة الباء ويرجع ذلك كله إلى السياق وهذا أمر خطير إذ نستطيع بذلك أن نقوي رأينا الأول، وهو تحكيم المعنى والسياق، والزجاج أعطى للباء معنى جديداً وهو دلالتها مع الفعل لمعنى الأمر فمال من معنى الباء إلى الفعل وما يعطيه من معنى وذلك أيضاً يعود إلى السياق في النص وهذا مما يقوي مذهبنا الأول كثيراً والذي اعتمدنا فيه على المعنى والسياق، فليست الباء وحدها هي التي توحي بدلالة المعاني وإنما الفعل (كفى) قد يدلنا على معانٍ جديدة، أو أن الباء يوحي بمعنى

---

(1) البحر المحيط: 3 / 261.

والفعل يوحي بمعنى آخر، وباجتماعهما يخرج معنى جديد للآية يزيدها بلاغة ووضوحاً، ونجد بعضاً من النحويين أعطى الفعل كفى معانٍ أخرى تعضد منهج بحثنا ومن ذلك أن يكون بمعنى: وقى.

نقل المرادي عن أبي جعفر بن الزبير قوله[1]: (فإن كان بمعنى وقى لم تزد في فاعله نحو: ((وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ))[2] كذلك في قوله تعالى: ((إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ))[3] ومنه قول العربي: يا إياك قد كفيتك[4].

قال ابن هشام[5]: (ولا تزاد الباء في فاعل كفى التي بمعنى أجزأ، وأغنى، ولا التي بمعنى وقى).

فهذا كله يثبت بلا شك وجود معانٍ أخر للفعل كفى دلنا عليها السياق لذلك يستحسن ابن هشام قول الزجاج ويصفه بأنه: (من الحسن بمكان)[6]، أي: وهو في مكان عظيم[7].

ثم يصحح ابن هشام هذا الأسلوب ويجعله نظير قول العرب: (اتقى اللهَ امرؤٌ فعل خيراً يُثِبْ عليه أي: ليتقِ وليفعلْ بدليل جزم يُثَبْ)[8].

---

(1) الجنى الداني: 111.

(2) الأحزاب، الآية: 25.

(3) الحجر، الآية: 95.

(4) ينظر : رصف المباني: 148.

(5) مغني اللبيب: 1 / 107.

(6) المصدر نفسه: 1 / 106.

(7) حاشية الدسوقي: 1 / 114.

(8) مغني اللبيب: 1 / 106.

وما ذهب إليه الزجاج وتابعه فيه ابن عطية وابن هشام من أن البــاء دخلــت لتضمن كفى معنى: اكتفِ، وكون الباء قد أفادت تضمن تركيب الخبر معنى الأمــر (إكتف بالله) يؤيده تأويل بعض النصوص القرآنية كقوله تعالى: ((فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيباً))[1] ففي تأويله وعيد لولي اليتيم وإعلام له تعالى يعلــم باطنه كما يعلم ظاهره لئلا ينوى أو يعمل في ماله ما لا يحل[2].

فقد أفاد اقتران الباء بلفظ الجلالة بعد صيغة الفعل كفى نقل الجملة الخبريــة إلى معنى الأمر لتؤدي دلالة الوعيد وقد أشار إلى ذلك بعض المفسرين في تأويلهم للنصوص القرآنية الكريمة المعنية[3] ومثله قولــه تعــالى: ((وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيّاً وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيراً))[4] أي: بالله أيها المؤمنون فثقوا، وعليه فتوكلوا وإليه فــارغبوا دون غيــره يكفكم مكرهم وشرهم وينصركم على أعــدائكم فــإن الله تعــالى ولــي المــسلمين وناصرهم فمن تأويل النص الكريم تتضح فائدة الباء في فعل جملة الخبر إلى معنى الأمر الذي جاء متضمناً معنى الوعد والوعيد فالله تعالى يخاطــب المــؤمنين أن لا تبالوا بهم بما يسومونكم من السوء فإنه تعالى يكفيكم مكرهم وشرهم[5].

علماً أن تكرار تركيب ((وكفى بالله)) في الآية (في مثل هذا المقام يكون أشــد تأثيراً وأكثر مبالغة)[6].

---

(1) النساء، الآية: 6 .

(2) ينظر : التفسير الكبير: 9 / 153.

(3) كالرازي كما مرّ.

(4) النساء، الآية: 45.

(5) ينظر : الحروف الزائدة في ضوء الدراسات القرآنية: 42 – 43.

(6) التفسير الكبير: 9 / 350.

فإذا كان الفعل كفى يدل على معانٍ وفق ما يحدده السياق وضرورة المعنى فالأولى أيضاً أن تكون للباء معانٍ يحددها السياق وضرورة المعنى وقد يتوسع معناها مع الفعل بما يخدم القرآن وبلاغته.

وبذلك أخالف خليل الكبيسي بقوله[1]: (ورأي الجمهور هو الراجح عندما جعلوا الباء زائدة في فاعله ورأي من جعلها معدية غير صحيح).

فعلامَ هذا التضييق في نصوص القرآن الكريم ومعانيه ؟ إلا يجدر بنا إذا وجدنا عشرين معنى على سبيل الافتراض لحرف الباء مع فاعل كفى أن نحاول جاهدين البحث عند تصويبها وإثبات صحتها وبذلك يكون للحرف مرونة أكثر وسعة في استخدامه بما يناسب السياق حتى أنه أعطى للفعل نفسه معنى آخر أو من خلاله تنبهنا لمعنى آخر للفعل كفى وبعد ذلك ألا يكون من الإجحاف بحق هذا الحرف أن نصوب معنى واحداً له ونلغي المعاني الأخرى.

لذلك أقول إن أبا حيان جانب الصواب بتخطئته ابن السراج والكوفيين والزجاج وابن عطية ومن وافقهم.

---

(1) الباء في العربية (رسالة ماجستير): 113.

زيادة الباء في الخبر المنفي بـ (ما):

اتفق النحاة على مجيء الباء الزائدة في خبر (ما) الحجازية العاملة عمل ليس وسميت بالحجازية؛ لأن الحجازيين يعملونها عمل ليس بشروط[1]، فإن فقد أحد الشروط فإنها لا تعمل عندهم، وسميت بالتميمية لأن بني تميم لا يعملونها سواء أتوافرت فيها الشروط أم لم تتوافر ؟ وفي دخول الباء في خبر (ما) التميمية قولان:

الأول: ذهب جمهور النحويين إلى جواز دخول الباء في الخبر بعد (ما) التميمية[2].

ونص سيبويه على ذلك[3] وتبعه الفراء بقوله[4]: (وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء فإذا أسقطوها رفعوا).

ويشير ابن مالك إلى كثرة ورود ذلك بقوله[5]:

(.........   وذا كثير اشتهر).

ويؤكد ابنه هذه الكثرة ذاكراً السبب الذي من أجله زيدت الباء بقوله[6]: (كثيراً

---

(1) الأول: أن لا يفصل بينها وبين الاسم بـ(إن) زائدة.
الثاني: أن يبقى نفي خبرها فلا ينتقض بـ(إلا) دون غيرها من أدوات الاستثناء.
الثالث: ألا يتقدم الخبر على اسمها.
الرابع: ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور.
الخامس: ألا تتكرر، ينظر: المقرب: 112، وشرح ابن عقيل: 1/303-306.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب: 2/117، وحاشية الصبان: 1/252.

(3) الكتاب: 1/66.

(4) معاني القرآن للفراء: 2/42، 3/139.

(5) الكافية الشافية: 19.

(6) شرح ابن الناظم: 48.

ما تزاد باء الجر في الخبر بعد (ما) و(ليس) توكيداً للنفي).

وتبعهم ابن يعيش بقوله[1]: (وذلك لأن الباء إن كان أصل دخولها على (ليس) و(ما) محمولة عليها لاشتراكها في النفي، فلا فرق بين الحجازية والتميمية في ذلك).

القول الثاني: ذهب ابن السراج[2]، والفارسي في أحد قوليه[3]، وتبعهما الزمخشري[4] إلى أنه لا يجوز دخول الباء على الخبر بعد ما التميمية، وذهب ابن عطية إلى أن الباء قد تجيء شاذة مع التميمية[5].

ورد أبو حيان ابن عطية كما ردَّ المانعين بقوله[6]: (هذا الذي ذهب إليه أبو محمد بن عطية من أن الباء مع التميمية قد تجيء شاذة لم يذهب إليه نحوي فيما علمناه بل القائلون قائلان، قائل بأن التميمية لا تدخل الباء في خبر المبتدأ بعدها وهو مذهب أبي علي الفارسي في أحد قوليه وتبعه الزمخشري، وقائل بأنه يجوز أن يجر بالباء، وهو الصحيح، وقال الفرزدق[7]:

لعمرك ما معْنٌ بتارك حقه   ولا مُنسِيءٌ معنٌ ولا متيسِّرٌ

وأشعار بني تميم تتضمن جر الخبر بالباء كثيراً).

---

(1) شرح المفصل: 114/2.

(2) ينظر: الأصول في النحو: 60/1.

(3) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 110/1.

(4) ينظر: المفصل: 114/1.

(5) ينظر: المحرر الوجيز: 358/1.

(6) البحر المحيط: 267/1.

(7) ديوان الفرزدق: 384/1.

وقال في موضع آخر[1]: (ولا تختص زيادة الباء باللغة الحجازية بل تزاد في لغة تميم خلافاً لمن منع ذلك).

وسبق ابن مالك أبا حيان في رده على الفارسي والزمخشري بقوله[2]: (وتزاد الباء كثيراً في خبر ما التميمية خلافاً لأبي علي والزمخشري).

فمخالفة ابن السراج والفارسي والزمخشري لا يؤخذ بها لثبوت ذلك في أشعار بني تميم بما لا يقبل الشك وهو كثير في نثرهم ونظمهم، كما أن الباء دخلت على الخبر بعد (ما) لكونه منفيا لا لكونه خبراً منصوباً، كما وضح ذلك ابن يعيش في رده على الزمخشري[3]: (وقوله: لا يصح دخول الباء إلا على لغة أهل الحجاز؛ لأنك لا تقول زيد بقائم، يريد أن ما بعد (ما) التميمية مبتدأ وخبر والباء لا تدخل في خبر المبتدأ وهذا فيه إشارة إلى مذهب الكوفيين وليس بسديد وذلك لأن الباء إن كان أصل دخولها على (ليس) و(ما) محمولة عليها لاشتراكهما في النفي فلا فرق بين الحجازية والتميمية في ذلك).

قال المرادي[4]: (والصحيح الجواز لسماعه في أشعار بني تميم).

وبذلك يتبين أن الباء تدخل في خبر ما سواء أكانت عاملة عمل ليس أو غير عاملة، أي: على لغة الحجاز أو تميم قال ابن عقيل[5]: (وقد نقل سيبويه والفراء -رحمهما الله تعالى- زيادة الباء بعد (ما) عن بني تميم فلا التفات إلى من منع

---

(1) البحر المحيط: 55/1.

(2) التسهيل: 58.

(3) شرح المفصل: 116/2.

(4) الجنى الداني: 115.

(5) شرح ابن عقيل: 209/1.

ذلك وهو موجود في أشعارهم).

وأدلّ شيءٍ على دخول الباء بعد (ما) التميمية قول الرضي[1]: (لأنها تــدخل بعد (ما) المكفوفة بــ(إن) اتفاقاً، نحو ما إن زيدٌ بقائم وبقوله[2]:

لعمرك ما إنْ أبو مالكٍ بواهٍ ولا بضعيف قواه)

وأيد الصبان مذهب الجمهور معقبا على قول الأشموني: (وزعم أبو علي أن دخول الباء مخصوصة بالحجازية وتبعه على ذلك الزمخشري وهــو مــردود)[3] بقوله-أي: الصبان-[4]: (بناء منهما على أن المقتضى لزيادة الباء نــصب الخبــر وليس كذلك فإن المقتضى نفيه).

ويوجز المالقي خلاصة الخلاف بقوله[5]: (وسواء كانــت (مــا) حجازيــة أو تميمية فالباء داخلة في خبرها زائدة).

وبذلك يترجح عندي قول أبي حيان الذي تابع فيه الجمهور لثبوت ذلك في لغة بني تميم وليسره وسعته ولو كانت زيادة الباء مقصورة على (ما) الحجازيــة لمــا وجد في لغة غيرهم.

---

(1) شرح الرضي: 188/2.

(2) البيت للمتنخل الهذلي في ديوان الهذليين: 29/2.

(3) شرح الأشموني بحاشية الصبان: 252/1.

(4) حاشية الصبان: 252/1.

(5) رصف المباني: 148.

المبحث الرابع
التـــاء

وفيه ستة ردود:
تناولت منها مسألتين:

- **أصل تاء القسم.**
- **دخول تاء القسم على غير لفظ الجلالة (الله).**

ردوده في التاء

العنوان	المردود عليه	المسألة	الرد	المصدر
دخول (تاء القسم) على غير لفظة (الله)	ابن عطية	منع أن تدخل التاء في القسم إلا في المكتوبة من بين أسماء الله تعالى وغير ذلك لا تقول (تالرحمن) ولا (تالرحيم)	أما قوله ولا تدخل إلى آخره فقد حكي عن العرب دخولها على الرب وعلى الرحمن وعلى حياتك قالوا أترب الكعبة وتالرحمن وتحياتك	البحر المحيط: 330/5، ومنهج السالك: 236
أصل تاء القسم	ابن عطية وأكثر النحويين	قال: إن التاء في تالله بدل من واو كما أبدلت في تراث والتوراة والتخمة	وخالفهم السهيلي فزعمَ أنها أصل بنفسها وليست بدلاً من واو وهو الصحيح على ما قررناه في النحو	البحر المحيط: 330/5و 321/6-322، ومنهج السالك: 236
زيادة التاء في (التَّلَبُّوث)	ابن جني	أجاز أن تكون (التاء) زائدة في (التلبوت) حملاً على (جبروت) وإخوانه	وليست زائدة في (التلبوت) خلافاً لابن جني	المبدع في التصريف: 135
العلة في حذف (التاء) من (نعم المرأة هند)	بعض النحويين	ذهبوا إلى أن (التاء) حذفت لأن (نعم) فعل لا يتصرف.	وهذا ليس بشيء ألا ترى أن ليس فعل لا يتصرف ومع ذلك لا يجوز ليس هند قائمة	منهج السالك: 105

علة تأنيث الحروف	ابن بابشاذ	العلة في ربَتْ، وثمَتْ، ولاتَ هي أن التاء تكون بمعنى العجمة والنسب يتقاربان بدليل كونهما علتين في منع الصرف	وهو وهم، والعلة الصحيحة ما حكى أبو علي الفارسي في الإيضاح	تذكرة النحاة: 510

أصل تاء القسم:

ذهب أكثر النحويين إلى أن أصل تاء القسم مبدلة من الواو وذلك لإبدالها في كثير من الألفاظ السماعية، نحو: تُجاه، وتُراث، وتوراة[1].

وتبعهم ابن عطية بقوله[2]: (والتاء في تالله بدل من (واو) كما أبدلت في (تراث)، وفي (التوراة)، و(التخمة) ...).

وخالفهم قطرب والسهيلي حيث يرون أنها حرف مستقل بنفسه غير مبدل من الواو[3].

وتبعهما على ذلك أبو حيان مخالفا أكثر النحويين وراداً على ابن عطية بقوله[4]: (وأما قوله والتاء في تالله بدل من واو فهو قول أكثر النحويين وخالفهم السهيلي فزعم أنها أصل بنفسها وليست بدلاً من واو وهو الصحيح على ما قررناه في النحو).

والذي قَرَّرَهُ في كتب النحو قوله[5]: (والصحيح أنها حرف موضوع للقسم لا بدل من الواو).

مذهب أبي حيان لا تكلف فيه إذ يقرر لكل حرف ما وضع له وهو البساطة في الوضع من غير حاجة إلى تأويل وتقدير لا مسوغ لهما، وهو بذلك يتفق مع

---

(1) ينظر: معاني الحروف: 41، وشرح المفصل: 99/9.

(2) المحرر الوجيز: 30/8، وينظر: البحر المحيط: 330/5.

(3) ينظر: البحر المحيط: 330/5، وهمع الهوامع: 237/4، 238، وأساليب القسم في اللغة العربية: 66.

(4) البحر المحيط: 330/5.

(5) منهج السالك: 236.

سيبويه في نظرته إلى حروف القسم حيث جعلها بمرتبة واحدة وذلك في قولــه[1]: (والواو التي تكون للقسم بمنزلة الباء وذلك قولك: والله لا أفعل والتاء فـــي القـــسم بمنزلتها وهي تالله لا أفعل).

ويقوي ذلك قوله في موضع آخر[2]: (وللقسم والمقسوم به أدوات في حروف الجر وأكثرها الواو ثم الباء يدخلان على كل محلوف ثم التاء).

ولعلَّ الذي دفع النحاة إلى القول إنَّ التاء مبدلة من الواو التي هي مبدلة مـــن الباء أنهم جعلوا لكل باب أصلاً، فــ(كان) أصل الأفعال الناقصة، و(الهمزة) أصـــل حروف الاستفهام، و(إلاّ) أصلُ أدوات الاستثناء، فأرادوا أن يجعلوا (الباء) أصـــلَ حروف القسم[3]، كما يرون أن السبب في اختصاصها باسم الله تعالى أنها أبدلت من الواو التي هي فرعٌ من الباء كما أن الواو تدخل على الاسم الظاهر دون المضمر؛ لأنها فرعٌ فانحطت التاء عن درجة الواو؛ لأنها بدل من بدل فاختصت باسم واحـــد هو اســـم الله تعالى[4]: وهـــذا كله ادعاء لا دليـــل عليه يؤكد ذلـــك أبـــو حيـــان بقوله[5]: (وأما أن التاء بدل من (واو) القسم الذي أبدل من باء القسم فـــشيءٌ قالـــه كثير من النحاة، ولا يقوم على ذلك دليل والذي يقتضيه النظر أنه ليس شيءٌ منهـــا أصلاً لآخر).

---

(1) الكتاب: 217/4.

(2) المصدر نفسه: 496/3.

(3) ينظر: العوامل اللفظية في تفسير البحر المحيط (أطروحة دكتوراه): 213.

(4) ينظر: سر صناعة الإعراب: 146/1، وأسرار العربية: 277، وشرح التصريف: 298.

(5) البحر المحيط: 321/6-322.

وهذا هو الصحيح، إذ ليس معنى اختصاص التاء بلفظ الجلالة أنها انحطت عن مرتبة الباء، ولا شك أن لكل حرف من حروف الصفات معانٍ قد لا يشاركه فيها حرف آخر، ولو كان الأمر كما قالوا لانحطت الواو عن الباء أيضاً لأنها مبدلة عنها.

ثم إن العرب أبدلت بعض الحروف من بعض من دون أن يحصل انحطاط في معنى المبدل عن معنى المبدل فيه، ألا ترى أنهم يبدلون الهمزة من الواو فيقولون: (صرفت وجوه القوم، وأُجوه القوم، ويقولون: وسادة، وإسادة، ووعاء، وإعاء) ومن ذلك قراءة سعيد بن جبير (ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ إِعَاءِ أَخِيهِ)[1] [2].

والصواب أن يجعل كل حرف من حروف القسم رأساً بنفسه على أن يكون لكل حرف قوة في الاستعمال وخواص تميزه عن الآخر وبذلك أخالف صاحب رسالة (الجر بالحرف في النحو العربي) بقوله[3]: (وقد أبدلوا التاء من الواو لشبهها بها من جهة اتساع المخرج، وهي من الحروف المهموسة فناسب همسها حروف اللين، والواو نفسها مبدلة من الباء ... والدليل على أن الباء هي الأصل أنها تستعمل حرف إضافة في القسم وغير القسم وتدخل على الظاهر والمضمر ويجوز إظهار الفعل معها وإضماره).

وأنا أؤيد ما قاله بعض المحدثين وأؤيد ما جاؤوا به من أدلة صائبة يرون فيها أن إبدال التاء من الواو كان في ألفاظ معينة سماعية، وليست قياسية؛ لذلك لا يجوز أن تكون قاعدة عامة تسري على كل الألفاظ كما أن الواو فيها أصلية، أما الواو

---

(1) يوسف، من الآية : 76 .

(2) ينظر: مختصر في شواذ القرآن: 65 .

(3) الجر بالحرف في النحو العربي (رسالة ماجستير): 99.

والتاء في والله وتالله فليستا أصليتين إنما جيء بهما لزيادة معنى وهو القسم والتأكيد[1].

وذهب برجستراسر بعيداً في زعمه أن أصل التاء في تالله كلمة رخمت ولم يبق منها إلا حرف واحد[2]؛ لأن الترخيم هو حذف آخر المنادى[3]، وشرط الاسم المرخم أن تكون أحرفه أكثر من ثلاثة[4].

ويمكن أن يرد عليه بأنه لم يقل لنا ما هي الكلمة التي رُخِّمَتْ ولم يأتِ بدليلٍ على ما قاله، كما أنه لو حذف آخر المنادى لبقي أكثر من حرف واحد وهذا لا ينطبق على التاء في تالله[5].

---

(1) ينظر: أسلوب القسم في القرآن الكريم (رسالة ماجستير): 28.

(2) ينظر: التطور النحوي: 70.

(3) ينظر: أوضح المسالك: 101/3.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 108/3.

(5) ينظر: التاء في العربية (رسالة ماجستير): 89.

دخول تاء القسم على غير لفظ الجلالة (الله):

التاء هي أحد حروف القسم الثلاثة لكنها تختلف بعدم دخولها على كل محلوف وإنما تختص باسم الله _تعالى_ ولا تحذف منه أبداً، نحو: تالله لأفعلن كذا[1].

يرى بعض النحويين أن السبب في اختصاصها باسم الله أنها أبدلت من الواو التي هي فرع من الباء كما أن الواو تدخل على الاسم الظاهر دون المضمر لأنها فرعٌ فانحطت التاء عن درجة الواو لأنها بدل من بدل، فاختصت باسم واحد هو اسم الله تعالى[2].

وهذا الرأي غير صحيح لما أثبته في المسألة السابقة وهو أن التاء غير مبدلة من الواو وإنما هي حرف مستقل بنفسه، وقد سمعت التاء في غير اسم الله شذوذاً، مثل: تالرحمن وترب الكعبة وتربي[3]، وذكر الخفاف في شرح الكتاب أنهم قالوا تحياتِك وهذا غريب[4]، كما أن الأخفش حكى دخولها على الرب[5].

وهذا ما قرره أبو حيان حيث ذهب إلى أن التاء مختصة باسم الله _تعالى_ (الله) ولكن سمعت شذوذاً دخولها على الرحمن والرب وتحياتك مما لا يقاس عليه ولا يعتد به وذلك بقوله[6]: (وما روي من قول العرب ترب الكعبة، أي: ورب الكعبة، وهو من الندور بحيث لا يعتد به).

---

(1) ينظر: الكتاب: 498/3، وفقه اللغة وسر العربية: 519.

(2) ينظر: معاني الحروف: 41، وأسرار العربية: 277، وشرح التصريف: 298.

(3) ينظر: الإنصاف: 397/1، والجنى الداني: 117، ومغني اللبيب: 115/1، وشرح ابن عقيل: 12/2.

(4) شرح ابن عقيل: 12/2.

(5) ينظر: المفصل: 346، ورصف المباني: 172، والجنى الداني: 117، والتصريح: 4/2.

(6) منهج السالك: 436.

وخالفهم ابن عطية بقوله[1]: (ولا تدخل التاء في القسم إلا في المكتوبة من بين أسماء الله تعالى لا في غير ذلك لا تقول تالرحمن ولا تالرحيم).

ورده أبو حيان بقوله[2]: (وأما قوله ولا تدخل إلى آخره فقد حكى عن العرب دخولها على الرب وعلى الرحمن وعلى حياتك قالوا: أتربِ الكعبة، وتالرحمنِ، وتحياتِك).

وإبطال مذهب ابن عطية واضح لأن من سمع حجة على من لم يسمع، وقد ثبت كما ذكرنا عن الأخفش وغيره أنه سمع عن العرب القسم بالتاء مع غير اسم الله فلا سبيل لإنكار ذلك وعدم سماع ابن عطية ليس بحجة ولا يبنى عليه حكم.

لأن القسم بالتاء في غير اسم الله وارد لكن على سبيل الشذوذ والندرة بحيث لا يعتد به، كما أشار إلى ذلك أبو حيان وإنكار مثل ذلك ونفيه قطعاً يحتاج إلى دليل قوي ولا يوجد ما يقوي ذلك الرأي فثبت بذلك رأي أبي حيان.

---

(1) المحرر الوجيز: 30/8، وينظر: البحر المحيط: 330/5.

(2) البحر المحيط: 330/5.

المبحث الخامس
السـين

وفيه ردان:
تناولت دراستهما:

- ❖ **أصل السين الداخلة على المضارع.**
- ❖ **التوكيد بالسين.**

ردوده في (السين)

العنوان	المردود عليه	المسألة	الرد	المصدر
أصل السين الداخلة على المضارع	الكوفيون	ذهبوا إلى أن السين مقتطعة من سوف	والأظهر أنها ليست مقتطعة من سوف بل أصل بنفسها	ارتشاف الضرب: 7/3، والنكت الحسان: 288،
التوكيد بـ (السين)	الزمخشري	ذهب إلى أن السين تفيد تأكيد الوعد والوعيد	وفيه دفينة خفية من الاعتزال بقوله (السين مفيدة وجوب الرحمة لا محالة)	البحر المحيط: 71/5

أصل السين الداخلة على المضارع:

ذهب البصريون إلى أن السين التي تدخل على الفعل المضارع، نحو سأفعل، أصل بنفسها[1].

وهذا ما يفهم من كلام سيبويه في قوله[2]: (ومن تلك الحروف أيضاً: سـوف يفعل؛ لأنها بمنزلة السين التي في قولك سيفعل).

وذهب الكوفيون إلى أن السين مقتطعة من سوف قال الفـراء[3]: (... إلا أن سوف كثرت في الكلام وعرف موضعها، فترك منها الفاء والواو والحرف إذا كثر فربما فعل به ذلك).

وحجتهم أن العرب يحذفون لكثرة الاستعمال كقولهم: لا أدر، ولم أُبَـلْ، ولـم يك، وخذ، وكل، والأصل: لا أدري، ولم أبال، ولم يكن، وأأخذ، وأأكل، فحذفوا في هذه المواضع لكثرة الاستعمال، فكذلك في سوف لما كثر استعمالها فـي كلامهـم حذفوا منها الواو والفاء تخفيفاً[4].

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا ذلك، لأن الأصل في كل حـرف يدل على معنى أن لا يدخله الحذف وأن يكون أصلاً في نفسه والسين حرف يـدل على معنى، فينبغي أن يكون أصلاً في نفسه لا مأخوذاً من غيره[5].

---

(1) ينظر: الإنصاف: 646/2.

(2) الكتاب: 115/3، وينظر: 14/1، 217/4.

(3) معاني القرآن للفراء: 274/3.

(4) ينظر: الإنصاف: 646/2.

(5) ينظر: المصدر نفسه: 646/2.

ووافقهم أبو حيان بقوله[1]: (وليست السين مقتطعة من سوف خلافاً لمن زعم أنها فرع من سوف).

ويؤكد مذهبه في موضع آخر بقوله[2]: (والأظهر أنها ليست مقتطعة من سوف بل أصل بنفسها).

وهذا ما ذهب إليه الأنباري ورجحه بعد ما فصل القول في هذه المسألة[3]. وهذا ما يترجح عندي أيضاً؛ لأننا قررنا في منهج بحثنا أن نسير مع القول الذي يعطي لكل حرف حقه ويجعله مستقلاً بنفسه فالعربية أوسع من أن نضيقها وكل حرف فيها وضع لمعنى خاص فعلام التضييق في معانيها وأصولها؟ فإذا جعل العربي السين حرفاً مستقلاً يؤدي معنى خاصاً، أنعجز نحن أن نعطيه اسماً خاصاً؟، وهل يضيق بنا البحث فلا نستطيع أن نثبت أنه أصل بنفسه ؟!.

ربما أوهم ذلك ما في سوف من لغات، فحكي فيها: سَفْ افعل -بسكون الفاء- ، وسَوْ أفعل - بسكون الواو- وهما لغتان، وربما فتح الواو فقيل سَوَ، وحكي فيها أيضاً سَيْ أفعل -بقلب الواو إلى ياء-[4].

لكن السين ليست لغة وإنما حرف مستقل بنفسه خلافاً لما اختاره الدكتور رمضان عبد التواب بقوله[5]: (إن الحقيقة أن سوف أقدم من السين، والسين جزء مقتطع منها، وسوف من الكلمات القديمة في اللغات السامية الأخرى كالآرامية).

---

(1) ارتشاف الضرب: 7/3.

(2) النكت الحسان: 288.

(3) ينظر: الإنصاف: 647/2.

(4) ينظر: مجالس ثعلب: 382/1، والتسهيل: 5، وارتشاف الضرب: 7/3، والمساعد: 15/1، ونتائج الفكر: 238/1.

(5) التطور اللغوي التأريخي: 95.

وأنا أذهب إلى ما ذهب إليه المالقي حيث قال[1]: (والصحيح أن السين حرف استقبال قائم بنفسه مختص بالفعل المضارع كجزء منه ولذلك لم يكن عاملاً فلا يصح أن يُفْصَلَ بينه وبين فعله، ولا يقال فيه: أنه مقتطع من سوف لوجهين:

أحدهما: أن الاقتطاع دعوى بلا برهان، فلا يلتفت إليه.

والوجه الثاني: أن التصريف في الأسماء لإرادة التصرّف فيها بكثرة الاستعمال، نحو: (الله) وشبهه وأما الحرف فليس أصلاً بنفسه فلا يتصرف فيه تصرُّف الأسماء ألا ترى أن الفعل والحرف لا بد لهما من الاسم، والاسم غير محتاج إليهما فدل على أصالته وفرعيتهما وقوته في الاحتياج والاستعمال وضعفهما).

وأيد ذلك ابن هشام أيضاً[2].

لذلك يترجح عندي أن السين الداخلة على المضارع حرف مستقل بنفسه غير مقتطع من سوف بل هما حرفان لكل منهما معنى خاص.

---

(1) رصف المباني: 397-398.

(2) مغني اللبيب: 138/1.

التوكيد بـ(السين):

أشار سيبويه إلى أن السين يفيد إثبات الفعل ولم ينص على أنه يفيد التوكيد[1].

وأوضح رأيه فيما بعد الزمخشري في التعليق الذي بين فيه أن السين تفيد تأكيد الوعد والوعيد في تفسير قوله تعالى: ((أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّه))[2] بقوله[3]: (السين تفيد وجوب الرحمة لا محالة، فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد في قولك سأنتقم؛ لأنها تفيد أمرين الوعد والإخبار بطرقه، وأنه متراخ فهو كالإخبار بالشيء مرتين، ولا شك أن الإخبار بالشيء وتعيين طرقه مُؤذن بتحققه) وتبعه في ذلك الزركشي[4].

وخالفهم أبو حيان بقوله[5]: (وفيه دفينة خفية من الاعتزال بقوله السين مفيدة وجوب الرحمة لا محالة يشير إلى أنه يجب على الله تعالى إثابة الطائع كما تجب عقوبة العاصي وليس مدلول السين توكيد ما دخلت عليه إنما تدل على تخليص المضارع للاستقبال فقط، ولما كانت الرحمة هنا عبارة عما يترتب على تلك الأعمال الصالحة من الثواب والعقاب في الآخرة أتى بالسين التي تدل على استقبال الفعل إن الله عزيز غالب على كل شيء قادر عليه حكيم واضع كلاً موضعه).

وفي رد أبي حيان تحامل شديد على الزمخشري لا لشيء سوى أنه معتزلي فلا يتصور هو والنحويون أنه يفصل آراءه النحوية عن مذهبه الاعتزالي بل يرون

---

(1) ينظر: الكتاب: 115/3.

(2) التوبة، الآية: 71.

(3) الكشاف: 48/2.

(4) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 417/2.

(5) البحر المحيط: 71/5.

أنه يبث آراء الاعتزال في ثنايا شرحه وأحياناً يجعلها خفية دفينة لا يستطيع ملاحظتها إلا العالم المتمرس.

فيضعون دائماً نصب أعينهم أن الزمخشري معتزلي فيحذرون كثيراً من كل ما يقوله وخاصة فيما يتعلق بالله تعالى والأمور الغيبية، كمسألة (لن) وإفادة التأبيد كما سيأتي إن شاء الله تعالى، ولو قال برأيه شخص آخر لما أتهم بالاعتزال ولما خولف بتلك الشدة، فقد ذكرنا أن الزركشي تابع الزمخشري كما أن سيبويه أشار إلى معنى التوكيد فقوله: إن (السين تفيد وجوب الرحمة لا محالة) يرى أن السين أفادت توكيد أمر أوجبه الله على نفسه لا أنها أوجبت أمراً لم يوجبه الله.

ولعل ما عرضه الأعلم أراد به التوكيد بالسين وسوف وهو أن (لام الجحد) تفيد التوكيد فقال[1]: (فإذا قلنا ما كان زيد ليخرج، فهو قبل الجحد كان زيد سوف يخرج أو سيخرج فإذا قلنا ما كان زيد لأن يخرج بإظهار (أن) فكأنما جعلنا مقابل (كان) سوف يخرج وسيخرج أسماء فكرهوا أن لذلك) أي: إنَّ قولنا كان زيدٌ سوف يخرج أو سيخرج تعبير بالإيجاب إذ أن الفعل مؤكد بـ(سوف) والسين[2].

فما المانع أن يكون لحرف السين معنى التوكيد ونحن قررنا في منهج بحثنا أننا نحاول أن نتمسك بكل معنى جديد للحرف أو دلالة أو عمل وذلك من باب التيسير والسعة في معاني الحروف ودلالاتها ومن ثم تخريج معانٍ واسعة وجديدة تخدم اللسان العربي ولا تضيق على الباحث من بعد.

ولسنا نقول بذلك من رأينا وإنما ما نجده بين ثنايا أمات الكتب وما عصره العقل العربي والإسلامي بعد جهد مضنٍ ويؤكد دقة بحثنا من أن السين تفيد التوكيد

---

(1) النكت في تفسير كتاب سيبويه: 293/1.

(2) ينظر: التوكيد في كتاب سيبويه (رسالة ماجستير): 98.

ما يراه ابن هشام وهو يدافع عن الزمخشري محاولاً أن يكشف الغموض الذي أحاط بقول الزمخشري بقوله[1]: (وزعم الزمخشري أنها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه أفادت أنه واقع لا محالة ولم أرَ من فهم وجه ذلك، ووجهه أنها تفيد الوعد أو الوعيد مقتضٍ لتوكيده وتثبيت معناه، وقد أومأ إلى ذلك في سورة البقرة فقال في ((فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّه))[2]: ومعنى السين أن ذلك كائنٌ لا محالة وإن تأخر إلى حين، وصرح به في سورة براءة فقال في ((أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ))[3]: والسين مفيدة وجود الرحمة لا محالة؛ فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد إذا قلت: سأنتقم منك) (أي: أن الفعل يفيد الوعد والسين كذلك فقد تكرر الوعد، أي: الإخبار بوقوع شيء في المستقبل الشامل للوعد والوعيد فصح التفريع بقوله فدخولها على ما يفيد الوعد أي: على فعل يفيد الوعد مقتضٍ لتوكيده أي: من حيث تكرر الإخبار)[4]، فالسين لا تفيد وحدها معنى التوكيد عند الزمخشري إلا إذا دخلت على فعل يفيد الوعد فيكون لدخول السين فائدة التوكيد وهذا معنى لطيف إذ يتحكم السياق في استنباط معنى الحروف لذلك نستشف في قول القائل (سأنتقم منك) وعداً بالانتقام مع التأكيد على هذا الوعد وذلك ما دل عليه حرف السين مع الوعد.

وقد تابع الدسوقي ابن هشامٍ محاولاً أن يبرر اعتراض أكثر النحويين على الزمخشري ومؤيداً ابن هشام بقوله[5]: (هكذا فهم المتن والمنقول عن الزمخشري

---

(1) مغني اللبيب: 1/138-139.

(2) البقرة، الآية: 137.

(3) التوبة، الآية : 71.

(4) حاشية الدسوقي: 1/150.

(5) المصدر نفسه: 1/150.

غير ذلك فكما أن (لن) تفيد تأكيد النفي وتأبيده عنده كذلك السين تفيد تأكيد الإثبات) وإن كان هذا المعنى ما قصده الزمخشري فما العلة في رفضه؟

لذلك كله يترجح عندي رأي الزمخشري لأنه أعطى للسان العربي حرية أكثر في التصرف في هذا الحرف وفق السياق الذي يكون فيه من غير أن يمس العقيدة في شيء على خلاف (لن) وما يعطيه معنى التأبيد معها من معنى ترفضه العقيدة الإسلامية لكن إذا أوجب الله على ذاته العلية الرحمة لبعض أو الانتقام من بعض أيكون في ذلك طعن في ذات الله؟.

هذا أمر لا نتصوره ولا يوحي بذلك قول الزمخشري أما قول أكثر النحاة أن السين إذا دخلت على المضارع أخلصته للاستقبال وخلصته من الشياع الذي كان يحتمله قبل دخولهما عليه[1]، ففيه تجميد لمعنى الحرف وتضييق له، ولغتنا أوسع من أن تتقبله.

وأؤيد المزني فيما ذهب إليه بقوله[2]: (تكون تأكيداً للفعل المستقبل)، ثم يلمح في موضع آخر إلى ما قرره من معنى بقوله[3]: (وأما التأكيد للفعل المستقبل فإنك إذا قلت يقوم احتمل الاستقبال والحال، وإذا قلت سيقوم أو سوف يقوم فلم يحتمل إلا الاستقبال) أي: أنه أكد على معنى واحد وهو كون الفعل مع السين مؤكد لحالة الاستقبال ومعنى الاستمرار في المضارع على خلاف المضارع من غير السين إذ قد يدلُّ على الحال أو الاستقبال وفقاً لسياق الكلام.

---

(1) ينظر: معاني الحروف: 43، والمرتجل: 15، وفقه اللغة وسر العربية: 326، والجنى الداني: 119.

(2) الحروف للمزني: 63.

(3) المصدر نفسه: 64.

وأنا لا أخالف قول علمائنا من أن السين تخلص المضارع للاستقبال، ولكن أقول إن دلالتها على الاستقبال تحمل معنى التأكيد أيضاً فقولك: أعطيك مالك غداً، أخلص المضارع للاستقبال بالظرف، لكن قولك: سأعطيك مالك غداً، فيها من قوة التعبير ما لا يخفى على صاحب الحس اللغوي فضلاً عن السامع البسيط الذي قد يقنعه ذلك التأكيد ويكف عن المطالبة وثوقاً بما أعطته السين من تأكيد وما أعطاه الظرف من تحديد، وبذلك يترجح عندي أن السين حرف استقبال يدخل على المضارع فيخلصه للاستقبال مع دلالته على التأكيد وفي هذا جمع بين أقوال علمائنا فأكثرهم لم يرفضوا التأكيد بالسين بل ذكروا لها الاستقبال فإن جاء الزمخشري بمعنى جديد استوحاه من القرآن أو من سيبويه أو ممن سبقوه أو ابتدعه لا يكون بذلك مخالفاً لمن سبقه فليست المعاني حكراً على أحد، ومن خالف الزمخشري لم يفهم قصده كما بين ابن هشام والدسوقي.

المبحث السادس
الـفــــاء

وفيه ثمانية عشر رداً:
تناولت منها مسألة واحدة:

- **حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط.**

ردوده في (الفاء)

العنوان	المردودعليه	المسألة	الرد	المصدر
1 – فاء السببية بعد الأمر	ابن سَيَّابة	منع جواز النصب بالفاء السببية بعد الأمر نحو: اضرب زيداً فيستقيمَ، فرفض النصب	وهو محجوج بثبوته عن العرب	ارتشاف الضرب: 408/2، والتدريب في تمثيل التقريب: 197
2 – الجزم بعد حذف الفاء السببية في النفي	بعض النحويين	أجازوا أن ينجزم الفعل بعد حذف الفاء في النفي	والصحيح أن الجزم بعد حذف الفاء في النفي لا يجوز ولم يرد به سماع	ارتشاف الضرب: 409/2
3 – جزم الفعل بعد فاء السببية في جواب الأمر	الكوفيون	منعوا جواز جزم المضارع المقرون بـ (فاء) السببية بعد الأمر يعني أنه يجوز الرفع والنصب فقط	يمكن أن يجيء هنا خلاف الكوفيين فإن فعل الأمر مطلقاً عندهم معرب، فيكون من باب عطف مجزوم على مجزوم	ارتشاف الضرب: 419/2، والتدريب في تمثيل التقريب: 198

4 – نصب المضارع المقرون بـ (الفاء) السببية بعد النفي	بعض النحويين	أجازوا النصب بـ (الفاء) السببية بعد النفي نحو: أنت غير قائم فنأتيك	وهذا لا يجوز عندي؛ لأنا إنما نعطف المنصوب على مصدر يدل عليه الفعل ويكون حرف النفي منفصلاً	ارتشاف الضرب: 414/2، وتذكرة النحاة: 71
5 – نصب المضارع المقرون بـ (الفاء) السببية بعد الماضي	بعض النحويين	يرون أنه إذا تعذر سبك مصدر يراد استقباله لأجل مضيٍّ الفعل قدر فيه مصدر مقدر استقباله مما يدل عليه المعنى فإذا قال: لِمَ ضربت زيداً فضربك؟، قدر: ليكن منك تعريف سبب ضرب زيد فضرب معك	والصحيح أنه لا يشترط حكى ابن كيسان: أين ذهب زيد فنتبعه؟، وكذلك كم مالك فتعرفه؟، ومن أبوك فنكرمه؟.	ارتشاف الضرب: 410/2
6 – الفاء في قوله تعالى ((فانفلق)) [الشعراء: الآية63]	الزمخشري	زعم أن الفاء ليست للعطف بل هي جواب لشرط محذوف قال فإن ضربت فقد انفجرت وعلى هذا فهي فاء فصيحة لا تقع إلا في كلام بليغ	فما ذهب إليه فاسد في التركيب العربي وفاسد من حيث المعنى فوجب طرحه	البحر المحيط: 228/1

7 – نصب المضارع المقرون بالفاء بعد الاستفهام	بعض النحويين	ذهبوا إلى أن الاستفهام إذا كان عن المسند إليه الفعل لا عن الفعل فلا يجوز فيه النصب نحو أزيد يقرضني فأسأله	....والصحيح الجواز	ارتشاف الضرب: 410/2
	أبو علي الفارسي وابن مالك	ذهبا إلى أنه يشترط في الاستفهام ألا يتضمن وقوع الفعل فيما مضى فإن تضمن لم يجز النصب نحو قولك: لِمَ ضربت زيداً فيجازيك؟	والصحيح جواز النصب	
8 – الفاء في قوله تعالى ((فأواري سوءة أخي))[المائدة: الآية31]	الزمخشري	قال بالنصب عطفاً على جواب الاستفهام	هذا خطأ فاحش لأن الفاء الواقعة جواباً للاستفهام تنعقد من الجملة الاستفهامية	البحر المحيط: 467/3
9 – نصب المضارع المقرون بالفاء بعد الرجاء	البصريون	ذهبوا إلى منع نصب المضارع المقرون بالفاء بعد الترجي فالترجي عندهم في حكم الواجب وأجاز ذلك الكوفيون وزعموا أن (لعل) يكون استفهاماً	والصحيح مذهب الكوفيين لوجوده نظماً ونثراً	ارتشاف الضرب: 411/2

10 – زيادة الفاء	الأخفش وبعض النحويين	زعموا أن الفاء قد جاءت زائدة نحو أخوك فوجد، يريدون أخوك وجد، وذكروا من زيادتها قوله فثم إذا أصبحت أصبحت غادياً	كل هذا يحتمل التأويل فلا تكون زائدة	ارتشاف الضرب: 637/2
			وقولهم أن الفاء زائدة ليس بشيء	البحر المحيط: 350/8
11 – الفاء في قوله تعالى: ((مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ))(البقرة: من الآية245)	الفارسي	ذهب إلى نصب (فيضاعفه) إنما تنصب الفاء فعلاً مردوداً على فعل مستفهم عنه لكن هذه الفرقة يعني من القراء حملت ذلك على المعنى كأن قوله ((من ذا الذي يقرض)) بمنزلة أن لو قال أيقرض الله أحد فيضاعفه	وهذا الذي ذهب إليه أبو علي ليس بصحيح بل يجوز إذا كان الاستفهام بأدواته الاسمية نحو: من يدعوني فاستجيب له؟	البحر المحيط: 219/8
12 – الفاء في قوله تعالى ((فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا)) (البقرة: من الآية89)	الفراء	ذهب إلى أن الفاء في قوله تعالى ((فلما جاءهم ما عرفوا)) جواب (لما) الأولى، وكفروا جواب لقوله ((فلما جاءهم))	أما قول الفراء فلم يثبت من لسانهم لما جاء زيد فلما جاء خالد أقبل جعفر فهو تركيب مفقود في لسانهم فلا نثبته	البحر المحيط: 303/1

13 – الفاء والتأكيد	المبرد	ذهب المبرد في قوله تعالى ((وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ)) (البقرة: من الآية89) إلى أن جواب (لما) الأولى هو (كفروا به) وكررت (لما) لطول الكلام ويفيد ذلك تقريراً للذنب وتأكيداً له	هذا القول كان يكون أحسن لولا إن الفاء تمنع من التأكيد	البحر المحيط: 303/1
14 – دخول الفاء في خبر (الذي)	أبو البقاء	قال في قوله تعالى ((ومن كفر فأمتعه))[البقرة: الآية126] لا يجوز أن تكون (من) مبتدأ و (فأمتعه) الخبر؛ لأن (الذي) لا يدخل الفاء في خبرها إلا إذا كان الخبر مستحقاً لصلتها كقولك الذي يأتيني فله درهم	وتعليله ليس بصحيح ثم أنه قد ناقض أبو البقاء في تجويزه أن تكون (من) شرطية والفاء جوابها	البحر المحيط: 384/1
15 – حذف الفاء في جواب الشرط	الحوفي	زعم أن جواب الشرط في قوله تعالى ((وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ)) (الأنعام: من الآية121)	هذا الحذف من الضرائر فلا يكون في القرآن وإنما الجواب محذوف وإنكم لمشركون جواب قسم محذوف التقدير: والله إن أطعتموهم لقوله: وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن	البحر المحيط: 213/4 وينظر: 108/3

16 – عمل ما قبل فاء الجزاء فيما بعدها	الراغب الأصفهاني	أجاز أن يتعلق (من النبيين) من قوله تعالى ((مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ)) (النساء: من الآية69) بقوله: (ومن يطع الله والرسول) أي من النبيين ومن بعدهم	هذا الوجه الذي هو عنده ظاهر فاسد من جهة المعنى ومن جهة النحو أما من جهة النحو فما قبل فاء الجزاء لا يعمل فيما بعدها لو قلت: إن تقم هند فعمرو ذاهب ضاحكة لم يجز	البحر المحيط: 287/3
17 – (فاء) السببية	الزمخشري	ادَّعى أن الفاء تكون للسببية بنفسها	ودعوى أن الفاء تكون سببية لا دليل عليها وإنما معناها التعقيب فقط، وأما مثل ضربته زيداً فبكى، وزنى ماعز فرجم فالتسبب فهم من مضمون الجملة لأن الفاء موضوعة له وإنما يفيد تعقيب الضرب بالبكاء وتعقيب الزنا بالرجم فقط	البحر المحيط: 81-80/4
18 – النصب على جواب النهي	سيبويه	أعرب قوله تعالى ((فتكونا من الظالمين))[البقرة: الآية35] منصوباً على جواب النهي ونصبه عند سيبويه بـ (إن) مضمرة بعد الفاء	الأول أظهر لظهور السببية	البحر المحيط: 158/1

حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط:

ذهب البصريون إلى عدم جواز حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط إلا في الضرورة الشعرية، كقول الشاعر[1]:

مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها والشرُّ بالشرِّ عندَ اللهِ سِيّانِ

وقول ذي الإصبع العدواني[2]:

إنِ الذي يقبض الدنيا ويبسُطُها إنْ كانَ أغناكَ عني سوفَ يغنيني

وقول الشاعر[3]:

لم يزل ينقاد للغيِّ والهوى سَيُلْفى على طول السلامة نادما

والتقدير: فالله يشكرها، فسوف يغنيني، فسيلفى[4].

فالفاء تجب في المواضع الثلاثة وقد حذفت اضطراراً، قال سيبويه عن الخليل[5]: (وسألته عن قوله: (إن تأتني أنا كريم) فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعرٌ من قبل أن (أنا كريم) يكون كلاماً مبتدأ، والفاء وإذا لا يكونان إلا معلقين بما قبلهما، فكرهوا أن يكون هذا جواباً حيث لم يشبه الفاء وقد قاله الشاعر مضطراً يشبهه بما يُتكلَّم به من الفعل).

---

(1) الكتاب: 65/3، والمقتضب: 72/2.

(2) ديوانه: 91، وشرح شواهد المغني: 431/1، واللباب في النحو: 198.

(3) شرح ابن الناظم: 272.

(4) ينظر: الكتاب: 65/3، والمقتضب: 72/2، واللباب في النحو: 198، وشرح ابن الناظم:272.

(5) الكتاب: 64/3.

وخالفهم الكوفيون حيث ذهبوا إلى جواز حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط في سعة الكلام قال الرضي[1]: (وأجاز الكوفية حذف العلامة اختياراً استدلالاً بقوله تعالى: ((أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْت))[2] على قراءة الرفع وهي شاذة[3]).

وهذا ما ذهب إليه الأخفش إذ أجاز حذف الفاء اختياراً وجعل منه قوله تعالى: ((إِنْ تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ))[4] حيث قال[5]: (فالوصية على الاستئناف كأنه والله أعلم (إن ترك خيراً) فالوصية (للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً)).

ورده أبو حيان بقوله[6]: (هو محجوج بنقل سيبويه أن ذلك لا يكون إلا في اضطرار).

ولنا مع قول أبي حيان وقفة إذ إنه لم يبين لنا علة في رده على الأخفش سوى احتجاجه بنقل سيبويه وهو الذي قال في موضع لاحق من هذا القول[7]: (ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون).

---

(1) شرح الرضي: 111/4.

(2) النساء، الآية: 78.

(3) وهي قراءة طلحة بن سليمان، ينظر: مختصر في شواذ القرآن: 27 .

(4) البقرة، الآية: 180.

(5) معاني القرآن: 350/1، وينظر: إملاء ما من به الرحمن: 79/1، والجنى الداني: 126، ومغني اللبيب: 165/1.

(6) البحر المحيط: 20/2.

(7) المصدر نفسه: 157/3.

وفصل ابن مالك القول في هذه المسألة وخالف البصريين في اقتصار حذف الفاء من جواب الشرط على الضرورة الشعرية.

وأيد بذلك الأخفش والكوفيين مستشهداً بآيٍ من القرآن الكريم وأحاديث نبوية شريفة وشواهد شعرية.

ورد على القائلين باقتصار الحذف على الضرورة بقوله[1]: (ومن خص هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق وضيق حيث لا تضييق بل هو في غير الشعر قليل وهو فيه كثير) واستشهد على رأيه بقراءة طاوس[2] ((وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ أَصْلِحْ إِلَيْهِمْ خَيْرٌ))[3]، أي: أصلح إليهم فهو خير، فقال[4]: (، وهذا وإن لم يصرح فيه بأداة الشرط فإن الأمر مضمن معناها فكان ذلك بمنزلة التصريح بها في استحقاق جواب واستحقاق اقترانه بالفاء لكونه جملة اسمية).

ويقوي استدلاله بالأحاديث النبوية الشريفة كقوله –صلى الله عليه وسلم– لسعد:

((إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس))[5] .

وكقوله صلى الله عليه وسلم لأبي بن كعب: ((فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها))[6] .

---

(1) شواهد التوضيح: 192.

(2) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 122/1.

(3) البقرة، الآية: 220.

(4) شواهد التوضيح: 192.

(5) صحيح البخاري: 3 / 1431 ، وشواهد التوضيح: 192 .

(6) صحيح البخاري: 3 / 155، وشواهد التوضيح: 192 .

وقوله صلى الله عليه وسلم لهلال بن أمية: ((البينة وإلا حد في ظهرك))[1] .

والتقدير في الأول: إن تركت ورثتك أغنياء فهو خير[2] .

وفي الثاني: فإن جاء صاحبها أخذها وإن لا يجيء فاستمتع بها .

وفي الثالث: أحضر البينة وإن لا تحضرها فجزاؤك حد في ظهرك[3] .

ثم يعقب على ذلك بقوله[4]: (والنحويون لا يعترفون بمثل هذا الحذف في غير الشعر، أي: حذف فاء الجواب إذا كان جملة اسمية أو جملة طلبية وقد ثبت ذلك في هذين الحديثين فبطل تخصيصه بالشعر لكن الشعر به أولى).

لذلك نجده قد استشهد بالشعر أولاً ومما استشهد به قول الضبي[5].

أُبيُّ لا تبعُد فليس بخالدٍ ... حيٌّ ومَنْ تصِبِ المنونُ بعيدُ

وقول نصيب بن رباح[6]:

فهل أنا إلا مثلُ سيّقةِ العِدَى ... إنِ استقدمتْ نحرٌ وإنْ جبَأَتْ عَقَرٌ

ومثله[7]:

---

(1) صحيح البخاري: 6 / 126، وشواهد التوضيح: 192 .

(2) شواهد التوضيح والتصحيح: 192 .

(3) المصدر نفسه: 194.

(4) المصدر نفسه: 194.

(5) ديوان الحماسة: 603/1، وشواهد التوضيح: 193.

(6) شعره: 92، وشواهد التوضيح والتصحيح: 193.

(7) ينسب لرجل من بني أسد، الكتاب: 65/3، وشواهد التوضيح: 193، والمقاصد النحوية: 448/2، وشرح الأشموني:588/3.

بني ثُعَلٍ لا تنكعوا العنزَ شربها   بني ثُعَلٍ من ينكعِ العنزَ ظالمُ

أراد: فهو ظالم[1].

ثم يعلل بعد ذلك بما لا يدع للمخالف حجة بقوله[2]: (وإذا جاز حذف الفاء والمبتدأ معاً فحذفها والمبتدأ غير محذوف أولى بالجواز فلذلك قلت قبل هذا : فلو قيل في الكلام: إن استعنت أنت معانٌ لم أمنعه) .

ألغى ابن مالك كل قول يدعى أن الحذف ضرورة في الشعر فقط بما ساقه من قراءات قرآنية لبعض الآيات وأحاديث نبوية شريفة، بل لقد أجاز أن يكون في نثر الكلام مما جعل هذا الرأي أيسر الآراء وأقربها إلى اللسان العربي ومنهج بحثنا قائم على إثبات كل أمر أو رأي فيه يسر وسعة في النحو رغبة في تيسير ما يمكن تيسيره في هذا الفن.

ثم يختم قوله باستشهاده لحذف الفاء من جواب الشرط إذا كان فعلاً طلبياً بقول الشاعر[3]:

إن تدعُ للخير كنْ إياهُ مبتغياً   ومن دعاك له احمَدْه بما فعلا

والتقدير: فكن، فاحمده .

أما ما زعمه النحويون من أن حذفها بالضرورة فرده بقوله[4]: (وليس مخصوصاً بها بل يكثر استعماله في الشعر ويقل في غيره) .

---

(1) شرح التسهيل لأبن مالك: 273/1.

(2) شواهد التوضيح: 194 .

(3) المصدر نفسه: 194 .

(4) المصدر نفسه: 192 .

وليس لنا بعد تفصيل ابن مالك وما ساقه من أدلة وعلل إلا التسليم بمـــا قـــال خاصة أنه يعيب على من تكلف بالتضييق وتجنب الصواب في عدم إجازة حـــذف الفاء في جواب الشرط لذلك كله يترجح عندي ما ذهب إليه الأخفـــش والكوفيـــون وابن مالك خلافاً للجمهور وأبي حيان .

المبحث السابع
الكـــاف

وفيه أحد عشر ردا:
تناولت منها مسألتين:

- الكاف بين الاسمية والحرفية.
- دخول (ما) على الكاف.

ردوده في الكاف

العنوان	المردودعليه	المسألة	الرد	المصدر
1 – (مـا) إذا دخلت على الكاف	بعض النحويين	زعموا أن الكاف إذا وليتها (ما) وجاءت بعدها الجملة الفعلية تكون مكفوفة بـ (ما) وأحدثت فيها (ما) الكافة معنى التعليل	والأولى ما قدمناه من أن (ما) إذا دخلت على الكاف وكانت كافة فلا يتحقق ذلك إلا إذا دخلت على الجملة الإسمية لأنه متى أمكننا إقرار الحرف على ما استقر فيه من العمل كان أولى مِن إخراجه عن ذلك وقد أمكن ذلك بجعل (ما) مصدرية والجملة الفعلية والإسمية صلة لها في موضع جر بالكاف	منهج السالك: 259
2 – تعلق الكاف	الأخفش، ومكي، وابن عصفور، وبعض النحويين	زعموا أن كاف التشبيه لا تتعلق بشيء	وهذا وهم فكاف التشبيه لا بد لها مما تتعلق به؛ لأنها حرف من حروف الجر	ارتشاف الضرب: 435/2، والبحر المحيط: 362/1، ومنهج السالك: 253، 72 .

3 – كاف التشبيه ومعنى (على)	بعض النحويين	أجاز الأخفش أن تكون كاف التشبيه بمعنى (على) نحو: كن كما أنت عليه، أي: كن على الحال الذي أنت عليه وقيل له: كيف أنت فقال: كخير، أي: على خير، وقال بعضهم: لا يتصور على هذا الوجه أن تكون الكاف للتشبيه؛ لأنه لا يتصور أن يشبهه بحاله	وما منعه يتصور فيه أن تكون الكاف فيه على التشبيه على حذف مضاف، التقدير: لتكن حالك في المستقبل كالحال الذي أنت عليه الآن ثم حذف المضاف والمعنى على هذا الذي وجهناه وفيه إقرار الكاف على ما استقر فيها من أنها للتشبيه	البحر المحيط: 460/4، ومنهج السالك: 252
4 – جر المضمر بـ (الكاف)	ابن مالك	يرى أن (كاف) التشبيه مثل (رُبَّ) تجر المضمر	وليس كلامه بمجرور وأما كاف التشبيه فلا نعلم أحداً أجاز جرها للمضمر في الكلام بل ذلك في الشعر والضرورة	منهج السالك: 237
5 – (الكاف) في (عليك، وعندك، ودونك)	ابن بابشاذ	جعل الكاف في (عليك، وعندك، ودونك) حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب	وقد غلط ابن بابشاذ والصحيح أنها في موضع خفض	تذكرة الحفاظ: 503

6 – زيادة الكاف في (كمثلك)	الطبري	أجاز أن تكون (الكاف) غير زائدة في قوله تعالى ((ليس كمثله شيء)) [الشورى: الآية11] والتقدير عنده: ليس كذاته شيء	وهذا التأويل فيه بعد ولا يجوز أن تكون غير زائدة لأنه يصير كفراً	تذكرة الحفاظ: 429
7 – زيادة (الكاف)	بعض النحويين	ذهبوا إلى زيادة الكاف في قوله تعالى ((وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ)) (البقرة: من الآية171)	وقولهم ليش بشيء	البحر المحيط: 483/1
8 – الكاف في (حنانيك)	الأعلم	يرى أن (الكاف) حرف خطاب في (حنانيك، ولبيك، وسعديك، وهذاذيك، ودواليك)	وليست الكاف حرف خطاب فتحذف النون لشبه الإضافة خلافاً للأعلم	ارتشاف الضرب: 100/3
9 – (الكاف) ومعنى (واو القسم)	أبو عبيدة	قال في إعراب قوله تعالى ((كما أخرجك ربك)) [الأنفال: الآية5] الكاف بمعنى واو القسم، و(ما) بمعنى (الذي) واقعة على ذي العلم وهو الله	كان أبو عبيدة ضعيفاً في النحو	البحر المحيط: 459/4
10 – (الكاف) ومعنى (إذ)	بعض النحويين	يرون أن الكاف في قوله تعالى ((كما أخرجك ربك)) بمعنى (إذ) و (ما) زائدة بتقدير: إذكر إذ أخرجك	وهذا ضعيف؛ لأنه لم يثبت أن (الكاف) تكون بمعنى (إذ) في لسان العرب ولم يثبت أن (ما) تزداد بعد (إذْ) غير الشرطية	البحر المحيط: 460/4

11 – الكاف بين الاسمية والحرفية	الأخفش وابن عطية	زعم ابن عطية أن الكاف في قوله تعالى ((كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ)) (البقرة: من الآية17) هي الخبر، وهي على هذا اسم	هذا الذي اختاره وبدأ به غير مختار وهو مذهب أبي الحسن يجوز أن تكون الكاف اسماً في فصيح الكلام وتقدم أنّا لا نجيزه إلا في ضرورة الشعر	ارتشاف الضرب: 338/3، والبحر المحيط: 262/1، 76، و290/2، ومنهج السالك: 254

الكاف بين الاسمية والحرفية:

ذهب سيبويه إلى أن الكاف حرف تشبيه مستدلاً على حرفيته بأنه يقع صلة لاسم الموصول، نحو: مررت بالذي كزيد، ولا يحسن وقوع الاسم في مثل هذا الموضع ولا يكثر في كلام العرب لأنه قبيح[1] .

ووافقه المبرد[2]، وابن السراج[3]، وابن عصفور[4]، وأوضح ابن السراج ذلك بقوله[5]: (لو قلت: جاءني الذي مثل زيد لم يصلح إلا أن تقول: الذي هو مثل زيد، حتى يكون لهذا الخبر ابتداء ويكون راجعاً في الصلة إلى الذي فإن أضمرته جاز على قبح وإذا قلت جاءني الذي كزيد لم تحتج إلى هو) .

واستدل ابن السراج على حرفيتها بمجيئها زائدة والأسماء لا تقع موقع الزوائد وإنما تزاد الحروف[6]، وزاد ابن جني أنها على حرف واحد ولا أصل لها في الثلاثة[7]، ولا تكون إلا في الضرورة الشعرية[8] .

وذهب الأخفش إلى أن الكاف اسم في الاختيار أي في فصيح الكلام[9] .

---

(1) ينظر: الكتاب: 1 / 49 .

(2) ينظر: المقتضب: 350/4.

(3) ينظر: الأصول: 437/1-438.

(4) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 1 / 479 .

(5) الأصول: 1 / 437 .

(6) ينظر: الأصول: 1 / 437 .

(7) ينظر: سر صناعة الأعراب: 1 / 291 .

(8) ينظر: الكتاب: 1 / 32، 408 .

(9) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 1 / 477، وشرح الكافية: 2 / 319، وارتشاف الضرب: 3 / 338، ومنهج السالك: 53.

فيقال: زيد كالأسد فيحصل فيه الاسمية والحرفية وتبعه في ذلك الفارسي[1] والهروي[2] والزمخشري[3] والجزولي[4] وابن مالك[5] .

وحاول الرماني أن يجمع بين القولين حيث ذهب إلى أن الكاف تكون حرفا إذا وقعت صلة للموصول أو زائدة وتجوز فيها الاسمية والحرفية في غير ذلك فهي في نحو: مررت برجل كعمرو موضعها الجر صفة لرجل، وفي نحو: مررت بزيد كالأسد موضعها النصب على الحال من زيد[6] .

ويرى علي الحيدرة أن الكاف لا تكون حرف إضافة إلا في موضعين :

الأول: إذا دخلت على لفظة (مثل) .

الثاني: إذا دخلت على كاف أخرى وإلا فهي اسم يحكم عليه بالرفع والنصب والجر، ثم نسب ذلك إلى سيبويه[7] .

وهذا ليس بصحيح فقد وقفنا على رأي سيبويه في أوّلِ هذه المسألة، وخالفهم أبو حيان بقوله[8]: (والكاف المفيدة معنى التشبيه حرف وفاقا لسيبويه وجمهور النحويين خلافاً لمن ادعى أنها تكون اسماً في الكلام وهو عن الأخفش) .

---

(1) ينظر: المسائل البغداديات: 401، وسر صناعة الإعراب: 1/290-291.

(2) ينظر: اللامات للهروي: 36.

(3) ينظر: شرح الكافية: 2/319، وارتشاف الضرب: 3/338، والجنى الداني: 132.

(4) ينظر: المصادر نفسها.

(5) ينظر: تسهيل الفوائد: 147.

(6) ينظر: معاني الحروف: 47- 48 .

(7) ينظر: كشف المشكل في النحو: 229- 230 .

(8) البحر المحيط: 1 / 262 .

كما يرد في المسألة نفسها على ابن عطية في موضع آخر قوله أن الكاف في قوله تعالى ((مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا))[1] هي الخبر وهي على هذا اسم[2] .

بقوله[3]: (هذا الذي اختاره وبدأ به غير مختار وهو مذهب أبي الحسن يجوز أن تكون الكاف اسماً في فصيح الكلام وتقدم أنّا لا نجيزه إلا في ضرورة الشعر).

ونجده في موضع آخر يؤيد أبا الحسن ويصوب رأيه فجمهور المفسرين على أن قوله تعالى ((أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ))[4] معطوف على قوله ((أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ))[5] على المعنى ويحتمل أن لا يكون ذلك على حذف فعل ولا على العطف على المعنى ولا على زيادة الكاف بل تكون الكاف اسماً على ما يذهب إليه أبو الحسن فتكون الكاف في موضع جر معطوفة على (الذي)، التقدير: ألم ترَ إلى الذي حاج إبراهيم أو الذي مر على قرية[6]؟.

قال أبو حيان[7]: (والصحيح ما ذهب إليه أبو الحسن، ألا ترى في الفاعلية لمثل قول الشاعر[8]:

وإنك لم يفخرْ عليك كفاخر ضعيف ولم يغلبْك مثلُ مغلب)

---

(1) البقرة، الآية: 17.

(2) ينظر: المحرر الوجيز: 1 / 182 .

(3) البحر المحيط: 1 / 76 .

(4) البقرة، الآية: 259.

(5) السورة نفسها، الآية: 258.

(6) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 1 / 380 .

(7) البحر المحيط: 2 / 290 .

(8) هو لامرئ القيس، أنظر: ديوانه: 44، واللسان: مادة (غلب) .

الحقيقة أنه لا يوجد تناقض بين قولي أبي حيان فمجيء الكاف اسما فاعلة ومبتدأة ومجرورة بحرف الجر ثابت في لسان العرب، لكن ذلك كله مخصوص بالضرورة فمن ذلك مجيؤه مجروراً بحرف الإضافة، نحو قول خطام المجاشعي[1]:

وصالياتٍ ككما يؤثْفَينْ

فقد دخلت الكاف على الكاف لأن معنى الكاف الثانية (مثل) واستدلوا على أن الكاف اسم في الكلام بقول الأعشى[2]:

أتنتهون ولن ينهى ذوى شطط كالطعن يذهبُ فيه الزيتُ والفُتلُ

فاستعمل الكاف فاعلة ينهى.

وأضاف بعض النحاة أنها تقع مفعولاً به، كقول العرب: ما رأيت كاليوم رجلاً، أي: ما رأيت مثل اليوم رجلاً، التقدير: ما رأيت مثل رجل اليوم رجلاً فحذف رجل وانتصب رجلاً على التمييز من الكاف؛ لأنها بمعنى (مثل) ومثل ينصب عنها التمييز[3] .

ويرد ذلك بقول سيبويه[4]: (ما رأيت كاليوم رجلاً ، فكاليوم كقولك: في اليوم، لأن الكاف ليست باسم) .

---

(1) الكتاب: 1 / 32-408، والشواهد الكبرى للعيني: 4 / 592، وخزانة الأدب: 1 / 367، وشرح شواهد الشافية: 59-60 ؛ وهو بغير نسبه في معاني القرآن للأخفش: 1 / 303، والمقتضب: 2 / 95، 4، 140، 350، ومجالس ثعلب: 39 وشرح المفصل: 8 / 42 .

(2) ديوانه: 63 .

(3) ينظر: منهج السالك: 232، والجنى الداني: 83 .

(4) الكتاب: 2 / 293 .

فهذا كله عند سيبويه ومن وافقه ضرورة قال ابن عصفور[1]: (هـذا كلـه لا حجة فيه؛ لأنه شعر والكاف عندنا قد تكون اسماً في الشعر على أن الكاف قد يمكن أن تكون في جميع ما ذكر حرفاً...) .

فالكاف عندهم حرف لكنها قد تأتي بمعنى مثل في الضرورة وذكر أبو حيان أنه مذهب جمهـور النحـاة[2]، وصـححه الأزهـري[3] ونـسبه الـسيوطي[4] والأشموني[5] إلى المحققين .

لم يخرج أبو حيان عن رأي الجمهور حين أخذ برأي أبي الحسن فأبو حيـان محقق بارع ونحوي ذواق قد يجزم بقاعدة معينة فإذا رأى نصاً قرآنياً أو موضعاً لا يستقيم فيه المعنى مع ما جزم به فإنه يترك قوله وقول الجمهور ويأخذ بذلك الرأي ويصوبه دون أن يتعصب لرأيه أو لمذهب الجمهور بل ما صح من رأي فهو مذهبه ودائماً يحكم السياق في الأخذ بالآراء النحوية.

والراجح عندي ما ذهب إليه سيبويه وتبعه فيه أبو حيان أن الكاف لا تكـون اسماً إلا في الضرورة التي يدعو إليها السياق في الشعر أو غيره، وأؤيد ما ذهـب إليه ابن عصفور في قوله[6]: (وزعم أبو الحسن الأخفش أن الكاف تكـون اسـماً في فصيح الكلام وذلك عندنا باطل ولا يجوز أن تكون اسماً إلا في ضرورة شـعر بدليل السماع والقياس) .

---

(1) شرح جمل الزجاجي: 1 / 479 .

(2) ينظر: منهج السالك: 232، 253 .

(3) ينظر: شرح التصريح: 2 / 18 .

(4) ينظر: همع الهوامع: 197/4.

(5) ينظر: شرح الأشموني: 2 / 296 .

(6) شرح جمل الزجاجي: 1 / 477 .

ثم يستطرد في الرد ولا مجال لذكره هنا وإذا كان ما يدعو إلى الحكم باسمية الكاف أنها بمعنى الاسم (مثل) فإن الاسمية لا تثبت لمجرد التشابه في المعنى لأن ذلك يلزم الحكم باسمية كثير من الحروف سواء أكانت إضافة نحو(عن) التي بمعنى المجاوزة أم غيرها نحو واو المعية[1] .

---

(1) ينظر: جواهر الأدب: 218 .

دخول (ما) على الكاف:

تلحق (ما) حرف الجر الكاف فتمنعه العمل وتلغي اختصاصه بالأسماء إذ يجوز حينئذ أن يدخل على الأفعال بعد أن كان مختصاً بالأسماء، واختلف النحاة في (ما) إذا دخلت على الكاف سواء أكان بعدها جملة اسمية أم فعلية.

ذهب الخليل وسيبويه إلى أنها تكون مع الكاف بمنزلة الكلمة الواحدة فتدخل على الفعل ويكون معناها (لعل)، نجو: انتظرني كما آتيك، والمعنى: لعلي آتيك[1]، وتبعهما على هذا المعنى ابن مالك[2].

وخالفهم أبو حيان الذي يرى أن الكاف باقية على كونها حرف إضافة للتشبيه و(ما) بعدها مصدرية والجملة الفعلية والاسمية صلة لها في موضع جر بالكاف واعترض عليهم بقوله[3]: (وزعم بعض النحويين أن الكاف إذا وليتها (ما) وجاءت بعدها الجملة الفعلية تكون مكفوفة بـ(ما) وأحدثت فيها (ما) الكافة معنى التعليل... والأولى ما قدمناه).

يشير بذلك إلى قوله[4]: (وإذا دخلت (ما) على الكاف وكانت كافة فلا يتحقق ذلك إلا إذا دخلت على الجملة الاسمية؛ لأن (ما) إذا جاءت بعد الكاف وبعدها الفعل أنسبك من (ما) ومن الفعل مصدر فتكون إذ ذلك (ما) مصدرية، فنحو: قمت كما قام زيد، أي: كقيام زيد).

---

(1) ينظر: الكتاب: 116/3.

(2) ينظر: التسهيل: 147.

(3) منهج السالك: 259.

(4) المصدر نفسه.

وأجاز المرادي أن تكون (ما) في (كما) الداخلة على الجملة الفعلية موصولة أو مصدرية أو كافة، أي: كفها عن الدخول على المفرد وجره[1].

واختار ابن هشام والسيوطي ما ذهب إليه أبو حيان بأنها تكون مصدرية، فقوله تعالى: ((وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ))[2]، تقديره: آمنوا إيماناً كإيمان الناس[3].

ورد ابن هشام رأي الخليل وسيبويه وابن مالك بأن (ما) لم تغير المعنى في الكاف من قوله تعالى: ((وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ))[4]؛ لأنه يفيد معنى التعليل من غير اقترانه بـ(ما) فهو على بابه، وقد دخل على (ما) المصدرية[5].

وعلل أبو حيان ذلك بقوله[6]: (لأنه متى أمكننا إقرار الحرف على ما استقر فيه من العمل كان أولى من إخراجه عن ذلك، وقد أمكن ذلك بجعل (ما) مصدرية، والجملة الفعلية والاسمية صلة لها في موضع جر بالكاف).

نتلمس من قول أبي حيان منهجاً راقياً لا يسمو إليه إلا من تنفس اللغة وعشق النحو وتذوق معانيه لذلك يترجح عندي ما ذهب إليه أبو حيان من جعل الاستعمال أي السياق هو المعيار لتحديد نوع (ما) فتكون موصولة نحو: ((كَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ))[7] أو كقولك ضربت حماراً كما ضربتما، أي: كالحمار الذي ضربتما.

---

(1) ينظر: الجنى الداني: 448-450.

(2) البقرة، الآية: 13.

(3) ينظر: مغني اللبيب: 310/1، والإتقان في علوم القرآن: 29/2، ومعترك الأقران: 53/2.

(4) البقرة، الآية: 198.

(5) ينظر: مغني اللبيب: 310/1.

(6) منهج السالك: 259.

(7) الحجر، الآية 90 .

أو تكون مصدرية كقوله تعالى: ((فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ))[1]، أي: استقم كالاستقامة التي أمرت بها، وكقولك: ضربت كما ضربت، أي: كضربك، أو تكون كافة، كقوله تعالى: ((كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِنْكُمْ))[2]، ونحو ((وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ))[3]، وتكون زائدة ملغاة، كقول الشاعر[4]:

وَنَنْصُرُ مَوْلانا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كما النَّاسِ مَجرومٌ عليهِ وجارِمُ

وكقولك أضرب كما ضربي، أي: كضربي[5].

والدليل على ما ذهبنا إليه مجيء (كما) في كثير من الأمثلة من دون أن يصح جعلها بمنزلة (الذي) ولا سبكها بما بعدها بمصدر، كقوله تعالى: ((فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ))[6]، وقوله تعالى: ((وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً))[7]، وكذلك قوله تعالى: ((قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهاً كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ))[8].

---

(1) هود، الآية: 121.

(2) البقرة، الآية: 151.

(3) السورة نفسها، الآية: 198.

(4) مغني اللبيب: 65/1، 313، وشرح التصريح: 21/2، وشرح شواهد المغني: 500/1، 202، 778/2، 725، وهمع الهوامع: 231/4.

(5) ينظر: رصف المباني: 213-214، والجنى الداني: 448-449.

(6) هود، الآية: 121 .

(7) الإسراء، الآية: 24.

(8) الأعراف، الآية: 138.

ومن ذلك أيضاً قول الرسول صلى الله عليه وسلم: ((صلوا كمـــا رأيتمــوني أصلي))[1] فـــ(ما) هنا كافة، وليست كما ذكر بعض النحويين من أنها موصولة أو مصدرية[2].

فالسياق وحده هو الذي يحدد لنا نوع (ما) مع الكاف وبذلك نكون قـــد وفقنـــا للجمع بين أكثر الآراء.

---

(1) صحيح البخاري: 226/1.

(2) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: 373/1، والتبيان فـــي إعـــراب القـــرآن: 593/1، وبدائع الفوائد: 145/1، وارتشاف الضرب: 437/2-438، والبرهان فـــي علـــوم القـــرآن: 77/3.

المبحث الثامن
الـــلام

وفيه سبعة وثلاثون رداً:
تناولت منها مسألتين:

- **لام كي.**
- **اللام في خبر (لكن).**

ردوده في اللام

العنوان	المردودعليه	المسألة	الرد	المصدر
1 – (لام) الجحود ومعنى (أنْ)	ابن أبي الربيع وبعض النحويين من البصريين	أجازوا تعاقب (لام) الجحود و (أنْ) فتقول: ما كان زيد ليقوم وما كان زيد أن يقوم، واستدلوا بقوله تعالى: ((وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ) (يونس: من الآية37) تقديره: ليفترى فعاقبت (أن) (اللام)	ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون خبر (كان) تقديره: وما كان هذا القرآن افتراءً من دون الله، كما تقول: ما كان جزاؤك أن تهين عمراً، أي: إهانتك عمراً.	النكت الحسان: 146
2 – إضمار (اللام) الجارة	بعض النحويين	أجازوا إضمار (اللام) الجارة	والإضافة هي المعرفة وهي الجارة لا (اللام) المضمرة خلافاً لبعضهم؛ لأن حرف الجر لا يضمر مع بقاء عمله إلا شذوذاً	النكت الحسان: 117
3 – ربط جواب القسم بـ (لام كي)	الأخفش	أجاز ربط جواب القسم بـ (لام كي) نحو: والله ليقوم زيد	ولا بـ (لام كي) خلافاً للأخفش فإن ورد شيء من هذا فهو شاذ	النكت الحسان: 117

4 – معنى (اللام) الجارة	المبرد وأبو علي الفارسي	يرى المبرد أن معنى (اللام) الجارة جعلت الأول لاصقاً بالثاني وعبر أبو علي عن ذلك بالتحقيق	والصحيح مذهب سيبويه أنها للاستحقاق وهو معناها العلم؛ لأنه لا يفارقها وإنما جعلها النحويون للملك لأنه ضرب من الاستحقاق	منهج السالك: 244
5 – جر المفعول لأجله بـ (اللام)	الجزولي	منع جر المفعول لأجله بـ (اللام) إذا لم يكن مختصاً	وقد وقع للجزولي وهم في منع جره باللام إذا لم يكن مختصاً ولم يقل بذلك أحد	منهج السالك: 144
6 – (لام) القسم والتعليق	بعض النحويين	أجازوا التعليق بها نحو: ولقد علمت لتسأتين منيتي	وأكثر أصحابنا لم يذكروا (لام) القسم في أسباب التعليق وهو الصحيح	منهج السالك: 94
7 – (اللام) في خبر (إن)	بعض النحويين	يرون أنها جاءت في خبر (إن) للفرق بين الحال والاستقبال وذهب بعضهم إلى أنها جيء بها على وجه الجواب	الذي نختاره أن هذه اللام إنما جيء بها للتوكيد كحالها إذا دخلت على الجملة الابتدائية نحو: لزيد قائم فأنت مخير بين الإتيان بها وتركها	منهج السالك: 79

8 – دخول (اللام) على خبر معموله دخلت عليه (اللام)	المبرد	أجاز أن يدخل (اللام) على خبر معموله دخلت عليه (اللام) نحو: إن زيداً لطعامك لآكل	لا يجوز (لآكل) خلافاً للمبرد في جواز ذلك	منهج السالك: 79
9 – دخول (اللام) على الحال التي تسد مسد الخبر	الكسائي والكوفيون	أجازوا دخول (اللام) على الحال التي سدت مسد الخبر	لا يجوز أن أكلي التفاحة لنضيجة خلافاً للكوفيين في إجازة ذلك	ارتشاف الضرب: 146/2، ومنهج السالك: 79.
10 – دخول (اللام) على (الواو) المصاحبة	الكسائي	أجاز دخول اللام على (الواو) المصاحبة التي بمعنى (مع)	خلافاً للكسائي في إجازة إن كل رجل لوضيعته	منهج السالك: 79
11 – (اللام) مع (سوف)	بعض النحويين	أجازوا أن يدخل اللام على (سوف) الواقعة في الخبر	خلافاً لمن قال بجواز ذلك فتقول: إن زيداً لسوف يقوم	منهج السالك: 79
12 – دخول (اللام) على الجملة الشرطية	ابن الانباري	أجاز دخول اللام على جملة الشرط وجملة الجزاء إذا كانا خبراً لـ (إن) نحو: إن زيداً لمن يكرمه أكرمه	لا تدخل اللام على جملة الشرط ولا على جملة الجزاء خلافاً لابن الانباري	منهج السالك: 79

13 – (اللام) في خبر (أنّ) المفتوحة	المبرد	ذهب إلى عدم إجازة دخول (اللام) في خبر (أنّ) المفتوحة	وهو مسموع في شعر العرب وفي قراءة شاذة قرأ بعضهم ((إلا أنهم ليأكلون))[الفرقان: الآية20] وينبغي أن يحمل ذلك على زيادة (اللام) ولا يقاس على ما ورد من ذلك	منهج السالك: 78
	ابن مالك	ادعى الإجماع على أنه لا يجوز دخول (اللام) على خبر (أن)	ليس بصحيح بل مسموع في النظم والنثر	ارتشاف الضرب: 146/2
14 – (لام) الأمر مع (ثم)	حمزة	أجاز بسكون اللام مع (ثم) وقرأ قوله تعالى ((ثم ليقطع))[الحج: الآية15] بسكون اللام	إسكانها مع (ثم) في ضرورة الشعر ولا يجوز في الكلام وإن كان حمزة قد قرأ بها؛ لأنه لم يكن له علم بالعربية	ارتشاف الضرب: 541/2، وتذكرة الحفاظ: 288.
15 – (اللام) في قوله تعالى ((ليكون لهم عدواً وحزناً)) [القصص: الآية8]	بعض النحويين	زعم بعضهم أن (اللام) للصيرورة وتأويل بعضهم أنها (لام كي) على جهة المجاز	والذي عندي في هذا أنها (لام كي) حقيقة	تذكرة الحفاظ: 84
16 – (اللام) في عنسل	ابن حبيب	ذهب إلى أن اللام في عنسل زائدة؛ لأنه في معنى (عنس)	وأما عنسل فلامه أصلية وفاقاً لسيبويه وخلافاً لابن حبيب	المبدع في التصريف: 121

17 – دخول (لام) الابتداء على فعل متصرف مصحوب بـ (قد)	الخطاب بن يوسف المارديّ، ومحمد بن مسعود الغزني	منعا من دخول (لام) الابتداء على فعل مثبت متصرف مصحوب بـ (قد) وزعما أنها (لام) جواب قسم محذوف	تدخل عند الجمهور نحو: إن زيداً لقد قام خلافاً للخطاب والغزني	ارتشاف الضرب: 144/2
18 – (اللام) في معمول (يكون)	ابن مالك	ادَّعى أنَّ (كان) و (كاد) وأخواتهما إذا كانا بلفظ المضارع فلا يدخل (لام) الابتداء على معمولها وما ورد من شواهد تؤيد ذلك يحفظ ولا يقاس عليه	ودعوى ابن مالك ليست بشيء	ارتشاف الضرب: 150/2
19 – (اللام) في قوله تعالى ((وما كان الله ليعذبهم))[الأنفال: الآية33]	ابن مالك	زعم أن الفعل بعد (اللام) هو الخبر لكان...	وليس هذا بقول بصري ولا كوفي	ارتشاف الضرب: 400/2
20 – (لام) الجحود و (لام كي)	بعض النحويين	زعموا أن (لام) الجحود تأتي بمعنى (لام كي)	ومن جعل (لام) الجحود (لام كي) فساه	ارتشاف الضرب: 401/2
21 – حذف (اللام) وإظهار (أن)	ابن الانباري وبعض النحويين من البصريين كـ (ابن عصفور)	أجازوا حذف (اللام) وإظهار (أن) نحو: ما كان زيد أن يقوم	والصحيح أنه لا يكتفي بـ (أن) عن (اللام) وقد اضطرب ابن عصفور فمرة أجاز ومرة منع	ارتشاف الضرب: 400/2

22 – (لام كي) في موضع (أن)	الفراء وابن عطية	زعما أن العرب تجعل (لام كي) في موضع (أن) في (أردت وأمرت) قال تعالى ((يريدون ليطفئوا))[الصف: الآية8] و((أن يطفئوا))[التوبة: الآية32]	والذي نذهب إليه أن متعلق الفعل محذوف و (اللام) لام كي والتقدير: يريدون ما يريدون من الكفر ليطفئوا	ارتشاف الضرب: 402/2، والبحر المحيط: 158/4
23 – دخول (لام) القسم على السين	البصريون	أجازوا دخول (اللام) على السين نحو: والله لسيقوم زيد، قاسوا السين على سوف	ولم يسمع....	ارتشاف الضرب: 486/2
24 – حذف اللام في الاستطالة	ابن مالك	ذكر أنه قد يسوغ الاستطالة حذف (اللام) ويحسن كما في قول الشاعر: وربِّ السموات والعُلى وبُروجها والأرضِ وما فيها المقدَّرِ كائنُ أي: للمقدر كائن	وينبغي أن يحمل ذلك على الندوُر بحيث لا يحسن ولا يقاس عليه	ارتشاف الضرب: 484/2، والبحر المحيط: 102/3
25 – حذف (لام) الأمر	الكسائي والمبرد وبعض النحويين	أجاز الكسائي حذف (لام) الأمر بعد الأمر بالقول كقوله تعالى ((قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة))[إبراهيم: الآية31] أي: ليقيموا الصلاة، ومنع المبرد حذفها في الشعر، وأجاز بعض النحويين زيادتها بعد قول غير أمر، نحو: قلت لزيد يضرب عمراً، أي: ليضرب	والصحيح أنه لا يجوز حذف لام الأمر إلاَّ في الشعر	ارتشاف الضرب: 542/2

26 – (لام) الابتداء مع المضارع	ابن مالك	أجاز أن يراد بالمضارع المقرون بها الاستقبال	(لام) الابتداء تخلص للحال واستدل بما رددناه عليه في الشرح	ارتشاف الضرب: 6/3
27 – (اللام) في (لكي)	الحوفي	قال في قوله تعالى ((وَمِنكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْ لا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئاً))[النحل: من الآية70] هي (لام كي) دخلت على (كي) للتوكيد وهي متعلقة بـ (يرد)	الذي ذهب إليه محققو النحاة في مثل (لكي) أن (كي) حرف مصدري إذا دخلت عليها (اللام) وهي الناصبة كـ (أن) و (اللام) جارة	البحر المحيط: 514/5
28 – (لام) المحاذاة والازدواج	ابن عطية	قال في قوله تعالى ((وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ)) (النساء: من الآية90): (اللام) في (لسلطهم) جواب (لو) في (فلقاتلوكم) (لام) المحاذاة والازدواج؛ لأنها بمثابة الأولى لو لم تكن الأولى كنت تقول: (لقاتلوكم)	وتسميته هذه اللام (لام) المحاذاة والازدواج تسمية غريبة لم أر ذلك إلا في عبارة هذا الرجل	البحر المحيط: 318/3
29 – (اللام) في قوله تعالى ((ولتكملوا العدة))[البقرة: الآية185]	ابن عطية	قال: هي (اللام) الداخلة على المفعول كالتي في قولك ضربت لزيد، المعنى: ويريد إكمال العدة وهي مع الفعل مقدرة بـ (أن) كأن	إن ما قال من أنه قول البصريين ليس كما قال إنما يتمشى قوله وهي مع الفعل مقدرة بـ (أن) على قول الكسائي والفراء لا على قول	البحر المحيط: 43/2

		الكلام: ويريد لأن تكملوا العدة هذا قول البصريين	البصريين وتناقض قول ابن عطية لأنه قال هي اللام الداخلة على المفعول وكلاهما ضعيف فيه بعد....	
30- (لام) الأمر مع (تاء) الخطاب	ابن عطية	ذهب إلى أن (اللام) في قوله تعالى ((لتستووا))[الزخرف: الآية13] هي لام الأمر	وفيه بعد من حيث استعمال أمر المخاطب بـ (تاء) الخطاب وهو من القلّة بحيث ينبغي أن لا يقاس عليه فالفصيح المستعمل أضرب وقيل: لتضرب وهي لغة رديئة قليلة إذ لا تكاد تحفظ	البحر المحيط: 7/8
31 – (اللام) في قوله تعالى ((لبيوتهم)) [الزخرف: الآية33]	ابن عطية	قال و (اللام) في ((لمن يكفر))[الزخرف: الآية33]) لام الملك في (لبيوتهم) لام تخصيص كما تقول: هذا الكساء لزيد لدابته	ولا يصح ما قاله لأن (لبيوتهم) بدل اشتمال أعيد معه العامل فلا يمكن من حيث هو بدل أن تكون (اللام) الثانية إلاّ بمعنى (اللام) الأولى أما أن يختلف المدلول فلا واللام في كليهما للتخصيص	البحر المحيط: 15/8

32 – مجيء (لام كي) صلة	ابن جني	خرج قراءة الشعبي ((وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ)) (لأنفال: من الآية11) بغير همز على أن (ما) موصولة وصلتها حرف الجر بما جره، فكأنه قال: ما للطهور	ظاهر هذا التخريج فاسد؛ لأن (لام كي) لا تكون صلة	البحر المحيط: 468/4
33 – إدغام (الراء) في (اللام)	الزجاج	قرأ أبو عمرو (ويغفر لكم)[آل عمران: 31] بإدغام (الراء) في (اللام) فقال الزجاج ذلك خطأ وغلط ممن رواها عن أبي عمرو	روى ذلك عن العرب رؤساء الكوفة أبو جعفر الرواسي والكسائي والفراء وقرأ بذلك ورواه رأسان من البصريين وهما أبو عمرو ويعقوب فلا التفات لمن خالف في ذلك	البحر المحيط: 431/2
	الزمخشري	مدغم (الراء) في (اللام) لاحن مخطئ خطأ فاحشاً ورواية عن أبي عمرو مخطئ مرتين لأنه يلحق وينسب إلى اعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الرواة والسبب في قلة الضبط قلة الدراية ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو	ذلك على عادته في الطعن على القراء لا يجوز أن يعتقد في القراء أنهم غلطوا وما ضبطوا ولا فرقوا بين الإخفاء والإدغام	البحر المحيط: 361/2

34 – (اللام) ومعنى (إلاّ)	الكوفيون	فسروا قوله تعالى ((وإن كنا عن دراستهم لغافلين))[الأنعام: الآية156] بأن (إن) نافية و (اللام) بمعنى (إلاّ) والتقدير: وما كنا عن دراستهم إلاّ غافلين	هذا يدل على بطلان مذهب الكوفيين في دعواهم أن (اللام) بمعنى (إلاّ)....	البحر المحيط: 257/4 و 38/7
35 – التوكيد بـ (اللام) في الإضافة	الزمخشري	يرى أن (اللام) في قوله تعالى ((اقترب للناس حسابهم))[الأنبياء: الآية1] تأكيداً لإضافة الحساب إليهم	لا نعلم أحداً يقول ذلك وأيضاً فيحتاج إلى ما يتعلق به ولا يمكن تعلقها بحسابهم...	البحر المحيط: 295/6-296
36 – (اللام) ومعنى (الباء)	بعض النحويين	زعموا أن (اللام) تأتي بمعنى الباء ومن ذلك قوله تعالى ((وأمرنا لنسلم لرب العالمين))[الأنعام: الآية71] أي: وأمرنا بأن نسلم.	ومجيء (اللام) بمعنى الباء قول غريب	البحر المحيط: 159/4
37 – دخول (اللام) على خبر (لكن)	الكوفيون	زعموا أنها تدخل على خبر (لكن) وجعلوا من ذلك قوله: ولكنني من حبها لعميد	وهذا عندنا شاذ...	ارتشاف الضرب: 3/2، 286/146، والنكت الحسان: 84.

لام كي:

في لام كي ثلاثة خلافات:

الأول: هل النصب بلام كي أو بأن مقدرة بعدها؟

الثاني: ما معنى اللام بعد (أردت وأمرت)؟

الثالث: هل تقوم اللام مقام أن؟

سنتناول خلافاتها مجموعة كي لا يكون الكلام مكرراً.

ذهب البصريون إلى أن لام كي لا تنصب بنفسها وإنما بأن مقدرة بعدها وأن قولك: أمرت لأقوم، وأمرت أن أقوم يجريان سواء[1].

وذهب الكوفيون إلى أن لام كي هي الناصبة للفعل من غير تقدير (أن)، وزعم الفراء أن العرب تجعل لام كي في موضع أن في: أردت وأمرت، قال تعالى: ((يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا))[2] يريدون أن يطفئوا ، ((وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ))[3] أمرنا أن نسلم[4].

وذكر ابن عطية اختلاف النحاة في اللام في قول الله تعالى: ((يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ))[5] بقوله[6]: (فمذهب سيبويه رحمه الله أن التقدير: لأن يبين والمفعول مضمر، تقديره: يريد الله هذا، فإن كانت لام الجر أو لام كي، فلا بد فيهما من تقدير أن؛

---

(1) ينظر: الكتاب: 605/3، 161، والإنصاف: 575/2.

(2) الصف، الآية: 8.

(3) الأنعام، الآية: 71.

(4) ينظر: معاني القرآن للفراء: 1/220-221-261-262، والإنصاف: 575/2، وشرح المفصل: 26/8، ومغني اللبيب: 216/1، وهمع الهوامع: 140/4، والذهب المذاب: 232.

(5) النساء، الآية: 26.

(6) المحرر الوجيز: 40/2.

لأنهما لا يدخلان إلا على الأسماء، وقال الفراء والكوفيون: اللام نفسها بمنزلة (أن) وهو ضعيف ونظير هذه اللام في قول الشاعر[1]:

أريدُ لأنسى ....

وقال بعض النحاة: إرادتي لأنسى).

ورده أبو حيان بقوله[2]: (ما ذكره ابن عطية عن سيبويه ليس كما ذكر بل ذلك مذهب الكسائي والفراء، وزعما أن لام كي تقع في موضع (أن) في أردت وأمرت، قال تعالى (يريد الله ليبين لكم) (يريدون ليطفئوا) أي: أن يطفئوا، وإنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس، أريد لأنسى ذكرها.

ورد ذلك عليهما أبو إسحاق، وذهب سيبويه وأصحابه إلى أن اللام تتعلق بمحذوف وأن الفعل قبلها يراد به المصدر والمعنى: الإرادة للبيان والأمر للإسلام فهما مبتدأ وخبر).

وأكد ذلك ابن هشام بقوله[3]: (واختلف في اللام من نحو: (يريد الله ليبين لكم) (وأمرنا لنسلم لرب العالمين) وقول الشاعر:

أُرِيْدُ لأنْسَى ذِكْرَها فَكأنَّما   تُمَثَّلُ لي ليلي بكلِّ سَبيلِ

فقيل زائدة، وقيل للتعليل، ثم اختلف هؤلاء فقيل: المفعول محذوف، أي: يريد الله التبيين ليبين لكم ويهديكم، أي: ليجمع لكم بين الأمرين، وأمرنا بما أمرنا به

---

(1) البيت لكثير عزة وتمامه: ...... ذكرها فكأنما – تمثل لي ليلي بكل سبيل، ديوانه: 248/2.

(2) البحر المحيط: 159/4.

(3) مغني اللبيب: 285/1.

لنسلم، وأريد السُّلوَّ لأنسى، وقال الخليل وسيبويه ومن تبعهما: الفعل في ذلك كله مقدر بمصدر مرفوع بالابتداء، واللام وما بعدها خبر، أي: إرادة الله التبيين وأمرنا للإسلام وعلى هذا فلا مفعول للفعل).

ويستعرض أبو حيان آراء النحويين في موضع آخر ثم يختار لنفسه أقواها حجة وذلك بقوله[1]: (والذي نذهب إليه أن متعلق الفعل محذوف واللام لام كي، والتقدير: يريدون ما يريدون من الكفر ليطفئوا وأمرنا بما أمرنا لنسلم).

ويترجح عندي ما ذهب إليه أبو حيان من أنها لام كي، أي: بمعنى أنها للسبب كما أن كي للسبب وليست ناصبة بنفسها كما ذهب إلى ذلك الكوفيون ولا أنها قائمة مقام أن كما ذهب إلى ذلك ثعلب[2]، ولا يقدر (كي) بعدها كما ذهب إلى ذلك ابن الأنباري، إذ قدر (كي) في إعرابه (يبتلي) من قول امرئ القيس[3]:

وَليلٍ كموجِ البحرِ أرخى سُدُولَهُ   عليَّ بأنواعِ الهمومِ لِيَبْتَلِي

فعنده (يبتلي) في موضع نصب بلام كي، والتقدير لكي يبتلي قال الله عزوجل: (يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم) فـ(يطفئوا) نصب بلام كي والتقدير: لكي يطفئوا، وقال البصريون: يبتلي نصب بإضمار (أن) والتقدير عندهم: لأن يبتلي وكذلك يتأولون قول الله عز وجل: (يريدون ليطفئوا) يزعمون أن التقدير: يريدون لأن يطفئوا[4].

---

(1) ارتشاف الضرب: 402/2.

(2) ينظر: الإنصاف: 575/2، وشرح المفصل: 26/8، وارتشاف الضرب: 401/2، ومغني اللبيب: 216/1، وهمع الهوامع: 140/4، والموفي في النحو الكوفي: 117.

(3) شرح القصائد السبع للزوزني: 74.

(4) ينظر: شرح القصائد السبع: 74-75، وينظر: الخلاف النحوي في كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس: (رسالة ماجستير): 99.

ورده أبو حيان بقوله[1]: (وذلك باطل؛ لأنه قد ثبت كونها من حروف الجر وعوامل الأسماء لا تعمل إلا في الأسماء).

وإذا أمعنا النظر في هذه الآراء وجدنا أيسرها مذهب الفراء والكوفيين فهو خالٍ من التكلف والتقدير وعليه اعتمد في كتبنا المدرسية تسهيلاً للطلاب[2].

إلا إننا اخترنا مذهب أبي حيان لأنه أقوى حجة، كما أنه يبقي للحرف عمله الخاص من الجر واختصاصه بالأسماء، فأيُّ شيءٍ أعطى اللام ميزة لكي تنفرد عن حروف الجر الأخرى فتجر تارة وتنصب أخرى؟!.

والأفضل أن يبقى الحرف على أصالته ما أمكن إلى ذلك سبيلٌ ولا حاجة لإخراجه عن دائرة عمله ونزع هويته وتحميله ما لا يحتمله، فالجر لحرف اللام والنصب لغيره، وليست لام كي في موضع أن في أردت وأمرت ولا نائبة مناب (أن) بل نقدر (أن) المصدرية بعد اللام والمصدر المؤول من (أن) والفعل في محل جر باللام الجارة.

---

(1) همع الهوامع: 140/4.

(2) ينظر: جامع الدروس العربية: 179/2.

اللام في خبر (لكنّ):

ذهب البصريون إلى منع دخول اللام في خبر (لكنّ)، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك محتجين بالنقل والقياس.

أما النقل فقد جاء عن العرب إدخال اللام على خبرها، قال الشاعر[1]:

يلومُونَني في حبِّ ليلى عَوَاذلي ولكنَّني مِنْ حبِّها لعَمِيْدُ

وأما القياس فلأن الأصل في لكن: (إنّ) زيدت عليها لا والكاف فصارتا جميعاً حرفاً واحداً[2].

وخالف أبو حيان الكوفيين بقوله[3]: (لا تدخل اللام على خبر لكن خلافاً للكوفيين).

واحتج البصريون بقولهم[4]: (إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك؛ لأنه لا يخلو إما أن تكون هذه اللام لام التأكيد أو لام القسم على اختلاف المذهبين، وعلى كلا المذهبين فلا يستقيم دخول اللام في خبر لكن وذلك لأنها إن كانت لام التأكيد، فإنما حسنت مع (إن) لاتفاقهما في المعنى؛ لأن كل واحدة منها للتأكيد وأما (لكن) فمخالفة في المعنى، وإن كانت لام القسم فإنما حسنت مع (إن)؛ لأن (إن) تقع في جواب القسم،

---

(1) اتفق أكثر النحاة على أن هذا الشاهد لا يعلم قائله ولا يذكرون إلا عجزه فلا تعرف له تتمة ولا سابق إلا ابن عقيل الذي رواه بيتا كاملاً من غير أن ينسبه، شرح ابن عقيل: 1 / 363، وينظر : معاني الحروف: 134، والإنصاف: 1 / 208، وشرح المفصل: 8 / 79.

(2) ينظر : معاني الحروف: 134، والإنصاف: 1 / 208، وشرح المفصل: 7918، وشرح ابن عقيل: 363/1، والجنى الداني: 619، والذهب المذاب: 214.

(3) ارتشاف الضرب: 2 / 146.

(4) الإنصاف: 1 / 208 – 214، وينظر : شرح المفصل: 8 / 64، وشرح الكافية: 2 / 357.

كما أن اللام تقع في جواب القسم، وأما (لكن) فمخالفة لها في ذلك؛ لأنها لا تقع في جواب القسم فينبغي ألا تدخل اللام في خبرها.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قوله: ولكنني من حبها لعميد فهو شاذ لا يؤخذ به لقلته وشذوذه، ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم ولو كان قياساً مطرداً؛ لكان ينبغي أن يكثر في كلامهم وأشعارهم، كما جاء في خبر إن وفي عدم ذلك دليل على أنه شاذ، لا يقاس عليه.

أما قولهم إنّ الأصل في (لكنّ): (إنّ) زيدت عليها (لا) و(الكاف) فصارتا حرفاً واحداً، قلنا لا نسلم فإن هذا مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى.

وأخطأ رضا الحكاك بزعمه أن الأنباري ذكر أن كلا الفريقين لا يرى دخول اللام على خبر (لكن) غير أن الكوفيين يذكرونه جوازاً والبصريون يتأولون في هذه اللام، وعلى هذا الأساس يرى أنهم متفقون على منعها[1].

وهذا الكلام لا أصل له عند الأنباري بل يثبت الخلاف ويرجح مذهب البصريين[2].

كما يثبت العكبري الخلاف أيضاً ويرجح مذهب البصريين[3] فأصل الخلاف أن البصريين لا يجيزون دخول اللام على خبر (لكن) ويرون ما ورد من شعر في ذلك فهو شاذ لا يكاد يعرف ولم يثبت تكملة البيت إلا ما رواه ابن عقيل[4]، قال محيي الدين عبد الحميد[5]: (ولا ندري أرواية الصدر على هذا الوجه مما نقله

---

(1) ينظر : التوكيد في كتاب سيبويه (رسالة ماجستير): 157.

(2) ينظر : الإنصاف: 1 / 218.

(3) ينظر : التبيين في وجوه الخلاف بين البصريين والكوفيين: 353 – 358.

(4) ينظر: شرح ابن عقيل: 363/1 .

(5) منحة الجليل على هامش شرح ابن عقيل: 1 / 363 – 364.

الشارح العلامة أم من عند نفسه أم مما أضافه بعض الرواة قديماً لتكميل البيت غير متدبر لما يجره هذا الفعل من عدم الثقة، وإذا كان الشارح هو الذي رواه فمن أي المصادر؟ مع تظافر العلماء من قبله ومن بعده على ما ذكرنا).

قال السيوطي[1]: (لا يجوز الاحتجاج بشعر ولا نثر لا يعرف قائله صرح بذلك الإنباري في الإنصاف وكان علة ذلك خوف أن يكون لمولّد أو من لا يوثق بفصاحته ومن هذا يعلم أنه يحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم.

قال ابن النحاس في (التعليقة): ذهب الكوفيون إلى جواز دخول اللام في خبر (لكنَّ)، واحتجوا بقول الشاعر:

.. ..   ولكنّني من حبها لعميدُ

والجواب إن هذا البيت لا يعرف قائله ولا أوله ولم يذكر منه إلا هذا ولم ينشده أحد ممن وثق في اللغة وفي ذلك ما فيه).

ويوافق المرادي البصريين راداً حجة الكوفيين بقوله[2]: (فلا حجة فيه؛ لأنه بيت مجهول لا يعرف له تمام ولا شاعر ولا راوٍ عدل يقول سمعته ممن يوثق بعربيته).

فأبو حيان يخالف الكوفيين في إجازتهم دخول اللام في خبر لكن على وجه السعة في الكلام ولا ينكر ذلك في الشعر وإنما يراه شاذاً ويوافق القياس عليه ونرى ذلك واضحاً في قوله[3]: (خلافاً للكوفيين في خبر (لكن) فإنهم يجيزون ذلك في السعة).

---

(1) الاقتراح في علم أصول النحو: 72.

(2) الجنى الداني: 557.

(3) ارتشاف الضرب: 3 / 286.

وفي قوله[1]: (وزعم الكوفيون أنها تدخل على خبر (لكن) أيضاً، وهذا عندنا شاذ).

قال المالقي: (وتلي (لكن) (إنّ) فتقول: إني قائم ولكن إنني قاعد حتى قال بعضهم: .. .. ولكنني من حبها لعميد.

إن الأصل ولكن إنني ولذلك دخلت اللام في الخبر وهذا عندنا متكلف.

الصحيح أن اللام دخلت في خبر لكن على القياس وإن جاء قليلاً)[2].

لذلك يترجح عندي مذهب البصريين وأبي حيان وأذهب إلى ما ذهبوا إليه من عدم جواز دخول اللام على خبر (لكن) لا في اضطرار الكلام ولا في سعته على الرغم مما في مذهب الكوفيين من سعة ويسر، وكنت أتمنى لو أن مذهبهم فيه من الحجج ما يدعمه ومن التعليل ما يسنده لكن استحساني للرأي شيء وثبوت عكسه لقوة أدلته وحجته شيء آخر فلا أستطيع أن أغض الطرف وأميل عن رأي يدعمه الدليل وتعضده الحجة القوية.

أما قبولنا لما استشهد به الكوفيون من شاهد، فلأنه قد ذكر في بعض تصانيف كبار علماء النحو وأئمتهم وليس لنا أن ننكره لكنه شاذ لا يقاس عليه.

---

(1) النكت الحسان: 84.

(2) رصف المباني: 120.

المبحث التاسع
الـميـــم

وفيه أربعة ردود :
تناولت منها مسألتين:

- **مَ .**
- **الميم المشددة في اللهمّ.**

ردوده في الميم

العنوان	المردود عليه	المسألة	الرد	المصدر
1 – أصل (مُ)	سيبويه والزمخشري	يرى سيبويه أن (مِ) بقية (أيسم) ويرى الزمخشري أنها بقية (أيمن) ويرى بعضهم أنها بدل من واو القسم وبعضهم يرى أن اصلها (من)	والصحيح أن (مِ) و (مُ) حرفان بدلان من الباء كما أبدلوا من باء القسم الواو؛ لأنه لا يحذف الاسم حتى يبقى منه حرف واحد	ارتشاف الضرب: 441/2، ومنهج السالك: 233
2 – الميم المشددة في (اللهمّ)	الكوفيون	عندهم أن الميم المشددة بقية من جملة محذوفة قدروها بـ (أمنا بخير)	وهو قول سخيف لا يحسن أن يقوله من عنده علم	ارتشاف الضرب: 126/3
3 – (الميم) في بعض الأسماء	بعض النحويين	يرون أنها زائدة في بعض الأسماء منها (هرماس) و (ضُارم) و (حلقوم) و (بلعوم) و (سرطم) و (صلقم) و (خشم) و (جلهمة)	وليست زائدة في .... خلافاً لبعضهم	المبدع في التصريف: 129
4 – الميم في (دُلامِص)	الأخفش والمازني	زعما أن الميم في (دُلامص) أو (دُمَالص) أصلية وكذلك (قُمارص)	الميم إن وقعت غير أول كانت أصلاً إلا في (دُلامص) خلافاً للأخفش والمازني في (دلامص) نصاً وفي أخويه قياساً	المبدع في التصريف: 127

مَ:

حرف قسم يدخل على لفظ الجلالة الله واختلفوا في أصلها فذهب قوم إلى أنها بدل من واو القسم في (والله) كالتاء[1].

قال ابن مالك[2]: (وليس بصحيح؛ لأنها لو كانت بدلاً منها لفتحت كما فتحت التاء؛ ولأن التاء إذا أبدلت من الواو في القسم فلها نظائر في غير القسم مطردة كـ(اتصل) و(اتصف) وغير مطردة كـ(تراث) و(تجاه) وليس لإبدال الميم من الواو إلا موضع شاذ وهو (فم) وفيه مع شذوذه خلاف).

وأيده المرادي بقوله[3]: (وردّ لو كانت بدلاً منها لفتحت كما تفتح الواو، وبأن إبدال الميم من الواو لم يوجد إلا في كلمة واحدة مختلف فيها وهي: فم).

وعلى قولهما لو ثبت فتح الميم فإنها بدل من واو القسم وقولهما ليس بصحيح لما سنثبته إن شاء الله تعالى كما أن علة اعتراضهما ليست بصحيحة فقد ذكر أبو حيان أنها مثلثة[4] (أي: بفتح وضم وكسر).

وذكر السيوطي أنه حكى الفتح الهروي، والكسر والضم الكسائي والأخفش[5].

وذهب قوم إلى أن هذه الميم اسم وهي بقية (أيمن) واختاره الزبيدي[6]، وابن مالك[7].

---

(1) ينظر : شرح التسهيل: 3 / 69، وارتشاف الضرب: 2 / 441، والجنى الداني: 172.

(2) شرح التسهيل: 3 / 69-70.

(3) الجنى الداني: 172.

(4) ارتشاف الضرب: 2 / 441.

(5) ينظر : همع الهوامع: 4 / 238.

(6) ينظر : الواضح في علم العربية: 175

(7) ينظر: شرح التسهيل: 3 / 69، والجنى الداني: 172.

قال السيوطي[1]: (وجزم به ابن مالك في كتابه سبك المنظوم).

وقال الزمخشري[2]: (ومن الناس من يزعم أنها من أيمن).

قال ابن مالك راداً على الزمخشري[3]: (لم يعرف من الذي زعم ذلك وهو سيبويه –رحمه الله– وفي عدم معرفة الزمخشري أن صاحب هذا القول سيبويه دليل على أنه لم يعرف من كتابه إلا ما يعرف بتصفح وانتقاء لا بتدبر واستقصاء فما أوفر تبجحه وأيسر ترجحه –عفا الله عنا وعنه–).

والذي قاله سيبويه[4]: (واعلم أن بعض العرب يقول مُ الله لأفعلنَّ يريد أيم الله، فحذف حتى صيرها على حرف واحد حين لم يكن متمكناً يتكلم به وحده فجاء على حرف حيث ضارع ما جاء على حرف).

ورده ابن عصفور بقوله[5]: (وذلك باطل؛ لأن الاسم المعرب لا يحذف حتى يبقى منه حرف واحد وأيضاً لو كانت بقية أيمن لكانت معربة والاسم المقسم به المعرب إذا لم يدخل عليه حرف خفض لا يكون إلا مرفوعاً أو منصوباً فاستعمالها مكسورة دليل على أنها مبنية وأنها ليست بقية أيمن).

وذهب الزمخشري إلى أن قولهم: مِ الله هي (مِنْ) التي تستعمل في القسم حذفت نونها[6]، ووافقه جماعة منهم ابن يعيش[7].

---

(1) همع الهوامع: 4 / 239.

(2) المفصل: 164، والجنى الداني: 172.

(3) شرح التسهيل: 3 / 70.

(4) الكتاب: 4 / 229.

(5) شرح جمل الزجاجي: 1 / 524.

(6) ينظر: المفصل: 164، والجنى الداني: 172.

(7) ينظر: شرح المفصل: 8 / 35.

وإنما قالوا بذلك (لأنه محل تخفيف وخصّ الحذف عند دخولها على الله ملزما لما فيه من الاشتغال لو بقيت (منْ) لزم التحريك لالتقاء الساكنين وإنما جاز ضمها؛ لأنها منقولة عن (من) في قولهم: مِنْ ربي، وتلك يجوز ضمها وإنما يجوز ضـمها إيذاناً بأنها القسمية لا التي للتبيين وغيرها ولم يأتِ الفتح؛ لأنه يوهم بالاستفهامية والشرطية)[1].

وخالف ابو حيان الجميع بقوله[2]: (وليست بدلاً من واو القسم ولا أصلها (من) ولا أصلها (أيمن) حذف منها حتى بقيت الميم خلافاً لزاعمي ذلك).

(والصحيح أن (مِ) و (مُ) حرفان بدلان من الباء كما أبدلوا من باء القسم الواو؛ لأنه لا يحذف الاسم حتى يبقى منه حرف واحد، وما حكي من قولهم: شَربتُ ماً شاذّ)[3].

يمضي أبو حيان في منهجه قدما فيعطي لكل حرف عمله ويجعله أصلاً بنفسه ما استطاع إلى ذلك سبيلاً أو يجعله حرفاً مستقلاً له قوة الحروف الأخرى فهو مثل باء القسم التي أبدل منها الواو فيعطيه مرتبة واو القسم، وهذا منهج واضح وسليم وفيه يسر وتوسيع للّغةِ العربيةِ ثم يبين لنا أبو حيان أن هذه الصيغة وردت في لغة رجل من بني العنبر وهم من تميم بقوله[4]: (سئل رجل من بني العنبر: ما الدُهْدُران فقال: مُ ربي: الباطل).

---

(1) الإيضاح في شرح المفصل: 2 / 155.

(2) ارتشاف الضرب: 2 / 441.

(3) منهج السالك: 233.

(4) ارتشاف الضرب: 481/3.

فما أغنانا عن البحث عن أصل حرف الميم وإلغائه أو جعله بقيـة (مـن) أو (أيمن) فإذا ثبت استعماله من فصحاء العرب في القسم فعلام لا يكون حرف قسم لا يستعمل إلا مع الله ؟ على أن يكون استعماله خاصا عند بعض قبائل العرب مثلما اختصت هذيل باستخدام (لعل) حرف جر وهذا ما ذهب إليه بعض النحويين بقولهم[1]: (هو حرف برأسه مبدل من الواو في قولك والله إلا أنه خص باسم الله كما خص التاء بذلك).

وما ذهبتُ إليه يقويه قول ابن الحاجب[2]: (وكل ذلك محتمل إلا أنه يلزم من قال: إنها حرف برأسه أن يعدها من حروف الجر كما عد الواو والتاء فنقول: واو القسم وتاؤه وميمه).

وهذا ما قرره أبو حيان واطمح إلى إثباته وترجيحه فكون الميم حرفا مثل الواو والتاء هو أقرب المذاهب إلى الصواب وأيسرها وبذلك أخالف ما ذهب إليه الدكتور جمهور كريم الخماسي حيث ذهب إلى أن مِـن و مُ بلغاتهما هما بالأصل حرف الجر (مِنْ) -بكسر الميم وسكون النون-، وقد توسعت العرب في استعماله فاستعاروه للقسم؛ لأن نيابة حروف الجر بعضها مناب بعضها الآخر ظاهرة كانت معروفة في لهجات العرب، ولعلّ ما يشجع على استعمال حرف الجر (مِنْ) في القسم أن حروف القسم هي من حروف الجر أيضاً فمن المحتمل أنهم استعملوا (منْ) في القسم مع اسم (الله) و (الرب) خلافاً لمن خص استعمالها مع (الرب) لثبوت استعمالها مع اسم (الله) أيضاً.

لذا فإن من ضم ميمها وقال (مُن) جعل هذا الضم دليلاً على القسم، ومن قال

---

(1) الإيضاح في شرح المفصل: 2 / 155.

(2) المصدر نفسه.

في القسم (مِنْ) وكسر ميمها استعملها على أصلها حرف جر استعير للقسم معتمداً على معنى الجملة في تحديد معنى القسم بها، ولما كانت نونها ساكنة في اللغتين (مِنْ) و (مُن) حذفوها عند التقاء الساكنين للتخفيف، فقالوا: (مِ) و (مُ) بكسر الميم وضمها[1].

وقد ذكرنا ردود النحاة على هذا الرأي وإن حاول الباحث الدكتور جمهور الخماسي جاهداً أن يقنعنا بصحة ما ذهب إليه لكن يكفي للرد عليه أن الفتح قد ثبت عند فصحاء العرب كما قرره الهروي وما ذكره أبو حيان والسيوطي، ولا سبيل لتخريج الميم المفتوحة ما خرجه للميم المضمومة والمكسورة.

فبطل بذلك زعمه وصح لدينا ما ذهب إليه أبو حيان من أن الميم حرف مستقل بنفسه مختص بالقسم مع لفظ الجلالة (الله) كما اختصت به التاء وأنه حرف مبدل من باء القسم كما أبدلت واو القسم منه.

---

(1) ينظر : النحو في اللهجات العربية القديمة (أطروحة دكتوراه): 388.

الميم المشددة في اللهمّ:

ذهب الكوفيون إلى أن الميم المشددة في (اللهمّ) ليست عوضاً من (يا) التي للتنبيه في النداء، بل هي بقية جملة محذوفة وهي أمَّنا بخير[1].

واحتجوا بأن قالوا[2]: (إنما قلنا ذلك لأن الأصل فيه يا الله أمَّنا إلا إنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلباً للخفة والحذف في كلام العرب لطلب الخفة كثير... والذي يدل على أن الميم المشددة ليست عوضاً من (يا) أنهم يجمعون بينهما، قال الشاعر[3]:

إنّي إذا ما حَدَثٌ ألمّا   أقولُ: يا اللهمَّ يا اللهمَّا)

وردهم أبو حيان رداً قاسياً بقوله[4]: (وهو قول سخيف لا يحسن أن يقوله من عنده علم).

وهو بذلك قد وافق البصريين الذين ذهبوا إلى أن الميم المشددة في اللهم عوض من (يا) التي للتنبيه في النداء، والهاء مبنية على الضم؛ لأنه نداء[5].

---

(1) ينظر: الإنصاف: 2 / 341، وارتشاف الضرب: 3 / 126، وهمع الهوامع: 3 / 65، وشرح الأشموني: 3/ 147، والذهب المذاب: 223.

(2) الإنصاف: 2 / 341.

(3) نسبه العيني إلى أبي خراش الهذلي، شرح الشواهد للعيني بهامش حاشية الصبان: 3 / 146، وخطأه البغدادي في الخزانة: 2 / 358، والشاهد في النوادر: 458، والمقتضب: 4 / 242، وسر صناعة الإعراب: 1 / 430، وشرح ابن عقيل: 2 / 265.

(4) ارتشاف الضرب: 126/3.

(5) ينظر : الإنصاف: 2 / 341، وارتشاف الضرب: 3 / 126، وهمع الهوامع: 3 / 65، وشرح الأشموني: 3 / 147، والذهب المذاب: 223.

واحتجوا بأن قالوا[1]: (إنما قلنا ذلك لأنّا أجمعنا على أن الأصل (يـــا الله) إلا إننا لما وجدناهم إذا أدخلوا الميم حذفوا (يا) ووجدنا الميم حـــرفين و(يـــا) حـــرفين ويستفاد من قولك (اللهمّ) ما يستفاد من قولك (يا الله) دلنا ذلك على أن الميم عوض من (يا)؛ لأن العوض ما قام مقام المعوض وههنا الميم قد أفادت (يا) فدل على أنها عوض منها؛ ولهذا لا يجمعون بينهما إلا في ضرورة الشعر).

ثم أجابوا الكوفيين عن قولهم: إن الأصل يا الله أمّنا بخير فحذفوا بعض الكلام لكثرة الاستعمال بقولهم[2]: (الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنه لو كان الأمر كما زعمتم وأن الأصل فيه يا الله أمّنا بخيـــر لكان ينبغي أن يجوز أن يقال اللهمنا بخير، وفي وقوع الإجماع على امتناعه دليـــل على فساده.

والوجه الثاني: أنه يجوز أن يقال: اللهمّ أُمّنا بخير ولو كان الأول يراد بـــه أم لما حسن تكرير الثاني؛ لأنه لا فائدة فيه.

والوجه الثالث: أنه لو كان الأمر كما زعمتم لما جاز أن يستعمل هذا اللفظ إلا فيما يؤدي عن هذا المعنى ولا خلاف أنه يجوز أن يقال: اللهم العنْهُ، اللهم أخـــزهِ، اللهم أهلكه وما أشبه ذلك).

ثم يذكر الأنباري أن عنده وجهاً رابعاً يرد به على الكوفيين بقوله[3]: (إنه لو كان الأصل: يا ألله أمنا بخير لكان ينبغي أن يقال: اللهم وارحمنا، فلما لم يجـــز أن يقال: إلا اللهم ارحمنا، ولم يجز وارحمنا دلّ على فساد ما ادعوه).

---

(1) الإنصاف: 2 / 343.

(2) الإنصاف: 3 / 343 – 344.

(3)المصدر نفسه: 2 / 344.

ثم يختم الأنباري المسألة باعتراض البصريين على دليل الكوفيين بقــولهم[1]: (هذا الشعر لا يعرف قائله، فلا يكون فيه حجة، وعلى أنه إن صح عــن العــرب فنقول: إنما جمع بينهما لضرورة الشعر وتسهل الجمع بينهما للضرورة أن العوض من آخر الاسم والمعوض في أوله والجمع بين العوض والمعوض منه جــائز فــي ضرورة الشعر).

قال ابن جني[2]: (وقد زيدت الميم آخراً أيضاً وذلك قولهم: اللهم فالميم مشددة عوض في آخره من يا في أوله ولا يجمع بينهما إلا في ضرورة الشعر).

وردَّ الزجاج بقوة قول الفراء: معنى اللهم يا ألله أُمَّ بخير، بقوله[3]: (هذا إقدام عظيم؛ لأن كل ما كان من هذا الهمز الذي طرح فأكثر الكلام الإتيان به، يقال: ويلُ أُمِّه، وويْلُ امِّه، والأكثر إثبات الهمزة، ولو كان كما قال هذا القائل لجاز الله أومُمْ، والله أُمَّ، وكان يجب أن يلزمه (يا)؛ لأن العرب تقول: يا ألله أغفر لنا، ولم يقل أحد من العرب إلا اللهم، ولم يقل أحد يا اللهم... قال الله عــز وجــل: ((قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ))[4] فهذا القول يبطل من جهات:

إحداها: أن (يا) ليست في الكلام، والأخرى: أن هذا المعنى المحذوف لم يتكلم به على أصله كما تكلم بمثله وأنه لا يُقدَّمُ أمامَ الدُّعاء هذا الذي ذكره، وزعم الفراء أن الضمة التي هي في الهاء ضمة الهمزة التي كانت في (أُمّ)، وهذا محال أن يترك الضمُّ الذي هو دليل على نداء المفرد وأن يجعل في اسم الله ضمة (أُمَّ) هذا إلحــاد

---

(1) المصدر نفسه: 2 / 345.

(2) سر صناعة الإعراب: 1 / 430.

(3) لسان العرب، مادة: (أله).

(4) الزمر، الآية: 46.

في اسم الله ..... قال أبو إسحاق: وقال الخليل وسيبويه وجميع النحويين الموثـوق بعلمهم: اللهم بمعنى يا ألله وأن الميم المشددة عوض من (يا)؛ لأنهم لم يجدوا (يـا) مع هذه الميم في كلمة واحدة، ووجدوا اسم الله مستعملاً بـ (يا) إذا لم يذكروا الميم في آخر الكلمة فعلموا أن الميم في آخر الكلمة بمنزلة (يا) في أولها والضمة التـي هي في الهاء هي ضمة الاسم المنادى المفرد) .

ووجدنا للصبان نظرة لطيفة في ميم اللهم في قوله[1]: (وإنما أخـرت تبركـاً بالبداء باسم الله تعالى ولا يجب أن يكون العوض في محل المعوض عنه بخـلاف البدل واختيرت الميم عوضاً عن (يا) للمناسبة بينهما فإن (يا) للتعريف والميم تقوم مقام لام التعريف في لغة حمير، وكانت مشددة ليكـون العـوض علـى حـرفين كالمعوض).

وأخالف الدكتور فريد إسماعيل في أطروحته للدكتوراه مـنهج أبـي حيـان النحوي في الارتشاف الذي حاول أن يثبت أن الميم قد جاءت للتعظـيم، وذلـك أن الميم في العبرية حرف يدل على الجمع وإنما الجمع يأتي للتعظيم وذلك بقولـه[2]: (وخلاصة القول أننا نوافق الكوفيين على أن هذه الميم ليست عوضاً مـن حـرف النداء ولا نوافق البصريين وأبا حيان الذين جعلوها بدلاً من (يا) وأن زيادة المـيم في اللهم قد جاءت للتعظيم والمبالغة لا بدلاً من حرف النداء كما يعتقد البـصريون وأبو حيان وتسليمنا أن هذه الميم قد جاءت للتعظيم والمبالغة لا بدلاً مـن حـرف النداء يخلصنا من جدال لا يقدم للغة شيئاً وعلى هذا فإننا لا نعد ما جاء من الأبيات الشعرية التي جمعت بين الياء والميم في (يا اللهم) من باب الضرورة الشعرية وإنما هو أسلوب مقبول لا ضير من الأخذ به واستعماله).

---

(1) حاشية الصبان: 3 / 146.

(2) منهج أبي حيان النحوي في ارتشاف الضرب (أطروحة دكتوراه): 149 – 150.

هذا تخبط شديد في المسألة ونتيجة غير منطقية واستنتاج غير سليم ضارباً بذلك أقوال العلماء وآرائهم وعللهم[1] عرض الحائط ليتمسك بقول الكرملي متابعاً إياه في قوله[2]: (إن هذه الميم قد جاءت للتعظيم، وذلك عندما رأى أن الميم في كلمة (البلعيم) للتعظيم وإن كانت في حد ذاتها للجمع فهي تشبه قول العبرانيين ألرهيم ومعناها بالحرف (الاله) وهم لا يريدون به إلا الواحد الفرد وإن جمعوه للتعظيم)، ومتابعاً كذلك جرجي زيدان الذي وافق الكرملي[3].

وهذه أقوال ركيكة وهزيلة ولا تصلح أن ترتقي إلى مستوى أضعف أدلة البصريين، ولم يعجبني من قول الدكتور فريد إلا قوله: (يخلصنا من جدال لا يقدم للغة شيئاً) فإذا كان ما قاله صحيحا لم تكن هناك حاجة لذكر أقوال من استشهد بهم والذهاب ذلك المذهب البعيد والاستسلام لحجة البصريين وأبي حيان ورأيهم لقوة أدلتهم ومتانة علتهم ويسر مذهبهم، وبذلك نغلق هذا الخلاف الذي لا يقدم للغة شيئاً أكثر من دلالة معنى غير صحيح طال جدل الكوفيين وجدله في إثباته.

لذلك يترجح عندي قول البصريين وما وافقهم عليه أبو حيان من أن الميم في اللهم عوض عن (يا) وأن قول الكوفيين أضعف من أن يحتج له ففيه كثير من التكلف والافتراض ومجانبة الحق باعتمادهم على شاهد لا يعرف له قائل وإن

---

(1) ثم ذكر بعض هذه الآراء وعلّلها في أول المسألة، ولم أشأ تكرار الأقوال لعدم الإطالة وللمزيد من التوسع ينظر: سر صناعة الإعراب: 430/1، والإنصاف: 341/2، وارتشاف الضرب: 126/3، وهمع الهوامع: 65/3، وشرح الأشموني بحاشية الصبان: 146/3.

(2) مجلة لغة العرب، الكرملي: 2 / 137، العدد السابع سنة 1929 نقلاً عن منهج أبي حيان في ارتشاف الضرب (أطروحة دكتوراه): 149.

(3) ينظر : الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية: 97، نقلاً عن منهج أبي حيان في ارتشاف الضرب (أطروحة دكتوراه): 150.

ثبت فإنما هو شاذ لا يقاس عليه.

لكني لا أوافق أبا حيان في تهكمه بـــالكوفيين وجــرحهم بوصـــف قــولهم: (سخيف، ولأنه لا يحسن أن يقوله من عنده علم).

لأن في الخلاف نفسه دليلاً على علم المخالف وعقله وسعة اطلاعه ومعرفته.

كما أن أبا حيان نفسه كان دائماً يرسخ فينا احترام آراء العلماء والتأدب معهــم وإذا خالفناهم علينا أن نتحدث عن الصواب والحقيقة من غير أن نتعصب لرأي ونأخــذ ما ثبتت أدلته وقويت حجته على أن لا نطعن برأي الآخــرين وإن كنــا لا نــؤمن بآرائهم وأقوالهم.

المبحث العاشر
النـــون

وفيه خمسة عشر رداً:
تناولت منها ثلاث مسائل:

- ❖ أصل نون التوكيد الخفيفة
- ❖ نون الوقاية مع (إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ)
- ❖ علّة حذف النون في المثنى والجمع

ردوده في النون

العنوان	المردودعليه	المسألة	الرد	المصدر
1 – إلحاق نون التوكيد في الاستفهام عن الاسم	ابن الطراوة وبعض النحويين	منعوا إلحاقها في الاستفهام عن الاسم نحو أيَّ رجلٍ تضربَنّ؟	والصحيح جوازه	ارتشاف الضرب: 304/1، النكت الحسان: 203.
2 – دخول نون التوكيد الخفيفة بعد (الألف)	يونس والكوفيون	أجازوا دخول نون التوكيد الخفيفة على المضارع المتصلة به ألف الاثنين نحو: يضربان	ولا يجوز عندنا؛ لأنه لا يجمع بين الساكنين في غير الوقف إلا بشرط أن يكون الأول حرف مد ولين والثاني مشدد نحو: (الضالين)	النكت الحسان: 169/4
3 – تخفيف النون في (أتحاجوني)	مكي	قال في قراءة نافع وابن عامر: ((قال أتحاجوني في الله)) [الأنعام: الآية80] بتخفيف النون، الحذف بعيد في العربية قبيح مكروه وإنما يجوز في الشعر للوزن والقرآن لا يحتمل ذلك فيه إذ لا ضرورة تدعو إليه	قول مكي ليس بالمرتضى، وقيل التخفيف لغة لغطفان	البحر المحيط: 169/4

4 – نون التوكيد وعلامة فعل الأمر	ابن مالك	يرى أن نون التوكيد علامة تميز فعل الأمر عن الماضي والمضارع بقوله: وماضي الأفعال بالتا مز وسم بالنون فعل الأمر إن أمر فهم	وهذا فاسد؛ لأنها توجد في غيره نحو فعل النهي والمضارع المثبت في القسم بشرطه وفعل الشرط والمضارع المستفهم عنه فظهر بهذا أنها لا تكون علامة لفعل الأمر إذ قد شركه غيره فيها	منهج السالك: 5
5 – نون الإناث مع المضارع	درستويه والسهيلي	زعما أن المضارع إذا دخلت عليه نون الإناث فهو معرب	الجمهور على أنه مبني خلافاً لابن درستويه والسهيلي بما زعماه	ارتشاف الضرب: 315/1
6 – أصل نون التوكيد الخفيفة	الكوفيون	زعموا أنها مخففة من الثقيلة	وليست مخففة منها بل هي نون على حدتها خلافاً للكوفيين	ارتشاف الضرب: 303/1
7 – نون الوقاية مع (لعلَّ)	ابن مالك	قال: وليتني فشا وليتي ندرا ومع لعل أعكس وكن متخيرا	وقوله (مع لعل أعكس) ليس بجيد؛ لأن إثبات النون في (لعل) ليس بنادر بل هو فصيح	ارتشاف الضرب: 471/1، ومنهج السالك: 20.

8 – تمييز اسم فعل الأمر بـ (نون التوكيد)	ابن مالك	قال: والأمر إن لم يك لنون محل **فيه هو اسم نحو صه وحيهل**	وهذا الذي ذكره من أن الأمر إن لم يصلح لـ (نون التوكيد) فهو اسم ليس بشيء	منهج السالك: 5
9 – النون في (فعلان) مذكر (فعلى)	بعض النحويين	زعموا أن النون في (فعلان) الذي مؤنثه (فعلى) مثل (عطشان وعطشى) و (ظمآن وظمأى) بدل من الهمزة في (فعلاء) لأن (فعلى) مقصور من (فعلاء)	والصحيح أن النون ليست بدلاً من همزة في (فعلان) مذكر (فعلى)	المبدع في التصريف: 160
10 – زيادة النون في بعض الأسماء	ابن جني	يرى أن النون زائدة في (نبراسٍ) و (نفرجةٍ)	نونهما أصلية خلافاً لابن جني	المبدع في التصريف: 134
11 – سقوط النون للطاقة الضمير	الأخفش وهشام	زعما أن التنوين والنون قد تسقطان للطاقة الضمير لا للإضافة وذلك في نحو: ضارباك	مذهب الجمهور أنه لا يسقط شيء منهما للطاقة الضمير	ارتشاف الضرب: 256/1، البحر المحيط: 318/2.

12 – حذف نون (تكن)	يونس	أجاز حذف نون (تكن) في الاختيار	تحذف نون (لم تكن) عند لقاء ساكن فيهما في ضرورة الشعر خلافاً ليونس	ارتشاف الضرب: 299/3
13 – لزوم النون لفعل الشرط إذا زيدت (ما) على (إن)	ابن عطية	زعم أن (إن) في قوله تعالى ((فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى)) (البقرة: من الآية38)للشرط دخلت (ما) عليها مؤكدة ليصح دخول النون المشددة فهي بمثابة (لام) القسم التي تجيء لمجيء النون	هذا الذي ذهب إليه من أن النون لازمة لفعل الشرط إذا وصلت (إن) بـ (ما) هو مذهب المبرد والزجاج وزعموا أن حذف النون إذا زيدت (ما) بعد (إن) ضرورة وقد كثر السماع بعدم النون بعد (إما)	البحر المحيط: 167/1
14 – دخول (نون التوكيد) على الجملة المنفية بـ (لا)	جمهور النحويين	منعوا دخول (نون التوكيد) على المنفي بـ (لا) ويحملون ما جاء منه على الضرورة والندور	والذي نختاره الجواز	البحر المحيط: 484/4
15 – مواضع (نون التوكيد)	ابن عطية	حصر ابن عطية مواضع دخول (نون التوكيد) في الأمر والنهي وباختصاص من الواجب في القسم	هذا الذي ذكره لا يحصر مواضع دخول نون التوكيد ألا ترى دخولها في الشرط وليس واحد مما ذكره، نحو قوله تعالى ((وأما ينزغنك))[الأعراف: الآية200] وكذلك قوله (وباختصاصه من الواجب في القسم) بهذا ليس على إطلاقه بل له شروط ذكرت في علم النحو.	البحر المحيط: 82/4

أصل نون التوكيد الخفيفة:

اتفق النحويون على أن النون المشددة هي أصل بنفسها، واختلفوا في النون الخفيفة، أهي أصل كذلك أم هي مخففة من الثقيلة ؟

فكلا النونين عند البصريين هي أصل وعند الكوفيين الخفيفة فرع من الثقيلة وكلاهما مختص بالفعل[1].

ووافق أبو حيان البصريين مخالفاً الكوفيين بقوله[2]: (وليست الخفيفة مخففة منها بل هي نون على حدتها خلافاً للكوفيين إذ زعموا أنها مخففة).

وبين سيبويه وظيفتها مستأنساً برأي شيخه الخليل الذي قرنها بضمير الفصل ملاحظاً أن المخففة تكون أقلّ توكيداً على عكس المشددة فهي أكثر توكيداً حيث قال[3]: (وزعم الخليل أنها توكيد كالتي تكون فصلاً فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكد وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشد توكيداً).

وتابع المبرد سيبويه في وظيفتها[4]، وذكر ابن السراج نوني التوكيد موافقاً سيبويه بكل تفصيلاتها[5]، وكذلك تبعهم الأعلم[6].

---

(1) ينظر : الإنصاف: 2 / 650، ورصف المباني: 334، والجنى الداني: 174، ومغني اللبيب: 2 / 339، والأشباه والنظائر: 2 / 148.

(2) ارتشاف الضرب: 1 / 303.

(3) الكتاب: 2 / 145، وينظر : مغني اللبيب: 2 / 339.

(4) ينظر: المقتضب: 3 / 11.

(5) ينظر: الأصول في النحو: 2 / 202.

(6) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: 2 / 966.

ورد البصريون قول الكوفيين بقولهم[1]: (كل واحد منها أصل في نفسه غير مأخوذ من صاحبه؛ فالنون الشديدة والخفيفة وإن اشتركا في التأكيد فهما متغايران في الحقيقة، وكلتاهما لتأكيد الفعل وإخراجه عن الحال، وإخلاصه للاستقبال والثقيلة آكد في هذا المعنى من الخفيفة والذي يدل على أن الخفيفة ليست مخففة من الثقيلة أن الخفيفة تتغير في الوقف ويوقف عليها بالألف قال الله تعالى: ((لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ))[2]، وقال تعالى: ((لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِنَ الصَّاغِرِينَ))[3] اجمع القراء على أن الوقف في هذين الموضعين: (لنسفعا) و(ليكونا) بالألف لا غير)[4].

ويترجح عندي ما ذهب إليه البصريون ووافقهم عليه أبو حيان من أن نون التوكيد الخفيفة حرف مستقل غير مشتق من نون التوكيد الثقيلة بل كل حرف أصل بنفسه وأن التوكيد بنون التوكيد الثقيلة أشد توكيداً لتكرير النون فيها كما ذهب إلى ذلك الخليل ومن وافقه.

---

(1) الإنصاف: 2 / 653، وينظر : رصف المباني: 334.

(2) العلق، الآية: 15.

(3) يوسف، الآية: 32 .

(4) ينظر: الكشاف: 318/2، والبحر المحيط: 306/5.

نون الوقاية مع (إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ):

يجوز في (إنَ وأنَ وكأنَ ولكنَ) أن تلحقها نون الوقاية ويجوز تركها كراهية توالي الأمثال وهو اجتماع ثلاث نونات فتقول: إنّي وأنّي وكأنّي ولكنّي[1]، والحذف هو الكثير في القرآن فقد وردت (إنّي) مائة وأربعاً وعشرين مرة على حين وردت (إنني) بإلحاق نون الوقاية ست مرات[2].

وحذفت النون مع هذه الحروف؛ لأنها كثيرة الاستعمال في كلام العرب، فاستثقلوا التضعيف، قال سيبويه[3]: (إن هذه الحروف كثيرة في كلامهم وإنهم يستثقلون في كلامهم التضعيف فلما كثر استعمالهم إياها مع تضعيف الحروف حذفوا التي تلي الياء).

قال أبو حيان[4]: (جاز حذفها في إن وأن وكأن ولكن فصيحاً تقول: إني وأني وكأني ولكني وهي المحذوفة في قول الأكثرين من البصريين والكوفيين خلافاً لمن زعم أن المحذوفة هي النون الأولى الساكنة ولمن زعم أن المحذوفة هي الثانية).

ولم نجد من خالف البصريين والكوفيين في هذه المسألة سوى المالقي في قوله[5]: (تلزم في إن وأن وكأن ولكن وليت وإنما ذلك؛ لأنها أشبهت الأفعال في

---

(1) ينظر : الكتاب: 2 / 368 – 369، ومجالس ثعلب: 1 / 129، وشرح المفصل: 3 / 123، والإنصاف: 1/ 226، وشرح الرضي: 2 / 452، والحروف للمزني: 88، والجنى الداني: 181.

(2) ينظر: التطوير اللغوي: 46.

(3) الكتاب: 2 / 369.

(4) ارتشاف الضرب: 470/1.

(5) رصف المباني: 360.

العمل بالتضمن وعدد الحروف والفتح لأواخرها فتقول: إنني وكأنني وليتني ولكنني) ثم يعلل حذف النون بقوله[1]: (فليست النون المذكورة لازمة في الكلمة قيل: أما إن وأن وكأنّ ولكنّ فجاءت بنون واحدة هي نون الوقاية وحذفت النون الأصلية لثقل اجتماع النونين وحكمنا على أن الأصلية هي المحذوفة دون نون الوقاية؛ لأن نون الوقاية جعلت لمعنى ولا يُجْعَلُ الشيءُ لمعنى يبقى مع حذفها لتناقض الغرضين ودلت نون الوقاية على المحذوفة الأصلية إذ هي نون مثلها ولا تدل الأصلية على التي لمعنى).

ولا يخفى أن الرأي الراجح هو رأي سيبويه والبصريين والكوفيين وما وافقهم عليه أبو حيان؛ لأنه الأقرب إلى الواقع اللغوي فكيف يقطع المالقي برأيه جازماً بحذف النون الأصلية التي هي جزء من بنية الكلمة ويُبقي النون الزائدة؟

ألا يكون من الأفضل أن يحذف الزائد؛ لأنه طارئ على الكلمة[2].

---

(1) المصدر نفسه.

(2) ينظر : النونات في اللغة العربية، مجلة الأستاذ: العدد الخامس لسنة 1990 ص 74.

علّة حذف النون في المثنى والجمع:

تحذف النون للإضافة في نحو: ضارباك على مذهب سيبويه والجمهور[1].

ولتقصير الصلة في اللذين واللتين على مذهب سيبويه والبصريين[2] وأما الكوفيون فحذف النون عندهم لغة في إثباتها، أطالت الصلة أم لم تطل، حكاه عنهم ابن الشجري[3]، مستشهدين جميعا بقول الأخطل[4]:

ابني كليب إن عميّ اللذ   قَتلا الملوكَ وفكّكا الأغْلالا

ووافق أبو حيان الجمهور مخالفاً الأخفش وهشام بقوله[5]: (وحذفها من ضارباك للإضافة على مذهب سيبويه والجمهور، خلافاً للأخفش وهشام فحذفها عندهما للطافة الضمير).

وعلل السيوطي مذهب الأخفش وهشام بقوله[6]: (تحذف للطافة الضمير في نحو ضارباك وإنه منصوب المحل؛ لأن موجب النصب المفعولية وهي محققة،

---

(1) ينظر : الكتاب: 1 / 186، والمقتضب: 4 / 145، وشرح التسهيل: 1 / 64، وارتشاف الضرب: 256/1.

(2) ينظر : الكتاب: 1 / 186، وشرح الرضي: 3 / 19، وشرح التسهيل: 1 / 65، وارتشاف الضرب: 256/1.

(3) أمالي ابن الشجري: 2 / 306، وينظر : المحاجاة بالمسائل النحوية للزمخشري: 104 – 105.

(4) ديوانه: 387، والأزهية: 296، وسر صناعة الإعراب: 2 / 536، وشرح المفصل: 3 / 154، ورصف المباني: 341.

(5) ارتشاف الضرب: 1 / 256، وينظر : البحر المحيط: 2 / 318، وهمع الهوامع: 1 / 169.

(6) همع الهوامع: 1 / 169.

وموجب الجر الإضافة، وهي غير محققة إذ لا دليل عليها إلا حذف النون ولحذفها سبب آخر غير الإضافة، وهو صون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلاً).

ثم يختم الحديث بترجيحه مذهب سيبويه ونسبة القول إلى المحققين (والذي قاله سيبويه والمحققون أنه في محل جر بالإضافة)[1].

وأكد أبو حيان ذلك في موضع آخر بقوله[2]: (مذهب الجمهور أنه لا يسقط شيء منها للطافة الضمير).

وهو مذهب بعيد عن التكلف ويوافق ما سار عليه المعربون ودارسو اللغة العربية في عصرنا الحديث ليسره ووضوحه أما ما ذهب إليه الأخفش وهشام فحجتهما واهية ودليلهما أضعف من أن يلغي مذهب سيبويه والجمهور؛ لذلك يترجح عندي ما ذهب إليه سيبويه والمحققون من أن النون حذفت للإضافة.

وبقي عندنا في حذف النون خلاف آخر لأبي حيان مع الكسائي في قوله[3]: (وما سوى ما ذكر (أي من حذف النون بسبب الإضافة وقصر الصلة) فحذفها ضرورة على مذهب البصريين خلافاً للكسائي فإنه أجاز ذلك في الكلام نحو: قام الزيدا).

ولم نجد هذا الرأي إلا للكسائي كما نسبه إليه أبو حيان وتبعه في ذلك السيوطي[4].

والغريب أن نجد أبا حيان يؤيد قول الكسائي ويعضده بالدليل، وذلك بقوله كما

---

(1) المصدر نفسه.

(2) البحر المحيط: 2 / 318.

(3) ارتشاف الضرب: 256/1، وينظر: البحر المحيط: 318/2.

(4) همع الهوامع: 1 / 169.

نقله السيوطي[1]: (ويشهد له ما سمع: بيضك ثنتا، وبيضي مائتا، أي: ثنتان ومائتان ... ومما تخرج على رأي الكسائي في الجمع قـراءة ((غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ))[2] و ((لَذَائِقُوا العَذَابَ))[3] بنصب (الله)[4] و (العذاب)[5]).

فإذا ثبت قول أبي حيان كما نقله السيوطي لم يبق أمامنا إلا أن نخرج قولـه على أنه خالف الكسائي؛ لأنه خالف الجمهور وخالف قاعدة وضابطاً نحويَّيْنِ؛ لأننا نجد دائماً أبا حيان لا يخرج عن رأي الجمهور إلا قليلاً وخاصة في المسائل التـي لا يبني عليها حكم أو تكون أكثر يسرا ووضوحاً، فإذا ثبت في الكلام مـا خـالف قاعدة نحوية أو ضابطاً نحويَّيْنِ فإنه لا ينكره وإنما يحاول أن يثبت شذوذه إذا كـان شاهداً شعرياً فأما إذا كانت قراءة فإنه يقف عند ذلك ولا ينكر القراءة بل يحاول أن يحدد الرأي الذي خالف الجمهور ويقلل من شأنه لكي لا تتضارب قواعـد النحـو وتصبح الضوابط النحوية فوضى يتحكم فيها المتكلم كيفما يشاء؛ لذلك وجدناه يحدد رأي الكسائي ويخالفه على الرغـم من ثبوت رأيه بما استشهـد له مـن كلام الله- عزوجل- واللسان العربي لكي تستقيم القاعدة النحوية التي أقرها الجمهور بأنـه لا تحذف النون إلا لقصر الصلة أو الإضافة أو للضرورة الشعرية أما في درج الكلام وسياق الحديث فهذا عبث في اللغة وضياع لقواعدها.

---

(1) المصدر نفسه.

(2) التوبة، الآية: 2.

(3) الصافات، الآية : 38.

(4) يجوز على قول سيبويه أن تحذف النون لالتقاء الساكنين وتنصب (الله) ، ينظـر: إعـراب القرآن للنحاس: 202/2.

(5) وهي قراءة أبي السَّمَّال، ينظر: مختصر في شواذ القرآن: 127 .

ونرى ذلك جلياً في قوله[1]: (وينبغي أن يقيد مذهبه بأن لا يؤدي إلى الإلباس في المفرد كما في (هذان) و(هاتان)).

وبذلك يتوضح رأي أبي حيان بالتوفيق بين قوليه ويزال الخلاف بين العالمين – رحمهما الله– على الرغم من أن أبا حيان يقول في هذه المسألة[2] (وهذا الخلاف الذي في هذه الحروف وهذه النون ليس تحته طائل ولا يبني عليه حكم).

(1) همع الهوامع: 1 / 169.

(2) ارتشاف الضرب: 1 / 265.

المبحث الحادي عشر
الــهـــاء

وفيه أربعة ردود :
تـناولت منها مسألتين:

❖ **زيادة الهاء**
❖ **الهاء في (إيّاه) أو اللواحق بعد (إيّا)**

ردوده في الهاء

العنوان	المردودعليه	المسألة	الرد	المصدر
1 – زيادة (الهاء) لبيان الحركة	المبرد	زعم أنها لا تزاد لبيان الحركة إلا في: قِهْ، وشِهْ	والصحيح مجيؤها زائدة في غير ذلك قالوا: أهراق، وأهداح	المبدع في التصريف: 123، النكت الحسان: 237.
2 – الهاء في (إيّاه)	ابن عطية	زعم أن (إيّاه) في قوله تعالى ((بل إيّاه تدعون))[الأنعام: الآية 41] اسم مضمر أجري مجرى المظهرات في أنه يضاف أبداً	وهذا فاسِد	البحر المحيط: 23/1 و 128/4
3 – إعمال (هاء) التنبيه في الحال	بعض النحويين	زعموا أن الإجماع منعقد على منع إعمال الحروف في الحال	وليس بصحيح فقد أجاز بعضهم أن تعمل (هاء) التنبيه في الحال	ارتشاف الضرب: 163/2
4 – إلحاق الهاء في الوقف	أبو زيد	يرى أن الهاء إنما لحقت في الوقف نحو (هناه) لخفاء الألف كما لحقت في الندبة في مثل (وا زيداه)	وليست للوقف خلافاً لأبي زيد	المبدع في التصريف: 162

زيادة الهاء:

تقسم الهاء الزائدة إلى قسمين:

أولاً: هاء زائدة في آخر الكلمة للسكْت، وهي هاء تلحق وقفاً لبيان الحركة، وإنما تلحق بعد حركة بناء لا تشبه حركة الإعراب، نحو: هُوَهْ، وهِيَهْ، وماليَهْ، ولِمَهْ، وتلحق أيضاً بعد ألف الندبة ونحوها: كقولك: وازيداه.

ولحاق هذه الهاء ليس بواجب إلا في موضعين:

أحدهما: ما بقي من الأفعال المعتلة على أصل واحد، نحو: عِه ولم يَعِه.

والثاني: (ما) الاستفهامية إذا جرت بإضافة اسم نحو: قراءةُ مَه؟[1].

والقسم الثاني تزاد في بنية الكلمة في مواضع وأسماء سيأتي ذكرها إن شاء الله تعالى[2].

هذا مذهب الجمهور وتبعهم عليه أبو حيان مخالفاً المبرد بما ادعاه عليه بقوله[3]: (وزعم المبرد أنها لا تزاد في غير ذلك، والصحيح مجيؤها زائدة في غير ذلك قالوا: أهراق[4]، وهبلع[5]، وأمّهةُ[6]، وسَلْهَب[7]، وهجرع[8]،

---

(1) الجنى الداني: 183، وينظر : الكتاب: 4 / 165، ومعاني الحروف: 146، والأزهية: 257، ورصف المباني: 399.

(2) ينظر: المصادر نفسها، وتجنبت ذكر الأسماء المزادة فيها الهاء تجنبا للتكرار إذ إنها ستذكر في قول المبرد.

(3) النكت الحسان: 237، وينظر : المبدع في التصريف: 123.

(4) أهرق الماء يهرقه إهراقاً. لسان العرب: مادة (هرق).

(5) الهبلع: الأكول. اللسان: مادة (هبل).

(6) الأمَّهة أصل قولهم أمٌّ . لسان العرب: مادة (أمه).

(7) السَّلْهب: الطويل. لسان العرب: مادة (سلهب).

(8) الهجرع: الطويل الممشوق. لسان العرب: مادة (هجرع).

وهركولة[1]، وهِلَقِم[2] وفي جميعها خلاف).

وعند تحققنا من قول المبرد في كتبه لم نجده يخرج الهاء من حروف الزيادة بل على العكس وجدنا ما يناقض ذلك بقوله[3]: (فأما أمهات، فالهاء زائدة؛ لأنها من حروف الزوائد تزاد لبيان الحركة في غير هذا الموضع فزيدت، ولو قلت: أُمَّات لكان هذا على الأصل، ولكن أكثر ما يستعمل أُمّهات في الإنس وأُمَّات في البهائم فكأنها زيدت للفرق ولو وضع كلّ واحدة في موضع الأخرى لجاز ولكن الوجه ما ذكرت لك).

وكذلك قوله[4]: (والهاء تزاد لبيان الحركة ولخفاء الألف فأما بيان الحركة فنحو قولك: ارمه ((وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ))[5] و ((فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ))[6] وأما بعد الألف فقولك: يا صحباه ويا حسرتاه).

فكلام المبرد قطع كل ما نسب إليه من منعه زيادة الهاء إلا ما جاء لبيان الحركة وأصل هذا الوهم والافتراء على المبرد يعود إلى ابن جني فقد نسب ذلك للمبرد بقوله[7]: (وقد أخرج أبو العباس الهاء من حروف الزيادة وقال: إنها تأتي منفصلة لبيان الحركة والتأنيث).

---

(1) هركولة: الجارية الضخمة المرتجة الأرداف. لسان العرب: مادة (هركل).

(2) الهِلَقم: الواسع الشدقين من الإبل خاصة، وبحر هلقم: كأنه يلتهم ما طرح فيه . لسان العرب: مادة (هلع).

(3) المقتضب: 3 / 169، وينظر : 1 / 194 ، 198، 199، 201.

(4) المقتضب: 1 / 60.

(5) القارعة، الآية: 10 .

(6) الأنعام، الآية 90 .

(7) سر صناعة الإعراب: 1 / 62.

ثم قال في موضع لاحق[1]: (أما أبو العباس فكان يخرج الهاء مــن حــروف الزيادة[2] ويذهب إلى أنها إنما تلحق للوقف في نحو: اخْشَهْ وارْمِهْ وهُــمَّهْ وللنَّــهْ، وتأتي بعد تمام الكلمة، وهذا مخالفة منه للجماعة وغير مــرضٍ عنــدنا وذلــك أن الدلالة قد قامت على صحة زيادة الهاء في غير ما ذكره أبو العباس فمما زيدت فيه الهاء قولهم: أمَّهات).

حاول ابن جني جاهداً أن يثبت للمبرد وينسب له ما لم يدَّعِهِ ولم يقله ولا نعلم سبباً يدفع ابن جني لذلك سوى أن نعتذر له بأنه قد وهم بالنقل من غير كتب المبرد لكن ذلك لا يشفع له وهو العالم المحقق الثقة مما جعل الكثير من العلماء يأخذ قوله بإيمان مطلق من غير العودة إلى كتب المبرد والتأكد من صحة ما نسب إليه لثقتهم المطلقة بما قاله ابن جني، ومنهم ابن يعيش[3]، وابن عصفور[4]، والرضي[5]، وأبو حيان[6]، والأشموني[7]، والأزهري[8]، والبغدادي[9].

لذلك وقع هؤلاء العلماء الإجلاء في وهم وردوا في كتبهم على المبرد ردوداً قاسية حتى أصبحت هذه المسألة تعد من المسائل التي خُطِئ فيها المبرد ويرد عليه كل من تناول هذه المسألة.

---

(1) المصدر نفسه: 2 / 563.
(2) يقصد بها الزيادة الصرفية، وهي حروف (سألتمونيها) .
(3) ينظر: شرح المفصل: 9 / 143.
(4) ينظر: الممتع في التصريف: 1 / 204 ، 217.
(5) ينظر: شرح الشافية: 2 / 382.
(6) ينظر: النكت الحسان: 237، والمبدع في التصريف: 123.
(7) ينظر: شرح الأشموني: 3 / 305.
(8) ينظر: شرح التصريح: 2 / 362.
(9) ينظر: شرح شواهد الشافية: 301.

قال عبد الخالق عضيمة[1]: (وما وقفت على كتاب نحوي ينسب إلى المبــرد غير هذا).

وما أثبتناه من أقواله يفند رد أبي حيان عليه ويلغيه كما يرد على كل رد آخر عليه.

وبذلك ينتهي الخلاف في هذه المسألة؛ لأنه ببساطة لا يوجد خلاف وإنما وهم في النقل وعدم التحقق من أقوال العلماء من كتبهم.

---

(1) المقتضب (هامش المحقق): 1 / 56.

الهاء في إيّاه أو اللواحق بعد (إيّا):

اختلف النحاة في اللواحق بعد الضمير (إيّا) ونوجز مذاهبهم فيما يأتي:

الأول: ذهب سيبويه والبصريون إلى أن (إيّا) هي الضمير والكاف حرف خطاب ألحقت بها كما ألحقت التاء بـ(أن) وفروعها، وكما ألحقت بأسماء الإشارة[1].

الثاني: ذهب الفراء إلى أن الكاف والياء والهاء هي الضمائر وإن (إيّا) حرف زيد دعامة يعتمد عليها اللواحق لتنفصل عن المتصل[2].

الثالث: ذهب قلة من الكوفيين إلى أن الكلمة ليس فيها تركيب وإن (إيّا) مع ما بعدها اسم واحد وقد ضعفها الرضي وأهمله الأنباري لقلته[3].

الرابع: ذهب الخليل والمازني إلى أن (إيّا) ضمير مبهم يحتاج إلى ما يخصصه واللواحق هي الضمائر المتصلة وقد أضيف (إيّا) إليها بدليل ما سمع من أحد الأعراب: (إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشّوابِ)[4].

---

(1) ينظر: الكتاب: 279/1، 355/2، 360، 539، والإنصاف: 695/2، وشرح الرضي: 425/2، وإملاء ما من به الرحمن: 4/1، وشفاء العليل: 190/1، وهمع الهوامع: 212/1.

(2) ينظر: الإنصاف: 695/2، وشرح الرضي: 425/2، وشفاء العليل: 190/1، وهمع الهوامع: 212/1.

(3) ينظر: الإنصاف: 695/2، وشرح الرضي: 425/2، وهمع الهوامع: 212/1.

(4) ينظر: الكتاب: 79/1، والإنصاف: 695/2، وإملاء ما من به الرحمن: 4/1، وشرح الرضي، 425/2، وهمع الهوامع: 212/1.

وقد فصل الأستاذ المشرف القول في مذاهب هذه المسألة وبين لنا ثماني مذاهب شارحاً كل مذهب شرحاً وافياً مفصلاً ومن أراد الاستزادة فليراجع: الآراء الكوفية التي رجحها الرضي في شرحه على الكافية (رسالة ماجستير): 126-141.

قال الخليل[1]: (لو إنّ رجلاً قال: (إيّاك نفسِك) لم أعنّفــه؛ لأن هــذه الكــاف مجرورة)، بمعنى أنه لو أكّد هذه اللواحق بمؤكّد لم يكن مخطئاً، وأخذ برأي الخليل أبو إسحاق الزجاج مستدلاً بما استدل به الخليل[2] وهو مــا اختــاره ابــن مالــك وصحَّحَهُ مدَّعياً أن فيه سلامةً للغة من ستة أوجه[3].

وتبعهم ابن عطية في هذه المسألة ذاهباً إلى أن (إيّا) الضمير المنفصل في قولــه تعالى ((بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ))[4] اسم مضمر أُجريَ مجرى المظهرات في أنه يضاف أبداً[5].

وخالفهم أبو حيان بقوله[6]: (إيّا تلحقه ياء المتكلم وكاف الخطاب وهاء الغائب وفروعها فيكون ضمير نصب منفصلاً لا اسماً ظاهراً أضيف خلافاً لزاعمه)، ثــم يؤكد قوله مرة أخرى في تفسير قوله تعالى (بل إياه تدعون) راداً علــى ابــن عطيــة بقوله[7]: (قول ابن عطية هنا إيّاه اسم مضمر أُجرِيَ مجرى المظهرات فــي أنــه يضاف أبداً مخالف لمذهب سيبويه؛ لأنّ مذهب سيبويه أن ما اتصل بــ(إيّــا) مــن دليل تكلم أو خطاب أو غيبة وهو حرف لا اسم أضيف إليه (إيّا) لأن المضمر عنده لا يضاف؛ لأنه أعرف المعارف فلو أضيف لزم من ذلك تنكيــره حتــى يــضاف ويصير إذ ذاك معرفة بالإضافة لا يكون مضمراً، وهذا فاسدٌ) .

---

(1) الكتاب: 279/1.

(2) ينظر: معاني القرآن للزجاج: 49/1.

(3) ينظر: شرح التسهيل: 141/1.

(4) الأنعام، الآية:41.

(5) ينظر: المحرر الوجيز: 198/5.

(6) البحر المحيط: 23/1.

(7) المصدر نفسه: 128/4.

وذهب الدكتور حسن منديل العكيلي في هذه المسألة مذاهب شتى، والغريب أنه صحَّحَ جميع المذاهب إلا مذهب سيبويه وما تبعه فيه أبو حيان بقوله[1]: (إن رأي الخليل هو أصح الآراء لأن السماع يدعمه وإن رأي الفراء أقرب إليه.

لكني أرى أن الرأي الأيسر الذي ينبغي أن نأخذ به في مناهجنا الدراسية هو الرأي الثالث، وهو الرأي المهمل عند المتأخرين الذين ينتصرون للرأي المنسوب إلى البصريين؛ لأنه في نظرهم قد قام الدليل على كون الكاف حرف خطاب ... وهو بعيد عن الهدف الذي ننشده في التيسير اليوم وهو اختيار الرأي الأيسر والأنسب).

تابعاً بذلك أحد العلماء المحدثين وهو عباس حسن بقوله[2]: (فمن المستحسن رفض هذا التجزؤ رفضاً قاطعاً وأن نتبع النحاة الداعين إلى عدّ كلمة (إيَّا) مع ما يصاحبها لزوماً هما معاً: الضمير وأنهما في الإعراب كلمة واحدة وكذلك (أنتما) وباقي الفروع، وهذا الرأي الحسن الواضح يناسبنا اليوم لما فيه من تيسير وتخفيف واختصار وليس فيه ما يسيء إلى سلامة اللغة وفصاحتها).

وعباس حسن لم يرجح رأي الخليل على غيره ولا الفراء وإنما بين رأيه من حيث التيسير والتسهيل على الطلاب المعاصرين لكنّي أقول: أيُّ تعقيد في إعراب (إيَّا) ضميرا منفصلا وأن الكاف والهاء والياء حرف خطاب مبني لا محل له من الإعراب وما بعدها حرف دال على التثنية أو على جمع المذكر أو جمع المؤنث؟.

كما نعربها في محل جر بالإضافة في الأسماء وما بعدها حرف دال على التثنية أو على جمع المذكر، أو جمع المؤنث وكذلك في محل نصب في الأفعال وما

---

(1) الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة (أطروحة دكتوراه): 90.

(2) النحو الوافي: 237/1.

بعدها دوال على التثنية والجمع بنوعيه المذكر والمؤنث.

وأقرب القياس لذلك حرف الخطاب في أسماء الإشارة ويكفي رداً على الدكتور حسن منديل ومن قبله عباس حسن قول عباس حسن نفسه في كاف الخطاب الحرفية[1]: (هذه الكاف حرف مبني وليست ضميراً فلا يصح أن يكون اسم الإشارة مضافاً وهي مضاف إليه؛ لأنها حرف كما قلنا، ولأن اسم الإشارة بجميع أنواعه وحتى المثنى منه -لا يضاف- لأنه ما عدا المثنى مبني والمبني في أكثر حالاته لا يضاف ومع أن هذه الكاف حرف خطاب فإنها مع غير كلمة (هنا) تتصرف كما تتصرف الكاف الاسمية التي هي ضمير خطاب على حسب المخاطب فتكون الحرفية مبنية على الفتح للمخاطب المفرد المذكر وعلى الكسر للمخاطبة نحو: ذاكَ، ذاكِ وتلحقها علامة التثنية وميم الجمع المذكر ونون النسوة، نحو: ذاكما، ذاكم، ذاكن، وهذا هو التصرف الكامل وهو أشهر اللغات وأسماها ويحسن الأخذ به وحده لأنه يساعد على زيادة الإيضاح ومنع اللبس).

أليس بين قولي عباس حسن تناقض واضح؟ إذا كان حرف الخطاب مع اسم الإشارة يساعد على الإيضاح ومنع اللبس فلماذا لا تكون حروف الخطاب مع (إيّا) تدل على الإيضاح وعدم اللبس؟ وهو رأي سيبويه والبصريين وتبعهم عليه أبو حيان، وهذا الراجح عندي لأن رأيهم أصح وأولى بالاتباع لعدة أسباب:

الأول: (أن اللواحق لـ(إيّا) حروف لا محل لها من الإعراب لأنها لو كانت معربة لكان إعرابها الجر بالإضافة ولا سبيل إلى الإضافة هاهنا لأن الأسماء المضمرة لا تضاف إلى ما بعدها لأن الإضافة تزاد للتعريف والمضمر في أعلى مراتب التعريف فلا يجوز إضافته إلى غيره فوجب أن لا يكون لها موضع من الإعراب)[2].

(1) المصدر نفسه: 324/1.

(2) الإنصاف: 368/2.

الثاني: (أن الغرض من الإضافة التخصيص والمضمرات أشد المعارف تخصيصاً... والمضمرات لا يتصور تنكيرها بحال فلا يمكن إضافتها)[1].

(والذي يدل على ذلك أن علامات التنكير لا يحسن دخولها عليه بل في (إيّا) معنى إبهام تبينه هذه الحروف كالتاء في (أنتَ) فإن الضمير هو (أن) وهو مبهم والتاء تبينه فإن كانت مفتوحة دلت على أنه ضمير المفرد المذكر وإن كانت مكسورة دلت على أنه ضمير المفردة المؤنثة فكذلك هاهنا جعلت هذه الأحرف مبنية لذلك الإبهام مع كونه معرفة لا نكرة.

وكما لا يجوز أن يقال: إن (أن) مضاف إلى التاء فكذلك لا يجوز أن يقال إن (إيّا) مضاف إلى الكاف والياء والهاء.

وإذا حصلت الفائدة لهذه الأحرف لا على جهة الإضافة -ولها نظير في كلامهم- كان أولى من جعل الضمير مضافاً إليها ولا نظير له في كلامهم)[2].

الثالث: لبطلانها لأنه لو كان للواحق (إيّا) موضع من الإعراب لجاءت: إما في محل رفع أو نصب أو جر وقد امتنع كونها في محل رفع؛ لأنها ليست من ضمائره، وامتنع كونها في محل نصب؛ لأنها ليس لها ناصب، وامتنع كونها في محل جر؛ لأن الضمائر لا تضاف؛ لأنها معارف لا يفارقها تعريف الإضمار، فلا يجوز إضافتها لغيرها[3].

لذلك يترجح عندي مذهب البصريين وما تبعهم عليه أبو حيان، وإذا كان مذهب الخليل أقوى المذاهب بعد سيبويه لِمَا احتجَّ به من شاهد فقد حملوا ما استدل

---

(1) شرح المفصل: 100/3.

(2) الآراء الكوفية التي رجحها الرضي (رسالة ماجستير): 129.

(3) ينظر: إئتلاف النصرة: 105.

به الخليل من قول الأعرابي: (إذا بلغ الرجل الستين فإيّـاه وإيّـا الـشوابِ) علـى الشذوذ[1].

وما اخترتُه أيسر المذاهب وأقربها للصواب وأوافق بذلكَ ابنَ هشام بقوله[2]: (فالحق أنها حرف لمجرد معنى الغيبة وأن الضمير (إيّا) وحدها).

(1) ينظر: الإنصاف: 369/2، وشرح المفصل: 100/3.

(2) مغني اللبيب: 348/2.

المبحث الثاني عشر
الـــواو

وفيه ثمانية وثلاثون رداً:
تناولت منها ثلاث مسائل:

- ❖ واو الصرف
- ❖ العطف بـ(الواو) على الضمير المجرور
- ❖ واو المعية

ردوده في الواو

العنوان	المردودعليه	المسألة	الرد	المصدر
1 – النصب بـ (واو الصرف)	ابن عطية	قرأ ابن هرمز قوله تعالى ((ويسفك الدماء))[البقرة: الآية30] بنصب الكاف فوجه ابن عطية هذه القراءة على أن النصب بـ (واو الصرف) كأنه قال: من يجمع أن يفسد وأن يسفك	النصب بـ (واو الصرف) ليس من مذاهب البصريين والعجب من ابن عطية أنه ذكر هذا الوجه أولاً ثم قال والأول أحسن، وكيف يكون أحسن وهو شيء لا يقول به البصريون وفساده مذكور في علم النحو	البحر المحيط: 142/1
2 – العطف على المضمر المجرور	جمهور البصريين	مذهبهم في العطف على المضمر المجرور لا يجوز إلا بإعادة الجار إلا في الضرورة فإنه يجوز بغير إعادة الجار فيها	الذي نختاره أنه يجوز ذلك في الكلام مطلقاً لأن السماع يعضده والقياس يقويه	البحر المحيط: 247/1 و 157/3

3 – العطف بـ (الواو) والترتيب	ابن عطية	استشكل تقديم السجود على الركوع في قوله تعالى ((واسجدي واركعي)) [آل عمران: الآية43] بقوله: وهذه الآية أشد أشكالاً من قولنا قام زيد وعمرو لأن قيام زيد وعمرو ليس له رتبة معلومة وقد علم أن السجود بعد الركوع فكيف جاءت الواو بعكس ذلك في هذه الآية	هذا كلام من لم يمعن النظر في كتاب سيبويه فإن سيبويه ذكر أن (الواو) يكون معها في العطف المعية وتقديم السابق وتقديم اللاحق، ولا إلتفات لقول بعض أصحابنا المتأخرين في ترجيح المعية على تقديم السابق وعلى تقديم اللاحق	البحر المحيط: 456/2
4 – النصب بـ (واو المعية)	الجرجاني	ذهب إلى أن نصب المفعول معه يكون بـ (الواو)	وهو خطأ؛ لأنه لو كانت الواو هي العاملة لعملت الجر، لأنها مختصة بما دخلت عليه	منهج السالك: 156
	بعض النحويين	وذهب بعضهم إلى أن النصب بعد الواو هو على معنى الجواب	وليس بصحيح	ارتشاف الضرب: 418/2
5 – (الواو) في قوله تعالى ((لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ)) (آل عمران: من الآية113)	أبو عبيدة	ذهب إلى أن (الواو) في الآية علامة جمع لا ضمير واسم ليس (أمة قائمة)	ما قاله أبو عبيدة خطأ مردود كأنه توهم أن اسم ليس هو أمة قائمة فقط	البحر المحيط: 33/3

6 – دلالة الواو على الكمال	الزمخشري	قال: الواو المتوسطة بين الصفات للدلالة على كمالهم في كل واحدة منها	ولا نعلم العطف في الصفة بـ (الواو) يدل على الكمال	البحر المحيط: 400/2
7 – إجراء (واو المعية) إجراء (واو العطف)	الأخفش وابن مالك	أجاز الأخفش واختاره ابن مالك إجراء واو (مع) إجراء واو العطف فيطابق الأول والمنصوب على معنى (مع) فتقول: كان زيد وعمرا مذكورين ومنع المطابقة ابن كيسان	وإياه اختار	ارتشاف الضرب: 293/2
8 – أصل (واو القسم)	الجمهور والسهيلي وابن عصفور	زعم الجمهور أنها بدل من الباء لقربها منها مخرجاً ومعنى وزعم السهيلي وابن عصفور أنها ليست بدلاً بل هي حرف عطف	والمختار أنها ليست ببدل ولا حرف عطف وأنها حرف موضوع للقسم، وقد وهم ابن عصفور في نقله اتفاق النحويين على أن الواو بدل من الباء	ارتشاف الضرب: 281/2، 440، منهج السالك: 236:
9 – حذف (واو الحال)	الفراء والزمخشري	ذهبا إلى أن حذف واو الحال من الجملة الاسمية شاذ نحو: جاء زيد ويده على رأسه	وليس بشاذ خلافاً للزمخشري تابعاً الفراء في ذلك	البحر المحيط: 163/1، النكت الحسان: 100.
			وهما محجوجان بثبوت ذلك في كلام العرب نثراً ونظماً	منهج السالك: 211

10 – عطف المنفصل على الظاهر	ابن عصفور وأبو الحسن الأبدّي	لم يجيزا عطف المنفصل على الظاهر نحو: رأيت زيداً وإياك	ووهم شيخنا الأستاذ أبو الحسن الأبدي في أنه لا يجوز رأيت زيداً وإياك وكلام العرب على جوازه ومنه ((وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ اتَّقُوا اللَّهَ)) (النساء: من الآية131)	ارتشاف الضرب: 657/2، والنكت الحسان: 130
11 – (واو الحال) مع حرف العطف	الزمخشري	قال: الصحيح أنها إذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالاً لاجتماع حرفي عطف؛ لأن واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل	تعليله ليس بصحيح؛ لأن واو الحال ليست حرف عطف فيلزم من ذكرها اجتماع حرفي عطف لأنها لو كانت للعطف للزم أن يكون ما قبل الواو حالاً حتى يعطف حالاً على حال	البحر المحيط: 269/4
12 – (الواو) لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف	الزمخشري	هي الواو التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة كما تدخل على الواقعة حالاً عن المعرفة في نحو قولك جاءني رجل ومعه آخر، وفائدتها توكيد لصوق الصفة بالموصوف	ويكفي رداً لقول الزمخشري أنا لا نعلم أحداً من علماء النحو ذهب إلى ذلك	البحر المحيط: 115/6

13 – أصل (واو الحال)	بعض النحويين	زعموا أنها عاطفة أو أن أصلها للعطف	وليست عاطفة ولا أن أصلها العطف خلافاً لمن زعم من المتأخرين أنها عاطفة	ارتشاف الضرب: 365/2
14 – أصل (واو ربَّ)	بعض النحويين	زعموا أنها خرجت عن أصلها وهو العطف لوقوعها أول القصائد	هي باقية على أصلها من العطف إذ هي جواب لكلام ملفوظ به، ومقدر فعطفت الجواب على السؤال ولذلك لا يجوز دخول واو العطف عليها خلافاً لمن زعم أنها خرجت عن العطف.	منهج السالك: 261
15 – (الواو) والجملة الحالية المنفية	ابن خروف	ذهب إلى وجوب الواو في الجملة المنفية بـ (لم) وإن كان فيها ضمير يعود على ذي الحال.	ما ذهب إليه ابن خروف خطأ، بل ذلك قليل وبغير الواو كثير في لسان العرب وكلام الله.	ارتشاف الضرب: 367/2، والبحر المحيط: 292/2، 171/4، ومنهج السالك: 216
16 – إبدال الواو (تاء)	البغداديون	عندهم أن (تولج) على وزن (تَفْعَل) والتاء زائدة	أبدلت الواو (تاء) نحو (تولج) خلافاً للبغداديين	المبدع في التصريف: 157

17 – رفع الاسم بعد (واو المعية)	ابن مالك	ذكر أنه لا خلاف في وجوب الرفع في: أنت ورأيك.	تقدم خلاف الصَّيْمريّ فيه وهو أنه يجوز النصب نحو ما أجازه في: كل رجل وضيعته	ارتشاف الضرب: 287/2
		حكى ابن مالك أن بعضهم أجاز النصب على تأويل أن ما قبل الواو جملة حذف ثاني جزئيها والتقدير: كل رجل كائن وضيعته.	الصحيح وجوب الرفع بلا تأويل وهو قول الجمهور.	
18 – الجر بـ (واو رب)	الكوفيون والمبرد	ذهبوا إلى أن الجر بـ (واو رب) نفسها.	والمشهور أن الجر بعدها هو بإضمار (رُبّ) بعدها كما أضمرت (الفاء) و (بل)	ارتشاف الضرب: 440/2
19 – الترتيب بـ (الواو)	السيرافي والسهيلي	ذكرا أن إجماع النحاة بصريهم وكوفيهم منعقد على أن الواو لا توجب تقديم ما قدم لفظه ولا تأخير ما أخر لفظه.	غير صحيح لوجود الخلاف في ذلك.	ارتشاف الضرب: 633/2
20– (واو) الابتداء	ابن عطية	قال: (والواو) في قوله تعالى ((وَلَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ)) (النحل: من الآية52) عاطفة على قوله (إله واحد) ويجوز أن تكون (واو) ابتداء.	ولا يقال (واو) ابتداء إلا لـ (واو) الحال ولا يظهر هنا الحال وإنما هي عاطفة.	البحر المحيط: 501/5

21 – (الواو) في قوله تعالى ((وَلا يَخَافُ عُقْبَاهَا)) (الشمس:15)	السرّي والضحاك ومقاتل والزجاج وأبو علي	ذهبوا إلى أن (الواو) واو الحال والضمير في (يخاف) عائد على (أشقاها) أي: انبعث لعقرها وهو لا يخاف عقبى فعله لكفره وطغيانه والعقبى خاتمة الشيء وما يجيء من الأمور بعقبه.	وهذا فيه بعد لطول الفصل بين الحال وصاحبها.	البحر المحيط: 482/8
22 – (الواو) في قوله تعالى ((وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ)) (آل عمران: من الآية190)	الزمخشري	قال أقيمت (الواو) مقامها فعملت الجر ((واختلاف الليل والنهار)) والنصب في (آيات) وإذا رفعت والعاملان الابتداء وفي عملت الرفع.	وليس بصحيح؛ لأن الصحيح من المذاهب أن حرف العطف لا يعمل.	ارتشاف الضرب: 659/2، والبحر المحيط: 43/8، 479
23 – الاسم بعد (واو القسم)	ابن مالك	أجاز فيه وجهين الكسر والفتح إذا كان القسم بغير اللام.	وهذا الذي اختار بعد القسم من جواز الوجهين غير مختار، ووجوب الكسر هو الذي صححه أصحابنا وهو القياس وبه ورد السماع.	منهج السالك: 75

24 – العطف بـ (الواو) على التوهم	أبو علي	أجاز في قراءة الكسائي ((والنفس بالنفس)) [المائدة: الآية45] بالرفع أن تكون (الواو) عاطفة جملة على المعنى في قوله ((أن النفس بالنفس)) أي: قل لهم النفس بالنفس وهذا العطف هو من العطف على التوهم.	هذا الوجه ضعيف؛ لأنه معطوف على التوهم وهو لا ينقاس إنما يقال منه ما سمع.	البحر المحيط: 494/3
25 – الفصل بين حرف العطف والمعطوف	بعض النحويين	ذهبوا إلى أن (تحكموا) في قوله تعالى ((أنْ تَحكُمُوا))[النساء: من الآية58] معطوف على ((أن تؤدوا)) وفصل بين حرف العطف والمعطوف بـ (إذا)	ليس بصواب، فإن كان المعطوف مجروراً أعيد الجار، نحو: أمرر بزيد وغداً بعمرو.	البحر المحيط: 277/3
26 – العطف على الضمير المتصل المرفوع	أبو علي	أجاز في قراءة الكسائي ((والعين بالعين))[المائدة: الآية45] بالرفع أن تكون (الواو) عاطفة مفرداً على مفرد وهو أن يكون (والعين) معطوفاً على الضمير المستكن في الجار والمجرور أي: بالنفس هي والعين.	هذا الوجه ضعيف؛ لأن فيه العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير فصل بينه وبين حرف العطف ولا بين حرف العطف والمعطوف بـ (لا).	البحر المحيط: 494/3

27 – الفصل بين المتعاطفين	ابن عطية	جعل قوله تعالى ((ويعلمه الكتاب)) [آل عمران: من الآية: 48] منصوباً على الحال من الضمير المستكن في (ويلكم) فيكون معطوفاً على قوله (وكهلاً) أي: ويكلم الناس طفلاً وكهلاً ورسولاً إلى بني إسرائيل.	هو بعيد جداً لطول الفصل بين المتعاطفين.	البحر المحيط: 464/2، 277/3
28 – عطف الفعل المنفي على الفعل المثبت	ابن عطية	أجاز أن يكون قوله تعالى ((ولا تعضلوهن))[النساء: الآية19] نصباً عطفاً على (ترثوا) فتكون (الواو) مشركة عاطفة فعلاً على فعل وقرأ ابن مسعود ((ولا أن تعضلوهن)) فهذه القراءة تقوي احتمال النصب.	ما ذكره لا يجوز وذلك أنك إذا عطفت فعلاً منفياً بـ (لا) على مثبت وكانا منصوبين فإن الناصب لا يقدر إلا بعد حرف العطف لا بعد (لا) فإذا قلت: أريد أن أتوب ولا أدخل النار، فالتقدير: أريد أن أتوب، وأن لا أدخل النار.	البحر المحيط: 204/3

29 – (الواو) في قوله تعالى ((أولم تؤمن))[البقرة: الآية 260]	ابن عطية	فسر قوله تعالى ((قال أو لم تؤمن)) بقوله: إيماناً مطلقاً دخل فيه الفعل إحياء الموتى والواو واو حال دخلت عليها ألف التقرير.	كون الواو هنا للحال غير واضح لأنها إذا كانت للحال فلا بد أن يكون في موضع نصب، وما قاله ابن عطية من أن الواو للحال لا يتأتى أن يجاب العامل في الحال بقوله (بلى) لأن ذلك الفعل مثبت مستفهم عنه فالجواب إنما يكون في التصديق بـ (نعم) وفي غير التصديق بـ (لا) أما أن يجاب بـ (بلى) فلا يجوز.	البحر المحيط: 297/2
30 – (الواو) في قوله تعالى ((أوكلما عاهدوا))[البقرة: الآية100]	الكسائي	قال: هي (أو) الساكنة الواو حركت بالفتح وهي بمعنى (بل).	هو ضعيف والصحيح أنها واو العطف.	البحر المحيط: 323/1
	الأخفش	زعم أن الواو في قوله تعالى ((أوكلما عاهدوا)) زائدة.		

31 – النصب بـ (الواو) في قوله تعالى ((وتكتموا الحق))[البقرة: الآية42]	الجرمي	جوز بعضهم في قوله تعالى ((وتكتموا الحق)) أن يكون منصوباً على إضمار (أن) ويرى الجرمي أن النصب بنفس (الواو)	هذا ليس بظاهر؛ لأنه إذ ذاك يكون النهي منسحباً على الجمع بين الفعلين.	البحر المحيط: 179/1
32 – العطف في قوله تعالى ((ومن ذريتي))[البقرة: الآية 124]	الزمخشري	ذهب إلى أن قوله تعالى ((ومن ذريتي)) عطف على الكاف كأنه قال: وجاعل بعض ذريتي، كما يقال لك سأكرمك، فتقول: وزيداً.	لا يصح العطف على الكاف؛ لأنها مجرورة فالعطف عليها لا يكون إلا بإعادة الجار ولم يعد، ولأن (من) لا يمكن تقدير الجار مضافاً إليها لأنها حرف فتقديرها بأنها مرادفة لـ (بعض) حتى تقدر جاعلاً مضافاً إليها لا يصح.	البحر المحيط: 376/1
33 – (الواو) بمعنى (مع)	الزمخشري	جوز أن تكون (الواو) في ((وما تعبدون))[الصافات: الآية 161] بمعنى (مع) مثلها في قولهم (كل رجل وضيعته) فكما جاز السكوت على كل رجل وضيعته جاز أن يسكت على قولهم ((فإنكم وما تعبدون)) لأن قوله	والظاهر أن (الواو) في (وما تعبدون) للعطف عطفت (ما تعبدون) على الضمير في (إنكم)، وكون (الواو) في (وما تعبدون) واو (مع) غير متبادر إلى الذهن.	البحر المحيط: 378/7

		((وما تعبدون)) ساد مسد الخبر لأن معناه فإنكم مع ما تعبدون، والمعنى: فإنكم مع آلهتكم.		
34 – (الواو) في قوله تعالى ((وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ)) (النساء: من الآية27)	الراغب	أجاز أن تكون (الواو) في الآية للحال لا للعطف قال: تنبيهاً على أنه يريد التوبة عليكم في حال ما تريدون أن تميلوا.	هذا ليس بجيد؛ لأن إرادته تعالى التوبة علينا ليست مقيدة بإرادة غير الميل ولأن المضارع باشرته الواو وذلك لا يجوز.	البحر المحيط: 227/3
35 – حذف (الواو)	الطبري	ذهب إلى حذف (الواو) في قوله تعالى ((وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ)) (البقرة: من الآية246) والتقدير: ولأن لا نقاتل قال: كما تقول: إياك أن تتكلم بمعنى: إياك وأن تتكلم.	هذا ليس بشيء، لأن الزيادة والحذف على خلاف الأصل، ولا نذهب إليهما إلا لضرورة ولا ضرورة تدعو هنا إلى ذلك مع صحة المعنى في عدم الزيادة والحذف وأما (إياك أن تتكلم) في موضع نصب فإنه قيل: أحذر التكلم.	البحر المحيط: 256/2
		خرج الطبري قراءة ابن عباس ((إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْأِسْلامُ)) (آل عمران: من الآية19) على حذف حرف العطف، التقدير: وأن الدين.	هذا ضعيف ووجه ضعفه أنه متنافر التركيب مع إضمار حرف العطف، وإضمار حرف العطف لا يجوز على الأصح.	البحر المحيط: 408/2

36 – واو الحال مع المضارع	الزمخشري	جعل (الواو) في قوله تعالى ((وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ)) (المائدة: من الآية84) واو الحال.	وهذا ليس بجيد لأن فيه دخول الحال على المضارع ويحتاج إلى تأويل.	البحر المحيط: 7/4
		وجعل (الواو) في قوله تعالى ((وتؤمنون بالكتاب كله))[آل عمران: الآية119] للحال.	فيه من الصناعة النحوية ما يخدشه وهو أنه جعل (الواو) في (وتؤمنون) للحال والمضارع المثبت إذا وقع حالاً لا تدخل عليه واو الحال، والأولى ما ذكرناه من كونها للعطف.	البحر المحيط: 3/40–41
37 – (الواو) في قوله تعالى ((أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لا يَعْقِلُونَ شَيْئاً)) (البقرة: من الآية170)	الزمخشري	قال: (الواو) للحال ومعناه (ايتبعونهم ولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً من الدين)	الواو في (ولو) عاطفة على حال مقدرة والعطف على الحال حال فصح أن يقال إنها للحال من حيث إنها عطفت جملة حالية على حال مقدرة والجملة المعطوفة على الحال حال وصح أن يقال إنها للعطف من حيث ذلك العطف والمعنى والله علم إنكار اتباع آبائهم في كل حال حتى في الحالة	البحر المحيط: 1/480

			التي لا تناسب أن يتبعوا فيها وهي تلبسهم بعدم العقل وعدم الهداية.	
38 - إظهار فعل القسم مع (واو القسم)	ابن كيسان	ذهب إلى أنه يجوز إظهار فعل القسم مع (الواو) نحو: أقسمت والله لأخرجن.	ولا يجوز إظهار فعل القسم مع هذا الحرف، لا تقول: أقسمت تالله لأخرجن وكذلك لا يجوز إظهاره مع (الواو) وما ذهب إليه ابن كيسان ليس بمسموع.	منهج السالك: 236

واو الصرف:

نصب الفعل المضارع بعد واو المعية من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ففي نحو قولهم: لا تأكلِ السمكةَ وتشربَ اللبنَ.

ذهب البصريون إلى أن الفعل تشرب منصوب بـ(أن) مضمرة ؛ لأن الأصل في الواو أن تكون حرف عطف والأصل في حروف العطف أن لا تعمل؛ لأنها لا تختص[1].

قال المبرد[2]: (فمعنى الواو الجمع بين الشيئين ونصبها على إضمار (أن) ألا ترى أن قولك: زرني وأزورك، إنما هو: لتكن منك زيارة وزيارة مني).

أما الفعل عند الكوفيين فقد نصب على الصرف ومعناه عندهم أن الثاني مخالف للأول؛ لأنه لا يحسن فيه تكرير العامل وهو لا الناهية فلما كان الثاني مخالفاً للأول ومصروفاً عنه صارت مخالفته للأول وصرفه عنه ناصباً له، وسموا هذه الواو واو الصرف[3].

قال الفراء[4]: (فإن قلت: وما الصرف؟، قلت: أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها فإذا كان كذلك فهو الصرف).

---

(1) ينظر: الإنصاف: 555/2.

(2) المقتضب: 26/2، و ينظر: الأزهية: 249، ومغني اللبيب: 472/1، ورصف المباني: 422-423.

(3) ينظر: مغني اللبيب: 360/2-361، والإعراب على الخلاف، بحث الدكتور صاحب أبو جناح، مجلة المورد، مجلد: 13، العدد:3، ص86.

(4) معاني القرآن: 33/1، و ينظر: 235/1.

ووافق ابن عطية الكوفيين في توجيه قراءة ابن هرمز[1] في قولــه تعــالى: ((وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ))[2] بنصب الكاف على أن النصب بواو الصرف كأنه قال من يجمع أن يفسد وأن يسفك[3].

ورد أبو حيان الكوفيين برده على ابن عطية بقوله[4]: (النصب بواو الصرف ليس من مذاهب البصريين ومعنى واو الصرف أن الفعل كان يستحق وجهــاً مــن الإعراب غير النصب فيصرف بدخول الواو عليه عن ذلك الإعراب إلى النــصب، كقوله تعالى: ((وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ))[5] في قراءة من نصب[6] وكذلك ((وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ))[7] فقياس الأول الرفع وقياس الثاني الجزم، فصرفت الواو الفعل الى النصب فــسميت واو الصرف، وهذا عند البصريين منصوب بإضمار (أن) بعد الواو.

والعجب من ابن عطية أنه ذكر هذا الوجه أولاً وثنى بقول المهدوي ثم قــال: والأول أحسن، وكيف يكون أحسن وهو شيء لا يقول بــه البــصريون، وفــساده مذكور في علم النحو).

ولست أوافق أبا حيان في أن الرأي إذا لم يقل به البصريون لا يكون حــسناً لأنه لو صح كلامه فلن تبقى هناك حاجة لأقوال الكوفيين والأندلسيين وكل النحــاة

---

(1) ينظر: مختصر في شواذ القرآن: 4، والبحر المحيط: 142/1.

(2) البقرة، الآية: 30.

(3) ينظر: المحرر الوجيز: 230/1.

(4) البحر المحيط: 142/1.

(5) الشورى، الآية: 35.

(6) وهي رسم المصحف الشريف.

(7) آل عمران، الآية : 142.

الذين يخرجون على آراء البصريين، ولتوقف النحو عليهم، وفي هذا الـرأي مـن التعصب ما لا نقبله خاصة أن أبا حيان علمنا أن لا نتعصب ولا نتعبد بقول بصري ولا كوفي بل ما صح من رأي أو قول نأخذ به.

أما قوله: فساد قول الكوفيين ومن تبعهم ظاهر في كتب النحـو فإننـا نجـد الأنباري يفند قولهم ويرجح قول البصريين[1] على الرغم من أهمية انطـلاق هـذا الرأي من مفهوم وظيفي ودلالي؛ لتفسير تنوع الحركة الإعرابية طبقاً لتنوع الدلالة الوظيفية الذي يؤديها الفعل في سياقات مختلفة[2]، وإمكانية التوسع فيه ليشمل ألواناً أخر في النحو العربي[3].

لكن فيه بعض التعقيد وإخراج الحرف عن أصله الذي وضع لـه أمـا رأي البصريين ففيه من اليسر والوضوح ما يدفعني إلى الأخذ به والتسليم بما استحـسنه أبو حيان خاصة أنه يوافق علة نصب المضارع بعد جميع حـروف العطـف ولا ضرورة تدعو إلى إخراج حرف العطف (الواو) وإعطائه ميزة تفرقه عن حـروف العطف الأخرى بأن يكون ناصبا بنفسه على الرغم مما في المسألة من معنى لطيف للواو لكن فيه تضييعا لضابط نحوي وهو أن النصب بعد حـروف العطـف بـأن مضمرة لأن حروف العطف أضعف من أن تنـصب بنفـسها، كمـا أن فـي واو الصرف تساهلا وصرفا عن قواعد النحو فما الذي يبيح للواو أن يصرف المضارع بعده عن اتباع ما قبله ؟

---

(1) ينظر: الإنصاف: 557/2.

(2) ينظر: الإعراب على الخلاف، بحث الدكتور صاحب أبو جناح، مجلة المورد، مجلـد: 13، العدد: 3، ص86.

(3) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: 297.

ولماذا يكون الصرف للنصب لا لغيره ؟

وإذا كان الجواب أن الفتح أخف الحركات فما الـــداعي لأن تتـــصرف مـــن السكون في الجزم –والسكون أخف من الفتح– إلى الفتح ؟

ثم ألا يكون في تقدير (أن) خلاصٌ من كل هذا ؟

العطف بالواو على الضمير المجرور:

يعطف الاسم على الضمير المجرور ولا يكون ذلك إلا بإعادة الخافض، نحو: مررت بك وبزيدٍ[1].

واختلف النحاة في العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض فأجاز الكوفيون العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز[2].

وأخذ بعض أصحاب التيسيرْ بالرأي المنسوب إلى الكوفيين لما فيه من يسر[3]، وردهم الدكتور محمد خير الحلواني مدعياً أن المسألة محرفة فلا تكون صالحة لتمثيل الخلاف بين المذاهب لأن سيبويه لم يشترط إعادة حرف الجر في العطف على الضمير المجرور، وكان عليهم التحقق من صحة المسألة ونسبة الآراء إلى أصحابها[4].

وأخالف الدكتور الحلواني فيما ذهب إليه؛ لأن الخلاف قائم بين المذهبين وثابت في النصوص الصحيحة وأوافقه في أن سيبويه لم يرفض العطف رفضاً قاطعاً وإنما عد ذلك ضرورة شعرية لا تجوز في اختيار الكلام[5]، أما يونس

---

(1) ينظر: الجمل في النحو: 18، وشرح التسهيل: 232/3.

(2) ينظر: الإنصاف: 463/2، وإئتلاف النصرة: 62، وشرح التسهيل: 232/3، والبحر المحيط: 157/3، وأوضح المسالك: 61/3، وهمع الهوامع: 268/5.

(3) ينظر: المذهب الكوفي في النحو واللغة وأثره في التطوير والتيسير: 239، وخطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (الأخفش- الكوفيون): 180.

(4) ينظر: كتاب الإنصاف ومسائل الخلاف النحوي بين المذهبين (رسالة ماجستير): 135.

(5) ينظر: الكتاب: 391/2.

والأخفش فيذهبان فيها مذهب الكوفيين[1].

واحتج الكوفيون بقوله تعالى ((وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ))[2] بقراءة الجر للأرحام[3] وبقوله تعالى: ((وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ))[4] بقراءة الجر للمسجد[5] فعطف الأرحام على الهاء في (به) والمسجد الحرام على الهاء في (به) واستدلوا بكلام العرب، كقول الشاعر:

فاليومَ قربت تهجونا وتشتُمنا فاذهبْ فما بكَ والأيَّامِ من عَجَبِ[6]

وخالفهم الزمخشري موافقاً البصريين بقوله[7]: (وليس بسديد (يعني الجر عطفاً على الضمير)؛ لأن الضمير المتصل متصل كاسمه والجار والمجرور كشيء واحد فكانا في قولك: (مررت به وزيدٍ)، و(هذا غلامه وزيدٍ) شديدي الاتصال، فلما اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة فلم يجز ووجب تكرير العامل كقولك: (مررت به وبزيدٍ)، و(هذا غلامه وغلامِ زيدٍ) ألا ترى إلى صحة: (رأيتك وزيداً)، و(مررت بزيدٍ وعمروٍ)، لما لم يقو الاتصال؛ لأنه لم يتكرر وقد تمحل لصحة هذه القراءة بأنها على تقدير تكرير الجار ونظيرها:

---

(1) ينظر: شرح التسهيل: 232/3، وشرح الأشموني: 115/3.

(2) النساء، الآية: 1 .

(3) وهي قراءة حمزة وحده، ينظر: السبعة في القراءات: 226، والتيسير في القراءات السبع: 93 .

(4) البقرة، الآية: 217.

(5) وهي رسم المصحف الشريف.

(6) ينظر: الكتاب: 392/1، والإنصاف: 277/2، وشرح المفصل: 78/3، وشرح ابن عقيل: 240/2، وهمع الهوامع: 268/5.

(7) الكشاف: 492/1.

.. .. فاذهبْ فما بكَ والأيَّامِ مِنْ عجب).

وتبعهم ابن عطية بقوله[1]: (المضمر المخفوض لا ينفصل فهو كحرف من الكلمة، ولا يعطف على حرف، ويرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان:

أحدهما: أن ذكر الأرحام مما تساءل به لا معنى له في الحض على تقوى الله تعالى، ولا فائدة فيه أكثر من الإخبار بأن الأرحام يتساءل بها وهذا تفريق في معنى الكلام وغض من فصاحته وإنما الفصاحة في أن تكون في ذكر الأرحام فائدة مستقلة.

والوجه الثاني: أن في ذكرها على ذلك تقريراً للتساؤل بها والقسم بحرمتها والحديث الصحيح يرد ذلك في قوله صلى الله عليه وسلم: ((من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت))[2].

وردهم أبو حيان بقوله[3]: (ما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري وابن عطية من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ومن اعتلالهم لذلك غير صحيح، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك وأنه يجوز، وأما قول ابن عطية: ويرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان فجسارة قبيحة منه لا تليق بحاله ولا بطهارة لسانه، إذ عهد إلى قراءة متواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بها سلف الأمة واتصلت بأكابر قراء الصحابة الذين تلقوا القرآن مِنْ فيّ رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من غير واسطة، عثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت وأقرأ الصحابة أبي بن كعب عمد إلى ردها بشيء خطر له

---

(1) البحر المحيط: 157/3.

(2) صحيح البخاري 951/2، وصحيح مسلم: 1267/3.

(3) البحر المحيط: 157/3.

في ذهنه وجسارته هذه لا تليق إلا بالمعتزلة كالزمخشري فإنه كثيراً ما يطعن في نقل القراء وقراءتهم.

وإنما ذكرت هذا وأطلت فيه لئلا يطلع غمر على كلام الزمخشري وابن عطية في هذه القراءة فيسيء ظناً بها وبقارئها فيقارب أن يقع في الكفر بالطعن في ذلك ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون، وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية لا أصحاب الكنانيس المشتغلون بضروب من العلوم الآخذون عن الصحف دون الشيوخ).

قد فصل أبو حيان في رده على البصريين والزمخشري وابن عطية بما لم يترك لنا منفذاً للطعن في رأيه، وعلام نطعن برأيه وحجته أقوى من أن يرتقي إليها الطعن ؟! .

ويؤيد رأيه في موضع آخر في تفسير قوله *تعالى*: ((وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ))[1] فقد ذكر أن في العطف على المضمر المجرور مذاهب وأنه يجوز في الكلام، وهو مذهب الأستاذ أبي علي الشلوبين، ثم قال[2]: (والذي نختاره أنه يجوز ذلك في الكلام مطلقاً؛ لأن السماع يعضده والقياس يقويه) ثم يستشهد بكثير من الشواهد التي تثبت اختياره ووافق أبو حيان فيما ذهب إليه ابن مالك في قوله[3]: (وإعادته مختارة لا واجبة وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين.... وللموجبين إعادة الجار حجتان:

---

(1) البقرة، الآية: 217.

(2) البحر المحيط: 147/2، وينظر: أوضح المسالك: 61/3.

(3) شرح التسهيل: 232/3، وينظر: الهمع: 268/5-269.

أحدهما: أن ضمير الجر شبيه بالتنوين، ومعاقب له، فلا يعطف عليه، كما لا يعطف على التنوين.

الثانية: أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر، وضمير الجر غير صالح لحلوله محل ما يعطف عليه، فامتنع العطف عليه إلا مع إعادة الجار.

وفي الحجتين من الضعف ما لا يخفى؛ لأن شبه ضمير الجر بالتنوين لو منع من العطف عليه بلا إعادة الجار لمنع منه مع الإعادة؛ لأن التنوين لا يعطف عليه بوجه؛ ولأنه لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده والإبدال منه؛ لأن التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه، وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع فللعطف أسوة بهما قد تبين ضعف الحجة الأولى.

وأما الثانية فيدل على ضعفها أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه شرطاً في صحة العطف لم يجز: رب رجل وأخيه، ولا: أي فتى هيجاء أنت وجارها، ولا: كل شاة وسخلتها بدرهم، ولا:

الواهبُ المائةَ الهجانَ وعبدَها .. ..[1]

وأمثال ذلك كثيرة، فكما لم يمتنع فيها العطف لا يمتنع في نحو: مررت بك وزيد، وإذ بطل كون ما تعلقوا به مانعاً، وجب الاعتراف بصحة الجواز).

والذي أراه أن رأي الكوفيين ومن تبعهم أصح الرأيين لقوة حجتهم وسلامة منطقهم؛ ولأنه أقرب إلى الواقع اللغوي كما أن فيه من التيسير ما يدعو إلى التمسك

(1) بيت شعر للأعشى ورواية الديوان: 153:

(الواهب المائة الهجان وعبدِها   عوذا ترجّى خلفها أطفالها)

به، وبخاصة أنهم أجازوا ذلك في درج الكلام، ولم يقصروا ذلك على أسلوب معين كما أنه لا حاجة لتقدير حرف جر محذوف؛ لأن عدم التقدير أولى من التقدير ويكون ذلك مرده إلى المتكلم فإذا أراد التأكيد عطف على الضمير المجرور بإعادة حرف الجر وإلا فلا.

لذلك تابع بعض أصحاب التيسير الكوفيين ودعوا إلى الأخذ برأيهم؛ لأنه الأيسر[1].

---

(1) ينظر: النحو الوافي: 564/3، وخطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (الأخفش-الكوفيون): 181، 184.

واو المعية:

عرف النحاة المفعول معه بأنه[1]: (اسم فضلة تالٍ لواوٍ بمعنى (مع) تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه، كـ(سرت والطريقَ)، وأنا سائرٌ والنيلَ).

ونسب إلى البصريين أنهم ذهبوا إلى أن المفعول معه منصوب بتأثير الفعل الذي قبل الواو بتوسط الواو لأن الجملة لا تقتضي فعلاً دائماً[2].

وخالفهم الجرجاني إذ ذهب إلى أن النصب يكون بالواو نفسه، وذلك بقوله[3]: (الواو بمعنى (مع) نحو قولك: استوْى الماءُ والخشبةَ.. ولا تنصب الواو بمعنى (مع) إلا وقبلها فعل).

ورده أبو حيان بقوله[4]: (...إن نصب المفعول معه لا يكون بالواو وقد ذهب إلى ذلك الجرجاني وهو خطأ، لأنه لو كانت الواو هي العاملة لعملت الجر؛ لأنها مختصة بما دخلت عليه، وهو الاسم ولم تتنزل منه منزلة الجزء فكونها جاء ما بعدها منصوباً لا مجروراً دليل على أنها ليست بعاملة).

وأبو حيان بتعليله هذا قد تابع ابن السراج[5] .

ورفض الرضي قول الجرجاني بقوله[6]: (والأولى رعاية أصل الواو في

---

(1) أوضح المسالك: 53/2، و ينظر: شرح قطر الندى: 231.

(2) ينظر: الكتاب: 297/1، والكامل: 654/2، والأصول في النحو: 209/1.

(3) الجمل: 20، و ينظر: العوامل: 8، وشرح الرضي: 518/1، وارتشاف الضرب: 286/2، ومنهج السالك: 56، وحل معاقد القواعد (رسالة ماجستير): 210.

(4) منهج السالك: 156.

(5) ينظر: الأصول في النحو: 209/1.

(6) شرح الرضي: 518/1-519.

كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى (مع) مطلقا لنصبت في: كل رجل وضيعته).

كما رده المرادي بقوله[1]: (وهذا ضعيف لأن الواو لو كانت عاملة لاتصل بها الضمير في نحو: سرت وإياك، والصحيح أن المفعول معه منصوب بما قبل الواو من فعل أو شبهه بواسطة الواو).

والغريب أن هذا الرد موافق لما قاله الجرجاني في المقتصد[2]: (إعلم أنك إذا قلت: ما صنعت وزيداً فإن زيداً ينتصب بالفعل الذي هو صنعت بواسطة الواو).

وبذلك يوافق البصريين، فيكون للجرجاني رأيان لا يمكن أن يستمر بالقول فيهما؛ لأنهما متناقضان لكن لا بد أن يكون قد رجع عن أحدهما فإذا ثبت لدينا أي الكتب أقدم عرفنا الرأي القديم والمتراجع عنه، لكن الذي يدعونا للاعتقاد أن الرأي الذي خالف به البصريين هو اللاحق لأنه ثبت في كتابين من كتبه أي أنه قرر مخالفة البصريين في كتابين وأيدهم في كتاب واحد كما نقل مخالفته للبصريين كثير من النحاة حتى أن الرأي لا ينسب لغيره ولا يعقل أنه تراجع عن رأيه من غير أن يشير إلى ذلك في كتبه أو دون أن يتنبه له أحد النحاة.

وعلى كلا الافتراضين يترجح عندي قول البصريين وأبي حيان بأن النصب يكون بالفعل الذي قبل الواو بوساطة الواو لأن الواو أضعف من أن تنصب بنفسها كما لم تنصب الفعل المضارع إلا بوساطة (أن) المضمرة، ولو جاز أن تنصب واو المعية بنفسها لجاز أن تنصب واو الصرف أيضا، ولما لم تجز هناك لم تجز هنا.

وبذلك يبقى الحرف على ما وضع له من غير أن يُحمل ما لا يحتمله ويؤنس ما ذهبت إليه قول الجرجاني نفسه الذي وافق به البصريين وأبا حيان سواءً أثبت أنه سابق أم لاحق.

---

(1) الجنى الداني: 186.

(2) المقتصد في شرح الإيضاح: 659/1.

الباب الثاني
ردود أبي حيان الأندلسي
على النحاة في الحروف الثنائية

المبحث الأول
(إذْ)

وفيه خمسة ردود:
تناولت منها مسألة واحدة:

- **(إذْ) والتصرف.**

ردوده في (إذ)

العنوان	المردودعليه	المسألة	الرد	المصدر
1 – حرفية (إذ)	بعض النحويين	زعم بعض النحويين أن (إذ) تأتي ظرفاً مستقلاً وبعضهم أنها تكون إذ ذاك ظرف مكان وزعم بعضهم أنها تكون للتعليل	واختار أن يكون إذ ذاك حرفاً ... وهذه مذاهب مردوده لا يليق ذكر الاحتجاج لها وعليها بهذا المختصر	منهج السالك: 285
2 – وقوع (إذ) موضع (إذا)	ابن مالك وبعض النحويين	ذهب بعض النحويين إلى مجيء (إذ) موضع (إذا) واختاره ابن مالك	والصحيح أنه لا يقع (إذ) موضع (إذا) ولا إذا موضعها	ارتشاف الضرب: 238/2
3 – (إذ) والابتداء والتصرف	الزمخشري	يرى الزمخشري أن (إذ) يكون في محل رفع كـ (إذا) في قولك (أخطب ما يكون الأمير إذا كان نائماً)	هو فاسد لأنه جعل إذ مبتدأة ولم يستعملها العرب متصرفة البتة فهذا تشبيه فاسد لأن المشبه مرفوع بالابتداء والمشبه به ليس مبتدأ إنما هو ظرف في موضع الخبر	البحر المحيط: 103/3، 410/4
	الأخفش والزجاج	أن تقع مفعولاً بها وتبعهما جماعة من المعربين	واختار أن لا تكون مفعولاً به	ارتشاف الضرب: 234/2

	ابن مالك	أن تقع مفعولاً بها بعد فعل الذكر ومنه (واذكروا إذ أنتم قليل) [الأنفال: 26]	ولا حجة في ذلك لاحتمال أن يكون مفعول (اذكوا) محذوفاً لفهم المعنى والتقدير: واذكوا حالكم أو قصتكم	منهج السالك: 285
	ابن عطية	أجاز ابن عطية أن ينتصب (إذ) في قوله تعالى ((وإذ قال ربك)) [البقرة: 30] نصب المفعول به بـ (اذكر) أي واذكر إذ قال ربك	هذا ليس بشيء؛ لأن فيه إخراجها عن بابها... هذه أقوال ينبغي أن ينزه كتاب الله عنها	البحر المحيط: 139/1
	الحوفي	جعل الحوفي العامل في (إذ) من قوله تعالى (واذكروا إذ أنتم قليل) [الأنفال:26] هو اذكروا	هذا لا يتأتى أصلاً؛ لأن (اذكر) للمستقبل فلا يكون ظرفه إلا مستقبلاً و(إذ) ظرف ماضي يستحيل أن يقع فيه المستقبل	البحر المحيط: 486/4
4 – الكسر في (إذ)	الأخفش	يرى الأخفش أن الكسر فيها للإعراب	والكسر فيه لالتقاء الساكنين وللإعراب خلافاً للأخفش	ارتشاف الضرب: 234/2، 518/2، ومنهج السالك: 286
5 – زيادة (إذ)	ابن قتيبة	ذهب ابن قتيبة إلى زيادة (إذ) في قوله تعالى (وإذ قال ربك) [البقرة:30]	هذا ليس بشيء وكان ابن قتيبة ضعيفاً في علم النحو	البحر المحيط: 139/1

	أبو عبيدة	ذهب إلى أن (إذ) زائدة في قوله تعالى ((إذ قالت امرأة عمران)) [آل عمران:35] المعنى: قالت امرأة عمران	كان أبو عبيدة يضعّف في علم النحو	البحر المحيط: 437/2

(إذْ) والتصرف:

أداةٌ مشتركة لها ستة أوجه[1]:

الأول: أن تكون ظرفاً لما مضى من الزمان نحو قمت إذ قام زيد، ولها أربعة استعمالات:

الأول: أن تكون ظرفاً وهو الغالب.

الثاني: أن تكون مفعولاً به.

الثالث: أن تكون بدلاً من المفعول به.

الرابع: أن تكون مضافاً إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه أو غير صالح.

ويرى الجمهور أنها لا تقع إلا ظرفاً أو مضافاً إليها، أي: أنها لا تقع عندهم مفعولاً به ولا بدلاً[2].

وخالفهم الأخفش والزجاج[3] إذ أجازوا وقوعها مفعولاً بها وتبعهما جماعة من المعربين، خصوصاً في القرآن الكريم كقوله تعالى: ((وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ))[4] منهم الزمخشري[5] وابن عطية[6] وابن مالك[7].

---

(1) ذكر المرادي في الجنى الداني ستة أوجه، وذكر ابن هشام في مغني اللبيب أربعةً رافضاً اثنين مما ذكرها المرادي، وهما التوكيد والتحقيق، ينظر: الجنى الداني: 211-215 ومغني اللبيب: 80/1-83، وتبعت تقسيم المرادي في إيراد هذه الأوجه.

(2) ينظر: مغني اللبيب: 80/1، وهمع الهوامع: 173/3، وحاشية الخضري: 9/2.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب: 234/2، والجنى الداني: 212، ومغني اللبيب: 81/1.

(4) الأنفال، من الآية: 26.

(5) ينظر: الكشاف: 271/1.

(6) ينظر: المحرر الوجيز: 226/1.

(7) ينظر: التسهيل: 92، ومنهج السالك: 285.

وردهم أبو حيان بقوله[1]: (واختار أن لا تكون مفعولاً به).

وعلّل ردّه لهم بقوله[2]: (لأنه لا يوجد في كلامهم: أحببت إذ قدم زيد ولا كرهت إذ قدم).

ورد الزمخشري وابن عطية بقوله[3]: (هذا ليس بشيء؛ لأن فيه إخراجها عن بابها، وهو أنه لا يتصرف فيها بغير الظرفية أو بإضافة ظرف زمان إليها).

كما رد ابن مالك بقوله[4]: (ولا حجة في ذلك؛ لاحتمال أن يكون مفعول اذكروا محذوفاً لفهم المعنى، التقدير: واذكروا حالكم أو قصتكم).

ويعلل أبو حيان مذاهبهم بقوله[5]: (وإنما ذكروا ذلك مع (اذكر) لما اعتاص عليهم ما ورد من ذلك في القرآن وتخريجه سهل وهو أن تكون (إذ) معمولةً لمحذوف يدل عليه المعنى أي: اذكروا حالتكم وقضيتكم أو أمركم وقد جاء بعض ذلك مصرحاً به، قال تعالى: ((وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ))[6]، فـ (إذ) ظرف معمول لقوله ((نعمة الله)) وهذا أولى من إثبات حكم كلي بمحتمل بل بمرجوح).

وخالف الزمخشري الجمهور أيضاً بتصرف (إذْ) وجعلها بدلاً أو مبتدأ حسب

---

(1) ارتشاف الضرب: 234/2.

(2) البحر المحيط: 139/1.

(3) البحر المحيط : 1 / 139 .

(4) منهج السالك: 285.

(5) لم أجد هذا النص في كتبه وذكره السيوطي في همع الهوامع: 173/3.

(6) آل عمران: من الآية103.

موقعها في الجملة فقد جعل قوله تعالى: ((إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ))[1] بدلاً مـــن القريـــة، والمراد بالقرية أهلها.

كأنه قيل: وسلهم عن أهل القرية وقت عدوانهم في السبت، وهـــو مـــن بـــدل الاشتمال[2].

ورده أبو حيان بقوله[3]: (هذا لا يجـوز؛ لأن (إذ) مـــن الظـــروف التـــي لا تتصرف، ولا يدخل عليها حرف جر وجعلها بدلاً يجوز دخول (عن) عليهـــا؛ لأن البدل هو على نية تكرار العامل ولو أدخلت (عن) عليها لم يجز، وإنما تصرف فيها بأن أضيف إليها بعض الظروف الزمانية نحو: يوم إذ كان كذا).

كما جوز الزمخشري أن تكون (إذ) مبتدأ ويرى أن يكون التقدير فـــي قولـــه تعالى على قراءة عيسى بن سليمان: ((لَمِنْ مَنِّ اللهِ عَلَى الْمُؤْمِنِيْنَ إِذْ بَعَثَ فِيْهِمْ رَسُوْلاً))[4] مَنُّهُ إِذْ بَعَثَ[5].

قال الزمخشري[6]: (وفيه وجهان:

أن يراد لَمِنْ مَنِّ الله على المؤمنين مِنَّةٌ أو بعثةٌ إذ بعث فـــيهم فحـــذف لقيـــام الدلالة أو يكون (إذ) في محل الرفع كـــ (إذا) ففي قولك: أخطب ما يكون الأمير إذا

---

(1) الأعراف: من الآية163.

(2) ينظر: الكشاف: 125/2.

(3) البحر المحيط: 410/4.

(4) آل عمران: 164، وهي في رواية حفص : ((لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)).

(5) ينظر: مختصر في شواذ القراءات: 23، والكشاف: 228/1، والبحر المحيط: 103/3.

(6) الكشاف: 477/1.

كان قائماً، بمعنى لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه).

أي: لَمِنْ مَنَّ اللهِ على المؤمِنِيْنَ مِنَّةٌ إِذْ بَعَثَ، فقوله (لمن من الله) خبر مقدم، وقوله: (منَّةٌ) مبتدأ مؤخر، و(إذ بعث) ظرف لمبتدأ مؤخر محذوف دلَّ عليه الخبر المقدم منصوب على الظرفية، فتكون (إذ) في محل رفع مبتدأ قياساً على (إذا) في قولك: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً، أي: كما أن (إذا) الموضوعة للمستقبل في محل رفع على أنها خبر، فقوله: (أخطب) مبتدأ و(ما) مصدرية، ويكون صلة، أي: أخطب أحوال الأمير كائن وقت قيامه فـ (إذا) في محل رفع خبر (أخطب) أو أنه ظرف للخبر، فهو تنظير في احتمال الرفع، وإن كان الرفع على الخبرية[1].

ورده أبو حيان بقوله[2]: (أما الوجه الأول فهو سائغ وقد حذف المبتدأ مع (من) في مواضع منها: ((وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ))[3] و ((مَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ))[4] و ((وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ))[5] على قول.

وأما الوجه الثاني: فهو فاسد؛ لأنه جعل (إذ) مبتدأة ولم يستعملها العرب متصرفة البتة، إنما تكون ظرفاً أو مضافاً إليها اسم زمان ومفعول بـ (اذكر) على قول أما أن تستعمل مبتدأة فلم يتبين ذلك في لسان العرب، ليس في كلامهم، نحو: إذ قام زيد طويل، وأنت تريد وقت قيام زيد طويل.

وقد قال أبو علي الفارسي: لم ترد (إذ) و(إذا) في كلام العرب إلا ظرفين ولا

---

(1) ينظر: حاشية الدسوقي: 86/1.
(2) البحر المحيط: 103/3.
(3) النساء، الآية: 159.
(4) الصافات، الآية: 164.
(5) الجن، الآية: 11.

يكونان فاعلين ولا مفعولين ولا مبتدأين وأما قوله في محل الرفع كـــ (إذا) فهــذا تشبيه فاسد؛ لأن المشبه مرفوع بالابتداء والمشبه به ليس مبتدأ، إنما هو ظرف في موضع الخبر على زعم من يرى ذلك، وليس في الحقيقة في موضع رفع، بل هــو في موضع نصب بالعامل المحذوف، وذلك العامل هو مرفوع فإذا قال النحاة:

هذا الظرف الواقع خبراً في محل الرفع فيعنون أنه لما قام مقام المرفوع صار في محله، وهو في التحقيق في موضع النصب، كما ذكرنا وأما قوله في قولك:

أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً، فهذا في غاية الفساد؛ لأن هذا الظــرف على مذهب من يجعله في موضع خبر المبتدأ الذي هو أخطب لا يجيز أن ينطبــق به، إنما هو أمر تقديري ونص أرباب هذا المذهب وهم القائلون بإعراب (أخطــب) مبتدأ أن هذه الحال سدت مسد الخبر، وأنه مما يجب حذف الخبر فيه لسد هذه الحال مسده وفي تقرير تقدير هذا الخبر أربعة مذاهب ذكرت في مبسوطات النحو).

وتابع ابن هشام أبا حيان في رده على الزمخشري بقوله[1]: (فمقتــضى هــذا الوجه أن (إذ) مبتدأ ولا نعلم بذلك قائلاً، ثم تنظيره بالمثال غير مناسب؛ لأن الكلام في (إذ) لا في (إذا) وكان حقه أن يقول: إذ كان؛ لأنهم يقدرون فــي هــذا المثــال ونحوه (إذ) تارة و (إذا) أخرى بحسب المعنى المراد، ثم ظاهره أن المثال يتكلم به هكذا، والمشهور أن حذف الخبر في ذلك واجب، وكذلك المشهور أن (إذا) المقدرة في المثال في موضع نصب، ولكن جوز عبد القاهر كونها في موضع رفع تمــسكاً بقول بعضهم: أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة بالرفع فقــاس الزمخــشري (إذ) على (إذا) والمبتدأ على الخبر).

لقد منع أبو حيان أوجهاً كثيرة وآراءً متعددةً فيها من قوة الاحتجاج وحــسن

---

(1) مغني اللبيب: 81/1.

التوجيه ما يسمو لاحترامها، والأخذ بها لا أن نلغيها مطلقاً ونتمسك برأي واحد لا نقبل نقاشه، وكيف ينكر شيئاً أقره النحاة وأثبتوه، وفيه من قوة الدليل ما لا يدفع ولا يرد؟ ولست أرفض أن تكون (إذ) ظرفاً بل يكون اطراد الظرفية لـ (إذ) مع قبول خروجها عن الظرفية إلى معانٍ أخرى يتطلبها السياق وضرورة النص وفي ذلك سعة لـ (إذ).

ذكر الزيلي في شرحه للإعراب عن قواعد الإعراب أوجه (إذ) منها[1]: (الثاني: أن يكون مفعولاً به كما سيذكر في المتن بقوله تعالى: ((وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلاً فَكَثَّرَكُمْ))[2] إذ المراد: الأمر بذكر ذلك الوقت لا الذكر فيه، وعلى هذا ما يذكر في أوائل القصص بتقدير اذكر منه: ((وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ))[3]، ((وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ))[4] وإضرابه، وقول بعض الكوفيين: إنه ظرف لـ (اذكر) محذوفاً وهم فاحش).

فماذا ينفعنا إذا ألغينا هذا المعنى لـ (إذ) وهذه التعددية في الاستعمال والشمولية في المعاني؟

ألسنا بتقييد (إذ) بالظرفية ننحر معاني كثيرة بالإمكان أن نحافظ عليها ونثبتها وليس في ذاك ما يضر اللغة وإنما يزيدها سعة ومعنى؟

وعلامَ يستنكر ابن هشام على الزمخشري قوله بمجيء (إذ) مبتدأ؟ ألإنه لا يعلم بذلك قائلاً؟

---

(1) حل معاقد القواعد (رسالة ماجستير): 136.

(2) الأعراف، من الآية: 86.

(3) البقرة، من الآية: 30.

(4) السورة نفسها، من الآية: 34.

ألا يمكن أن يكون الزمخشري، وهو المتقدم عليه قد سمع ما دفعه إلى القول بذلك، وإذا افترضنا أنه ابتدع هذا المعنى، فهل المعاني حكرٌ على الأولين؟

وما المانع إذا جيء بمعنى جديد للحرف والاسم بما يوافق العقل ويستسيغه الذوق اللغوي؟ مما يعطي للنص روحاً جديدة، ولوناً آخر يخدم النص، خاصة أن هذه المعاني الجديدة قد يرفضها البعض ويقبلها البعض، وليس بالضرورة عدم استساغة أبي حيان وابن هشام لما أقره النحاة والعلماء من شمولية لـ (إذ) وسعة في الاستعمال بحسب السياق أن يكون رأيهم صحيحاً وأن نرفض كل معنى لم يوافق رأيهم.

فإذا كان النحاة قد اتفقوا على أن (إذ) ظرف، فما المانع أن تخرج عن الظرفية إلى كونها بدلاً ومفعولاً به؟، كما هو حال الظروف المتصرفة مثل (يوم) فقد تأتي ظرفاً أو مبتدأً أو بدلاً أو مفعولاً حسب موقعها في الجملة، فعلام انتفاء هذا القياس وعدم صحته؟

أعجبني في هذا الموطن رد الدسوقي على ابن هشام الذي استغرب تخريج الزمخشري لهذه القراءة وجعل (إذ) مبتدأ بقوله[1]: (لا غرابة؛ لأن العلماء اتفقوا على أنها ظرف متصرف وقد تخرج إلى غيره كالإضافة أو إلى المفعولية أو البدلية فلا مانع من جعلها مبتدأ، ولا يحتاج لسماع هذا النوع بخصوصه من العرب).

وهذا القول في منتهى الشمولية والدقة إذ لا يقيدنا بالتعبد بقول النحاة الأوائل، وأنه إذا كان بالإمكان استخراج معنى جديد للحرف أو الظرف فلا ضير ولا حاجة لسماعه عن العرب لكي يثبت معناه.

---

(1) حاشية الدسوقي: 86/1.

وأنا إن قبلت برأي الزمخشري وابن عطية فلا يعني رفض قول أبي حيان وابن هشام، على العكس إنما أقول بالرأيين معاً محاولاً التوفيق بين أقوالهم وإثبات صحة قولهم مع صحة قول الزمخشري وابن عطية بأن يكون حكم (إذ) اطراد الظرفية مع تصرفها وخروجها إلى معانٍ واستخدامات أخرى مثل الظروف المتصرفة فتكون مفعولاً ومبتدأ، وغير ذلك بما تقرّه ضرورة النص؛ لأن في ذلك تيسيراً وخدمة للنص واتساعاً في المعنى.

وعلام نضيق النص والمعنى إذا كان بالإمكان الاتساع فيه؟

الوجه الثاني: أن يكون ظرفاً لما يستقبل من الزمان بمعنى (إذا) ذهب إلى ذلك قوم من المتأخرين منهم ابن مالك[1].

نحو: ((فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ، إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ))[2] مخالفاً الجمهور الذين ذهبوا إلى أن (إذ) لا تقع موقع (إذا) وكذلك (إذا) لا تقع موقعها[3].

ورده أبو حيان موافقاً الجمهور بقوله[4]: (والصحيح أنه لا يقع (إذ) موضع (إذا) ولا (إذا) موضعها).

كما رد على الحوفي الذي جعل العامل في (إذ) من قوله تعالى: ((وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ))[5] هو اذكروا، وذلك بقوله[6]: (هذا لا يتأتى أصلاً؛ لأن (اذكر) للمستقبل

---

(1) شواهد التوضيح: 9، والتسهيل: 93.

(2) غافر: الآية 70 – 71.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب: 238/2، والجنى الداني: 212، ومغني اللبيب: 81/1.

(4) ارتشاف الضرب: 238/2، ورده في موضع آخر في جملة رده على النحويين القائلين بهذا القول، ينظر: منهج السالك: 285.

(5) الأنفال، الآية: 26.

(6) البحر المحيط: 486/4.

فلا يكون ظرفه إلا مستقبلاً، و(إذ) ظرف ماضٍ يستحيل أن يقع فيه المستقبل).

وأيده المرادي بقوله[1]: (وذهب أكثر المحققين إلى أن (إذ) لا تقع موقع (إذا) ولا (إذا) موقع (إذ).

وهو الذي صححه المغاربة وأجابوا عن هذه الآية، ونحوها بأن الأمور المستقبلية كما كانت في أخبار الله متيقنة مقطوعاً بها عبر عنها بلفظ الماضي، وبهذا أجاب الزمخشري وابن عطية وغيرهما).

قال الزمخشري[2]: (فإن قلت: وهل قوله: ((فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ، إِذِ الْأَغْلالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلاسِلُ يُسْحَبُونَ)) مثل قولك: سوف أصوم أمس؟

قلت: المعنى على (إذا) إلا إن الأمور المستقبلية لما كانت في أخبار الله تعالى متيقنة مقطوعاً بها عبر عنها بلفظ ما كان ووجد والمعنى على الاستقبال).

وخالفهما ابن هشام مؤيداً ابن مالك ومحتجاً بما احتج به المثبتون بقوله[3]: (وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى: ((فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ، إِذِ الأَغْلالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلاسِلُ يُسْحَبُونَ)) فإن ((يعلمون)) مستقبل لفظاً ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه وقد اعمل في (إذْ) فيلزم أن يكون بمنزلة (إذا)).

---

(1) الجنى الداني: 212-213.

(2) الكشاف: 436/3، وينظر: 139/4.

(3) مغني اللبيب: 81/1.

وأجابه الدماميني بقوله[1]: (وفيه نظرٌ، إذ لا مانعَ من أن يتأولَ هذا بما تــأوّلَ به الجمهورُ ((يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا))[2]، فيقالُ هذا من باب ((وَنُفِخَ فِي الــصُّورِ))[3]، أي: من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما وقعَ، وحرف التنفيسِ ليسَ بصادٍّ عن ذلكَ).

فحرفُ التنفيسِ لا يمنعُ من تنزيل المستقبلِ منزلةَ الماضي، فـ(سوفَ) دخلت من حيث الاستقبالُ المعنوي، ثم إن هذا الأمر المستقبلَ نُزّلَ منزلةَ الماضي فــساغَ حينئذٍ جعلُ (إذْ) ظرفاً له[4].

وعلل الدسوقي إصرار الجمهور على أن (إذ) لا تأتي إلا للمضي في حديثه عن قوله تعالى: ((يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا)) بقوله[5]: (نزل الحــديث المــستقبل منزلــة الماضي المحقق، فمن هذه الحيثية ساغ جعل (إذ) ظرفاً له، وبعد أن أريد الماضــي كان حقه أن يعبر به، لكنه عبر بالمضارع استحضاراً للصورة العجيبة، وهذا مــن أسراره البلاغية).

المسألة واضحة والترجيح بين الرأيين لا يحتاج إلــى مزيــد مــن البحــث والتقصي؛ لأن رأي ابن مالك فيه تيسير وتوضيح ولا يحتاج إلى تأويــل وتقــدير وافتراض فقد دخلت (إذ) على مضارع لفظاً ومعنى كما أن الأمر لم يحــدث بعــد وسيحدث في الآخرة أي: في المستقبل فدل دلالة قاطعة على أن (إذ) مع المضارع

---

(1) شرح الدماميني: 175/1.

(2) الزلزلة: الآية : 4.

(3) ق: من الآية: 20.

(4) ينظر: حاشية الدسوقي: 87/1.

(5) حاشية الدسوقي: 87/1.

تدل على الاستقبال وأنها تقع موقع (إذا) والجمهور وأبو حيان يعتمدون في رفضهم سبباً بلاغياً وهو أن ما بعد (إذ) واقع لا محالة لأخبار الله تعالى بـــه، فلمـــا كـــان المعنى بعد (إذ) محقق الوقوع اعتبروا زمنه بمنزلة الماضي تأويلاً فهو من تنزيـــل المستقبل المضمون تحققه منزلة الماضي أما ابن مالك فلم يجنح إلى التأويل وإنمـــا اختصر الكلام بأن (إذ) توضع موضع (إذا) وتحقق وقوع المخبر به في المـــستقبل عند استعمال (إذ) في المستقبل[1].

وما خلاف الجمهور وأبي حيان مع ابن مالك إلا مرده التعصب لمذهبهم حتى أفسد عليهم احترام الرأي الذي يستند إلى حجة واضحة ودليل قوي؛ لأنه مخـــالف لهم، وقد أنصف ابن هشام لما وافق الجمهور في اطراد حكم المضي لـــ(إذ) لكنه لم يجد نفسه عند ثبوت الدليل وقوة حجته إلا الامتثال لمذهب ابن مالك والقول بقولـــه والإقرار بصلاحية دلالة (إذ) على المستقبل.

وماذا يكون لو حاولنا التوفيق بين قولي الجمهور وابن مالك؟

وذلك بقولنا إن (إذ) يطرد حكم المضي فيها لكنها تخرج من هـــذا الاطـــراد لمعانٍ وأغراض أخرى يحددها السياق فتصلح أن تقع مفعولاً وبـــدلاً كمـــا تـــأتي للمستقبل فتصلح أن تقع موقع (إذا).

وليس في هذا الرأي ما يسيء إلى ما قرره الجمهور من مضي (إذ) خاصـــة إذا كان في ذلك ما يحفظهم من التأويل والتقدير غير المبررين.

الوجه الثالث: أن تكون للتعليل، نحو قوله تعالى: ((وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ))[2]

---

(1) ينظر: مسائل النحو الخلافية بين الزمخشري وابن مالك: 75.

(2) الزخرف، الآية: 39.

أي: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب؛ لأجل ظلمكم في الدنيا[1].

واختلف في (إذ) هذه فذهب بعض المتأخرين إلى أنها تجردت عن الظرفية وتمخضت للتعليل ونسب إلى سيبويه[2].

قال السهيلي[3]: (وقد تكون حرفاً محضاً بمعنى (أن) في نحو قوله تعالى: ((وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ)) جعلها سيبويه ههنا حرفاً ولم يجعلها ظرفاً) وصرح ابن مالك بحرفيتها[4].

والجمهور لا يثبتون هذا القسم، والتقدير عندهم: إذ ثبت ظلمكم، وقيل: التقدير بعد إذ ظلمتم[5].

ووافقهم أبو حيان مخالفاً ابن مالك مع إصراره على رفض أي معنى يخرجها عن الظرفية في مجمل رفضه لكل المعاني الأخرى بقوله[6]: (... وزعم بعضهم أن (إذ) تكون للتعليل وهذه مذاهب مردودة لا يليق ذكر الاحتجاج لها وعليها بهذا المختصر).

علماً أن المعنى من ألطف المعاني وإلغاؤه يدفعنا إلى إلغاء وجه واضح ويسير وفيه سعة لاستخدامات (إذ)، كما يدفعنا إلى التمسك بتأويل لا يستقيم المعنى

---

(1) ينظر: الجنى الداني: 213، ومغني اللبيب: 1/80-81، وحل معاقد القواعد (رسالة ماجستير): 138.

(2) ينظر: الكتاب: 1/293، وشرح التسهيل: 2/137.

(3) أمالي السهيلي: 25.

(4) ينظر: التسهيل: 93، وشرح التسهيل: 2/137.

(5) ينظر: الجنى الداني: 213، ومغني اللبيب: 1/80.

(6) منهج السالك: 285.

معه وإشكال يصعب حله، ولن يدفعنا لذلك سوى التعصب لرأي الجمهور وأبي حيان وهذا لن يكون بإذن الله؛ لأننا نسعى لأصح الآراء واتباعها على أن تكون أصلح الآراء وأيسرها وأوسع المعاني شمولية.

قال الزيلي[1]: (قيل: إنها حرف بمنزلة لام العلة، وقيل: ظرف والتعليل مستفادٌ من قوة الكلام لا من اللفظ، فإنه إذا قيل: ضربته إذ أساء، وأريد بها الوقت اقتضى ظاهر الحال أن الإساءة بسبب الضرب، والمناسب إنما هو الأول دون الثاني، فإنه إذا قيل: لن ينفعكم اليوم، أي: يوم القيامة إذ ظلمتم، أي: وقت ظلمكم الاشتراك في العذاب، لم يكن التعليل مستفاداً من الكلام لاختلاف زماني الفعلين، أعني (ينفعكم)، و(ظلمتم) ..... وورود الإشكالات إنما هو القول بالظرفية وأما على القول الأول فلا إشكال؛ لأنه حرف لا يقتضي العامل).

لذا يترجح عندي قول ابن مالك لما فيه من يسر ووضوح وابتعاد عن اشكالات كثيرة تتولد عن طريق الأخذ برأي الجمهور وأبي حيان مع ما يحمل رأي ابن مالك من معنى جديد وسعة في الاستعمال وهذا ما يسعى دقة بحثنا إلى تأكيده في كل مسألة.

الوجه الرابع: أن تكون للمفاجأة ولا تكون للمفاجأة إلا بعد (بينا) و (بينما)[2]، كقول الشاعر[3]:

---

(1) حل معاقد القواعد (رسالة ماجستير): 138-139، وينظر: مغني اللبيب: 82.

(2) ينظر: الجنى الداني: 213، ومغني اللبيب: 83/1، وحل معاقد القواعد (رسالة ماجستير): 137-138.

(3) ينسب الشاهد لعثمان بن لبيد، ولحريث بن جبلة العذري، وعثير بن لبيد، ونويفع بن لقيط الفقعسي، الكتاب: 528/3، وعيون الأخبار: 305/2، والأمالي الشجرية: 207/2، وشرح شواهد المغني: 244/1.

استقدر الله خيراً وأرضينّ به فبينما العسرُ إذْ دارتْ مياسيرُ

قال سيبويه[1]: (وتكون (إذ) مثلها أيضاً -يعني إذا الفجائية- ولا يليها إلا الفعل الواجب، وذلك قولك بينما أنا كذلك إذ جاء زيد، وقصدت قصده إذ انتفخ عليّ فلان فهذا لما توافقه وتهجم عليه من حال أنت فيها).

واختلف في (إذ) هذه فقيل: هي باقية على ظرفيتها الزمانية وقيل: هي ظرف مكان، كما قال بعضهم في (إذا) الفجائية[2].

وقال ابن مالك[3]: (المختار عندي الحكم بحرفيتها) وذهب بعضهم إلى أنها زائدة[4].

وردهم أبو حيان بقوله[5]: (وزعم بعضهم أنها تكون إذا وقعت للمفاجأة زائدة، وبعضهم أنها تكون إذ ذاك ظرف مكان، واختار المصنف أن يكون إذ ذاك حرفاً وهذه مذاهب مردودة).

ورده لا مسوغ له لما أقرّه النحاة من ثبوتها[6].

(1) الكتاب: 311/2، في الجنى الداني: 213، قال سيبويه: (بينما أنا كذا إذ جاء زيد فهذا لما يوافقه ويهجم عليه) والصحيح ما أثبته.

(2) ينظر: الجنى الداني: 213، ومغني اللبيب: 83/1.

(3) شرح التسهيل: 137/2، وينظر: المساعد: 502/1.

(4) ينظر: الجنى الداني: 213، ومغني اللبيب: 83/1، والمساعد: 502/1، وهمع الهوامع: 171/3-175.

(5) منهج السالك: 285.

(6) ينظر: شرح التسهيل: 137/2، والجنى الداني: 213، ومغني اللبيب: 83/1، والمساعد: 502/1، وحاشية الدسوقي: 89/1، وحل معاقد القواعد (رسالة ماجستير): 137-138.

الوجه الخامس: أن تكون للتوكيد بأن تحمل على الزيادة ذهب إلى ذلـــك أبـــو عبيدة[1] وابن قتيبة[2]، وجعلا من ذلك قوله تعالى: ((وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ))[3] وآيات أخر[4].

وردهما أبو حيان بقوله[5]: (وهذا ليس بشيء، وكان أبو عبيدة وابـــن قتيبـــة ضعيفين في علم النحو).

كما رد أبا عبيدة في موضع آخر عندما ذكر مذهبه أن (إذ) زائدة فـــي قولـــه تعالى: ((إذ قالت امرأة عمران))[6]، المعنى: قالت امرأة عمران بقوله[7]: (وتقـــدم لـــه نظير هذا القول في مواضع وكان أبو عبيدة يضعّف في النحو)

وتبعه المرادي بقوله[8]: (ومذهبهما ضعيف وكانا يضعفان في علم النحو).

أما ابن هشام فلم يثبت هذا المعنى، كما لم يثبت معنـــى التحقيـــق، وقـــال[9]: (وليس القولان بشيء).

---

(1) ينظر: مجاز القرآن: 39/1، 37، 36.

(2) ينظر: تفسير غريب القرآن: 45، وتأويل مشكل القرآن: 252.

(3) البقرة، الآية: 30.

(4) ينظر: الجنى الداني: 215، ومغني اللبيب: 83/1، وحل معاقد القواعد (رسالة ماجـــستير): 139.

(5) البحر المحيط: 139/1.

(6) آل عمران، الآية: 35.

(7) البحر المحيط: 436/2.

(8) الجنى الداني: 215، وينظر: مراتب النحويين: 85.

(9) مغني اللبيب: 83/1.

وسأرد على أبي حيان ومن تبعه في المسألة التالية إن شاء الله تعالى؛ لأن النحاة يذكرون المسألتين معاً ويوحدون ردهم عليهما.

الوجه السادس: التحقيق كـ (قد) وجعل منه قوله تعالى: ((وإذ قال ربك))[1]، بمعنى: قد قال ربك[2].

ورد هذا الوجه وهذا المعنى أبو حيان بقوله[3]: (وذهب بعضهم إلى أنها بمعنى: (قد)، والتقدير: وقد قال ربك، وهذا ليس بشيء).

وأكد ذلك المالقي بقوله[4]: (وليس هذا القول بشيء).

وتبعهما ابن هشام مؤكداً قول أبي حيان راداً على هذا القول القائل بالتوكيد بقوله[5]: (وليس القولان بشيء).

وتبعهما الزيلي بالقول نفسه[6].

استغربت كثيراً التحامل الشديد على الوجهين الأخيرين على الرغم من لطافة معنييهما.

ربما السبب في هذا الرد العنيف، وهذا الرفض القاسي الذي لم يبرر لنا سبباً مقنعاً لرد الوجهين، وكأنهما أضعف من أن يردا أو أن في تعليل ردهما تقوية لهما.

---

(1) البقرة، الآية: 30.

(2) ينظر: الجنى الداني: 215، ومغني اللبيب: 83/1.

(3) البحر المحيط: 139/1.

(4) الجنى الداني: 215.

(5) مغني اللبيب: 83/1.

(6) ينظر: حل معاقد القواعد (رسالة ماجستير): 140.

أنَّ الوجهين صدرا من أبي عبيدة وابن قتيبة ومن مجهول وحجتهم أنَّهما ضعفاء بالنحو.

فالنحاة يضعفون من يخالفهم الرأي خاصة إذا كان اختصاصه غير النحو كما وصفوا الحريري بالضعف وضعفوا رأي ابن خالويه والثعالبي في مسألة القول بواو الجماعة(1)؛ لأنه لم يقبل هذا المعنى من سبقهم من النحاة كما ردوا على ابن قتيبة وأبي عبيدة ومن قال بمعنى التحقيق؛ لأنه لم يقل أحد بهذا المعنى ممن سبقهم من النحاة كأن المعاني كانت حكراً على النحاة الأوائل.

ألم يكن من حق هذين الوجهين أن يتوقف عندهما قليلاً وأن ننسى ممن صدرا؟ فلو قال بهما ابن السراج أو ابن مالك من غير أن يأتيا بدليلٍ، أكان الرد سيكون عليهما بمثل هذه القسوة وهذا التجاهل، أم أصبحت مسألة رفض الرأي وقبوله مقروناً بمن قاله ؟.

وهذه مسألة خطيرة تمنع التوسع في العربية، والبحث عن معانٍ جديدة أو تصحيح رأي ضعيف قد يخدم النص أو يخدمنا في بحث معين أو إقرار حكم تدفعنا إليه الضرورة.

فعلام ننظر إلى صاحب القول ولا ننظر إلى القول نفسه؟

وربما علة ردهم القول بأنه صدر ممن كانا يضعفان في النحو مما جعل العلماء من بعدهم يتورعون عن تبني أقوالهم خشية أن يوصفوا بما وصف به ابن قتيبة وأبو عبيدة.

---

(1) ينظر: مغني اللبيب: 362/2، وشرح الإعراب للكافيجي (أطروحة دكتوراه): 301، وحل معاقد القواعد (رسالة ماجستير): 216.

فتتابعوا بنقل ضعف الرأيين وادعائهم أنهما ليسا بشيء وهكذا تثاءب عمرو إذ تثاءب خالد.

أما أنا فلا يعنيني أن أوصف بذلك لأن انتسابي لهذين العالمين فخر وتكريم لي والوصول إلى مستواهم حلم وغاية أصبو إليها.

لذلك أقول إن رأيهما سديد ومعناهما لطيف يخدم النص القرآني ولا يسيء إليه كما يدعون.

ويعلل الدسوقي تتابع العلماء بقولهم: (ليس بشيء)[1]: (أي: لأن فيه دعوى خروج كلمة لمعنى عن معناها المعروف من غير دليل).

والمعاني ليست حكراً لأحد، قال الفراء[2]: (فإذا دعاك اللفظ إلى المعنى من قريب فلا تجب من دعاك إليه من بعيد).

فاطراد الظرفية لـ (إذ) لا يعني بالضرورة أن لا تكون إلا ظرفاً بل هي ظرف متصرف يخرج عن الظرفية لمعانٍ عدة يحكمها السياق وضرورة النص، ومن هذه المعاني أن تخرج للتوكيد، أي: زيادتها للتوكيد، كما تزاد كثيراً من الحروف في القرآن الكريم للتوكيد.

وأخالف بذلك صاحب أطروحة (ردود ابن هشام على النحاة) الذي رجح قول ابن هشام عندما تناول هذه المسألة بقوله[3]: (فالذي أراه أن ما ذهب إليه ابن هشام هو القوي الصحيح، وذلك أن الزيادة لا تكون في أول الكلام، وإنما في حشوه

---

(1) حاشية الدسوقي: 89/1.

(2) معاني القرآن للفراء: 173/3.

(3) ردود ابن هشام الأنصاري على النحاة (أطروحة دكتوراه): 30.

ودرجه) وهذا كلام غير دقيق؛ لأنه قد ثبتت زيادة الحروف في أول الكلام كزيادة الباء في المبتدأ نحو قوله تعالى: ((بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ))[1] وبحسبك درهم[2].

وزيادة الكاف المصدرة للاسم الموصول (الذي) كقوله تعالى: ((أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ))[3]، وزيادة الواو قبل لو الشرطية كقوله تعالى: ((إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَىٰ بِهِ))[4].

وإذا ثبت الزيادة للحرف في درج الكلام فما الذي يمنع زيادتها في بدْءِ الكلام إذا كانت حالته للزيادة والتوكيد؟

ونحن نعلم أن قول ابن هشام ومن سبقه وجيه لكن لا يكون بالضرورة أن نلغي القول الآخر، بل ربما يكون فيه سعة ومعنى آخر يضاف إلى (إذ) وفي ذلك خدمة لهذا الحرف أو الظرف.

أما معنى التحقيق فإنه مقبول عقلاً، وليس فيه ما يدعو إلى إلغائه خاصة أنه معنى في غاية اللطف، فقوله تعالى: ((وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ))[5] يصح أن تكون: وقد قال ربك في حالة قطع الكلام وعدم وصله.

ونحن لا نملك الدليل على إثبات هذا المعنى كما لم يوجد ما يلغي هذا المعنى

---

(1) القلم، الآية: 6.

(2) ينظر: شرح المفصل: 23/8، وحروف المعاني: 215، والحروف الزائدة في ضوء الدراسات القرآنية: 52.

(3) البقرة، الآية: 259، وينظر: الحروف الزائدة في ضوء الدراسات القرآنية: 55.

(4) آل عمران، الآية: 91، وينظر: المصدر السابق: 143.

(5) البقرة، الآية: 30.

لكنه يكفي أنه قيل في زمن أولئك النحاة وتناقلوه، فإذا كانوا لا يعتمدون إلا ما ثبت بالدليل فنحن نرى أن نقلهم لهذا المعنى دليل على صلاحه، خاصة أننا في عصر يبحث عن المعاني ويوظفها لخدمة السياق ولا أجد ما يدعو لإلغاء هذا الوجه.

وإثبات المعنى خير من إلغائه لعل باحثاً في يوم من الأيام يحتاج إلى هذا المعنى في إثبات مسألة أو قضية فلا يجد لهذا المعنى متنفساً.

وعلّة أبي حيان في رفض كل هذه الأوجه والمعاني إنما لأجل القرآن الكريم كي لا يقال فيه مما ليس فيه وذلك واضح بقوله[1]: (هذه الأقوال ينبغي أن يتنزه كتاب الله عنها).

وكتاب الله منزه عما يسيء إليه وإلى ألفاظه الكريمة وهذه المعاني التي جد العلماء في استخراجها إنما هي خدمة للقرآن الكريم إذ تضيف إليه ما يقوي دلالته وتوسع معانيه، وليس فيها ما يطعن في معنى أو دلالة تسيء إلى القرآن الكريم ومعانيه.

لذلك كله أرجح الأخذ بهذه المعاني والأوجه التي أثبتها العلماء وأخالف الجمهور وأبا حيان من أن (إذ) لا تكون إلا ظرفاً أو مضافاً إليها بل هي ظرف متصرف تخرج عن الظرفية في مواضع يحتاج إليها السياق وضرورة النص وتكون لمعانٍ تخدم المعنى نفسه وفي ذلك شمولية وسعة ويسر في استخدام (إذ).

---

(1) البحر المحيط: 139/1.

المبحث الثاني
(أل)

وفيه سبعة ردود:
تناولت منها مسألتين :

- ❖ (أل) مع لفظ الجلالة الله.
- ❖ (أل) في الاسم الموصول.

رده في (أل)

العنوان	المردودعليه	المسألة	الرد	المصدر
(أل) الموصولة في اسم الفاعل	الأخفش	ذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف وليست موصولة ودخولها على اسم الفاعل يبطل عمله	دل على بطلان مذهبه وتبين أنه مفعول باسم الفاعل	منهج السالك: 331، والنكت الحسان: 48
(أل) التعريفية	ابن مالك	ظاهر كلامه يقتضي أن (أل) أو اللام حرف التعريف أي أحدهما فيجوز أن تكون (أل) وأن يكون اللام	وليس كذلك	منهج السالك: 33
زيادة (أل) في الاسم الموصول	ابن مالك	جعل الناظم (أل) في الذين واللاتي مما يزاد	ليس بشيء... إن الصحيح من المذهبين أن الألف واللام في (الذي) ونحوه هي المعرفة فليست بزائدة	منهج السالك: 34
(أل) في الآن	ابن مالك	يرى ابن مالك أن (أل) زائدة في الآن	و (أل) فيه للحضور عندنا لا زائدة بخلاف ما رأى هذا الناظم	منهج السالك: 33

(أل) في لفظ الجلالة (الله)	السهيلي	اختار السهيلي أن تكون (أل) في (الله) من الكلمة نفسها ووصلت الهمزة لكثرة الاستعمال	وهو خطأ لأن وزنه إذ ذاك يكون فعالاً وامتناع تنوينه لا موجب له فدل على أن (أل) حرف داخل على الكلمة سقط لأجلها التنوين	البحر المحيط: 14/1
(أل) في النعمان	ابن مالك	يرى ابن مالك أن (أل) في النعمان للمح الصفة	فليست (أل) فيه للمح الصفة؛ لأنه ليس بصفة في الأصل ولا مما يوصف به وقوله (اللمح ما قد كان عنه نقلاً) عبارة غير جيدة وقوله (فذكر ذا وحذفه سيان) ليس كما ذكر وغره في ذلك	منهج السالك: 34
دخول (أل) على المثنى والجمع	بعض النحويين	يرون أن العلم إذا ثني أو جمع لا تدخل (أل) عليه ويبقى على حاله فتقول: زيدان، وزيدون	غير صحيح وكلام العرب على خلافه	ارتشاف الضرب: 254/1

(أل) مع لفظ الجلالة الله

وفيه مذهبان:

الأول: أن (أل) زائدة دخلت عوضاً عن همزة (إله) لذلك امتنع التنوين[1].

قال سيبويه[2]: (وذلك من قِبَلِ أنّه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه، وكثر في كلامهم فصار كأنّ الألف واللام فيه بمنزلة الألف التي من نفس الحروف وليس بمنزلة الذي ... وكأن الاسم والله اعلم: (إله)، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفاً منها، فهذا أيضاً مما يقويه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف ومعنى ذلك أن الألف واللام في اسم الله تعالى بمنزلة شيء غير منفصل في الكلمة).

وتابع ابن جني سيبويه فيما ذهب إليه[3]، واستدل لذلك عبد القاهر الجرجاني بعدم جواز الجمع بين (أل) والهمزة في حال الاختيار فلم يرد الإله إلا قليلاً في الشعر كقول البعيث بن حريث الحنفي[4].

معاذَ الإله أن تكون كظبية ولا دميةٍ ولا عقيلةِ رَبْرَبِ

ومثله كذلك الناس، فإن أصله أناس فحذفت الهمزة وعُوِّض منها الألف واللام؛ لأنه لا يقال: الأناس إلا في ضرورة الشعر، كقول الشاعر[5]:

---

(1) ينظر: الإنصاف: 340/1، والمقتصد: 257/2.

(2) الكتاب: 195/2.

(3) ينظر: الخصائص: 153/3.

(4) ديوان الحماسة: 105/1، والمقتصد: 757/2.

(5) رجز لذي جدن الحميري، الخصائص: 153/3، والمقتصد: 257/2.

إنّ المنايا يطّلعْنَ على الأُناس الآمنينا[1] .

المذهب الثاني: (أن هذا الاسم علماً غير مشتق أُتي به على هذا المثال من البناء من غير أصل يُرَدّ إليه، فينزل منزلة سائر الأسماء الأعلام، وكما يجوز دخول حرف النداء على سائر الأسماء الأعلام، فكذلك هاهنا)[2].

وعلى هذا تكون (أل) جزءاً من الكلمة.

قال المبرد[3]: (وأما قولهم يا الله اغفر لنا، فإنما تثنيهما وتحذفهما دُعِيَ، وفيه الألف واللام؛ لأنهما كأحد حروفه؛ ألا ترى أنهما غير بائنتين منه، وليستا فيه بمنزلتهما في الرجل؛ لأنك في الرجل تثبتهما وتحذفهما، وهما في اسم (الله) ثابتتان وهو اسم علم).

واختار هذا المذهب ابن العربي والسهيلي[4].

وردهما أبو حيان متابعاً سيبويه ومن تبعه بقوله[5]: (هو خطأ لأن وزنه إذ ذاك يكون فعالاً وامتناع تنوينه لا موجب له، فدل على أن (أل) حرف داخل على الكلمة سقط لأجلها التنوين).

والذي أراه خلاف ما ذهب إليه سيبويه وما تابعه عليه أبو حيان؛ لأن في مذهبهم كثيراً من التكلف والتقدير وافتراضاً لا دليل عليهما وإنما افتراض وتقدير يستندان إلى الظن والاحتمال.

---

(1) ينظر: الخصائص: 153/3، والمقتصد: 757/2، وكشف المشكل: 522/1،302.

(2) الإنصاف: 340/1.

(3) المقتضب: 239/4-240.

(4) ينظر: البحر المحيط: 15/1.

(5) ينظر: المصدر نفسه: 14/1.

أما كون (أل) من جنس لفظ الجلالة (الله) أي: أنه اسم علم غير مشتق ففيه الكثير من التيسير والوضوح وإلغاء التقدير والافتراض وما أدعوه من حذف وغيره.

لذلك فهو اسم علم لا يكون إلا لله؛ لأن (الله) تعالى نفى أن يتسم أحد باسمه، فقال: ((هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيّاً))[1] أي: هل تعلم شيئاً يسمى الله غيره[2]؟

كما أن للفظ الجلالة (الله) فضلاً ومزية على (الإله) تنبه لهذا المعنى اللطيف المازني فيما نقله عنه ابن السيد البطليوسي عن الزجاجي عن الزجاج عن المبرد قال[3]: (سمعت المازني يقول: سألني أبو الفضل الرياشي فقال لي: لم نهيت أن يكون (الله) تعالى أصله (الإله) ثم خُفِّفَ بحذف الهمزة كما يقول أصحابك؟ فقلت: لو كان مخففاً منه لكان معناه في حال تخفيف الهمزة كمعناه في حال تحقيقها لا يتغير المعنى، ألا ترى أن (الناس) و (الأناس) بمعنى واحد، ولما كنت أعقل بقولي: (الله) فضل مزية على قولي: (الإله) ورأيته قد استعمل لغير الله في قوله: ((وَانْظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ))[4] وقوله: ((أَآلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ))[5] ولما لم يستعمل (الله) إلا للباري تعالى علمت أنه علم، وليس بمأخوذ من الإله).

---

(1) مريم، الآية: 65.

(2) ينظر: التفسير الكبير: 163/1.

(3) الأشباه والنظائر: 33/3، و ينظر: أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو: 52.

(4) طه، الآية: 97.

(5) الزخرف، الآية: 58.

لذلك كله يترجح عندي أن تكون (أل) في (الله) من الكلمة نفسها وحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال خلافاً لما رجحه الأنباري بقوله[1]: (والمعتمد من هذه الأوجه الأول).

وأؤيد ما ذهبت إليه بقولِ الخليل[2]: (الله لا تطرح الألف من الاسم إنما هو الله عز ذكره على التمام، قال: وليس هو من الأسماء التي يجوز منها اشتقاق فِعْلٍ كما يجوز في الرحمن والرحيم).

وأوافق بما ذهبت إليه من يسر هذا المذهب والأخذ به صاحب رسالة ((أل) في اللغة العربية) الذي يرى أن لفظ الجلالة (الله) اسم علم مرتجل للذات العلية من غير أصل يرد إليه[3].

---

(1) الإنصاف: 340/1.

(2) لسان العرب، مادة (أله).

(3) ينظر: (أل) في اللغة العربية، دراسة لغوية ونحوية (رسالة ماجستير): 108.

(أل) في الاسم الموصول

في المسألة مذهبان:

الأول: يرى قوم أن تعريف الموصول بـــ (أل) إن كانت فيه نحو: الذي، فإن لم تكن فيه فبنيتها نحو (مَنْ)، و(ما)، إلا (أيًا) فإنها تتصرف بالإضافة فعلـــى هـــذا المذهب لا تكون الألف واللام زائدة بل معرفة[1].

قال سيبويه[2]: (وأمّا (الذي) فإذا سميت به رجلاً أو بـــ(التي) أخرجت الألف واللام؛ لأنك تجعله علماً له، ولست تجعله ذلك الشيء بعينه كالحارث ولـــو أردت ذلك لأثبت الصلة).

الثاني: يرى قوم أن (أل) زائدة وأن تعريف الموصول بالـــصلة[3]. واختـــاره ابن مالك بقوله[4]:

(وقد تزاد لازماً كاللات والآن والذين ثمَّ الَّلات)

ورده أبو حيان بقوله: (إن الصحيح من المذهبين أن الألف واللام في (الذي) ونحوه هي المعرّفة فليست بزائدة).

---

(1) ينظر: شرح المفصل: 140/3، وشرح جمل الزجاجي: 135/2، وشرح ابن عقيل: 180/1، وشرح التصريح: 151/1.

(2) الكتاب: 281/3.

(3) ينظر: شرح المفصل: 140/3، وشرح جمل الزجاجي: 135/2، وشرح ابن عقيل: 180/1، وشرح التصريح: 151/1.

(4) منهج السالك: 34، وشرح ابن عقيل: 178/1.

فيتابع في قوله سيبويه، ثم يحاول أبو حيان إدحاض حجة القـائلين بالزيـادة بقوله[1]: (فإن قلت الدليل على زيادتها أنها ربما حذفت فقيل: لَذِي ولذين، قلت: هذا نحو ما روى من حذفها في قوله: سلام عليكم بغير تنوين يريد السلام عليكم).

ثم يؤكد بعد ذلك على ابن مالك بقوله[2]: (وجعـل النـاظم (أل) فـي الـذين واللاتي مما يزاد لازماً ليس بشيء؛ لأنه قد حذفت كما قلنا).

وتأكيد أبي حيان غير دقيق؛ لأن ابن مالك قصد غالب الزيادة لازمـة لكنهـا تحذف من (من) و (ما) وهي أسماء موصولة، ولو كانت الألف واللام هي المعرفة فما حجتنا بتعريف (من) و (ما) و (أل) إذا كانت موصولة؟

فالقول بزيادتها مذهب لطيف وغاية في الحسن من وجهين:

الأول: يبرر لنا علة عدم زيادتها في الأسماء الموصولة الأخرى؛ لأن دخول (أل) عليها لا يتقبله الذوق العربي، لذلك لم يسمع عن العرب دخـول (أل) علـى (من) و(ما) و (أي) الموصولة.

والثاني: يوحد القول بأن علة تعريف الاسم الموصول هي صلته؛ لأنها أزالت إبهامه.

ويثبت حسن هذا الرأي قراءة من قرأ ((صِرَاطَ الَّـذِينَ أَنْعَمْـتَ عَلَـيْهِمْ))[3] بــ(لَذين) من غير لام التعريف[4].

---

(1) منهج السالك: 34.

(2) المصدر نفسه.

(3) الفاتحة، الآية: 7.

(4) ينظر: إملاء ما من به الرحمن: 7/1، والبحر المحيط: 26/1، وشرح ابن عقيل: 180/1.

قال العكبري[1]: (الألف واللام في (الذي) زائدتان وتعريفها بالصلة، ألا ترى أن (من) و (ما) معرفتان ولا لام فيهما فدل على أن تعريفهما بالصلة).

ورد ابن عصفور حجة العكبري برده على الفارسي بقوله[2]: (وأما قوله: إن من الموصولات ما ليس فيه ألف ولام مثل (من) و(ما)، فهي عندنا في معنى ما فيه الألف واللام مثل سحر إذا أردت به اليوم بعينه ألا ترى أنه معرفة بدليل امتناعه من الصرف وليس فيه الألف واللام إلا أنه معدول عنهما).

وقد قررت في منهجٍ بحثي أن آخذ بأصحِّ الآراء وأيسرها وأوضحها كما اعتمدت القاعدة النحوية القائلة بأن عدم التقدير أولى من التقدير، لذلك أرى أن تقدير (أل) في تعريف (ما) و (من) أو تضمنهما معنى (أل) رأي غير سديد؛ لأنه لا يتصور أن يكون هذا المعنى صالحاً مع (أل) الموصولة.

كما أن في زيادة (أل) في الذي والذين مع ما ثبت من قراءة (لذين) من دون (أل) التعريف وعدم وجودها مع (من) و(ما) دليل على صحة هذا المذهب ويسره مع ما في هذا المذهب من صلاح القول بعلة تعريف الاسم الموصول، وهو الصلة فتنطبق هذه العلة على (الذي) و(من) أي: التي دخل عليها (أل) الزائدة والأسماء التي لم تدخل عليها من غير حاجة إلى تقدير وتأويل.

كما يترجح عندي قول ابن يعيش لما فيه من تفصيل وحجة واضحة[3]: (والذي عليه المحققون أنهما زائدتان والمراد بهما لفظ التعريف لا معناه والذي يدل على أنهما ليستا لمعنى التعريف أمران:

---

(1) إملاء ما من به الرحمن: 7/1، وينظر: الجنى الداني: 219.

(2) شرح جمل الزجاجي: 135/2.

(3) شرح المفصل: 140/3-141، و ينظر: شرح التصريح: 151/1.

أحدهما: أن الألف واللام في الموصولات زيادة لازمة ولام التعريف لا نعرفها جاءت لازمة بل يجوز إسقاطها، نحو الرجل والغلام، ورجل وغلام، ولم نجدهم قالوا: (لذي) كما قالوا غلام فلما خالفت ما عليه نظائرها دل على أنها زائدة لغير معنى التعريف، كما يزاد غيرها من الحروف.

والأمر الثاني: أنا نجد كثيراً من الأسماء الموصولة معراة من الألف واللام، وهي مع ذلك معرفة، وهي (من) و(ما) و(أي) نحو قولك: ضربت من عندك وأخذت ما أعطيتني وأكرمت أيهم في الدار، فهذه الأشياء كلها معارف ولا ألف ولام فيها، كما كانتا في (الذي) و(التي) وإنما تعرفها بما بعدها من صلاتها، وإذا ثبت أن الصلة معرفة لم يكن الألف واللام فيما دخلا فيه من الموصولات معرفة أيضاً؛ لأن الاسم لا يتعرف من جهتين مختلفتين وإذا ثبت أن الألف واللام لا يفيدان هنا التعريف كان زيادتهما لضرب من إصلاح اللفظ).

لذلك يترجح عندي خلاف ما ذهب إليه أبو حيان لبعد مذهبه عن التيسير والوضوح وما فيه من تقدير وتأويل لا مبرر لهما لذا يثبت رأي ابن مالك وصحة ما ذهب إليه وأوافق بما أراه صاحب رسالة (أل في اللغة العربية) الذي سبقني بما ذهبت إليه بقوله[1]: (وقد زيدت (أل) فيهما (أي في الذي والتي وفروعهما) لإصلاح اللفظ؛ وتحسين الكلام خلافاً لسيبويه بعده إياها معرفة).

---

(1) أل في اللغة العربية، دراسة لغوية نحوية (رسالة ماجستير): 136.

المبحث الثالث

(أم)

وفيه ستة ردود:

تناولت منها مسألة واحدة:

❖ **(أم) المنقطعة.**

ردوده في (أم)

العنوان	المردود عليه	المسألة	الرد	المصدر
(أم) والإضراب	بعض النحويين ومجاهد	زعموا أنها تقدر بـــ (بل) وحدها دون الهمزة	وهذا غير مشهور والصحيح أنها تتقدر بـــ(بل) والهمزة	المحيط: 139/2، و151/8 النكت الحسان: 295، والبحر
(أم) والاستفهام	ابن عطية	يرى ابن عطية أنه يجوز الاستفهام بـــ (أم)فإنها تكون بمعنى ألف الاستفهام في صدر الكلام لغة يمانية	ليس كما ذكر؛ لأنها تتقدر بـــ (بل) والهمزة. لم أقف لأحد من النحويين على أن(أم) يستفهم في صدر الكلام وأين ذلك؟ وإذا صح النقل فلا مدفع فيه ولا مطعن	البحر المحيط: 400/1، و139/2
	الطبري	حكى الطبري أن (أم) يستفهم بها في وسط كلام قد تقدم صدره ومنه ((أم يقولون افتراه)) [السجدة:3]	وهذا أيضاً قول غريب والمشهور أنها هنا منقطعة بمعنى (بل) والهمزة أما مجيؤها مرادفة للهمزة فقط فأقوال ضعيفة	البحر المحيط: 346/1، 400

دخول (أم) على أسماء الاستفهام	ابن عصفور وتلميذه	يرى ابن عصفور وتلميذه أن (أم) لا تدخل على أسماء الاستفهام وما ورد منه فهو قليل شاذ	هو كثير فصيح خلافاً لما في شرح الصفار الذي كتبه ابن عصفور وهذا من ابن عصفور وتلميذه يدل على الجسارة وعدم حفظ كتاب الله تعالى	ارتشاف الضرب: 656/2
زيادة (أم)	أبو زيد	زعم أبو زيد أن (أم) تأتي زائدة	لا تزاد خلافاً لأبي زيد	البحر المحيط: 45/1
العطف بـ (أم) المنقطعة	ابن مالك	زعم أن (أم) المنقطعة يعطف بها قليلاً الاسم المفرد	وقد رددنا ما ذهب إليه في الشرح الكبير	ارتشاف الضرب: 656/2
وقوع الجملة الاسمية بعد (أم) الواقعة بعد الاستفهام	بعض النحويين	يرون أنه لا يكون بعد الاستفهام فيها إلا الفعل لا الجملة الاسمية	والصحيح وقوع الجملة الاسمية بعدها	ارتشاف الضرب: 653/2

(أم) المنقطعة

وهي التي يكون ما بعدها منقطعاً عما قبلها ولم تسبقها إحدى الهمـــزتين، أي: همزة التسوية وهمزة الاستفهام(1).

واختلف في معناها(2)، وعلى ضوء هذا الخلاف تعددت معانيها وتعددت ردود أبي حيان على أصحاب هذه المعاني، إذ لا يرى أبو حيان إلا معنى واحداً، وهـــو أنها أبداً بمعنى (بل) والهمزة رافضاً كل معنى آخر لها(3).

وسنوجز إن شاء الله أوجه الخلاف فيها باختصار مع رد أبي حيان على كـــل وجه.

الوجه الأول(4): ذهب أبو زيد(5)، إلى أن (أم) تكون زائدة وجعل من ذلك قوله تعالى: ((أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ))(6) والتقدير عنده: أفلا تبصرون أنا خير(7).

---

(1) ينظر: الأزهية: 127، والجنى الداني: 225.

(2) ينظر: المصدران السابقان، ومغني اللبيب: 44/1.

(3) ينظر: البحر المحيط: 346/1، 401، وارتشاف الضرب: 656/2، والنكت الحسان: 295.

(4) اعتمدت في إيراد هذه المعاني وتقديم بعضها على بعض على تقدم وفاة من تبنى هذه المعاني والذين خصهم أبو حيان بالرد.

(5) هو سعيد بن أوس الأنصاري كان عالماً باللغة والنحو (ت 215هـ)، ينظر: أخبار النحويين البصريين: 52، ونزهة الألباء: 125، وأنباه الرواة: 30/2.

(6) الزخرف، من الآيتين: 51-52.

(7) ينظر: المقتضب: 296/3، والصاحبي: 126، والأمالي الشجرية: 336/2، والأزهية: 132، والجنى الداني: 226، ومغني اللبيب: 48/1.

نقل بعض النحاة والأدباء عن بعض أهل اليمن أنهم يزيدون (أم) في كلامهم، فيقولون: (أم نحن خرجنا خيار الناس، أم نطعم الطعام، أم نضرب الهام)[1].

وجعل ابن عصفور والهروي وابن الشجري وابن هشام (أم) زائدة في قول ساعدة بن جؤية:

يا ليتَ شِعْرِي ولا مُنجِي منَ الهرمِ أمْ هلْ على العَيْشِ بعدَ الشَّيْبِ منْ ندمِ

المعنى: هل على العيش بعد الشيب من ندم و (أم) زائدة[2].

ورد زيادتها أبو حيانْ برده على أبي زيد بقوله[3]: (ولا تزاد خلافاً لأبي زيد).

وفي رده على أبي زيد يرد على كل من وافقه وإنما خصه بالرد لأنه أول من ادعى هذا المعنى؛ لذلك نجده يؤكد رفضه في موضع آخر ويصف القول بزيادة (أم) بأنه قول ضعيف[4].

قد أنصف أبو حيان برده هذا الوجه؛ لأنه لم يثبت في لسان العرب لا نثرهم ولا شعرهم وما ورد من شاهد فإنه يؤخذ على الشذوذ ولا يقاس عليه.

أما القول أن زيادتها لغة يمانية فإن هذا لم يثبت إلا عن طريق أبي زيد، وهو خلاف ما عليه جميع النحويين.

---

(1) درة الغواص: 183، وفي لسان العرب، مادة (أمم) عن الليث وأبي حاتم السجستاني نقلاً عن أبي زيد أن زيادة (أم) لغة يمانية.

(2) ينظر: ضرائر الشعر: 74، والأزهية: 131، والأمالي الشجرية: 336/2، ومغني اللبيب: 48/1، وحاشية الدسوقي: 50/1، وحاشية الصبان: 105/3.

(3) البحر المحيط: 45/1.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 346/1.

ذكر المبرد أن أبا زيد كان يذهب وحده خلاف مذاهبهم وهو وجه لا يعرفه المفسرون ولا النحويون ولا يعرفون (أم) زائدة[1].

وإذا ثبت أن زيادة (أم) لغة يمانية، فإنما هي لغة ضعيفة مهملة ودليل إهمالها أن النحاة لم يذكروها ولم يعرفوا من الشواهد ما يقويها.

وأفضل ما يمكن أن تحمل عليه هذه اللغة إذا ثبتت أن تكون (أم) حرف تنبيه بمنزلة (ألا وأما) وهو رأي الأزهري كما نقله البغدادي بقوله[2]: (وتكون (أم) مبتدأة للكلام في الخبر وهي لغة يمانية يقول قائلهم: أم نحن خيار الناس، أم نطعم الطعام، أم نضرب الهام، وهو مخبر.

يقول البغدادي: وعلى هذا تكون غير زائدة، كأنها حرف افتتاح للتنبيه بمنزلة (ألا وأما) كقوله: أما والذي لا يعلم السر غيره) وعلى هذا المعنى يجوز أن يقدر في قوله تعالى: ((أَمْ أَنَا خَيْرٌ))[3] ألا أنا خير، وتكون (أم) حرف تنبيه فتقل حدة الخلاف المبنية على رفض الزيادة لكن هذا لم يقل به أحد كما أن حرف التنبيه يكون في أول الكلام لا في وسطه، لذلك أتوقف فيه خاصة أن هذا التقدير في القرآن الكريم.

وبذلك تبطل دعوى الزيادة كما أن القول بالزيادة يضيع معناها ويبعد الوجوه التي أقرها النحاة والمفسرون، ونحن اعتمدنا في منهجنا الابتعاد عن زيادة الحرف قدر المستطاع، والبحث جاهدين عن كل معنى جديد يخدم السياق من خلال ما نثبته من معنى للحرف نفسه.

---

(1) ينظر: المقتضب: 297/3.

(2) خزانة الأدب: 423/4، ولم أجد في التهذيب ما نسب إلى الأزهري.

(3) الزخرف، الآية: 52.

وسياق الآية لا يدل على زيادة (أم) بل على العكس فإن ما ذكره النحاة والمفسرون فيه من دلالة المعاني ما يجعلنا نتمسك بقوة بكل ما قالوه من معنى، حتى إننا نتمسك بقول النحوي والمفسر لما فيه من لطافة المعنى وقوة التعبير، فإذا نظرنا إلى قول النحوي والمفسر الآخر وجدنا من لطافة المعنى وقوة التعبير أيضاً ما ينسينا حلاوة المعنى الأول، وفي كلا القولين دلالات ومعانٍ تخدم النص وتغني القارئ وتبعدنا عن النظر إلى القول بزيادة (أم) ومن هذه المعاني ما ذكره الفراء من أن العرب تجعل (بل) مكان (أم) و (أم) مكان (بل) إذا كان في أول الكلام استفهام[1].

وتبعه أبو عبيدة بقوله[2]: (مجاز الآية: بل أنا خير من هذا) واستحسن ابن الشجري هذا المعنى بقوله[3]: (هذا التأويل في (أم) ههنا أحسن من الحكم بزيادتها).

وذكر الزمخشري أن (أم) هذه متصلة؛ لأن المعنى: أفلا تبصرون أم تبصرون؛ إلا أنه وضع قوله (أنا خير) موضع (تبصرون)؛ لأنهم إذا قالوا: أنت خير، فهم عنده بصراء، وهذا من إنزال السبب منزلة المسبب[4].

وعدّ أبو حيان رأيه متكلفاً ثم اختار القول أنها المنقطعة المقدرة بـ (بل) والهمزة التي للتقرير[5].

---

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء: 72/1.
(2) مجاز القرآن: 492/3.
(3) الأمالي الشجرية: 336/2.
(4) ينظر: الكشاف: 492/3.
(5) ينظر: البحر المحيط: 22/8.

لكن الغريب أن أبا حيان أنكر على الزمخشري تقديره ولم يذكر أن الزمخشري أجاز الوجه الثاني الذي تمسك به أبو حيان في كل موضع وذلك بقوله[1]: (ويجوز أن تكون منقطعة على: بل أأنا خير، والهمزة للتقرير، وذلك أنه قدم تعديد أسباب الفضل والتقدم عليهم من ملك مصر وجري الأنهار تحته ونادى بذلك وملأ به مسامعهم، ثم قال: أنا خير، كأنه يقول: أثبت عندكم واستقر أني أنا خير وهذه حالي).

في قول الزمخشري سعة إذ يجيز الوجهين من غير أن يخطئ رأياً أو ينكر تأويلاً، وهذا ما نطمح إليه أي: إذا صح لـ (أم) معنى يلائم السياق، ويقرب المعنى ويزيده وضوحاً، فلا بأس من الأخذ به.

لذلك يترجح عندي رأي أبي حيان من رفضه القول بزيادة (أم) المنقطعة، وتقديرها بـ (بل) والهمزة التي للتقرير أي: بل أأنا خير ممن هو ضعيف لا يكاد يفصح عن مقصوده إذا تكلم، وهو الملك المتحكم فيهم، قالوا له بلا شك: أنت خير كأن فرعون قال إثر ما عدد من أسباب فضله ومبادئ خيريته: أثبت عندكم واستقر لديكم أني خير وهذه حالي من هذا[2].

على أني لا أرفض المعاني الأخرى بل هي معانٍ مقبولة ومطروقة، ولا بأس من الأخذ بها، وفي ذلك سعة في المعاني وخدمة للنص على أن يكون المعيار في تحديد معنى (أم) السياق وحده.

الوجه الثاني: يرى ابن عطية أن (أم) في قوله تعالى: ((أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ

---

(1) الكشاف: 492/3.

(2) ينظر: البحر المحيط: 22/8.

حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ))[1] تكون بمعنى ألف الاستفهام في صدر الكلام وهي لغة يمانية[2].

كما يرى الطبري أن (أم) يستفهم بها في وسط كلام قد تقدم صدره ومنه هذه الآية ومنه: ((أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ))[3].

ورد أبو حيان ابن عطية بقوله[4]: (لم اقف لأحد من النحويين علـــى أن (أم) يستفهم بها في صدر الكلام، وأين ذلك؟.

وإذا صح النقل فلا مدفع فيه ولا مطعن).

ورد الطبري بقوله[5]: (وهذا قول غريب).

ثم يعقب بعد هذه الردود بقوله[6]: (وتلخص أن (أم) هنا فيهـــا ثلاثـــة أقـــوال المشهور أنها هنا منقطعة بمعنى بل والهمزة).

ونجده أيضاً يرفض هذا المعنى في موضع آخـــر فـــي قولـــه تعـــالى: ((أَمْ تَأْمُرُهُمْ))[7] إذ ذكر أن بعضهم يرى أن (أم) بمعنى الهمزة، أي: أتأمرهم فـــردهم بقوله[8]: (والصحيح أنها تتقدر بـــ(بل) والهمزة).

---

(1) البقرة، الآية: 133.

(2) ينظر: المحرر الوجيز : 497/1 .

(3) السجدة، الآية: 3، ينظر: جامع البيان: 485/1 ، 562 .

(4) البحر المحيط: 401/1، وينظر: 139/2.

(5) المصدر نفسه: 401/1.

(6) المصدر نفسه، وينظر: 139/2.

(7) الطور، الآية: 32.

(8) البحر المحيط: 151/8.

كما ذكر قبل ذلك أن تقدير (أم) بالهمزة فقط قول ضعيف[1].

نستخلص من هذه الردود المتناثرة أن أبا حيان يرفض أي معنى آخر لـ (أم) ولا يثبت لها من المعاني سوى (بل) والهمزة ويؤكد على هذا المعنى في كل موضع ترد فيه (أم) ويبين علّة إثباته هذا المعنى في الموضع الذي رد به ابن عطية والطبري بقوله[2]: (و(أم) هنا منقطعة تتضمن معنى (بل) وهمزة الاستفهام الدالة على الإنكار والتقدير: بل أكنتم شهداء، فمعنى الإضراب الانتقال من شيء إلى شيء لا أن ذلك إبطال لما قبله، ومعنى الاستفهام هنا التقريع والتوبيخ، وهو في معنى النفي، أي: ما كنتم شهداء فكيف تنسبون إليه ما لا تعلمون ولا شهدتموه أنتم ولا أسلافكم).

ودعوى أن (أم) لا تكون للاستفهام وحده تعسف وإجحاف لهذا المعنى خاصة أنه قد أثبت لها هذا المعنى كبار النحويين والمفسرين كالخليل بقوله[3]: (أم حرف استفهام على أوله).

ويرى سيبويه أن (أم) بمنزلة ألف الاستفهام؛ لذلك لا يجوز أن نقول: أم أتقول؟ ويجوز أن تقول: أم من تقول[4]؟

وقال الفراء في قوله تعالى: ((الم تَنزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ))[5]: (فجاءت (أم) وليس قبلها استفهام، فهذا دليل على أنها استفهام مبتدأ على كلام قد سبقه)[6].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 346/1.

(2) المصدر نفسه: 401/1.

(3) العين: 235/8.

(4) ينظر: الكتاب: 189/3.

(5) السجدة، الآيات: 1-2-3.

(6) معاني القرآن للفراء: 71/1، وينظر: معاني القرآن للأخفش: 31/1-32-151.

وأثبت المبرد لها هذا المعنى أيضاً[1]، وتبعه الزجاجي[2] والطوسي[3].

قال الهروي[4]: (تكون (أم) بمعنى ألف الاستفهام كقولك: أم تريد أن تخرج، معناه: أتريد أن تخرج؟.

قال الله تعالى: (﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾)[5] أتى بـ (أم) ولم يسبقها استفهام فيرد عليه (أم).

وإنما جعلها هي الاستفهام بمعنى: أتقولون افتراه جعل (أم) بمعنى ألف الاستفهام، وكذلك قوله: (﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ﴾)[6]، (﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ﴾)[7]، (﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ﴾)[8]، (﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ﴾)[9].

معنى (أم) في كل ذلك: ألف الاستفهام؛ لأنه لم يتقدمها استفهام ونحوها كثير في القرآن).

وأكد الأعلم هذا المعنى بقوله[10]: (اعلم أن (أم) فيها معنى حرف الاستفهام وحرف العطف).

---

(1) ينظر: المقتضب: 286/3.

(2) ينظر: حروف المعاني: 48.

(3) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: 4/3.

(4) الأزهية: 130-131.

(5) يونس، الآية: 38.

(6) البقرة، الآية: 108.

(7) الفرقان، الآية: 44.

(8) الطور، الآية: 39.

(9) النساء، الآية: 53.

(10) النكت في تفسير كتاب سيبويه: 796/2.

وذكر ابن هشام أن أبا عبيدة يرى أنها قد تأتي بمعنى الاستفهام المجرد، فقال في قول الأخطل[1]:

كذبتك عينك أم رأيت بواسطٍ		غلسَ الظّلام مِنَ الرَّباب خيالا

(إن المعنى: هل رأيت؟)[2].

وما أوردته من أقوال وشواهد تغني عن الرد على أبي حيان وتساعدني على إثبات معنى لطيف لـــ (أم) لا مسوغ لإنكاره ألا وهو التجرد للاستفهام، وبذلك أخالف صاحب أطروحة (الحروف الثنائية غير المختصة في القرآن الكريم) فيما ادعاه بقوله[3]: (إن القول بأن (أم) بمعنى همزة الاستفهام لا يعني أنها حرف للاستفهام المحض وهي لا تغني من الهمزة، ولا تقوم مقامها فمثلاً لا تقع (أم) في ابتداء الكلام، إنما تأتي بعد كلام سابق، فكأنما تأتي للربط المعنوي والتنبيه على ما بعدها بأسلوب يتضمن الاستفهام لكنه استفهام خارج لمعنى الإنكار أو التقرير أو التوبيخ).

ففي قول الهروي وما نقله ابن هشام عن أبي عبيدة الكفاية في الرد على ما ادعاه صاحب أطروحة (الحروف الثنائية غير المختصة في القرآن الكريم) ولست أنكر قوله إن (أم) تحمل معنى الاستفهام، وإن هذا الاستفهام خارج لمعنى الإنكار أو التقرير أو التوبيخ، لكن ذلك كله مرده إلى السياق، فهو الذي يحدد معنى (أم) وما تحمل من معنى الاستفهام المجرد أو الاستفهام البلاغي بما فيه من معنى الإنكار أو التقرير أو التوبيخ.

---

(1) ديوانه: 41، والشاهد في خزانة الأدب: 252/4، وشرح شواهد المغني: 143/1.
(2) مغني اللبيب: 45/1.
(3) الحروف الثنائية غير المختصة في القرآن الكريم (أطروحة دكتوراه): 124.

ويترجح عندي أن معنى (أم) مقرون بالسياق، فهو الذي يحدد حاجة الـــنص للمعنى الذي تحمله (أم) فقد تقع في ابتداء الكلام، ويراد بها مجرد الاستفهام، وقـــد تدل على الاستفهام في موضع آخر ويخرج هذا الاستفهام لأغراض بلاغية تحددها حاجة النص للمعنى المطلوب.

ويؤنس ما ذهبت إليه قولُ الدكتور فاضل السامرائي: (والذي يبدو لي أن (أم) لا تستعمل إلا في الاستفهام)[1]، ثم قال في قولـــه تعـــالى: ((وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ قُلْ سَمُّوهُمْ أَمْ تُنَبِّئُونَهُ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي الْأَرْضِ أَمْ بِظَاهِرٍ مِنَ الْقَوْلِ بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مَكْرُهُمْ))[2]: (فجاء بـــ (أم) للاستفهام الإنكاري وفي التقرير والإثبات بـــ (بل))[3].

ولست بذلك أنكر على أبي حيان ما أقرّه من معنى، لكني أقول: إنه قد يطرد تقدير (أم) بـــ (بل) والهمزة في أكثر الشواهد التي ذكرت على أن يصح أن تكـــون لمجرد الاستفهام أو الاستفهام البلاغي في ابتداء الكلام أو وسطه وفي هذا الكثيـــر من المرونة في استخدام الحرف على أن يحدد ذلك كله السياق وحاجة النص بمـــا يخدم المعنى المطلوب.

وربما لا يخفى بما في هذا الرأي من أهمية جمع أقوال العلماء وعدم رفض أي قول منهم أو دفعه والخروج بذلك من دائرة الخلاف.

علماً أني أوافق أبا حيان في إنكاره على ابن عطية بما ادعاه من أن الاستفهام في بداية الكلام لغة يمانية إذ لم أوفق إلى ما يقوي هذا القول. ولكن ثبت في الوجه

---

(1) معاني النحو: 243/3.

(2) الرعد، الآية: 33.

(3) معاني النحو: 243/3.

الأول من معاني (أم) أن أبا زيد ذكر أن زيادة (أم) لغة يمانية وربما اختلط الأمر على ابن عطية فتوهم أن وقوع (أم) في صدر الجملة إذا جاز أن يستفهم بها أن تكون لغة يمانية وهذا لم يثبت ولا صحة له.

وما أوردته من أقوال وشواهد تثبت الاستفهام لـ (أم) في صدر الكلام ووسطه على أن ذلك ليس لغة يمانية ولا غيرها.

وقد قرر أبو حيان أنه إن ثبت النقل فلا مدفع فيه ولا مطعن وقد ثبت بما نقلت من أقوال وشواهد تجرد الهمزة للاستفهام فلا مدفع لهذا المعنى ولا مطعن.

الوجه الثالث:

يرى ابن مالك أن (أم) تأتي لمجرد الإضراب بمعنى (بل) وصرح بهذا المعنى بقوله[1]: (وقد يجاء بها لمجرد الأضراب ومن علامات ذلك في اللفظ أن يليها استفهام نحو: ((أَمْ مَاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ))[2]، ونحو: ((أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُمْ))[3] ونحو قول الشاعر[4]:

أم كيف ينفع ما تُعطي العلوقُ به   رئمانَ أنفٍ إذا ما ضُنَّ باللبن

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك: 219/3-220، وينظر: شرح عمدة الحافظ: 617، وارتشاف الضرب: 656/2.

(2) النمل، الآية: 84.

(3) الملك، الآية: 20.

(4) البيت للأفنون بن مريم التغلبي في شرح اختيارات المفضل: 1164، والبيان والتبيين: 9/1، وخزانة الأدب: 139/11-142، وشرح شواهد المغني: 144/1، وبلا نسبة في الخصائص: 184/2، وشرح المفصل: 18/4، ومغني اللبيب: 45/1.

ورده أبو حيان بقوله[1]: (هذا غير مشهور) ورده في موضع آخر بقولـــه[2]: (وقال هو (أي ابن مالك): (أم) لمجرد الإضراب وهي بمعنى: بل عاطفة ما بعدها على ما قبلها، واستدل على العطف بما نقل أن بعض العرب قال: إن هنـــا إبـــلاً أم شاء.

قال: وهذا عطف صريح يقوي عدم الإضمار في المرفوع، وقد رردنـــا مـــا ذهب إليه في الشرح الكبير)[3].

ثم بين في موضع آخر أن مجيئها مرادفة لـــ (بل) فقـــط قـــول ضـــعيف[4]، واستعرض في موضع آخر آراء النحاة في (أم) ثم رفضها جميعاً وصحح القـــول بأنها تقدر بـــ (بل) والهمزة[5].

فأي معنى يخدم النص نسعى لإثباته حتى إذا كان مبتدعاً، وقال به من ضعَّفه النحاة، أو أنكروه على أن لا يخالف قاعدة ولا ضابطاً نحويـــاً، ولا يـــسيء إلـــى النص.

فكيف إذا كان في المعنى ما يخدم النص ويزيده روعة وقـــوة فـــي التعبيـــر وبلاغة وتنوعاً في الاستعمال وكان هناك ما يثبت ذلك المعنى؟

---

(1) النكت الحسان: 295.

(2) ارتشاف الضرب: 656/2.

(3) هو كتابه المسمى (التذييل والتكميل في شرح التسهيل) وصف هو وارتشاف الضرب بأنه لم يؤلف في العربية أعظم منهما ولا أحصى للخلاف والأقوال، ولا يزال مخطوطاً وتوجد منـــه عدة نسخ في مصر، ينظر: أبو حيان النحوي: 113.

(4) ينظر: البحر المحيط: 346/1.

(5) ينظر: المصدر نفسه: 139/2 و151/8.

فمنهج بحثنا التزام الأخذ بذلك المعنى وإهمال قول من يخالفه بغض النظر عن صاحب القول المخالف ومكانته.

ومعنى الإضراب لـ (أم) أثبته كبار النحاة كالخليل بقوله[1]: (ويكون (أم) بمعنى (بل)).

وذكر أبو حيان نفسه أن الكسائي وهشام يذهبان إلى أنها بمنزلة (بل) وما بعدها مثل ما قبلها فإذا قلت: قام زيد أم عمرو، فالمعنى: بل قام، وإذا قلت: هل قام زيد أم قام عمرو؟ فالمعنى: بل هل قام زيد[2].

وفصل المبرد القول فيها موضحاً أنها تكون منقطعة عن ا قبلها خبراً كان أو استفهاماً، ثم بين الفرق بين أن تكون (أم) بمعنى (بل) وبين (بل) حقيقة بقوله[3]: (إن هذا لزيد أم عمرو يا فتى، وذلك أنك نظرت إلى شخص فتوهمته زيداً، فقلت على ما سبق إليك، ثم أدركك الظن أنه عمرو فانصرفت عن الأول فقلت: أم عمرو مستفهماً فإنما هو إضراب عن الأول على معنى (بل)، إلا أن ما يقع بعد (بل) يقين، وما يقع بعد (أم) مظنون مشكوك فيه، وذلك أنك تقول: ضربت زيداً ناسياً، أو غالطاً، ثم تذكر، أو تنبه، فتقول: بل عمراً مستدركاً مثبتاً للثاني تاركاً الأول.

فـ (بل) تخرج من غلط إلى استثبات ومن نسيان إلى ذكرٍ و (أم) معها ظن أو استفهام وإضراب عن ما كان قبله).

---

(1) العين: 235/8، و ينظر: الكتاب: 174/3.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب: 654/2، وهمع الهوامع: 242/5.

(3) المقتضب: 288/3-289.

وتبعه على هذا التفصيل والمعنى ابن السرّاج[1] إلا أنَّ الهروي زاد في التفصيل والتوضيح وإيراد الشواهد إذ قال[2]: (قام زيد أم عمرو، معناه: بل قام عمرو، رجعت عن الأول واثبت الثاني كأنك ذكرت الأول غالطاً ثم رجعت، وحكي عنهم: إنها لإبلٌ أم شاةٌ، والمعنى: بل هي شاةٌ ..... وقال علقمة بن عبدة في (أم) بمعنى بل[3]:

هل ما علمْتَ وما استُودِعت مكتومُ   أم حَبْلُها إذ نأتْك اليوم مصرومُ
أم هل كبير بكى لم يقضِ عبرتــه   إثْرَ الأحبَّة يوم البَينِ مَشْكومُ

وقال الآخر[4]:

فوالله ما أدري أسَلمى تَغَوَّلَتْ   أم النَّوْمُ أم كلٌّ إليَّ حبيبُ

معناه: بل كلٌّ إليَّ حبيبٌ).

كما ذكر هذا المعنى ابن برهان[5] والمرادي[6] فلا سبيل بعد كل ما ذكرناه لإلغاء هذا المعنى.

نخلص من هذا كله أن الذي يقرر دلالة (أم) على معنى الإضراب المجرد أو الاستفهام المجرد أو الإضراب والاستفهام معاً هو السياق على خلاف ما

---

(1) ينظر: الأصول في النحو: 58/2.

(2) الأزهية: 128–129.

(3) الكتاب: 487/1، والأمالي الشجرية: 334، وشرح المفصل: 18/4، 153/8.

(4) في لسان العرب، مادة (أمم) دون عزو.

(5) ينظر: شرح اللمع: 259/1.

(6) ينظر: الجنى الداني: 226.

قرره أبو حيان من أن (أم) لا تكون إلا بمعنى الإضراب والاستفهام على الرغم من أن هذا المعنى قد يصلح في مواضع كثيرة لكنه غير مطرد في كل موضع وربما بمخالفتي أبا حيان أكون قد خالفت إجماع البصريين الذي نسبة إليهم ابن الشجري بقوله[1]: (والبصريون مجمعون على أنها لا تكون بمعنى (بل) إلا بتقدير همزة الاستفهام معها).

وهذا الكلام غير دقيق وفيه نظر؛ لأنه قد مر أن الخليل وظاهر كلام سيبويه والمقتضب وابن السراج وغيرهم يقدرون (أم) المنقطعة بـ (بل) من غير همزة الاستفهام.

لكن هذا الرأي هو الراجح عندي وبذلك أخالف صاحب أطروحة (الحروف الثنائية غير المختصة في القرآن الكريم) فيما يراه من أن (أم) لا تكون بمعنى بل تماماً وذلك بقوله[2]: (والحق أنها لا تكون بمعنى (بل) تماماً، ولا تغني عنها فلكل حرف منهما دلالته).

وأوافقه أن لكل حرف منهما دلالته كما ذكرنا قبل قليل وهذا المعنى أكده الدكتور فاضل السامرائي بقوله[3]: (فليست (أم) فيه بمعنى (بل) فيما أرى وأنت تُحِسُّ أن ثمة فرقاً بين قولك: بل أنا خير من هذا الذي هو مهين وقوله: ((أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا))[4] الآية، فالأول كلام تقريري يقرر فيه فرعون الأمر، وأما الثاني ففيه من التعجب والتهكم وفيه طلب مشاركة في ذلك).

---

(1) الأمالي الشجرية: 335/2.

(2) الحروف الثنائية غير المختصة في القرآن الكريم (أطروحة دكتوراه): 125.

(3) معاني النحو: 243/3.

(4) الزخرف، الآية: 52.

لكن معنى (بل) المجرد أقره كثير من النحاة وخاصة الهروي في قوله: (قــام زيد أم عمرو، معناه: بل قام عمرو، رجعت عن الأول واثبت الثاني كأنما ذكــرت الأول غالطاً ثم رجعت).

وفي هذا النص ما ينفي معنى الاستفهام مطلقاً، ويجرد (أم) للإضراب فقط.

لذا يترجح عندي أن لــ (أم) معانٍ مطروقة يحددها السياق وحاجة الــنص لــذلك المعنى ولا سبيل لإنكار هذه المعاني إلا القول بزيادتها فهو قول مردود؛ لأن معنى الزيادة يجب أن يُنزّه عنه كلام الله سبحانه وتعالى إلا إذا ثبت بدليل لا يقبل الــشك ولا سبيل لدفعه فإنما تُؤول الزيادة بمعنى التوكيد وليس فــي (أم) الزائــدة معنــى التوكيد لذا ينزه القرآن الكريم عن هذا المعنى أما في غير القرآن، فالرأي أضــعف من إثباته ولا ضرورة تدعو إلى القول به ولا يخدم إثبات الزيادة أيَّ تعبيــرٍ أمــا المعاني الأخرى ففيها الكثير من الدلالات والمعاني التي تدعو إلى التمسك بها.

المبحث الرابع
(أن)

وفيه اثنان وعشرون رداً:
تناولت منها مسألتين:

- ❖ **إعمال (أن) المخففة.**
- ❖ **(أن) المفتوحة النافية.**

ردوده في (أن):

العنوان	المردودعليه	المسألة	الرد	المصدر
1 – (أن) والنفي	بعض النحويين	زعم بعض النحويين أنّ (أنْ) تأتي للنفي	ولا تكون للنفي خلافاً لزاعمي ذلك	ارتشاف الضرب: 425/2، والبحر المحيط: 119/1،
2 – (أن) ومعنى (إذ)	بعض النحويين	زعم بعض النحويين أنّ (أنْ) تأتي بمعنى (إذ)	ولا تكون بمعنى (إذ) خلافاً لزاعمي ذلك	البحر المحيط: 119/1
3 – (أنْ) ومعنى (لئلا)	بعض النحويين	زعم بعض النحويين أن (أن) تأتي بمعنى (لئلا)	ولا تكون بمعنى (لئلا) خلافاً لزاعمي ذلك	البحر المحيط: 119/1
4 – العلة في جواز أن تسد الحال مسد خبر (أنْ)	الكسائي والفراء وهشام	علّلوا منع جواز أن تسد الحال مسدَ خبر (أنْ) الناصبة للفعل بأنها لما عملت فيما بعدها اشتبهت الأدوات وبعدت عن المصادر ولم يجز فيها ما جاز في المصادر	وهذا التعليل فيه نظر فإن المصدر أيضاً عامل فيما بعده، فالصحيح ما ذكرناه من التعليل	تذكرة النحاة: 653
5 – الرفع بعد (أن)	ابن السيد	يرى ابن السيد في قول الزجاجي: علمت أنْ يقوم زيد هو خطأ كان حقه أن يقوم	وهو ضعيف كما قال سيبويه	تذكرة النحاة: 494-495

	مجاهد وبعض النحويين	قرأ مجاهد ((أن يتمُ الرضاعة)) [البقرة: 233] برفع الميم وأنشد بعض النحويين ما يؤيد هذه القراءة	ولا يحفظ (أنْ) غير ناصبة إلا في هذا الشعر والقراءة المنسوبة إلى مجاهد وما سبيله هذا لا تبنى عليه قاعدة	البحر المحيط: 213/2
6 – (أنْ) المصدرية مع فعل الأمر	سيبويه وغيره	يرى سيبويه جواز وصل (أن) المصدرية بفعل الأمر، نص على ذلك سيبويه وغيره	وفي ذلك نظر؛ لأن جميع ما ذكر من ذلك محتمل ولا أحفظ من كلامهم: عجب من أن أضرب زيداً ولا يعجبني أن اضرب زيداً فتوصل بالأمر؛ لأن إشكال المصدر يحيل معنى الأمر	البحر المحيط: 381/1
7 – المجازاة بـ (أنْ)	الأصمعي والكوفيون	يرى الأصمعي والكوفيون أنّ (أنْ) تأتي للمجازاة ومن ذلك: أتغضب إن أُذنا قتيبة حُزّتا	ولا تكون (أنْ) للمجازاة خلافاً للأصمعي والكوفيين	ارتشاف الضرب: 425/2، والبحر المحيط: 118/1
8 – (أنْ) ومعنى (إنْ)	الفارسي	زعم الفارسي أن (أن) تكون بمعنى (إن) المكسورة المخففة من الثقيلة	لا تكون أن بمعنى (إنْ) المكسورة المخففة من الثقيلة خلافاً للفارسي	البحر المحيط: 118/1

9 – (أن) التفسيرية	الكوفيون	زعموا أنها لا تأتي للتفسير	ويكون أيضاً حرف تفسير خلافاً للكوفيين	البحر المحيط: 118/1
10 – زيادة (أنْ) بعد لما	الزمخشري وأبو علي	تزاد (أن) بإطراد بعد (لما) نحو ((فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ)) [يوسف:96] فتفيد التوكيد ومعنى آخر وهو أن الجواب يكون بعقب الفعل الذي يلي (أن) فيه فينبه على السبب والاتصال	وما ذهبا إليه لا يعرفه كبراء النحويين	ارتشاف الضرب: 423/2، والبحر المحيط: 118/1
11 – زيادة (أن) بعد لو	ابن عصفور	ذهب ابن عصفور إلى أنها غير زائدة في نحو: والله إن لو فعلت، بل هي رابطة والجواب (لو) وما دخلت عليه	تزاد بعد القسم الذي يليه (لو) هذا مذهب سيبويه والصحيح ما ذهب إليه سيبويه	ارتشاف الضرب: 423/2، والبحر المحيط: 118/1
12 – زيادة (أن) في قوله تعالى ((أَلَّا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكِيلاً)) [الاسراء:2]	بعض النحويين	أجاز بعضهم أن تكون (أن) هنا زائدة ويكون (لا تتخذوا) معمولاً لقول محذوف	لا يجوز أن تكون (أن) زائدة ويكون (ألا تتخذوا) معمولاً لقول محذوف خلافاً لمجوز ذلك إذ ليس من مواضع زيادة (أن)	البحر المحيط: 7/6، والنهر الماد: 4/6

13 – (أن) الناصبة	ابن طاهر	زعم ابن طاهر أنها لا تخلص المضارع للاستقبال	وتخلص المضارع للاستقبال خلافاً لابن طاهر	ارتشاف الضرب: 387/2
			وتخلص المضارع للاستقبال خلافاً لمن زعم أنها قد تأتي غير مخلصة له	البحر المحيط: 464
14 – الإضافة إلى (أن)	ابن الطراوة	لا يجيز ابن الطراوة أن يضاف إلى (أن)	جاز نحو: هو أهل أن يفعل خلافاً لابن الطراوة، والسماع يرد عليه حكى الثقاة(مخافة أن يفعل) بالإضافة	ارتشاف الضرب: 388/2
15 – إعمال (أن) الزائدة	الأخفش	أجاز أن تعمل (أن) زائدة	ولا تعمل (أن) زائدة خلافاً للأخفش ولا حجة له فيما استشهد به	ارتشاف الضرب: 390/2

16 – بساطة (أن) الزائدة	بعض النحويين	يرون أن أصلها ثلاثي فهي (أن) المشددة خففت	(أن) الزائدة حرف بسيط ثنائي الوضع لا أن أصله ثلاثي خلافاً لبعضهم	ارتشاف الضرب: 424/2
17 – حذف (أن)	الكوفيون ومن وافقهم من البصريين	ذهبوا إلى جواز القياس على ما حذفت منه (أن)	والصحيح قصر ما حذف من ذلك على السماع ويرفع ولا ينصب بعد الخلاف إلا ما سمع	ارتشاف الضرب: 423/2
	ابن عطية	قرأ إبراهيم بن وثاب قوله تعالى: ((فترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون)) بقلب تاء (ترى) ياءً. قال ابن عطية: يحتمل أن يكون (الذين) فاعل يرى، والمعنى أن يسارعون، فحذفت (أن) إيجازاً	هذا ضعيف لأن حذف (أن) من نحو هذا لا ينقاس	البحر المحيط: 508/3
	الأخفش والمبرد والكوفيون	خرجوا قوله تعالى ((يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ)) [الكهف:16] على أن (أنْ) محذوفة وتكون (أنْ) وما بعدها محمولاً على إضمار حرف جر، التقدير: بأن لا يعبدوا إلا الله	الصحيح قصر ما ورد على السماع وما كان هكذا فلا ينبغي أن تخرج الآية عليه	البحر المحيط: 282/1

18 – (أن) في قوله تعالى ((أَنْ أَنْذِرْ)) [نوح:1]	بعض المفسرين	يرون أنها (أنْ) التفسيرية	وهذا الوجه أولى من التفسير لأن الكوفيين لا يثبتون لـــ (أن) أن تكون تفسيرية ولأن التأصيل خير من دعوى الحذف	البحر المحيط: 122/5
19 – (أن) في قوله ((ألا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ)) [الرحمن:8]	الزمخشري، وابن عطية	قال الزمخشري: أو هي المفسرة وقال ابن عطية: ويحتمل أن تكون (أن) مفسرة فيكون (تطغوا) جزماً	ولا يجوز ما قالاه من أن (أن) مفسرة لأنه فات أحد شرطيها وهو أن يكون ما قبلها جملة فيها معنى القول ووضع الميزان جملة ليس فيها معنى القول	البحر المحيط: 189/8، والنهر الماد: 186/8
20 – (أن) في قوله تعالى: ((أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ)) [ســبأ:11]	الحوفي	أجاز الحوفي وغيره أن تكون مفسرة.	ولا يصح لأن من شرطها أن يتقدمها معنى القول وأن ليس فيه معنى القول	البحر المحيط: 263/7، والنهر الماد: 261/7
	بعضهم	وقدر بعضهم قبلها فعلاً محذوفاً حتى يصح أن تكون مفسرة وتقديره: وأمرناه	ولا ضرورة تدعو إلى هذا المحذوف	
21 – زيادة (أن)	الأخفش	ذهب إلى أن (أن) في قوله تعالى: ((ما لنا ألا	هذا ليس بشيء؛ لأن الزيادة	البحر المحيط:

وأعمالها		نقاتل)) زائدة وعملت النصب كما عمل باء الجر الزائد الجر، والجملة حال، أي: وما لنا غير مقاتلين فيكون مثل قوله تعالى: ((مَا لَكَ لا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ)) [يوسف:11]، ((مَا لَكُمْ لا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَاراً)) [نوح:13] وتقول العرب: مالك قائماً.	والحذف على خلاف الأصل، ولا تذهب إليهما إلا لضرورة، ولا ضرورة هنا إلى ذلك مع صحة المعنى في عدم الزيادة والحذف .	256/2
22 – وصل (أنْ) بالفعل غير المتصرف	أبو البقاء	أجاز في قوله تعالى: ((وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ)) [الأعراف: 185] أن تكون (أن) هي المخففة من الثقيلة وأن تكون مصدرية يعني أن تكون الموضوعة على حرفين وهي الناصبة للفعل المضارع.	ليس بشيء؛ لأنهم نصوا على أنها توصل بفعل متصرف مطلقاً يعنون ماضياً ومضارعاً وأمراً فشرطوا فيه التصرف وعسى فعل جامد فلا يجوز أن يكون صلة بـــ (أن)	البحر المحيط: 432/4
23 – إعمال (أنْ) المخففة	الكوفيون، وأبو البقاء	يرون أنها لا تعملِ لا في ظاهر ولا مضمر	وينبغي أن يخص بمضمر محذوف ولا يلزم أن يكون ضمير الشأن	ارتشاف الضرب: 152/2، ومنهج السالك: 84
			وما قدره أبو البقاء ليس بجيد	البحر المحيط: 374/3

إعمال (أنْ) المخففة

إذا خففت (أنَّ) ففي إعمالها مذهبان:

الأول: يرى جمهور النحاة أنها إذا خففت بقي لها عملها لبقائها على اختصاصها بالأسماء إلا أن اسمها لا يكون إلا ضمير شأن محذوفاً[1].

وأجاز المبرد[2]، والهروي[3]، وابن عصفور[4]، وعليه طائفة من المغاربة[5] أن تعمل (أنْ) كحالها وهي ثقيلة من غير إضمار اسمها قياساً على أن الفعل يعمل محذوفاً عمله تاماً.

وحجتهم أنها بمنزلة الفعل فإذا خففت كانت كالفعل فالفعل يعمل عمله وإن حذف منه شيء، فيقال: لم يك زيد منطلقاً؛ ولأن الحرف بمنزلة الفعل فلما حذف منه شيء لم يغير عمله كما لم يغير عمل (لم يك) حين حذف[6].

المذهب الثاني: ذهب الكوفيون إلا الفراء إلى إهمال (أنْ) وإلغاء عملها فهي لا تعمل شيئاً لا في ظاهر ولا مضمر بل هي حرف مصدري كسائر حروف المصادر مع زوال اختصاصها بالأسماء فتدخل على الجملة الاسمية والفعلية[7].

---

(1) ينظر: الكتاب: 137/2، 74/3، والأصول في النحو: 287/1، وشرح المفصل: 72/8، ورصف المباني: 114، ومغني اللبيب: 31/1، وهمع الهوامع: 185/2.

(2) ينظر: المقتضب: 364/2.

(3) ينظر: الأزهية: 70 .

(4) ينظر: ارتشاف الضرَب: 152/2.

(5) ينظر: ارتشاف الضرَب: 152/2، ومغني اللبيب: 31/1، وهمع الهوامع: 185/2.

(6) ينظر: الكتاب: 137/2، والمقتضب: 364/2.

(7) ينظر: الإنصاف: 195/1، وارتشاف الضرب: 152/2، ومغني اللبيب: 31/1، وهمع الهوامع: 184/2، والموفى في النحو الكوفي: 149.

ونقل الأنباري حجج القائلين به بقولهم[1]: (إنما قلنا إنها لا تعمل؛ لأن المشددة إنما عملت؛ لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ؛ لأنها على ثلاثة أحرف، كما أنه على ثلاثة أحرف وأنها مبنية على الفتح كما أنه مبني على الفتح فإذا خففت فقد زال شبهها به، فوجب أن يبطل عملها).

وخالف أبو حيان الكوفيين إذ يرى أنها تعمل في مضمر محذوف وهو ضمير الشأن[2]، وظهر مذهبه واضحاً في رده على أبي البقاء بعد أن زعم أنه قدر المحذوف من قوله تعالى ((أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ))[3] أنكم إذا سمعتم[4]، بقوله[5]: ((أنْ) هي المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف وتقديره: أنه إذا سمعتم.

وما قدره أبو البقاء ليس بجيد؛ لأنها إذا خففت (أن) لم تعمل في ضمير إلا إذا كان ضميرَ أمرٍ وشأنٍ محذوفٍ، وأعمالها في غير ضرورة نحو قوله[6]:

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني		طلاقَكِ لم أبخلْ وأنت صديقُ

لي على قول أبي حيان مأخذان:

الأول: أنه نسب لأبي البقاء ما ليس له ورد عليه شيئاً لم يقل به إذ أنه قال في هذا الموضع[7]: ((أنْ) هي المخففة من الثقيلة، أي: إنَّه إذا سمعتم آيات الله).

---

(1) الإنصاف: 195/1.

(2) ينظر: منهج السالك: 84.

(3) النساء، الآية: 140.

(4) ينظر: البحر المحيط: 374/3.

(5) المصدر نفسه.

(6) قائله مجهول، وهو من شواهد ابن عقيل: 139/1، وشرح شواهد المغني: 105/1، وشرح الأشموني: 290/1.

(7) إملاء ما من به الرحمن: 198/1.

فتقديره موافق لما عليه أبو حيان وما نسب إليه وهمٌ.

والمأخذ الثاني: أنه في رده على أبي البقاء يناقض نفسه ويدحض رأياً آخر له ويبطل ما أجازه في موضع آخر في قوله[1]: (وينبغي أن يخص بمضمر محذوف ولا يلزم أن يكون ضمير الشأن كما زعم بعض أصحابنا بل إذا أمكن تقديره بغيره قدر، قال سيبويه[2]: (((وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا))[3]، بأنك قد صدقت، وفي قولهم: أرسل إليه أن ما أنت وذا، أي: بأنك ما أنت وذا).

أجاز أبو حيان في هذا الموضع أن يقدر الضمير بغير ضمير الشأن من غير ضرورة تدعو إلى ذلك كما أكد في موضع سابق في رده على أبي البقاء واستشهد بقول سيبويه ليعزز قوله، وهذا ما يفند قوله الأول الداعي إلى لزوم تقدير ضمير الشأن إلا في الضرورة، كما أن في رده على أبي البقاء وهمٌ ينزه أبو البقاء عنه.

واختار بعض المحدثين مذهب الكوفيين الداعي لإلغاء عمل (أنْ) المخففة؛ لأنه يبعدهم عن التأويل والتقدير ويخلصهم من التكلف في تقدير اسمها من ضمير شأن أو غيره؛ لأنها عندهم نظيرة (إنْ) المخففة المكسورة فكما أنّ (إنْ) إذا خففت وقعت بعدها الجمل الفعلية والاسمية فهي نظيرتها خففت ليصح وقوع الجمل الفعلية والاسمية بعدها[4].

---

(1) ارتشاف الضرب: 152/2.

(2) الكتاب: 163/3.

(3) الصافات، من الآيتين: 104-105.

(4) ينظر: (ما يخفف من الأحرف المشبهة بالفعل)، د. فاضل السامرائي: 124، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد 18، لسنة 1974م، والنحو العربي، نقد وبناء: 88.

كما نسب الغلاييني هذا المذهب إلى سيبويه والكوفيين ثم قال[1]: (وهـذا مـا يظهر أنه الحق وهو مذهب لا تكلف فيه).

وقد وهم الغلاييني فيما نسبه إلى سيبويه وربما أوقعه في هذا الوهم السيوطي إذ نسب إلى سيبويه أنه ذهب مذهب الكوفيين في عدم أعمال (أن) المخففة مطلقاً[2]. وقد ذكرت النص الذي يثبت أن سيبويه ذهب إلى تقدير اسم لها وأن قوله بالإهمال عنده وجه لو جاز لكان قوياً ولم يكن بالوجه المختار عنده.

أما الدكتور فاضل السامرائي فنجده قد صوب في معاني النحو إعمالها لورود شواهد تثبت ذلك[3]، وليس بين قوليه تناقض؛ لأنه قد صوب إثبات إعمالها مخالفـاً الكوفيين في إلغائها لكنه يستحسن رأيهم ويرى فيه عدم تكلف وابتعاده عن التأويـل والتقدير [4].

ويترجح عندي إعمال (أنْ) المخففة وأكثر ما يكون اسمها محـذوفاً ويقـدر بضمير الشأن أو بغيره وفقاً لما يقتضيه السياق ويحتاجه التقدير لثبوت إعمالها، كما يجوز إعمالها في مضمر وظاهر لثبوت ذلك أيضاً مع أن مسألة إعمالها في ظاهر ليس موضوع بحثي.

---

(1) جامع الدروس العربية: 327/2.

(2) ينظر: همع الهوامع: 184/2.

(3) ينظر: معاني النحو: 378/1.

(4) قوله الأول في بحث (ما يخفف من الأحرف المشبهة بالفعل) وقد سبق تخريجه.

(أنْ) المفتوحة النافية

أنكر أبو حيان معنى النفي لـ (أنْ) المفتوحة الخفيفة، وجزم بعدم صحة النفي خلافاً لمن ادعى ذلك بقوله[1]: (ولا تكون (أن) نفياً خلافاً لبعضهم) معللاً أنه لم يقم على ذلك دليل من كلام العرب[2].

ولم أجد من اثبت معنى النفي لـ (أنْ) سوى الفراء، وخرَّجَ عليه قوله تعالى: ((... قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ))[3] أي: لا يؤتى أحد[4].

قال الفراء[5]: (وصلحت (أحد) لأن معنى (أنْ) معنى (لا) كما قال تبارك وتعالى ((يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا))[6] معناه: لا تضلون).

وما ذهب إليه أبو حيان هو مذهب الجمهور إذ أنكروا معنى النفي لـ (أن) ويرونها في الآية الكريمة مصدرية والمعنى: بأن يؤتى أحد، فيكون الكلام لليهود[7].

---

(1) ارتشاف الضرب: 425/2، وينظر: البحر المحيط: 119/1.

(2) ينظر: البحر المحيط: 495/2.

(3) آل عمران، الآية: 73.

(4) ينظر: معاني القرآن: 222/1-223، والأزهية: 70، والجنى الداني: 241، والبحر المحيط: 495/2، ومغني اللبيب: 36/1، وهمع الهوامع: 148/4.

(5) معاني القرآن: 222/1-223.

(6) النساء، الآية: 176.

(7) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 342/1، والأزهية: 70، والكشاف: 437/1، والبحر المحيط: 495/2، ومغني اللبيب: 36/1، وهمع الهوامع: 148/4.

ورد المرادي القول بدلالة النفي في (أن) فقال[1]: (والصحيح أنها لا تفيد النفي و (أنْ) في الآية مصدرية).

رأي أبو حيان الذي وافق فيه الجمهور أصح وأقوى حجة وهو الراجح عندي على أن يكون ذلك هو المطرد في حكم (أنْ) مع صلاحية معنى النفـــي لــــ (أنْ) فقول الفراء لا يخلو من الاستحسان وفيه معنى لطيف لا أنكـــره إذ يـــرى الفـــراء النفي لـــ (أنْ) في الآية على أن (أو) بعدها بمعنى (إلا) فيكون المعنى: لا يؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا أنِ يحاجوكم عند ربكم.

وتؤيد ما ذهبَ إليهِ الفراءُ قراءةُ سعيدِ بنِ جبير (أن يؤتى أحد) بكسر همـــزة (أنْ) فتكون (إنْ) نافية، فيكون الكلام عند ذلك من كلام الله تعـــالى لا مـــن كـــلام اليهود[2].

فإذا صح أن الموضع موضع نفي فجيء بـــ (إنْ) النافية فعلامَ لا يصح النفي بـــ (أنْ) المخففة؟

وجمعاً بين قراءة سعيد بن جبير وقول الفراء يصح أن يكون لـــ (أن) معنى النفي.

---

(1) الجنى الداني: 241.

(2) ينظر: الكشاف: 437/1، والجامع لأحكام القرآن: 87/3.

المبحث الخامس

(إنْ)

وفيه أحد عشر رداً:

تناولت منها مسألتين:

- ❖ إعمال (إنْ) المخففة.
- ❖ إعمال (إنْ) الخفيفة المكسورة عمل ليس.

ردوده في (إنْ):

العنوان	المردودعليه	المسألة	الرد	المصدر
1 – إعمال (إنْ)	الكوفيون	ذهبوا إلى عدم إعمال (إنْ) المخففة إعمال المشددة.	ولا اعتبار لمخالفة الكوفيين في أنها إذا خففت لم يجز إعمالها أصلاً، إذ قد ثبت ذلك في القرآن وبنقل الثقات.	النكت الحسان: 88.
			والسماع يشهد للبصريين بتخفيفها وأعمالها.	ارتشاف الضرب: 149/2 والبحر المحيط: 246/1 و105/3.
2 – إعمال (إنْ) النافية عمل (ما) الحجازية.	أكثر البصريين والفراء وابن مالك.	منعوا إعمال (إنْ) النافية عمل ليس فلا تقول: إن زيدٌ قائما.	له فيه قولان متناقضان الأول: الصحيح أن أعمالها لغة وثبت ذلك في النثر والنظم.	ارتشاف الضرب: 110/2، والبحر المحيط: 444/4.

	سعيد بن جبير	قرأ سعيد بن جبير ((إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ)) [الأعراف:194] بتخفيف (إن) ونصب (عباداً أمثالكم).	القول الثاني: وليس بشيء ولا حجة في قراءة سعيد بن جبير لشذوذ هذه القراءة ولاحتمالها غير هذا المعنى وهو أن تكون المخففة من الثقيلة.	منهج السالك: 66، النكت الحسان: 79.
			والصحيح أنه لا يجوز لأنه لم يحفظ من ذلك إلا بيت نادر.	البحر المحيط: 276/1.
3 – (إنْ) بمعنى (إذا).	بعض النحويين	زعموا أنَّ (إنْ) تأتي بمعنى (إذا)	ولا تأتي بمعنى (إذا) خلافاً لزاعمي ذلك.	ارتشاف الضرب: 564/2.
4 – حمل (إنْ) على (لو)	بعض النحويين	زعموا أنها تأتي بمعنى (لو) فيرتفع ما بعدها	ولا تحمل (إن) على (لو) فيرتفع ما بعدها خلافاً لزاعم ذلك وإثبات ما أثر في الحديث يمكن تأويله.	ارتشاف الضرب: 547/2.
5 – (إن) الزائدة الكافة	ابن مالك	ذكر ابن مالك أن (إنْ) بعد (ما) يبطل عمل (ما) بلا خلاف فتقول: ما إن زيد قائم.	وليس كما ذكر.	ارتشاف الضرب: 105/2.
6 – (إنْ) بمعنى (إذا)	بعض النحويين	زعموا أنها تكون بمعنى (إذا)	ولا تكون بمعنى (إذا) خلافاً لزاعمه	ارتشاف الضرب: 564/2، البحر المحيط: 101/1.

7 – (إنْ) بمعنى (قد)	بعض النحويين	زعموا أنها تأتي بمعنى (قد) واللام فيما بعدها زائدة في قوله تعالى ((وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ)) [الأعراف:102]، ((وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ)) [البقرة:143]	وهذا ليس بشيء.	منهج السالك: 83.
8 – (إن) بمعنى (لو)	الفراء	ذهب إلى أن (إن) في قوله تعالى ((ولئن آتيت الذين أوتوا الكتاب)) بمعنى (لو).	واستعمال (إن) بمعنى (لو) قليل فلا ينبغي أن يحمل على ذلك إذا ساغ إقرارها على أصل وصفها.	البحر المحيط: 430/1.
9 – (إنْ) الشرطية مع كان	المبرد	ذهب إلى أن (إنْ) إذا دخلت على كان بقيت على مضيها بلا تأويل.	جاء الشرط معتبراً فيه التبيين والظهور وهو مستقل وعطف عليه الشرط الذي لم يقع فمجموع الشرطين بتأويل الأول لم يقع بل المجموع مستقل.	البحر المحيط: 113/4.
10 – كسر (أنْ) في قوله ((أنْ صَدُّوكُمْ)) [المائدة:2]	الطبري	أنكر قراءة أبي عمر وابن كثير (إن صدوكم) بكسر الهمزة على إنها شرطية.	هذا الإنكار فيه لهذه القراءة صعب جداً فإنها قراءة متواترة إذ هي في السبعة والمعنى معها صحيح.	البحر المحيط: 422/3.

11 - (إن) بعد (ما).	بعض النحويين	ذهبوا إلى أن (إن) في قوله تعالى: ((وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ)) [الأحقاف:26] شرطية وجوابها محذوف والتقدير: إن مكناكم فيه طغيتم وقيل زائدة بعد (ما) الموصولة تشبيهاً بـــ(ما) النافية و(ما) التوقيتية.	وكونها نافية هو الوجه؛ لأن القرآن يدل عليه في مواضع.	البحر المحيط: 65/8 والنهر الماد: 63/8.

إعمال (إنْ) المخففة

في المسألة مذهبان:

الأول: يرى الكوفيون أن (إنّ) المشددة لا تخفف أصلاً وإنّ (إنْ) هذه هي حرف ثنائي الوضع وهي للنفي مثل (ما) فلا عمل لها ولا توكيد، واللام التي بعدها للإيجاب بمعنى (إلا) فهي في نحو: إنْ زيد لقائم، بمعنى: ما زيد إلا قائم.

وعلة إهمالها ما حصل فيها من التغيير بسبب الحذف[1]، والعلة الثانية التي هي أقرب للمنطق النحوي هو زوال اختصاصها حيث إنها تدخل على الأسماء والأفعال[2].

الثاني: يرى البصريون جواز إعمال (إنْ) المخففة عمل المشددة على قلة واللام للتأكيد اجتلبت للفرق بينها وبين النافية نحو: إنْ زيداً لقائم[3].

---

(1) في هذه العلة تناقض في مذهب الكوفيين إذ أنهم يرون أن (إنّ) لا تخفف أصلاً وأن (إنْ) حرف ثنائي أصلا وضع للنفي فكيف يقولون إنه لا يعمل؛ لأنه خفف، والغريب أن هذه العلة يوردها أكثر النحاة الذين يذكرون هذه المسألة من غير تعقيب.

(2) ينظر: اللامات للزجاجي: 119-120، ومعاني الحروف للرماني: 75، والأزهية: 38-39، والإنصاف: 195/1، وانفرد ابن يعيش من بين النحاة قاطبة في نقله عن الكوفيين بقوله (وأهل الكوفة يذهبون إلى جواز إعمال (إنْ) المخففة ويرون أنها في قولهم: إن زيدا لقائم بمعنى النفي، وأن اللام بمعنى (إلا) فالمعنى: ما زيد إلا قائم) شرح المفصل: 72/8.

(3) ينظر: شرح المفصل: 72/8، والأزهية: 35، والجنى الداني: 208، ومغني اللبيب: 24/1، وشرح الأشموني بحاشية الصبان: 288/1.

وعلل سيبويه عملها بقوله[1]: (وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله كما لم يغير عمل (لم يك) و (لم أبلُ) حين حذف).

ووافقهم أبو حيان راداً على الكوفيين بقوله[2]: (ولا اعتبار لمخالفة الكوفيين في أنها إذا خففت لم يجز أعمالها أصلاً إذ قد ثبت ذلك في القرآن وبنقل الثقات) وبقوله[3]: (وهم محجوجون بالسماع الثابت من لسان العرب)، وأكد مذهبه في موضع آخر بقوله[4]: (والسماع يشهد للبصريين بتخفيفها وإعمالها).

مذهب أبي حيان في هذه المسألة واضح يعتمد فيه على منهج المحققين في اعتماد الدليل لتأصيل آرائهم فقد استند إلى قراءة صحيحة وسماع ثابت لا مدفع لهما.

قال سيبويه[5]: (حدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إنْ عمراً لمنطلق وأهل المدينة يقرؤون ((وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ))[6] يخففون وينصبون)[7].

---

(1) الكتاب: 283/1، وينظر: المقتضب: 363/2، وشرح المفصل: 72/8، والأصول في النحو: 284/1.

(2) النكت الحسان: 88.

(3) البحر المحيط: 105/3، و ينظر: 264/1.

(4) ارتشاف الضرب: 149/2.

(5) الكتاب: 140/2، و ينظر: النكت الحسان: 88.

(6) هود، الآية: 111.

(7) وهي قراءة أهل الحرمين وأبو بكر عاصم بن أبي النجود وشعبة وابن المحيصن، ينظر: السبعة في القراءات: 339، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: 536/1، والتيسير في القراءات السبع: 126، والنشر في القراءات العشر: 290/2-291.

وقال المبرد[1]: (وجاز النصب بها إذا كانت مخففة من الثقيلة).

إذا دققنا النظر في علة المذهبين وجدناها واحدة في الإهمال وفي الإعمال، فمرة يعلّلونَ إهمالَ (إنْ) بأنها نقص لفظها وذهب شبهها للفعل ولم تعمل، ومرة يعلّلونَ إعمالَها بأنها أشبهت الفعل فلم يغير نقصانها شيء، كما أن الفعل كذلك وبمقابلة هذين التعليلين يتحتم تساقطهما، ولهذا يلاحظ أن بعض القائلين بأن سبب الإهمال هو نقصانها فلم تشابه الفعل فبطل عملها تنبه لهذه الناحية فقال في مجيئها عاملة: إنها نصبت على نية تثقيلها[2].

والأجود منه أن يقال في علة إعمالها: إن اختصاصها بالمبتدأ والخبر لم يذهب بالكلية عند تخفيفها فإنها عندما أهملت اختصت كذلك بالدخول على الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر وإنها وإن كانت أفعالاً فهي في حكم المبتدأ والخبر، وهذا ينبئ أن (إنْ) بهذا التصرف بقي شيء من خصائصها يجعلها قادرة على العمل كما كانت وهي مشددة ولو بصورة قليلة[3].

الرأي الراجح عندي ما ذهب إليه أبو حيان موافقاً فيه البصريين لثبوت ذلك في القرآن والسماع ولست التفت إلى العلة والقياس إذ هما أيضاً مدار احتجاج الكوفيين فإذا تساوى القياس وتقاربت العلة فالراجح الأقرب للواقع النحوي والأقوى في القياس.

هذا على افتراض انعدام القراءة والسماع لكن بثبوتهما لا اعتبار للعلة

---

(1) المقتضب: 50/1.

(2) ينظر: الأزهية: 35.

(3) ينظر: (إن) الخفيفة المكسورة الهمزة (رسالة ماجستير): 142.

والقياس، وما رجحته تكاد تجمع عليه كتب النحو[1].

---

(1) ينظر: اللامات للزجاجي: 122، وشـرح المفـصل: 72/8، والأزهيـة: 35، والمقـرب: 112/1، والتسهيل: 65، والجنى الداني: 208، ومغني اللبيب: 24/1، وقطر النـدى: 156، والمطالع السعيدة: 134/1، والتصريح: 231/1، وشرح الأشموني: 288/1.

إعمال (إنْ) الخفيفة المكسورة عمل ليس

في إعمال (إن) عمل ليس مذهبان:

الأول: عدم إعمالها وهو مذهب أكثر البصريين، وحجتهم أن (إنْ) حرف نفي دخل على المبتدأ والخبر كما تدخل عليها ألف الاستفهام.

ولا تغيرهما كمذهب بني تميم في (ما) (وكان القياس في (ما) ألاً تعمل شيئاً فلما خالف بعض العرب القياس واعملوها فليس لنا أن نتعدى ذلك؛ لأن القياس لا يوجبه)[1].

وهذا ما رجحه الرماني[2]، وتبعه عليه ابن يعيش بقوله[3]: (الاعتماد في عمل (ما) على السماع، والقياس يأباه، ولم يوجد في (إن) من السماع ما ورد في (ما)).

والثاني: جواز إعمال (إن) النافية عمل ليس فيرفع بها المبتدأ اسماً لها وينصب بها الخبر خبراً لها، كعمل (ما) الحجازية، وحجتهم القياس والسماع فالقياس أن (إنْ) مشابهة لـ (ليس) في نفي الحال وأنها تدخل على الجملة الاسمية فروعي هذا الشبه فحملت عليها، وأما السماع وهو الأهم فسيأتي ذكره –إن شاء الله تعالى–.

وهذا مذهب الكسائي والمبرد وأكثر الكوفيين[4]، وادَّعى الباحث أسامة طه

---

(1) الأزهية: 32، وينظر: معاني الحروف: 75، وشرح المفصل: 113/8، والجنى الداني: 209–210، والمطالع السعيدة: 122/1.

(2) ينظر: معاني الحروف: 75.

(3) شرح المفصل: 113/8.

(4) ينظر: المقتضب: 362/2، ومعاني الحروف: 75، والأزهية: 32–33، وشرح المفصل: 113/8، والجنى الداني: 209–210، ومغني اللبيب: 23/1–24.

عبد الرزاق أن هذا ما صححَهُ أبو حيان(1).

وقوله ليس بصحيح ويفتقر إلى التدقيق العلمي إذ وجدت بعد التقصي والتدقيق لآراء أبي حيان وأقواله في هذه المسألة بين ثنايا كتبه أن أبا حيان اضطرب رأيه في إعمال (إنْ) عمل ليس فمرة أجده يجوز أعمالها ويصحح هذا المذهب ويرد على منكريه بقوله(2): (والصحيح جواز أعمالها إذ قد ثبت ذلك لغة لأهل العالية نثراً ونظماً ومن النثر: إن ذلك نافعك، وقال أعرابي: إنَّ قائماً، يريد: إن أنا قائماً، حذف الهمزة ونقل حركتها إلى نون (إن) وأدغم كقوله: ((لَّٰكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي))(3) أي: لكن أنا).

ومرة أخرى أجده يمنع أعمالها ويصحح هذا المذهب ويرد على المجوزين بقوله(4): (والصحيح أنه لا يجوز؛ لأنه لم يحفظ من ذلك إلا بيت نادر وهو:

إنْ هو مستولياً على أحد   إلا على أضعف المجانين(5)

وقد نسب السهيلي وغيره إلى سيبويه إعمالها إعمال (ما) وليس في كتابه نص على ذلك(6)).

---

(1) (إن) الخفيفة المكسورة الهمزة (رسالة ماجستير): 128.

(2) ارتشاف الضرب: 110/2.

(3) الكهف، من الآية : 38.

(4) البحر المحيط: 276/1.

(5) البيت أنشده الكسائي، ينظر: الأزهية: 33، والمقرب: 105/1، والجنى الداني: 209.

(6) جاء في الجنى الداني: 209: (اختلف النقل عن سيبويه والمبرد)، وقال الأزهري: (اختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلي الإجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهما الإجازة)، التصريح على التوضيح: 201/1، ولاختلاف النقل عن سيبويه وعدم وضوح رأيه آثرت أن لا أذكره وأركز على من رأيه واضح.

وبقوله[1]: (ولا تعمل (إنْ) النافية عمل ليس فلا تقول: إنْ زيد قائماً) وبعدها يرد على ابن مالك؛ لأنه يجوز إعمالها، واضطرابه هذا يحسب عليه إذ لو كان النقل عنه في غير كتبه لاعتذرت عنه بأن الاضطراب من الناقلين وليس منه أما أن يكون اختلاف الرأي في مسألة واحدة وفي كتبه فذلك مأخذ عليه ودليل على أن العالم مهما وصل من العلم قد يخطئ أو يسهو ويرد ذلك إلى طبيعة الإنسان وأن الكمال لله وحده.

وإن حاولت البحث عن مخرج لنصوص أبي حيان التي جمعتها في مسألة إعمال (إنْ) عمل ليس لا يسعني أن أقول سوى أنه ألف كتاباً في مرحلة زمنية معينة وقال فيه بأحد الرأيين ثم تبين له فيما بعد رجحان الرأي الآخر وصحته فقال به في كتاب آخر ألفه في زمن لاحق ولا يُعرف الرأي المنسوخ إلا بمعرفة أيِّ الكتب أسبق؟.

هذا على افتراض أن الآراء في كتب مختلفة من كتب أبي حيان لكن المأخذ الذي لا مدفع له ولا عذر فيه أن اختلاف الرأي ليس في كتب مختلفة فقط وإنما الاختلاف أيضاً في كتاب واحد وهو البحر المحيط إذ قال بالرأيين فيه، فالقول الأول ما أوردته سابقاً في البحر المحيط بقوله: (والصحيح أنه لا يجوز؛ لأنه لم يحفظ من ذلك إلا بيت نادر ...).

والقول الثاني الذي يعارضه في البحر المحيط أيضاً بقوله[2]: (والصحيح أن أعمالها لغة ثبت ذلك في النثر والنظم) ثم يسترسل راداً على النحاس الذي أنكر

(1) النكت الحسان: 79.

(2) البحر المحيط: 444/4.

قراءة سعيد بن جبير في قوله تعالى: ((إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ))[1] بتخفيف (إن) ونصب (عباداً) و (أمثالكم)[2].

بعد أن أورد إدعاء النحاس أن هذه القراءة لا ينبغي أن يقرأ بها لثلاث جهات:

إحداها: أنها مخالفة للسواد.

والثانية: أن سيبويه يختار الرفع في خبر (إن) إذا كانت بمعنى (ما) فيقول: إن زيد منطلق؛ لأن عمل (ما) ضعيف و (إن) بمعناها فهي أضعف منها.

والثالثة: أن الكسائي رأى أنها في كلام العرب لا تكون بمعنى (ما) إلا أن يكون بعدها إيجاب.

ثم رده بقوله[3]: (كلام النحاس هذا هو الذي لا ينبغي؛ لأنها قراءة مروية عن تابعي جليل، ولها وجه في العربية وأما الثلاث جهات التي ذكرها فلا يقدح شيء منها في هذه القراءة أما كونها مخالفة للسواد فهو خلاف يسير جداً لا يضر، ولعله كتب المنصوب على لغة ربيعة في الوقف على المنون المنصوب بغير ألف فلا تكون فيه مخالفة للسواد، وأما ما حكى عن سيبويه فقد اختلف الفهم في كلام سيبويه في (إنْ) وأما ما حكاه عن الكسائي فالنقل عن الكسائي أنه حكى إعمالها وليس بعدها إيجاب).

وهذا الرد فيه الكثير من التحقيق وحسن الاختيار ويدلك على شخصية

---

(1) الأعراف، الآية: 194.

(2) ينظر: في القراءة: المحتسب: 270/1، ومشكل إعراب القرآن: 307/1، وإملاء ما من به الرحمن: 290/1-291، والبحر المحيط: 444/4.

(3) البحر المحيط: 444/4.

أبي حيان النحوية الحقيقية، وأكاد أجزم أن هذا الرأي هو الثابت عند أبي حيان لولا ما ثبت عندي من أقوال تخالفه فأبو حيان دائماً يرجح الرأي الذي يستند إلى دليل وخاصة إذا أُيّد الرأي بقراءة صحيحة فلا مدفع حينئذ لذلك الرأي؛ لأن القياس لا يبطل السماع إذا ثبت عن أعرابي فكيف إذا وردت قراءة صحيحة.

والذي يجعلنا في حيرة وشك من معرفة رأي أبي حيان الثابت قول آخر يلغي كل ذلك وكأن ما قاله ليس له وذلك في قوله[1]: (وليس بشيء ولا حجة في قراءة سعيد بن جبير: ((إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَاداً أَمْثَالَكُمْ))[2] بتخفيف (إن) ونصب (عباداً أمثالكم) فخرج على أن (إن) نافية و (الذين) اسمها و (عباداً) خبرها و (أمثالكم) صفة لـ (عباداً)، لشذوذ هذه القراءة ولاحتمالها غير هذا المعنى وهو أن تكون المخففة من الثقيلة وانتصاب خبرها على حد انتصاب خبر (إنّ) المشددة في قول:

إذا أسودّ جنحُ الليل فلتأتِ ولتكن ... خطاك خفافاً إنْ حُراسنا أسدا[3]

اضطراب أبي حيان في منهجه وعدم استقراره على رأي في هذه المسألة جعلني لا أعرف الرأي الراجح عنده مما دفعني إلى عدم الأخذ بقوليه، وعلى افتراض مخالفته للبصريين ورده قراءة سعيد بن جبير فالراجح عندي مخالفته إذ ثبت إعمالها عمل ليس بما نقل عن العرب وبما نقله أبو حيان نفسه وبما ثبت من قراءة

---

(1) منهج السالك: 66.

(2) الأعراف، الآية: 194.

(3) ينسب الشاهد لعمر بن أبي ربيعة، ولم أقف عليه في ديوانه وهو من شواهد: الجنى الداني: 380، ومغني اللبيب: 35/1، وشرح شواهد المغني: 122/1، وهمع الهوامع: 156/2، وشرح الأشموني: 269/1.

صحيحة، فمبنى اللغة على السماع ولا يدفع السماع ولا تدفع القراءة بقياس ضعيف وحجة واهية وما ذهبت إليه هو اختيار المرادي[1] والأشموني[2] محتجين بما يثبت إعمال (إنْ) عمل ليس نظماً ونثراً.

(1) ينظر: الجنى الداني: 209-210.

(2) ينظر: شرح الأشموني: 255/1.

المبحث السادس

(أو)

وفيه خمسة ردود:
تناولت منها مسألة واحدة :

(أو) بمعنى الواو.

ردوده في (أو):

العنوان	المردودعليه	المسألة	الرد	المصدر
1 – (أو) بمعنى الواو	أبو عبيدة	قال أبو عبيدة: (أو) بمعنى الواو ويدل على ذلك	ولا ضرورة تدعو إلى جعل (أو) بمعنى الواو	البحر المحيط: 140/8، والنهر الماد: 138/8
	الكوفيون، الزجاج	ذهبوا إلى أن (أو) في قوله تعالى: ((أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ)) [البقرة:19] بمعنى الواو	لا ضرورة تدعو إلى كونها بمعنى الواو لأن (أو) بمعنى الواو لم يثبت عند البصريين وإنما المعنى الظاهر في كونها للتفصيل	البحر المحيط: 85/1
2 – (أو) الناصبة	بعض النحويين	قدرها بعضهم بـ (كي) فتكون للتعليل وبعضهم بـ (إلى أن) فتكون للغاية وبعضهم بـ (إلا أن) فتكون للاستثناء	والصحيح أنها لأحد الشيئين كهي في العطف	ارتشاف الضرب: 417/2، والنكت الحسان: 147

3 – (أو) الناصبة	محمد بن مسعود الغزني	قال: لألزمنك أو تقضيني حقي، التقدير: لألزمنك إلزامك أو تقضيني	وفي البديع لمحمد بن مسعود الغزني في (أو) كلام مستغرب ومذهب عجيب	ارتشاف الضرب: 417/2
4 – (أو) وتثنية الضمير	ابن عصفور	قال: تقول زيد أو عمرو قام، زيد لا عمرو قام، ولا تقول قاما، لأن القائم إنما هو أحدهما لا غير، ولا يجوز قاما إلا في (أو) خاصة وذلك شذوذ لا يقاس عليه قال الله تعالى: ((إِنْ يَكُنْ غَنِيّاً أَوْ فَقِيراً فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا)) [النساء: من الآية135]	وهذا ليس بسديد ولا شذوذ في الآية ولا دليل فيها على جواز زيد أو عمرو قاما على جهة الشذوذ ولا غيره	البحر المحيط: 370/3
5 – (أو) في قوله تعالى: ((كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ)) [النحل:77]	ابن عطية	قال: فـ (أو) على بابها في الشك وقيل هي للتخيير	والشك والتخيير بعيدان.... أو هنا للإبهام على المخاطب....	البحر المحيط: 521/5

(أو) بمعنى الواو

ذهب الكوفيون إلى أن (أو) تأتي بمعنى الواو، ولهم في هذا المعنى احتجاجات من القرآن وأقوال العرب فممّا احتجوا به من القرآن قوله تعالى: ((لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى))[1] و((لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا))[2] و ((عُذْرًا أَوْ نُذْرًا))[3] و((إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ))[4] إلى آخرها؛ و ((وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى))[5] ومثله ((وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ))[6] فهي في كل هذه الآيات بمعنى الواو وذهب جماعة إلى أن معناها (بل)[7]، وجعل الأخفش (أو) بمعنى الواو[8]، في قوله تعالى: ((فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً))[9] واحتج الكوفيون.

من الشعر بقول توبة بن الحُمَيِّر[10]:

---

(1) طه، الآية: 44.

(2) السورة نفسها، الآية: 113.

(3) المرسلات، الآية: 6.

(4) النور، الآية: 31.

(5) سبأ، الآية: 24.

(6) الصافات، الآية: 147.

(7) ينظر: الأمالي الشجرية: 2/317-319، ومعاني الحروف للرماني: 79، والإنصاف: 2/478، وارتشاف الضرب: 2/641، والجنى الداني: 246، وهمع الهوامع: 5/248.

(8) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 1/107.

(9) البقرة، الآية: 74.

(10) ديوانه: 37.

وقد زعمَتْ ليلى بأنّي فاجرٌ	لنفسي تُقاها أو عليها فجورُها

وبقول جرير[1]:

أثعلبةَ الفوارسِ أو رباحاً	عدلْتَ بهم طُهيَّةَ والخِشابا

وجعلوا من ذلك أيضاً قول لبيد[2]:

تَمنَّى ابنَتايَ أنْ يعيشَ أَبُوهُما	وَهَلْ أنا إلّا مِنْ ربيعةَ أو مُضرْ

((أو) هاهنا بمعنى واو النسق وليست للشك؛ لأنه لم يشك في نسبه حتى لا يدري أمن ربيعة هو أم من مضر، ولكنه أراد بـ (ربيعة) أباه الذي ولده، لأنه لبيد بن ربيعة، ثم قال: (أو مضر) يريد ومضر يعني أباه الأكبر، يريد: أني أموت كما ماتوا)[3].

قال الرضي[4]: (والظاهر أنه كان يعرف أنه من أيِّهما) وقال في موضع آخر[5]: (ولما كثر استعمال (أو) في الإباحة التي معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو).

---

(1) شرح الديوان: 66.

(2) شرح القصائد العشر: 513، وفيه: (تخاف ابنتاي)، والشاهد في الأمالي الشجرية: 317/2، والأزهية: 117، وشرح المفصل: 99/8، وشرح شواهد المغني: 902/2.

(3) الأزهية: 117.

(4) شرح الرضي: 397/4.

(5) المصدر نفسه: 398/4.

وقال أبو عبيدة[1] في قوله تعالى: ((وَقَالَ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ))[2]: ((أو) بمعنى الواو ويدل على ذلك أنه قد قالهما، قال ((إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ))[3] وقال: ((إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ))[4]).

ورده أبو حيان بقوله[5]: (ولا ضرورة تدعو إلى جعل (أو) بمعنى الواو إذ يكون قد قالهما وأبهم على السامع فـ(أو) للإبهام).

خالف أبو حيان مذهب الكوفيين برده على أبي عبيدة وعلى غيره في موضع آخر في شرح قوله تعالى: ((أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ))[6] بقوله[7]: ((أو) هنا للتفصيل ... ولا ضرورة تدعو إلى كون (أو) للتخيير.. وإن كان الزجاج وغيره ذهب إليه ولا إلى أن (أو) للإباحة ولا أنها بمعنى الواو كما ذهب إليه الكوفيون).

ولو أنه اكتفى بالقول إنه لا ضرورة تدعو إلى جعل (أو) بمعنى الواو لكان في مذهبه بعض القبول إذ يعزى ذلك إلى الضرورة على الرغم من أن المذهبين لم يذكرا الضرورة في شيء فإما مؤيد للمعنى أو رافض له، وذكر بعد ذلك رفضه بصراحة لم تدع مجالاً للشك أو اختلاق الأعذار، إذ يسترسل في بيان رفضه لهذا المعنى معللا بحجة لا تستند إلى دليل وأبعد ما تكون عن المنهج العلمي وهي عدم

---

(1) البحر المحيط: 140/8.
(2) الذاريات، الآية: 39.
(3) الأعراف، الآية: 109.
(4) الشعراء، الآية: 27.
(5) البحر المحيط: 140/8 .
(6) البقرة، الآية: 19.
(7) البحر المحيط: 85/1.

ثبوت هذا المعنى عند البصريين وبذلك يعود إلى نقطة مهمة حاول أن يتحرر منها في البدء بقوله: (إنّا لا نتعبد بقول بصري ولا كوفي) لكني أجد النزعة البصرية متوغلة في أعماقه فتظهر جلية عندما يسترسل في بيان الآراء فيميل إلى البصريين أحياناً على الرغم من ضعف قولهم وخلوه من الدليل، وهذا واضح في قوله[1]: (لأن (أو) بمعنى الواو أو بمعنى (بل) لم يثبت عند البصريين وما استدل به مثبت ذلك مؤول.. وأن المعنى الظاهر فيها للتفصيل).

وهو بذلك يتبع رأي البصريين الذين ذهبوا إلى أنها لا تكون بمعنى الواو، واحتجوا بأن قالوا: الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام بخلاف الواو و (بل) لأن الواو معناها الجمع بين الشيئين و (بل) معناها الإضراب وكلاهما مخالف لمعنى (أو) والأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له ولا يدل على معنى حرف آخر، فنحن تمسكنا بالأصل ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل ومن عدل عن الأصل بقي مرتهناً بإقامة الدليل ولا دليل لهم يدل على صحة ما أدعوه[2].

وأكتفي بالرد على البصريين وأبي حيان بما قاله الأستاذ المشرف عندما تناول هذه المسالة في رسالته للماجستير بقوله[3]: (وأقول لهم: قد يخرج الشيء عن الأصل لدليل يدل علية ألا ترون أن استعمال حروف الجر بعضها مكان بعض شائع، وأما قولهم أن معنى (أو) يختلف عن معنى (الواو) ومعنى (بل) فنقول: إن القرينة في الكلام هي التي تحدد أن معنى (أو) فيها الإضراب أو الجمع وقد ذكر الكوفيون أبياتاً كثيرة وهي تدل على أن (أو) مرادفها إما (الواو) أو (بل)).

---

(1) المصدر نفسه: 85/1.

(2) ينظر: الإنصاف: 480/2-481، والجنى الداني: 247، ومغني اللبيب: 63/1-64.

(3) الآراء الكوفية التي رجحها الرضي في شرحه على الكافية: (رسالة ماجستير): 207-208.

قد أوجز وأجاد الأستاذ الدكتور في قوله فلخص لب الخلاف وجعل الفيصل هو السياق فهو الذي يحدد المعنى وهذا ما أحاول جاهداً أن أثبته في كل مسألة حيث إني أتمسك بكل معنى جديد صدر عن علمائنا الأوائل وإذا ذكروا لنا ما يؤيده بالدليل كان واجباً علي التمسك بذلك المعنى بما يخدم اللغة وينعش سعتها.

ولست بذلك أنتصر لأبي حيان أو غيره ولست أتقصد مخالفته بل الواجب العلمي يحتم علي أن أتوخى الدقة والصدق في اختيار ما أراه صحيحاً أو الأصح في الاتباع، ورأي أبي حيان في هذه المسألة يفتقر إلى الدليل وحجته أن ذلك لم يثبت عند البصريين باطلة؛ لأن من سمع حجة على من لم يسمع ومن وصله الدليل حجة على من لم يصله وليس من المعقول أن نلغي رأياً ثابتاً بالدليل من القرآن والشعر وأقوال العرب بحجة عدم ثبوته عند البصريين، هذا رأي مرفوض.

قال الفراء[1]: (... لأنك تقول: سواء عليك الخير والشر، ويجوز مكان الواو (أو)؛ لأن المعنى جزاء، كما تقول: اضرِبْهُ قام أو قعد، فـ (أو) تذهب إلى معنى العموم كذهاب (الواو)).

وفي موضع آخر يقول في المعنى نفسه في قوله تعالى ((وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى))[2]: (قال المفسرون معناه: وإنا لعلى هدى وأنتم في ضلال مبين، معنى (أو) معنى (الواو) عندهم، وكذلك هو في المعنى) [3].

---

(1) معاني القرآن للفراء: 401/1.

(2) سبأ، الآية: 24.

(3) معاني القرآن للفراء: 362/2، وينظر: جامع البيان: 94/22.

لذلك أؤيد الكوفيين وأذهب مذهب أستاذي المشرف الذي عبر عما أريد أن أقوله بقوله[1]: (والحقيقة أن نصوص الكوفيين كثيرة، ونحن نعلم أن تأويل الكثير قبيح ويؤدي إلى ارتكاب تعسفات كثيرة، ولو بقينا نؤول كل ما ورد عن العرب تأويلاً نرتضيه نحن لم نبق على نص دون تأويل، ولانفتحَ بابُ التأويلِ وخرجت الشواهد عن موضع الاستشهاد، ولذلك فإني أقول: الراجح مذهب الكوفيين بناءً على ذلك).

والغريب أن ما رجحته ينسب إلى الكوفيين على الرغم من أني وجدت سيبويه يشير إلى هذا المعنى بقوله[2]: (وتقول: خذه بما عزّ أو هان، كأنه قال: خذه بهذا وبهذا، أي: لا يفوتنك على كل حال، ومن العرب من يقول: خذه بما عز أو هان، أي: خذه بالعزيز والهين، وكل واحدة منها تجزئ عن أختها).

كما وجدت كثيراً من علماء البصرة ينصون على جواز مجيء (أو) بمعنى الواو، ومنهم قطرب[3]، والأخفش[4]، والجرمي[5]، وابن جني[6]، وابن مالك[7].

---

(1) الآراء الكوفية التي رجحها الرضي في شرحه على الكافية (رسالة ماجستير): 209.

(2) الكتاب: 3/184-185.

(3) ينظر: الخصائص: 2/460-461.

(4) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 1/455.

(5) ينظر: الخصائص: 2/460.

(6) ينظر: الخصائص: 2/460، والجنى الداني: 247، ومغني اللبيب: 1/88.

(7) ينظر: التسهيل: 176، وشرح الكافية الشافية: 3/1222-1224.

كما رجح ذلك كثير من العلماء نحو أبـــي بكــر الزبيــدي[1]، والهــروي[2]، والثعالبي[3]، والمالقي[4]، والمرادي[5]، وابن هشام[6].

وبعد هذا كله لا يسعني إلا مخالفة أبي حيان والبصريين وتــرجيح رأي الكــوفيين ومن ذهب مذهبهم ممن ذكرتهم من العلماء.

---

(1) ينظر: إئتلاف النصرة: 149.

(2) ينظر: الأزهية: 117-123.

(3) ينظر: فقه اللغة: 354.

(4) ينظر: رصف المباني: 132.

(5) ينظر: الجنى الداني: 247.

(6) ينظر: مغني اللبيب: 1/88-90.

المبحث السابع
(أي)

وفيه رد واحد:

العطف بـ (أي)

ردوده في (أيْ):

العنوان	المردودعليه	المسألة	الرد	المصدر
العطف بـ (أي)	الكوفيون وابن السكاك الخوارزمي وأبو جعفر بن جابر	ذهبوا إلى أنها حرف عطف تقول: رأيت الغضنفر، أي: الأسد، وضربت بالعضب، أي: بالسيف	والصحيح أنها حرف تفسير يتبع بعدها الأجلى للأخفى وهو عطف بيان يوافق في التعريف والتنكير ما قبله	ارتشاف الضرب: 631/2، والنكت الحسان: 131

العطف بـ (أيْ)

يرى الكوفيون أن (أي) يجوز أن يعطف بها[1]، وتبعهم على ذلــك صــاحب المستوفي[2]، وابن السكاكي[3]، وأبو جعفر بن جابر من أهل المغرب[4].

ورفض أبو حيان معنى العطف لــ (أي) وردهم بقوله[5]: (والــصحيح أنهــا حرف تفسير يتبع بعدها الأجلى للأخفى وهو عطف بيــان يوافــق فــي التعريــف والتنكير ما قبله).

وهو بذلك يرفض معنى ثالثاً أثبته الكوفيون مخالفين أكثر النحــويين الــذين أثبتوا لــ (أي) معنيين وهما: حرف لنداء البعيد أو القريب أو المتوسط على خلاف في ذلك ليس موضعه هنا.

وحرف تفسير كقولك: عندي عسجد أي ذهب، وما بعدها عطف بيان على ما قبلها أو بدل لا عطف نسق[6].

ويؤكد أبو حيان رفضه لمعنى العطف في موضع آخر يــذكر فيــه حــروف

---

(1) ينظر: رصف المباني: 135، والجنى الداني: 251، ومغني اللبيب: 76/1، وجواهر الأدب: 125.

(2) ينظر: النكت الحسان: 131، ومغني اللبيب: 76/1.

(3) ينظر: مفتاح العلوم: 57، والجنى الداني: 251، ومغني اللبيب: 76/1.

(4) ينظر: الشرح الكبير لابن عصفور: 225/1، وارتشاف الضرب: 631/2، والجنى الــداني: 251.

(5) ارتشاف الضرب: 631/2.

(6) ينظر: المساعد: 442/2، ورصف المباني: 135، وارتشاف الــضرب: 631/2، والنكــت الحسان: 131، والجنى الداني: 251، ومغني اللبيب: 76/1، وهمع الهوامع: 264/5.

العطف ويستخرج (أي) بقوله[1]: (ولا (أي) نحو: هذا الغضنفر، أي الأسد، خلافاً للكوفيين وصاحب المستوفي وأبي جعفر بن جابر الأندلسي وشرطهما عندهم أن تعطف الأجلى على الأخفى، ولا أحفظ عن البصريين نصاً في إعراب ما بعد (أي) في هذا النحو، ويحتمل أن يكون بدلاً).

كنت أطمح في منهجي دائماً أن أثبت أي معنى جديد لأي حرف على أن يؤيد ذلك المعنى من القرآن والشعر أو ممن لا يدفع قولهم، لكن هذا المعنى لا يوجد ما يقويه إلا شاهدان ضعيفان يحتملان معنى آخر وهو أن تكون (أي) فيهما تفسيرية كما ذهب إلى ذلك أبو حيان وأكثر النحاة وما بعدها عطف بيان أو بدل.

وينكر أبو حيان على من تبني هذا الرأي نسبته إلى كتاب مجهول ويقصد به المستوفي، جاء في الشفاء[2]: (قال أبو حيان: والعجيب أنه ينسب ذلك إلى كتاب مجهول وهذا مذهب الكوفيين).

وما نسب إلى صاحب المستوفي ليس بصحيح، وقد وهم من ادّعى عليه ذلك، قال صاحب المستوفي[3]: (الحروف التي يعطف بها وهي تسعة:

الواو، والفاء، وثم، وأو، وأم، وبل، ولكن، ولا، وحتى) فلم يذكر (أي) من حروف العطف، وينتصر له المحقق حسن عبد الكريم بقوله[4]: (ينقل ابن مالك في

---

(1) النكت الحسان: 131.

(2) شفاء العليل: 778/2، وينظر: همع الهوامع: 264/5.

(3) علي بن مسعود الفرغاني وجهوده النحوية مع تحقيق كتاب المستوفي في النحو (أطروحة دكتوراه): 397.

(4) المصدر نفسه.

تسهيل الفوائد (ولا أي خلافاً لصاحب المستوفي)[1]، والملاحظ في هذا الفصل أن الفرغاني لم يستعمل (أي) عاطفة، وأبو حيان نفى هذا القول عن الفرغاني كما جاء في همع الهوامع).

وفي همع الهوامع لم ينف أبو حيان القول عن الفرغاني لكنه أنكر معرفته به وتعجب من نسبة هذا المذهب إلى كتاب مجهول لا يعرف صاحبه إذ كيف يعتمد من يتبنى هذا الرأي على كتاب مجهول ومؤلف غير معروف من غير أن تكون لديه حجة أو شاهذ يقوي مذهبه، جاء في همع الهوامع[2]: (وهذا القول نقله في التسهيل عن صاحب المستوفي، قال أبو حيان: ولا أدري من هو؟ قال: والعجب نسبته هذا المذهب إلى كتاب مجهول).

وإنكار أبي حيان عدم معرفته بالفرغاني وجهله بكتابه ليس بشيء ولا يعني ذلك أن العالم غير معروف وكتابه غير موجود، بل لم يصل إلى علم أبي حيان شيء عن الفرغاني ولا عن كتابه، هذا إذا ثبت إنكار أبي حيان، لكن ما نقله السيوطي من إنكار أبي حيان معرفة الفرغاني مخالف لما أثبته أبو حيان في النكت الحسان لصاحب المستوفي، إذ لا يعقل أن ينسب رأياً لشخص لا يعرفه ويجهل وجود كتابه فقد عرفت أبا حيان ليس ناقلاً فقط وإنما يتمحص القول ويحلله ولم أجد في كتبه ما يطعن في الفرغاني وفي كتابه، وكتاب الفرغاني موجود وحقق في أطروحة دكتوراه كما أشرت إلى ذلك لكن ليس فيه ما نسب إليه بل ما في كتابه مخالف لما ينسب إليه، وعلى كلٍ فهذا الأمر لا يستحق مزيد عناء إذ إن إثبات إنكار أبي حيان للفرغاني من عدمه لا يخدم البحث بشيء لأن هذا المذهب لم ينقل عن الفرغاني

---

(1) التسهيل: 174.

(2) 264/5.

وحده وإنما للكوفيين وللسكاكي ولأبي جعفر بن جابر وفي هؤلاء ما يغني عن الفرغاني وإنكار المسألة برمتها لو أثبتوا لنا بالحجة والدليل صحة هذا المعنى أما أن أُثْبِتَ معنىً لم يَثْبُتْ عن العرب فهذا شيءٌ يصعب القول به ويترجح عندي ما ذهب إليه أبو حيان من عدم ثبوت معنى العطف لـ (أي) (والصحيح أنها التفسيرية وما بعدها عطف بيان)[1]، (لأنا لم نر عاطفاً يصلح للسقوط دائماً ولا عاطفاً ملازماً لعطف الشيء على مرادفه)[2].

---

(1) الجنى الداني: 251.

(2) مغني اللبيب: 76/1، وينظر: همع الهوامع: 264/5.

المبحث الثامن

(بل)

وفيه ثلاثة ردود:
تناولت منها مسألة واحدة:

❖ زيادة (لا) مع (بل).

ردوده في (بل)

العنوان	المردودعليه	المسألة	الرد	المصدر
1 – زيادة (بل) بعد النفي	ابن عصفور	زعم ابن درستويه أنها لا تزاد بعد النفي وقال ابن عصفور وهذا الذي ذهب إليه من زيادة (لا) على (بل) في النفي والنهي لا ينبغي أن يقال به إلا أن يشهد له السماع	وما ذهب إليه ابن درستويه واستبعده ابن عصفور مسموع من كلام العرب	ارتشاف الضرب: 644/2
2 – (بل) في قوله تعالى ((بَلْ بَدَا لَهُمْ مَا كَانُوا يُخْفُونَ)) [الأنعام:28]	الزجاج	قال في قوله تعالى ((بَلْ بَدَا لَهُمْ مَا كَانُوا يُخْفُونَ)) [الأنعام:28]: (بل) هنا استدراك وإيجاب نفي كقولهم: ما قام زيد بل قام عمرو	لا أدري ما النفي الذي سبق حتى توجبه (بل)	البحر المحيط: 103/4
3 – (بل) ومعنى (أم)	بعض النحويين	قيل: إن (بل) تكون بمعنى (أم) وتعادل همزة الاستفهام	وهذا ضعيف جداً	البحر المحيط: 93/7

زيادة (لا) مع (بل)

تزاد (لا) قبل (بل) في الإيجاب والأمر نحو: جاء زيد لا بل عمرو، واضرب زيداً لا بل عمراً، فتكون لتأكيد الإضراب بعد الإيجاب والأمر[1]، ومنه قول الشاعر[2]:

وجهُكَ البدرُ لا بل الشمسُ لو لم ... يُقضَ للشّمس كسفةٌ وأفولُ

فهي لتأكيد معنىً الإضراب بعد الإيجاب.

أما إذا دخلت (لا) على (بل) بعد نفي أو نهي فقد منع ابن درستويه زيادتها واستبعده ابن عصفور بحجة أن ذلك لم يسمع من كلام العرب[3].

وردهما أبو حيان بقوله[4]: (وما ذهب إليه ابن درستويه وما استبعده ابن عصفور مسموع من كلام العرب).

ورد أبو حيان صحيح؛ لأن ابن درستويه وابن عصفور رُدا بقول الشاعر[5]:

وما هجرتُك لا بل زادني شغفاً ... هجرٌ وبعدٌ تراخى لا إلى أجلِ

---

(1) ينظر: المقرب: 255، وتوضيح المقاصد: 223/3، ومغني اللبيب: 113/1.

(2) لا يعرف قائله وهو من شواهد مغني اللبيب: 113/1، وشرح الأشموني: 113/3، وهمع الهوامع: 257/5.

(3) ينظر: المقرب: 255، وتوضيح المقاصد: 226/3، ومغني اللبيب: 113/1، وهمع الهوامع: 257/5.

(4) ارتشاف الضرب: 644/2.

(5) لا يعرف قائله، وهو من شواهد توضيح المقاصد: 226/3، ومغني اللبيب: 113/1، وشرح شواهد المغني: 348/1، وهمع الهوامع: 257/5.

وبقول الآخر[1]:

لا تملَّنَّ طاعةَ الله لا بلْ طاعة الله ما حَييتَ استدَيما

ووصف ابن هشام ما ذهب إليه ابن درستويه وابن عصفور بأنه ليس بشيء[2]، لضعف رأييهما كما ذهب إلى ذلك الأزهري أيضاً[3]، إلا أن الشيخ ياسين يرى أن (لا) الواقعة قبل (بل) ليست بزائدة بل أنها لتأسيس معنى لم يكن[4].

ويترجح عندي ما ذهب إليه أبو حيان لثبوته من لسان العرب فابن عصفور استبعده؛ لأنه لم يصل إليه شاهد يؤيد ذلك فإذا ثبت عند غيره ذلك الشاهد كان حجة عليه وعلى من لم يسمع كما هو حجة على من أنكر ذلك من غير دليل.

---

(1) لا يعرف قائله، وهو من شواهد همع الهوامع: 257/5، والدرر اللوامع: 188/2.

(2) ينظر: مغني اللبيب: 113/1.

(3) ينظر: شرح التصريح: 148/2.

(4) حاشية يس: 148/2.

المبحث التاسع

(عن)

وفيه ستة ردود:

تناولت منها مسألة واحدة:

- ❖ اسمية (عن).

ردوده في (عن)

العنوان	المردودعليه	المسألة	الرد	المصدر
1 – إسمية (عن)	بعض النحويين	زعموا أن (عن) تكون اسماً إذا دخل عليها حرف جر نحو: (من عن شمالك)	لو ادّعى مُدّعٍ أن (عن) لا تكون إلا حرف سواء أدخلت عليها (من) أو لم تدخل لكان ذلك مذهبا حسنا؛ لأنّا نظرنا المواضع التي دخلت عليها (من) في كلام العرب فوجدناها قليلة ويسوغ حذف (من) ويبقى المعنى صحيحاً فتكون إذ ذاك (من) زائدة، وما كان ثابت الحرفية فلا نخرجه إلى الإسمية إلا بدليل واضح	منهج السالك: 255
2 – علّة بناء (عن) الإسمية	ابن مالك	يرى أنها تكون مبنية إن كانت اسماً بسبب وضعها على حرفين فأشبهت الحروف وضعاً	وعندنا لشبهها بالحرفية في تقارب معناهما	منهج السالك: 254
3 – (عن) ومعنى (أنْ)	بعض النحويين	زعموا أنها تكون بمعنى (أنْ) وهي لغة تميم، يقولون: أعجبني عن تقوم فيبدلون الهمزة عيناً	وهذه ليست الجارة فلا ينبغي أن يعد هذا المعنى في معاني (عن)	منهج السالك: 252

4 – معاني (عن)	ابن مالك	ذكر لـــ (عن) ثلاثة معانٍ أحدهما: أن تكون للمجاوزة، والثاني: أن تكون بمعنى بعد، والثالث: أن تكون بمعنى (على)	وكل هذا لا دليل فيه	منهج السالك: 252
5 – زيادة (عن)	وابن مالك	نص سيبويه على أنها لا تزاد وخالف ابن مالك بقوله: إنها تزاد عوضاً	وما استدلوا به على الباء وعن وعلى تزاد عوضاً لم يقم عليه دليل وقد ذكرنا في الشرح تأويل ذلك على أحسن وجه ولم يكف ابن مالك أن استدل بشيء مخالف لنص سيبويه وما أجازه ليس بصحيح ولو استدل بشيء لا يحتمل التأويل لكان من القلة بحيث لا يقاس عليه	ارتشاف الضرب: 455/2
6 – (عن) والحال	أبو البقاء	جعل أبو البقاء قوله تعالى: ((عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ)) [المائدة:48] في موضع الحال، أي: عادلا عمّا جاءك ولم يضمن (تتبع) معنى ما تعدى بـــ (عن)	هذا ليس بجيد؛ لأن (عن) حرف ناقص لا يصلح أن يكون حالاً من الجنة، كما لا يصلح أن يكون خبراً وإذا كان ناقصاً فإنه يتعدى بكون مقيد لا بكون مطلق والكون المطلق لا يجوز حذفه	البحر المحيط: 502/3

اسمية (عن)

ذهب سيبويه ومن تبعه من البصريين إلى أن (عن) حـــرف مـــشترك بـــين الاسمية والحرفية فهو حرف إلاّ إن دخل عليه حرف الجر (من) إذ يصبح في هذه الحالة اسماً يستعمل ظرفاً بمعنى الناحية، فيقال: من عن يمينك، كما يقال من ناحية يمينك أو من جانبه[1]، وهو حينئذٍ اسم مبني على السكون[2]، لأنه على لفظ الحرف (عن) ومناسب له معنى[3]، وما بعده مجرور بالإضافة[4]، ومنه قول الشاعر[5]:

فقلت أجعلي ضوء الفراق كلِّها   يميناً ومهوى النجم من عن شمائل

وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن (عن) بعد (مـــن) باقيـــة علـــى حرفيتها؛ لأن (من) تدخل على حروف الإضافة كلها عدا: من، والـــلام، والبـــاء، وفي[6].

ووافقهم أبو حيان مخالفاً سيبويه ومن تبعه بقوله[7]: (ولو ادّعى مدّعٍ أن (عن) لا تكون إلا حرفاً سواءٌ أدخلت عليها (من) أو لم تدخل لكان ذلك مذهبا حسناً) ثـــم

---

(1) ينظر: الكتاب: 228/4، والأصول في النحو: 532/1، وشرح المفصل: 8/40-41، وشرح الرضي: 323/4.

(2) ينظر: الكتاب: 266/3، ومنهج السالك: 254.

(3) ينظر: شرح الكافية الشافية: 318/2-319.

(4) ينظر: أسرار العربية: 254.

(5) الشاهد لا يعرف قائله، وهو في الإيضاح العضدي: 259/1، والأحاجي النحوية للزمخشري: 58، وأسرار العربية: 254، وشرح جمل الزجاجي: 476/1.

(6) ينظر: أدب الكاتب لابن قتيبة: 392-393، ومنهج السالك: 232، والجنى الداني: 260.

(7) منهج السالك: 254.

يعلل مذهبه تعليلاً علمياً ينم عن دراسة وافية واستقصاء شامل للمسألة بقوله[1]: (لأنا نظرنا المواضع التي دخلت عليها (من) في كلام العرب فوجدناها قليلة ويسوغ حذف (من) ويبقى المعنى صحيحاً، فتكون إذ ذاك (من) زائدة وتكون العرب قد شذت في زيادتها في تلك المواضع كما شذت في زيادتها في قول الشاعر[2]:

أمهرت منها جبةً وتيساً

يريد أمهرتها.

وإذا أمكن ذلك كان أولى من ادعاء إسميتها ألا ترى أن معنى: من عن شمالك، ومن عن يميني، معنى عن شمالك وعن يميني، ولا ندعي زيادتها إذا دخلت على (على)؛ لأن معنى غدت من عليه، مخالف لمعنى: غدت عليه، بخلاف من يميني في الأبيات التي دخلت فيها (من) على (عن)).

ما ذهب إليه أبو حيان موافق لما نسبه المرادي لابن مالك من القول بأن (من) الداخلة على (عن) زائدة[3].

والصحيح أن ابن مالك ذهب في هذه المسألة مذهبا حسناً لو وجد من يتبناه ويعضده من النحاة المعاصرين له أو من الذين جاؤوا بعده، وربما ضيقَ مذهبُه الخلافَ إن لم ينههِ في هذه المسألة.

إذ إنه يرى أن (من) إذا دخلت على (عن) تكون زائدة[4].

---

(1) المصدر نفسه: 254-255.

(2) لم أهتد لقائله.

(3) ينظر: الجنى الداني: 260.

(4) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك: 10/3.

لكن بشرط أن يكون لمعنى (عن) عند دخول (من) عليه معنى (جانب) من غير أن يكون اسماً حقيقياً؛ لأن (من) حرف زائد.

فالمسألة دقيقة إذ يكون تحول (عن) بدخول (من) عليه بالمعنى فقط وليس بأصله وخروجه من دائرة الحرفية إلى الاسمية.

وهذا مذهب رائع لكنه أهمل ولم أجد من تبناه أو أشار إليه غير المرادي بنسبته القول بزيادة (من) الداخلة على (عن) إلى ابن مالك وهو صحيح لكنه أهمل قوله بعد القول بالزيادة إذ قال[1]: (و (عن) بعد دخول (من) بمعنى جانب) ثم استشهد بأبيات تثبت هذا المعنى.

ما ذهب إليه ابن مالك منهج واضح وسليم وأوضح منه ما ذهب إليه أبو حيان إذ يبقي الحرف على أصالته، واستحسانه القول أن (عن) حرف دخلت عليها (من) أو لم تدخل يعيد إلى أذهاننا صورة أبي حيان النحوي الذي يعتمد المنهجية العلمية الواضحة في اختيار الرأي مع محاولة إثبات لكل حرف استقلاله وإلغاء أي قول يقلل من خاصيته بإدعاء التركيب أو إخراجه عن إطار حرفيته وعندما يرى رأياً آخرَ حسناً يبقي الحرف على أصالته يؤيده كما أيد القول بزيادة (من) الداخلة على (عن) كما ذهب إلى ذلك ابن مالك ويبرز منهجه بوضوح في قوله[2]: (وما كان ثابت الحرفية فلا نخرجه إلى الأسمية إلا بدليل واضح).

لا يرى أبو حيان دليلاً على اسمية (عن) إلا تأويلاً يحتمل التأويل ويحتمل أن تكون فيه (عن) زائدة كما ذهب إلى ذلك ابن مالك، ثم يحاول أن يثبت بالدليل

---

(1) ينظر: المصدر نفسه.

(2) منهج السالك: 255.

حرفية (عن) بقوله[1]: (والذي يدل على أن (عن) حرف شيئان: أحـدهما: حـذفها وإيصال الفعل إلى ما بعدها في الضرورة نحو قول الشاعر[2]:

كأن عيني وقد بانوني　　　غربان في جدول مجنونِ

يريد: بانوا عني.

والثاني: حذفها في صلة الموصول نحو: رَضِيتُ عنْ مَنْ رَضيْتَ، أي: عَـنْ مَنْ رَضِيْتَ عَنْهُ).

وزاد ابن عصفور أن (عن) يكون اسماً في نحو قول الشاعر[3]:

دع عنك نهيا صِيحَ في حَجَراته　　　ولكن حديثاً ما حديثُ الرواحل

لأن جعلها حرفاً في ذلك يؤدي إلى تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضـمير المتصل وذلك لا يجوز إلا في أفعال القلوب وما حمل عليه[4].

وتبع ابن عصفور بعض النحويين في أن (عن) في: (دع عنك) اسم؛ لأن في (دع) ضميراً متصلاً مرفوعاً، وهو الفاعل وقد عدت (عن) دع الرافع لذلك الضمير إلى الكاف التي هي ضمير متصل وأنت لا تقول: إغْضَبْ عليك، ولا ثق بك، بـل إذا أردت هذا المعنى إنما تأتي فيه بالنفس فتقول: ثـق بنفـسك واغـضب علـى نفسك[5].

---

(1) المصدر نفسه.

(2) لم أهتد لقائله.

(3) الشاهد لامرئ القيس ديوانه: 94، وهو من شواهد البحر المحيط: 184/6، ومنهج الـسالك: 254، ومغني اللبيب: 161/1، 587/2.

(4) ينظر: المقرب: 214، والجنى الداني: 261.

(5) ينظر: البحر المحيط: 184/6، ومنهج السالك: 254.

ويرى أبو حيان أن في كلامهم نظراً؛ لأن مثل هذا التركيب قد وجد في (إلى) كقوله تعالى: ((وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ))[1] و ((وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ))[2] ولأنه لا يعلم أحداً قال باسمية (إلى)[3]، ثم يذكر هذا الرد في موضع آخر بقوله[4]: (وهذا الذي ذكره ليس بمتحتم بل قد جاء ذلك مع كلمة أجمع النحويون على أنها حرف فيحتمل أن تكون (عن) في قولك: دع عنك، باقية على حرفيتها، قال تعالى: ((وَاضْمُمْ إِلَيْكَ)) فعدى و(اضمم) بـ (إلى) وقد رفع الضمير المتصل بـ (عن) إلى الضمير المتصل، وقال تعالى: ((وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ)) ولم يقل: اضمم إلى نفسك، ولا هزي إلى نفسك).

ويعارض ما ذهب إليه أبو حيان ما أثبته المرادي بقوله[5]: (حكى أبو بكر الأنباري أن (إلى) يستعمل اسماً يقال: انصرفت من إليك، كما يقال: غدوت من عليك).

أطال أبو حيان في رده على من أثبت معنى الاسمية لـ (عن) وأصرّ كثيراً في مواضع مختلفة على أن يفند أقوال من ادّعى الأسمية لـ(عن) وأوّلَ كل الأشكال التي أثبتت لها معنى الأسمية، ولا غرابة في ذلك لولا أن أجد قولاً لأبي حيان نفسه يعارض جميع أقواله ويحطم هذا الإصرار الشديد على إنكار

---

(1) القصص، الآية: 32.

(2) مريم، الآية: 25.

(3) ينظر: البحر المحيط: 184/6.

(4) منهج السالك: 254.

(5) الجنى الداني: 261.

الاسمية ويعطيني منفذاً كي أخرج بنتيجة في هذه المسألة وذلك بقوله[1]: (زعموا في قول الشاعر:

دع عنك نهيا صيحَ في حَجَراته ولكن حديثاً ما حديثُ الرواحلِ

وفي قول الآخر[2]:

هوّن عليك فإن الأمور بكف الإله مقاديرها

أن (عن) و (على) ليسا حرفين وإنما هما اسمان ظرفان وهذا ليس ببعيد؛ لأن (عن) و (على) قد ثبت كونهما اسمين في قوله[3]:

... ... من عن يمين الحُبيّا نظرة قَبلُ

وفي قوله[4]:

... ... غَدَتْ من عليه بعدما تَمَّ ظِمؤها)

أثبت أبو حيان في نصه هذا أن معنى الاسمية لـ (عن) غير بعيد بل أنه ثابت في اللسان العربي فعلامَ إذاً كل هذه الردود، وهذا الرفض لمعنى مطروق قال به سيبويه وكثير من النحاة، وقال به أبو حيان نفسه؟.

---

(1) البحر المحيط: 84/6.

(2) الشاهد للأعور الشني (بشر بن منقذ) وهو من شواهد الكتاب: 64/1، ومنهج السالك: 255، والجنى الداني: 441، ومغني اللبيب: 156/1، 540/2-587.

(3) هذا عجز بيت للقطامي وصدره: فقلت للركب لما أن علا لهمُ، ديوانه: 28، وهو من شواهد أدب الكاتب: 534، والاقتضاب: 427، وشرح ابن الناظم: 144، وجواهر الأدب: 194.

(4) هذا صدر بيت لمزاحم بن الحارث العقيلي وعجزه، تصلُّ وعن قيضٍ بزيزاءَ مَجْهَلِ، وهو من شواهد الكتاب: 231/4، والمقتضب: 55/3، وشرح المفصل: 38/8، ومغني اللبيب: 146/1، وشرح ابن عقيل: 28/2.

قال المرادي[1]: (تكون اسماً إذا دخل عليها حرف الجر ولا تجر بغير (مـــن) وهي حينئذ اسم بمعنى (جانب) قال الشاعر:

فقلت للركب لما أن علا بهم | من عن يمين الحُبيًّا نظرةٌ قَبَلُ

وندر جرّها بـــ(على) في قول الشاعر[2]:

على عن يميني مرَّت الطيرُ سُنَّحا | وكيف سنوح واليمين قطيع).

وتبعه ابن هشام في إثبات المعنى نفسه[3].

وهذه المسألة ليست من المسائل التي لا جدوى من الخلاف فيها فلو قيـــل: إن (عن) اسم أو حرف ولم يختلف المعنى إذ ذاك لما خضت في هذا الخـــلاف وإنّمـــا يترتب على القول بحرفيتها أو أسميتها اختلاف معناها لذلك وجب أن تحدد حرفيتها واسميتها ويفصّل القول فيها.

فالفرق بين استعمال (عن) اسماً واستعمالها حرفاً أنه إذا أعتقد فيها الاســـمية فأدخل عليها حرف الإضافة وقيل: (جلست من عن يمينه) دلت على معنـــى فـــي نفسها وهو المكان كأنما قيل: (جلست من ناحية يمينه أو مكانه) وإذا لم تدخل عليها (من) فإنها تفيد أن اليمين موضع للجلوس[4]، وإذا قيل: (قعد زيد عن يمين عمرو) احتمل أن يكون القعود ملاصقاً لأول يمين عمرو وألا يكون وإذا دخلت (من) على

---

(1) الجنى الداني: 260.

(2) قائله مجهول وهو من شواهد منهج السالك: 254، ومغني اللبيب: 161/1، وشرح شـــواهد المغني: 440/1.

(3) ينظر: مغني اللبيب: 149.

(4) ينظر: شرح المفصل: 41/8.

(عن) فقيل: (من عن يمينه) كان القعود ملاصقاً لأول ناحية يمينه[1].

إن خروج الحرف من معناه إلى معنى حرف آخر مما يسعى بحثي لإثباته إن دل على ذلك دليل، وخروج الحروف من معانيها إلى معانٍ أخرى ثابتة في لسان العرب وكثير تناولته كل كتب النحو تقريباً خاصة كتب معاني الحروف وآخرها رسالة ماجستير بعنوان (التضمين بين حروف الجر في القرآن الكريم)[2].

وخروج (عن) إلى معنى الاسمية لا ينزع هويته ولا يسلبه خصائصه ولا يحصره في دائرة الاسمية أبداً، وإنما هو حرف باقٍ على حرفيته، فإذا دخل عليه حرف الجر (من) أخرجه من دائرة الحرفية ومن معانيها إلى الإسمية وإلى معنى جديد هو (جانب).

وهذا معنى مطروق منذ زمن سيبويه وتبعه عليه كثير من النحويين مستدلين بشواهد كثيرة يصعب تأويلها وفي ادّعاء زيادة (من) الداخلة على (عن) وتأويل تلك الشواهد تضييق للّغة لا ضرورة تدعو إليه.

لذا يترجح عندي خلاف ما ذهب إليه أبو حيان وصحة خروج (عن) من الحرفية إلى الإسمية إذا دخل عليها (من) وإعطاء معنى (جانب).

(1) ينظر: الجنى الداني: 460.

(2) رسالة ماجستير: جامعة بغداد.

المبحث العاشر

(في)

وفيه رد واحد:

- ❖ **زيادة (في).**

ردوده في (في)

العنوان	المردودعليه	المسألة	الرد	المصدر
1 – زيادة (في)	الفارسي	زعم أن (في) تزاد في ضرورة الشعر	وهو من القلة بحيث لا يقاس عليه	ارتشاف الضرب: 447/2
	بعض النحويين	قالوا في قوله تعالى: ((وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذَّكَّرُوا)) إن (في) زائدة، أي: صرفنا هذا القرآن كما قال ((وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي)).	وهذا ضعيف؛ لأن (في) لا تزاد	البحر المحيط: 39/6

زيادة (في)

أجاز الفارسي زيادتها في ضرورة الشعر كقول الراجز:

أنا أبو سعيدٍ إذا الليلُ دَجا   يخالُ في سوادِهِ يَرَندجا

أي: يخال سواده[1].

رفض أبو حيان زيادة (في) ورد الفارسي بقوله[2]: (وهو من القلّة بحيثُ لا يقاس عليه) إذ لم يرد غير هذا الشاهد على زيادة (في) وما ذهب إليه أبو حيان عين الصواب إذ يمكن تفسير هذا الموضع بغير الزيادة فلعلّ الراجز أراد أنه يخال وهو حال في سواد الليل إذا أظلم يرندجا وهو ما يَسْود به الخف[3]، وإذا لم يمكن أن يفسر هذا الموضع على ما تم تفسيره فإنه يخرج كما خرجه أبو حيان على أنه شاهد شاذ لا يقاس عليه فإذا كان للحرف معنى وتخريج فلا يعدل إلى القول بزيادته إلا بدليل وعدم الزيادة أولى من الزيادة ومنهج بحثي يعتمد على إثبات معاني الحروف وعدم القول بالزيادة إلا إذا ضاق التخريج وثبت من الدليل ما لا يدفع فاضطر إلى القول بالزيادة في غير القرآن الكريم على عكس ما ذهب إليه بعضهم من إجازة زيادة (في) في الاختيار كقوله تعالى: ((وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذَّكَّرُوا

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب: 447/2، ومغني اللبيب: 170/1، وجواهر الأدب: 132، وهمع الهوامع: 194/4، والرجز لسويد اليشكري، وهو شاعر مخضرم، ينظر: شرح شواهد المغني: 486/1.

(2) ارتشاف الضرب: 447/2.

(3) ينظر: القاموس المحيط، مادة (ردج): 197/1.

((وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا))[1] أي: صرفنا هذا القرآن كما قال جـل وعـلا ((وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي))[2]، كما أجاز ابن مالك زيادتها عوضاً قياساً على (الباء) و(علـى) نحـو: عرفت في من رغبت، والأصل: عرفت من رغبت فيه[3].

وردهم أبو حيان كما رد الفارسي إذ لم يجز زيادتها في ضرورة الشعر وعده من القلة بحيث لا يقاس عليه فكان رده على زيادتها في غير ذلـك أقـوى وأشـد ونتلمس ذلك في قوله[4]: (وهذا ضعيف لأن (في) لا تزاد).

معنى الزيادة مرفوض إذا صح المعنى من غيره خاصة في القرآن الكريم فـ (في) لها معانٍ كثيرة لكن المهم في الأمر أن (في) ليست زائدة[5].

(أما القول بزيادة (في) والتقدير: ولقد صرفنا هذا القرآن، كما قـال تعـالى: ((وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي)) فلا يجوز لعدة أسباب:

أولاً: لأن (في) لا تزاد كما ذكر أغلب النحاة والمفسرين.

ثانياً: الشاهد القرآني الكريم ((وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي)) الذي ذكره بعـض النحـاة دليلاً على ورود (في) زائدة في العبارة القرآنية، ليست (في) زائدة فيه؛ لأن الفعـل (أصلح لي) ضمن معنى ألطف بي في ذريتي؛ لأن (أصلح) يتعدى بنفـسه كقولـه

---

(1) الإسراء، الآية: 41.

(2) ينظر: البحر المحيط: 39/3، وهمع الهوامع: 194/4، الأحقاف، الآية: 15.

(3) تسهيل الفوائد: 146، والجنى الداني: 267، ومغنـي اللبيـب: 170/1، وهمـع الهوامـع: 162/4-163.

(4) البحر المحيط: 39/6.

(5) ينظر: حروف الجر دلالاتها وعلاقتها: 40.

تعالى: ((وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ))[1] فلذلك احتيج قوله ((فِي ذُرِّيَّتِي)) إلى التأويل أو يكون معنى ((وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي)) سأل أن يجعل ذريته موقعاً للصلاح ومظنة له كأنه قال هب لي الصلاح في ذريتي فأوقعه فيهم أو أجعلهم أبراراً لي مطيعين لك)[2].

(وأما ما أجازه ابن مالك فهو مردود إذ لم يسمع ذلك عن العرب وقد قاس ما فسر بغير الزيادة فيبطل بذلك قياسه)[3].

لذلك يترجح عندي ما ذهب إليه أبو حيان من عدم جواز زيادة (في) لا في القرآن الكريم ولا في غيره في اختيار الكلام، أو ضرورة الشعر إذ كل ما ذكره المجوزون يحتمل معنى آخر غير الزيادة ولا دليل يقطع بزيادة (في).

---

(1) الأنبياء، الآية: 90.

(2) معجم الجملة القرآنية (الحروف الزائدة في ضوء الدراسات القرآنية): 170.

(3) الجر بالحرف في النحو العربي (رسالة ماجستير): 410.

المبحث الحادي عشر
(قد)

وفيه ردّان:
تناولت منهما مسألة واحدة:

❖ **(قد) ومعنى التقليل والتكثير.**

ردوده في (قد)

العنوان	المردودعليه	المسألة	الرد	المصدر
1 - (قد) ومعنى التقليل والتكثير	بعض النحاة	ذهبوا إلى أنها قد تكون للتكثير أو للتقليل أو للتوقع	ومن زعم أنها للتكثير أو التقليل فغير مصيب وكذلك من أطلق أنها للتوقع فغير مصيب؛ لأن الماضي لا يمكن توقعه	البحر المحيط: 110/4-477/111،6، والنكت الحسان: 289
2 - لزوم (قد) مع الماضي الواقع حالاً	الجزولي وابن عصفور وأبو الحسن الأبذي وغيرهم	ذهبوا إلى لزوم (قد) مع الفعل الماضي الواقع حالاً ظاهرة أو مقدرة	والصحيح جواز ذلك (أي وقوع الماضي حالاً من غير قد) لكثرة ما ورد منه بغير (قد) وتأويل الشيء الكثير ضعيف جداً لأنَّا نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة فادعاء الإضمار فيها ليس بجيد بل الصحيح جواز ذلك وإن كان الأكثر وجود (قد) مع الواو	ارتشاف الضرب: 370/2، ومنهج السالك: 215

	أبو البقاء	أجاز أن يكون قوله تعالى: ((مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ)) البقرة: 214، في موضع الحال من إضمار (قد)	فيه بعد وتكون الحال إذ ذاك من ضمير الفاعل في (خلوا)	البحر المحيط: 140/2

(قد) ومعنى التقليل والتكثير

ذهب الزمخشري إلى أن (قد) في قوله تعالى: ((قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ))[1] بمعنى (ربما) التي تجيء لزيادة الفعل وكثرته[2]، نحو قوله[3]:

قَدْ أترُكُ القَرْنَ مصفَرّاً أناملُهُ كأنَّ أثوابَهُ مُجّتْ بفرصادِ

أما ابن مالك فقد تبع الزمخشري أن (قد) تأتي بمعنى (ربّما) لكن ليس على سبيل الكثرة وإنما للتقليل فخالفه في فهم معناها وفهم هذا البيت بقوله[4]:

(وإذا دخلت (قد) على المضارع فهي كـ(ربّما) في التقليل والصرف إلى معنى المضي وهذا ظاهر قول سيبويه؛ لأنه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم: (وأما قد فجواب لقوله: لما يفعل، فتقول: قد فعل، ثم قال: وتكون بمنزلة ربما، قال الهذلي: قد أترك... ... ...

كأنه قال: (ربما))[5].

هذا نصه فإطلاقه القول بأنها بمنزلة ربما تصريح بالتسوية بينهما في التعليل والصرف إلى المضي فإن خلت من معنى التقليل خلت من الصرف إلى معنى المضي وتكون للتحقيق والتوكيد، كقوله تعالى: ((قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ

---

(1) الأنعام، الآية: 33.

(2) ينظر: الكشاف: 14/2.

(3) البيت لعبيد بن الأبرص، ديوانه: 49، ونسبه سيبويه للهذلي، ينظر: الكتاب: 224/4.

(4) شرح التسهيل، لابن مالك: 34/1.

(5) ينظر: الكتاب: 224/4.

الَّذِي يَقُولُونَ))[1] وكقول الشاعر[2]:

وقَدْ تُدرِكُ الإنسانَ رَحْمَةُ رَبِّهِ وَلَوْ كَانَ تَحْتَ الأرْضِ سَبْعِيْنَ وَادِيا

الحقيقة أن العلماء اختلف فهمهم لتمثيل سيبويه أنها بمعنى (ربّما) فقد فهمها ابن مالك بمعنى القلة على أصل رُبَّ وفهمها الزمخشري وتبعه السيوطي بمعنى التكثير مستشهداً بقول سيبويه[3] وعلى كلا الافتراضين فإن أبا حيان ردهم رافضاً المعنيين بقوله[4]: (هكذا لقّننا هذا مشايخنا أنها مع الماضي للتحقيق ومع المضارع للتوقع، ومن زعم أنها للتكثير أو التقليل فغير مصيب أو ذلك ليس بمفهوم من لفظ أنّها، لفهم ذلك من السياق).

في هذا النص يرفض أبو حيان المعنيين ويخطئ من ذهب إلى معنى التكثير أو التقليل مستدلاً بما لقّنه مشايخه، وهذا ليس بحجة إذ أكد أبو حيان نفسه أنه لا يتعبد بقول نحوي بصريّ أو كوفي، أما تعليله ففيه لمسة نحوية راقية تبرز شخصية أبي حيان وهي جديرة بالاهتمام إذ يُحكمُ السياق في تحديد معنى (قد) ونتلمس ذلك جلياً في نصوص أخرى مصرحاً بهذا التحديد كقوله[5]: (وكون (قد) إذا دخلت على المضارع أفادت التكثير قول بعض النحاة وليس بصحيح وإنما التكثير مفهوم من سياق الكلام في المدح).

---

(1) الأنعام، الآية: 33.

(2) لم أعثر على قائله.

(3) ينظر: همع الهوامع: 379/4.

(4) النكت الحسان: 289.

(5) البحر المحيط: 477/6.

وقوله[1]: (وما ذكره من أن (قد) تأتي للتكثير في الفعل والزيادة قـول غير مشهور للنحاة وإن كان قد قال به بعضهم مستدلاً بقول الشاعر:

قد أترك .....

والذي نقوله: إن التكثير لم يفهم من (قد) وإنما يفهم من سياق الكـلام؛ لأنه لا يحصل الفخر والمدح بقتل قرن واحد ولا بالكرم مرة واحدة، وإنمـا يحصلان لكثرة وقوع ذلك وعلى تقدير أن (قد) تكون للتكثيـر فـي الفعـل وزيادته لا يتصور ذلك في قوله ((قد نعلم)) لأن علمه تعالى لا يمكـن فيـه الزيادة والتكثير).

أبو حيان أشار بوضوح إلى قضية السياق ومن خلاله يحدد معنى (قد) لكن النحاة الآخرين وإن لم يصرحوا بذلك فإنه مفهوم من كلامهم إذ لا يعقل أن تكون (قد) نفسها تدل على كل هذه المعاني من غير السياق، فهم يقولون: إذا دخلت على المضارع قد تدل على التكثير أو التقليل أو غير ذلـك مـن معانيها وإنما يفهم ذلك من خلال سياق الكلام؛ لأن السياق وحده مـن غيـر الأداة لا يعطي هذه المعاني ولا يعطيها مـع أداة أخـرى لا تـوحي بهـذه المعاني، فإذاً الأداة تتقبل أن تكون لهذه المعاني على وفق السياق الذي يحدد نوع المعنى الذي دلت عليه.

كما طعن أبو حيان في قياس (قد) على (رُبَّ) وإعطائها معنى التكثيـر إذ لا يرى أن (رُبَّ) تدل على التكثير وذلك في قوله[2]: (وقوله بمعنى رُبَّمـا التي تجيء لزيادة الفعل وكثرته والمشهور أن (رُبَّ) للتقليل لا للتكثير).

---

(1) المصدر نفسه: 111/4.

(2) البحر المحيط: 111/4.

وقوله[1]: (والصحيح في رُبَّ أنها لتقليل الشيء أو تقليل نظيره فإنْ فُهِمَ تكثيرٌ فليس ذلك من (رُبَّ) ولا (قد) إنّما هو من سياقة الكلام).

ولا حجة لأبي حيان في مطعنه لأنه قد ثبت كون رب للتكثير[2]، فقياس (قد) بهذا المعنى عليها صحيح، وما طعن فيه أبو حيان يعود إلى اختلاف العلماء في فهم نص سيبويه وقياسهم (قد) على (رُبّما) فمنهم من جعلها للتكثير ومنهم من جعلها للتقليل، وعلى فرض القياسين فإن المعنيين ثابتان ولا حجة لأبي حيان في رده المعنيين ومطعنه في القياس لأن كثيراً من النحاة ذكر هذه المعاني وأولهم سيبويه على الرغم من اختلافهم في فهم قياسه.

لكن بكلتا الحالتين يثبت سيبويه أحد المعنيين لها التكثير أو التقليل، ومن بعده ذكر لها العلماء هذين المعنيين منهم المبرد[3]، والهروي[4]، والبيضاوي[5]، والمرادي[6]، وابن هشام[7]، والمالقي[8]، والسيوطي[9]، والجمل[10]، والآلوسي[11].

---

(1) المصدر نفسه: 477/6.
(2) ينظر: الجنى الداني: 418، ومغني اللبيب: 134/1.
(3) ينظر: المقتضب: 43/1.
(4) ينظر: الأزهية: 212.
(5) ينظر: أنوار التنزيل: 186/2.
(6) ينظر: الجنى الداني: 272.
(7) ينظر: مغني اللبيب: 174/1.
(8) ينظر: رصف المباني: 392.
(9) ينظر: همع الهوامع: 379/4.
(10) ينظر: الفتوحات الإلهية: 23/2.
(11) روح المعاني: 134/7.

فلا يسعني بعد إثبات هذين المعنيين من أئمة العربية إلا قبولهما، إذ لا حجة لأبي حيان بما سمعه من مشايخه وإنّ تعليله على الرغم مـــن حـسنه ووجاهته لكنه لا يرتقي إلى ما أثبته هؤلاء العلماء كما أن السياق وحـــده لا يدلل على المعنى من غير (قد) ودلالتها على هذين المعنيين ثابت وصحيح.

المبحث الثاني عشر
(لا)

وفيه ستة وعشرون رداً:
تناولت منها مسألتين:

- ❖ إعمال (لا) عمل ليس.
- ❖ العطف بـ(لا) بعد الفعل الماضي.

ردوده في (لا)

العنوان	المردود عليه	المسألة	الرد	المصدر
1 - إعمال (لا) عمل ليس	ابن عطية	قرأ أبو جعفر قوله تعالى ((فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ)) [البقرة:197] بالرفع والتنوين فيجزم ابن عطية بأن (لا) عاملة عمل ليس	هذا الذي جوزه وجزم به ابن عطية ضعيف لأن إعمال (لا) إعمال ليس قليل جداً لم يجئ منه في لسان العرب إلا ما لا بال له	ارتشاف الضرب: 110/2، والبحر المحيط: 88،89/2 و 36،37/1، ومنهج السالك: 64،65
	ابن مالك	ادّعى أن إعمال (لا) عمل ليس كثير	ودعوى ابن مالك باطلة	ارتشاف الضرب: 110/2
2 - زيادة (لا) المكررة	الزمخشري	قال في قوله تعالى ((لا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلا تَسْقِي الْحَرْثَ)) [البقرة:71] إن (لا) الأولى للنفي والثانية مزيدة لتوكيد الأولى	وما ذهب إليه ليس بشيء؛ لأن قوله (لا ذلول) صفة منفية بـ (لا) وإذا كان الوصف قد نفي بـ (لا) لزم تكرار (لا) النافية لما دخلت عليه تقول: مررت برجل لا كريم ولا شجاع	البحر المحيط: 255/1

3 – (لا) والعطف بها بعد الماضي	الزجاجي	نص على أن (لا) لا يعطف بها بعد الفعل الماضي	والسماع يرد عليه نحو: كأن دثاراً حلقت بلبونه عقاب تنوفي لا عقاب القواعل	التدريب في تمثيل التقريب: 190، والنكت الحسان: 129
4 – تكرار (لا) في حالة إلغائها	المبرد	جواز عدم تكرار (لا) إذا فصل بينها وبين معمولها فاصل وعطف عليها	يجب إذ ذاك تكرارها خلافاً للمبرد	ارتشاف الضرب: 337/3، والنكت الحسان: 108
5 – تقديم معمول الفعل إذا دخلت عليه (لا) النافية	بعض النحويين	إذا دخل على معمول (لا) النافية ففي جواز تقديم معمول الفعل عليها ثلاثة مذاهب منهم من أجاز ذلك مطلقاً ومنهم من منعه مطلقاً ومنهم من فصل فمنع ذلك إذا كانت (لا) جواب قسم نحو والله لا أضرب زيداً وجاز ذلك إذا لم تقع جواب قسم نحو: زيداً	وهو الصحيح	منهج السالك: 108

		لا اضرب		
6 – اتباع اسم (لا)	بعض النحويين	يرون أن اسم (لا) إذا كان معرباً فإنه لا يتبع إلا على لفظه	ووقع لبعض أصحابنا وهم في أن اسم (لا) إذا كان معربا فإنه لا يتبع إلا على لفظه	منهج السالك: 88
7 – العطف على اسم (لا) الجنسية إذا لم تكرر	ابن مالك	أطلق الناظم أنك إذا عطفت ولم تكرر (لا) فإنه يجوز وجهان في المعطوف الرفع والنصب	وليس على إطلاقه	منهج السالك: 88
8 – الفتح في اسم (لا)	الكوفيون والزجاج والسيرافي	ذهبوا إلى أن مثل لا رجلَ في الدار حركته حركة إعراب	والمشهور أنها حركة بناء	منهج السالك: 87
9 – علّة ارتفاع خبر (لا) النافية للجنس	الأخفش	وفيه قولان أحدهما أنه ارتفع على أنه خبر الابتداء؛ لأن (لا) وما عملت فيه في موضع رفع على الابتداء، ولم تعمل فيه (لا) شيئاً إنما عملت في الاسم فقط (وهذا الذي أيده	وهذا هو الصحيح (يعني الرأي الأول)	منهج السالك: 87

		أبو حيان) والثاني: أنه ارتفع بـ(لا) كما عملت إنّ في الخبر.		
10 – الاستثناء بـ (لاسيّما)	الأخفش وابن حاتم والنحاس	عدّوا (لا سيّما) في أدوات الاستثناء لما رأوا ما بعدها مخالفاً لما قبلها بالأولوية التي لما بعدها	والصحيح أنها ليست من أدواته، وإنما ذكرها سيبويه في باب (لا) التي لنفي الجنس.	ارتشاف الضرب: 328/2، وتذكرة الحفاظ: 298
11 – (لا) في ((لا رَيْبَ)) [البقرة:2]	بعض النحويين	علّلوا رفع (ريب) في قراءة الرفع على أنه مبتدأ و (فيه) الخبر	وهذا ضعيف لعدم تكرار (لا) وحمل (لا) في قراءة (لا ريب) على أنها تعمل عمل ليس ضعيف لقلة أعمال (لا) عمل ليس والذي يختاره أن الرفع محذوف.	البحر المحيط: 36/1-37 و29/1
12 – زيادة (لا)	بعض النحويين	استدلوا على زيادتها ببيت أنشده المفسرون هو: أبى جوده لا البخل واستعجلت به نعم من فتى لا يمنع الجود قائله	ولا دليل في ذلك، بل الأظهر...	البحر المحيط: 29/1

13 – اسمية (لا)	الكوفيون	زعم الكوفيون أن (لا) تكون اسماً	(لا) حرف يكون للنفي وللطلب وزائداً ولا يكون اسماً خلافاً للكوفيين	البحر المحيط: 28/1، والنهر الماد: 28/1
14 – انفصال مصحوب (لا) النافية للجنس أو كونه معرفة	ابن مالك	زعم أنه إذا انفصل مصحوب (لا) أو كان معرفة بطل العمل بإجماع	وليس كما ذكر إذ يجيز الرماني أن تعمل فيه إذا انفصل مصحوبها وأجاز الكوفيون بناء الاسم العلم سواء أكان مفرداً، نحو: لا زيد ولا عمرو أو مضافاً كنية، نحو: لا أبا محمد ولا أبا زيد.	ارتشاف الضرب: 170/2
15 – (لا) في ((لا حول ولا قوة إلا بالله))	يونس وجماعة من النحويين	لم يجوزوا التنوين مع الثاني في هذا التركيب إلا في الضرورة	جاز فيه خمسة أوجه فتحها بغير تنوين، وفتح الأول ونصب الثاني منوناً عطفاً على لفظ اسم (لا) و (لا) الثانية زائدة للتوكيد، خلافاً ليونس وجماعة	ارتشاف الضرب: 172/2–173

16 – زيادة (لا) في لا سيّما	بعض النحويين	جوزوا حذف (لا) من لا سيّما	وكذلك حذف (لا) من لا سيّما إنما يوجد في كلام الأدباء المولدين لا في كلام من يحتج بكلامه	ارتشاف الضرب: 330/2
17 – تقديم معمول ما بعد (لا) الواقعة في جواب القسم عليها	بعض النحويين	جواب القسم إن كان بـ (ما) أو بـ (إن) أو بـ (اللام) داخلة على جملة اسمية فلا يجوز أن يتقدم معمول لما بعدها عليها أو بـ (لا) داخلة على المضارع ففي جواز التقديم خلاف، منهم من أجاز تقديم المعمول مطلقاً من ظرف أو مجرور أو مفعول على (لا) ومنهم من منع ذلك مطلقاً.	..... وهو الصحيح.	ارتشاف الضرب: 493/2

18 – أصل (لا) الناهية	بعض النحويين	زعموا أن أصلها لام الأمر زيد عليها ألف فانفتحت اللام لأجلها	(لا) هي أصل بنفسها خلافاً لمن زعم أن أصلها لام الأمر ...	ارتشاف الضرب: 543/2
	السهيلي	زعم أنها (لا) التي للنفي وأن الجزم في الفعل بلام الأمر مضمرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ	.... خلافاً للسهيلي	ارتشاف الضرب: 543/2
19- انصراف الماضي إلى الاستقبال في القسم بدخول (لا) و (أن) عليه	ابن مالك	ذكر أنه ينصرف الفعل الماضي إلى الاستقبال في القسم بدخول (لا) و (أن) عليه..	ومثل بما لا دليل فيه على مدّعاه	ارتشاف الضرب: 8/3

20 – (لا) في قوله تعالى ((فَلا تَنْسَى)) [الأعلى:6]	بعض النحويين	ذهبوا إلى أن (لا) في الآية للنهي والألف ثابتة لأجل الفاصلة	وهذا قول ضعيف..	البحر المحيط: 459/8
21 – (لا) مع المضارع	الزمخشري	قال: إن (لا) لا تدخل إلا على مضارع في معنى الاستقبال كما أن (ما) لا تدخل على مضارع في معنى الحال	ليس بصحيح بل ذلك غالب فيهما لا متحتم	البحر المحيط: 521/8
22 – (لا) في قوله تعالى ((فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ)) [الواقعة:75]	بعض النحويين	يرون أن (لا) زائدة مؤكدة	والأولى عندي أنها لام أشبعت فتحتها فتولدت منها ألف كقوله: أعوذ بالله من العقراب ومنه قوله تعالى ((فاجعل أفئيدةً من الناس)) [إبراهيم:37] بياء بعد الهمزة في قراءة هشام	البحر المحيط: 213/8

	سعيد بن جبير وبعض النحويين	وقالوا إن المنفي محذوف، أي: فلا صحة لما يقول الكفار ثم ابتدأ أقسم، قاله سعيد بن جبير	ولا يجوز لأن في ذلك حذف اسم (لا) وخبرها، وليس جواباً لسائل سأل	النهر الماد: 212/8
23 – حذف حرف النهي (لا)	الزمخشري	ذهب في قوله تعالى: ((أَنْ يُـؤْتَى أَحَدٌ)) [آل عمران:73] إلى أنه منتصب بفعل مضمر يدل عليه قوله ((وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ)) [آل عمران:73] كأنه قيل: قل إن الهدى هدى الله فلا تنكروا أن يؤتى أحد مثل ما أوتوا	ذلك بعيد، لأن فيه حذف حرف النهي ومعموله ولم يحفظ ذلك من لسانهم	البحر المحيط: 494/2
24 – نفي الجملة الاسمية الواقعة جواباً للقسم و (لا)	ابن مالك	زعم أنها تنفي بـ(لا)	ولا تنفي بـ (لا)	ارتشاف الضرب: 487/2

25 – (لا) في قوله تعالى ((فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ)) [البقرة:38] من غير تنوين	ابن عطية	خرّجها على أنه من إعمال (لا) عمل ليس وأنه حذف التنوين تخفيفاً لكثرة الاستعمال	الأولى أن يكون مبتدأ إذا كان مرفوعاً منوناً وحذف تنوينه كثرة الاستعمال ويجوز أن يكون عُرّي من التنوين لأنه على نية الألف واللام فيكون التقدير: فلا الخوف عليهم ويكون هذا التخريج أولى إذ يحصل التعادل في كون (لا) دخلت على المعرفة في كلتا الجملتين وإذا دخلت على المعارف لم تجر مجرى ليس	البحر المحيط: 169/1
26 – (لا) وطلب الفعل	ابن السيد البطليوسي	زعم أن الحمل على الفعل فيما دخلت عليه (لا) أولى من الابتداء	قال أبو حيان عند تفسيره لقوله تعالى ((وَلاَ هُمْ يُنْصَرُونَ)) [البقرة:48] هي جملة اسمية معطوفة على جملة فعلية ويجوز أن تكون فعلية وتكون المسألة من باب الاشتغال فيكون (هم) مرفوعاً بفعل محذوف يفسره ما بعده... ويقوي	البحر المحيط: 295/1

			هذا الوجه ويحسنه كونه تقدم قوله (فلا يخفف) وهو جملة فعلية إذ لولا تقدم الجملة الفعلية لكان الأرجح الرفع على الابتداء وذلك أن (لا) ليست مما تطلب الفعل لا اختصاصاً ولا أولوية خلافاً لأبي محمد بن السيد	

إعمال (لا) عمل ليس

لأبي حيان في هذه المسألة ثلاثة ردود:

الرد الأول: ذهب سيبويه والفراء وابن مالك وعزاه إلى عموم البصريين أن (لا) تعمل عمل ليس[1]، مستشهدين على إعمالها بقول الشاعر[2]:

تعزّ فلا شيءٌ على الأرض باقيا ولا وَزَرٌ مما قضى الله واقيا

أما الأخفش فذهب إلى أنها لا تعمل شيئاً وما بعدها مبتدأ وخبر[3]، ونسب ابن يعيش وأبو حيان والمرادي هذا المذهب إلى المبرد[4]، وليس صحيحاً ما نسبوه إليه إذ صرح بشكل واضح لا يقبل اللّبس بعملها عمل ليس بقوله[5]: (وقد تجعل (لا) بمنزلة ليس لاجتماعهما في المعنى ولا تعمل إلا في نكرة).

---

(1) ينظر: الكتاب: 58/1، ومعاني القرآن للفراء: 43/2، وشرح الكافية الشافية: 440/1.

(2) قائله مجهول وهو في ارتشاف الضرب: 110/2، وأوضح المسالك: 204/1، والجامع الصغير في النحو: 58، وشرح ابن عقيل: 313/1.

(3) ينظر: شرح المفصل: 109/1، وارتشاف الضرب: 110/2، وشرح التصريح: 199/1.

(4) ينظر: شرح المفصل: 109/1، وارتشاف الضرب: 110/2، والجنى الداني: 293.

(5) المقتضب: 382/4.

ورد أبو حيان سيبويه ومن تبعه بقوله[1]: (إن إعمال لا إعمال ليس ضعيف جداً) ثم ذهب إلى أبعد من ذلك مضعفاً رأيهم ومستحسناً مذهب الأخفش بقوله[2]: (ولو ذهب ذاهب إلى أنه لا يجوز أن تعمل (لا) هذا العمل لذهب مذهباً حسناً إذ لا يحفظ في نثر أصلاً ولا في نظم إلا في بيت نادر ينبغي أن لا تبنى عليه القواعد).

ويؤكد مذهبه في موضع آخر بقوله[3]: (كون (لا) بمعنى ليس هو من القلة في كلامهم بحيث لا تبنى عليه القواعد وبيّنا أن ارتفاع مثل هذا إنما هو على الابتداء) وبقوله[4]: (نفرع على ما قاله الناس من أن (لا) يجوز أن تعمل عمل ليس وإن كنا لا نختار ذلك).

أصرّ أبو حيان على مذهبه في مواضع شتى وجعل إعمالها ضعيفاً وما ورد من شواهد لا يسوّغ أن يبنى عليه القواعد والأحكام النحوية بل يعد شاهداً شاذاً لا يقاس عليه وتكون (لا) للنفي فقط وما بعدها مبتدأ وخبر.

سأؤجل مناقشة أبي حيان ورده إلى ما بعد ذكر ردوده الأخرى في هذه المسألة؛ لأن الردود متعلقة ببعض ونقاشها واحد تقريباً.

الرد الثاني: ادّعى ابن مالك أن عمل (لا) عمل ليس أكثر من عمل (إنْ) المشبهة بـ (ليس) في قوله[5]: (عملها أكثر من عمل (إنْ)) ورده أبو

---

(1) منهج السالك: 64.

(2) المصدر نفسه.

(3) البحر المحيط: 89/2.

(4) منهج السالك: 65.

(5) التسهيل: 57.

حيان بقوله[1]: (ودعوى ابن مالك باطلة)؛ لأن (إنْ) قد عملت نثراً ونظمـاً و (لا) اعمالها قليل جداً، بل لم يرد منه صريحاً إلا في بيـت نـادر والبيـت والبيتان لا تبنى عليهما القواعد[2].

الرد الثالث: ذهب الزجاج إلى أن (لا) ترفع الاسم خاصة ولا تعمل في الخبر شيئاً وحجته عدم سماع النصب في خبرها ملفوظاً به[3]، كقول سعد بن مالك القيسي[4]:

من صدَّ عن نيرانها فأنا ابن قيس لابراحُ

ورده أبو حيان بقوله[5]: (والصحيح سماع ذلك لكنه في غاية الـشذوذ والقلة).

على الرغم من أن أبا حيان يرفض إعمال (لا) عمل ليس لكنه لا ينكر ما ورد عن العرب من إعمالها لكنه يعد ذلك شذوذاً لا يقاس عليه (بل سـمع ذلك لكنه في غاية الشذوذ والقلة، قال:

تعزّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقيا ولا وَزَرٌ مما قضَى اللهُ واقياً)[6]

---

(1) ارتشاف الضرب: 110/2.

(2) ينظر: البحر المحيط: 89/2، ومنهج السالك: 64.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب: 110/2، والجنى الداني: 293، ومغني اللبيب: 264/1.

(4) البيت في الكتاب: 58/1، والجمل: 38، ومعاني الحروف: 83، وأمالي ابن الشجري: 323/1، وشرح المفصل: 109/1، وأوضح المسالك: 203/1.

(5) ارتشاف الضرب: 110/2.

(6) منهج السالك: 64.

(وقد بيّنا أن ذلك ليس بصحيح لنصب العرب الخبر إذا كان بمعنى ليس)[1] عاداً ذلك من الشذوذ الذي لا يقاس عليه ولا تبنى عليه الأحكام (لكنه من الندور بحيث لا تبنى عليه القواعد)[2].

إذاً يرى أبو حيان أن إعمالها ضعيف بل عدم إعمالها وجه حسن ومذهب صحيح كما ذهب إلى ذلك الأخفش وأنه سمع إعمالها ونصب خبرها لكن ذلك شاذ لا يقاس عليه ولا تبنى عليه الأحكام ولا يقاس هذا في النثر والنظم، وأعود إلى لب القضية وجوهرها وهو الرد الأول وفيه ردّ آخر على ابن عطية احتفظت به بعد ذكر الردود لأستشهد به على أبي حيان نفسه ولكي نبقى في محور المسألة وأصل الخلاف وهو إعمال (لا) إعمال ليس، فقد جزم ابن عطية في قراءة أبي جعفر في قوله تعالى: ((فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ))[3] بالرفع والتنوين[4] بأن (لا) عاملة عمل ليس فيكون ((فِي الْحَجِّ)) في موضع نصب[5].

ورده أبو حيان بقوله[6]: (هذا الذي جوزه وجزم به ابن عطية ضعيف؛ لأن إعمال (لا) إعمال ليس قليل جداً لم يجئ منه في لسان العرب إلا ما لا بال له والذي يحفظ من ذلك قوله:

---

(1) البحر المحيط: 89/2.

(2) المصدر نفسه: 89/2.

(3) البقرة، الآية: 197.

(4) ينظر: إملاء ما من به الرحمن: 86/1، والبحر المحيط: 88/2.

(5) ينظر: المحرر الوجيز: 166/2.

(6) البحر المحيط: 88/2.

تعزّ فلا شيءٌ على الأرض باقيا   ولا وَزَرٌ مما قضى الله واقيا

أنشده ابن مالك ولا أعرف هذا البيت إلا من جهته، وقال النابغة الجعدي[1]:

وحلَّتْ سوادَ القلبِ لا أنا باغِيا   سواها ولا عنْ حبِّها مُتَرَاخِيا

وقال آخر[2]:

أنكرتُها بعدَ أعوامٍ مضينَ لها   لا الدارُ دارٌ ولا الجيرانُ جيراناً

وخرج على ذلك سيبويه قول الشاعر[3]:

من صدَّ عن نيرانِها   فأنا ابنُ قيسٍ لابراحُ

وهذا كله يحتمل التأويل وعلى أن يحمل على ظاهره لا ينتهي من الكثرة بحيث تبنى القواعد فلا ينبغي أن يحمل عليه كتاب الله الذي هو أفصح الكلام وأجله ويعدل عن الوجه الكثير الفصيح).

وعلام كثرة التأويل ومعلوم أن تأويل الكثير قبيح؟

ولماذا لا ينبغي حمل ذلك على القرآن الكريم وقد جاءت (لا) التي يمكن جعلها على معنى ليس في (18) ثمانية عشر موضعاً في القرآن الكريم[4].

---

(1) شعره: 171، وهو في شرح الكافية: 441/1، وارتشاف الضرب: 1101/2، والأشباه والنظائر: 161/4.

(2) لم أهتد لقائله.

(3) البيت لسعد بن مالك القيسي قد سبق تخريجه، ينظر: الكتاب: 58/1.

(4) ينظر: الحروف الثنائية غير المختصة في القرآن الكريم (أطروحة دكتوراه): 225.

وعلى الرغم من أن ابن الحاجب ضعف عمل (لا) عمل ليس ورأى أنه لا يجوز إلا في الشعر[1]، وعلى الرغم من أن الرضي ذهب إلى أبعد من ذلك بقوله[2]: (والظاهر أنه لا تعمل (لا) عمل ليس لا شاذاً ولا قياساً ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر (لا) منصوباً كخبر (ما) وليس) إلا أن ذلك لا يمكن أن يكون منتهى الحديث في هذه المسألة إذ قال سيبويه[3]: (وإن شئت قلت: لا أحدٌ أفضلَ منك في قول من جعلها كـ (ليس)) فهذا سيبويه يثبت عملها في نثر القول لا في ضرورة الشعر كما يدعي من يثبتها في ضرورة الشعر، ولا كما يدعي من ينفي عملها في النثر والشعر.

وهذا القول حجة على كل من جاء من بعده فضلاً عمّا ورد من أشعار تثبت عملها كما مر ذكره وكقول العجاج[4]:

تالله لولا أن تَحشَّ الطُّبَّخُ   بي الجحيم حين لا مستصرخ

وفي هذا العدد من الشواهد كفاية الحجة، وتأويل كل هذه الشواهد تكلف وتضييق لا ضرورة تدعو لهما.

وأعجب مما ذهب إليه الدكتور مهدي المخزومي إلى أن الخلاف القائم بين النحاة على تشبيه (لا) بـ (ليس) أو بـ(إنْ) هو من اختلافهم برفع الاسم ونصبه بتأثير (لا) لكنه يقرر أن (لا) تأثيرها في الجملة ينحصر على النفي

---

(1) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 398/1.

(2) شرح الرضي: 293/1.

(3) الكتاب: 296/2.

(4) ديوانه: 459، وهو في الإنصاف: 368/1، وأمالي ابن الشجري: 282/1.

فقط ولا تأثير فيها من حيث العمل فقال[1]: (لا شك أن (لا) تدخل على الجملة الاسمية كما تدخل على الجملة الفعلية والجملة الاسمية في وضعها اللغوي الطبيعي تتألف من مسند إليه متقدم ومسند تابع مؤخر، وتدخل (لا) لتنفي النسبة المدركة بين المسند إليه والمسند ولا وظيفة لها إلا النفي أما العمل فمن اختراعهم ومن انخداعهم بظاهرة نصب الاسم بعدها).

وكلامه ليس بصحيح فليس يعقل أن سيبويه وابن مالك ومن قال بقولهم انخدعوا بظاهر نصب الاسم بعد (لا) وشبهوها بـ (ليس) أو أنهم اخترعوا عملها.

هذا كلام فيه طعن ويفتقر إلى الدليل الذي يثبت صحة زعمه.

كما أخالف ما ذهب إليه صاحب أطروحة (النحو في اللهجات العربية القديمة) في قوله[2]: (وأن أسطورة إعمالها عمل ليس قول يفتقر إلى دليل) ثم يرجح أن (لا) التي سماها النحاة بـ (لا) العاملة عمل ليس هي (لا) النافية للجنس خرجت إلى معنى ليس التي تفيد نفي العموم فتعمل عمل (إن) تارة فينصب ما بعدها وهو الأكثر، وتارة يرفع ما بعدها وهو قليل، وذلك لوضوح معنى النفي معها ثم يذكر أربعة أمور كذلك على ما رجحه[3].

الدليل على أعمالها ثابت ومنقول في أكثر كتب النحو حتى إن أبا حيان على الرغم من رفضه إعمالها لكنه لم ينكر ورود الشواهد على إعمالها وخالف من أنكر ذلك؛ لأن ما ورد من أدلة على إعمالها لا يقبل الشك

---

(1) في النحو العربي نقد وتوجيه: 251.

(2) النحو في اللهجات العربية القديمة (أطروحة دكتوراه): 323.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 325.

وتأويله ضرب من التحريف، لكنه عزا ذلك إلى الشذوذ والقلّة أما أن ينكـــر الشاهد برمته فلم يقل بذلك فمن أعطى المسوغ والجرأة لباحـــث فـــي هـــذا العصر أن يلغي تلك الأدلة ويعد ذلك من اختراع النحاة؟!

هذا قول مرفوض ولا يستند إلى دليل، وعلامَ كل هذا الخلاف إذا كان في المسألة تخريج مقبول لم ينتبه إليه كثير من النحاة ولم يعولوا عليه؟

ألا إنه اللهجات، فإذا عرفنا أن أهل الحجاز يعملونها عمل لـــيس كمـــا اعملوا (ما) إعمال ليس، وأن التميميين يهملونها كما أهملوا (ما) لكونها حرفاً غير مختص[1].

ألا يكون في ذلك نهاية الخلاف إذ مرد إعمالها وإهمالها هو اخـــتلاف اللهجات فقبيلة تعملها وقبيلة تهملها كما هو حال (ما) المشبهة بـــ (ليس).

فلا يحق لأحد أن ينكر إعمالها بعد أن ثبت ذلك في لغة أهل الحجـــاز وبما نقل من شواهد وبما حمل عليه من مواضع كثيرة في القرآن الكريم.

وأؤيد بشدة ما ذهب إليه الدكتور حسام النعيمي من أنه ليس ثم مـــسوغ (لرد عملها أو لجعلها عاملة في الاسم وحسب، ما دام لدينا ما يشهد بعملهـــا في الخبر وما دامت لمعنى النفي فهي كـــ (ما) وتعمل عمل (ليس) وتـــدخل على المبتدأ والخبر إلاّ أنهم راعوا انحطاطها فزادوا في شروط إعمالها)[2].

وما وصل إلينا من الشعر العربي دليل آخر على حقيقتها في اللغـــة لا

---

(1) ينظر: المقرب: 114، وشرح الكافية الشافية: 440/1، ومنهج السالك: 65، وشـــرح ابن عقيل: 312/1، والفوائد الضيائية: 305/1.

(2) النواسخ في كتاب سيبويه: 230.

يمكن إنكارها[1].

(1) (لا) في اللغة العربية (رسالة ماجستير): 193.

العطف بـ (لا) بعد الفعل الماضي

منع أبو القاسم الزجاجي في كتابه (حروف المعاني) أن يعطف بـ (لا) بعد الفعل الماضي[1]، لأنه إذا لم يعطف بها بعده كانت نافية له في المعنى فلذلك لم يجز العطف بها بعد الماضي؛ لأنك إذا قلت: قام زيد لا عمرو، فكأنك قلت: لا قام زيد ولا قام عمرو[2]، معللاً سبب منعه بقوله[3]: (فكل ما جاز دخول (لم) عليه حسن دخول (لا) عليه فنقول: أمر بعبد الله لا بزيد، ولو قلت: مررت بعبد الله لا بزيد، لم يجز؛ لأنك إنما تنفي بها في المستقبل لا في الماضي، وذلك أن الماضي يوجب وجود الفعل؛ لأنه قد كان، ولا ينبغي وجوده ولا يكون النفي مع الوجود في الحال).

والغريب أن أجد للزجاجي قولاً يخالف ما نسب إليه وما قاله في حروف المعاني إذ يثبت العطف بـ (لا) بعد الماضي بقوله[4]: (تقول: قام محمد لا أخوك ترفع محمداً بفعله و (أخوك) عطف عليه، فالقائم (محمد) دون الأخ، وإن كان قد شركه في الإعراب).

هذا النص مما لم ينتبه إليه أحد ممن تناول هذه المسألة بالبحث[5] أو

---

(1) ينظر: 31.

(2) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 240/1.

(3) حروف المعاني: 31.

(4) الجمل للزجاجي: 19.

(5) ينظر: عطف النسق في العربية (رسالة ماجستير): 59 و(لا) في اللغة العربية (رسالة ماجستير): 22، وحروف العطف بين الدرس النحوي والاستعمال القرآني (أطروحة دكتوراه): 288.

ربما تجاهلوه؛ لأنه يعارض ما هو مشهور عن الزجاجي وما هو ثابت في حروف المعاني وشرح جمل الزجاجي، لكن النص يثبت بلا شك إثبات معنى العطف لـ (لا) بعد الماضي وهو مخالف لما في حروف المعاني وشرح جمل الزجاجي، وتوفيقاً بين التناقضين في قوليّه أقول: إن أحد القولين سابق للآخر، أي: أحدهما ناسخ للآخر، فربما في كتابه الجمل رفض معنى العطف ثم أثبته في حروف المعاني هذا إذا عرفنا زمن تأليف الكتابين وأيّهما أسبق من الآخر، لكن إذا لم يثبت زمن تأليف الكتابين[1]ولم يتسن معرفة أيّهما الأسبق، فلا بد من اختيار أحدهما والترجيح بين القولين، والقولان متساويان لكني أرجح قوله الذي يثبت معنى الرفض ويعزز نسبة هذا الرأي للزجاجي بثبوته في حروف المعاني وشرح الجمل وفي كثير من كتب النحو[2].

وبعد ثبوت قول الزجاجي رفضه أبو حيان ورد عليه بقوله[3]: (وهو محجوج بالسماع) (والسماع يرد عليه نحو قول الشاعر[4]:

كأن دثاراً حلّقت بلبونه　　　عقاب تنُوفَى لا عقابُ القواعلِ

و (لا عقاب القواعل) معطوف على (عقاب تنوفَى) بعد (حلقت) وهو فعل ماضٍ)[5]، والصحيح جواز العطف بها بعد الماضي[6]، لكنه قليل يحفظ

---

(1) لم يستطع محققا الكتابين إثبات زمن تأليفهما، ينظر: الجمل: 21-22، وحروف المعاني: 49-50.

(2) ينظر: رأيه في: الحلل في إصلاح الخليل: 120، وشرح الرضي: 416/4، وارتشاف الضرب: 645/2، وخزانة الأدب: 471/4.

(3) التدريب في تمثيل التقريب: 190.

(4) ديوان امرئ القيس: 94.

(5) النكت الحسان: 129.

(6) ينظر: التسهيل: 177، والجنى الداني: 303.

ولا يقاس عليه[1] (والذي يدل على فساد مذهب الزجاجي أنه قد ينفي بها الماضي قليلاً نحو قوله تعالى: ((فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى))[2] يريد فلم يصدق ولم يصل فإذا جاز أن تنفي بها الماضي في اللفظ فالأحرى أن تكون نافية له في المعنى)[3].ويترجح عندي ما ذهب إليه أبو حيان فما منعه الزجاجي مسموع ومنعه مرفوع[4]، فأمام هذا المسموع من كلام العرب يتضح ضعف موقف الزجاجي في هذه المسألة[5].

وفي ختام هذه المسألة أقول لأبي حيان: كيف أجزت هذه المسألة (العطف بـ(لا) بعد الماضي) مستشهداً بما سمع عن العرب من بيت شعري واحد.

وفي المسألة السابقة في إعمال (لا) عمل ليس لم يجز إعمالها على الرغم من ثبوت إعمالها لغة لأهل الحجاز وعلى الرغم من ورود السماع بذلك بما ثبت من عدة أشعار.

ألم يكن إعمال (لا) عمل ليس أولى بالإجازة لقوة أدلة إعمالها من دليل العطف بـ (لا) بعد الماضي ؟

صحيح أن منهج بحثي يؤكد على كل معنى جديد يمكن أن يعطيه

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب: 645/2.

(2) القيامة، الآية: 31.

(3) شرح جمل الزجاجي: 240/1.

(4) ينظر: مغني اللبيب: 242/1.

(5) ينظر: حروف العطف بين الدرس النحوي والاستعمال القرآني (أطروحة دكتوراه): 289.

الحرف بنفسه أو من خلال السياق وأميل في كل مسألة لإثبات ذلك، وصحيح أني أؤيد أبا حيان في هذه المسألة على الرغم من أنه لا يملك إلا دليلاً واحداً لكنه يكفي عندي لإثبات هذا المعنى لقوة ذلك الدليل ولتبني هذا المعنى كثير من النحاة.

لكن أود أن أنبه إلى عدم مؤاخذتي في إثبات معنى لحرف معين بما يثبت عندي من دليل قد يكون دليلاً واحداً لكن تبني العلماء له يقويه ويعضده وإن كان إثبات ذلك المعنى يخالفه أبو حيان نفسه لأن في إجازته لهذه المسألة باعتماده على شاهد واحد مسموع حجة عليه في قبول معانٍ أخرى لبعض الحروف قد تثبت بدليل واحد أو عدة أدلة قد يرفضها أبو حيان أو يحاول تأويلها.

المبحث الثالث عشر
(لم)

وفيه خمسة ردود:
تناولت منها مسألتين:

❖ **النصب بـ (لم).**
❖ **رفع المضارع بعد (لم).**

ردوده في (لم)

العنوان	المردودعليه	المسألة	الرد	المصدر
1 – ربط جواب القسم بـ (لم)	ابن خلصة	ذهب إلى جواز ربط جواب القسم بـ(لم) نحو: والله لم يقم.	ولا يربط بـ (لم) فلا يقال: والله لم يقم خلافاً لابن خلصة، فإن ورد شيء من هذا فهو شاذ.	النكت الحسان: 117
2 – علّة الجزم بـ (لم)	ابن عطية	قال: جزمت (لم) لأنها اشبهت (لا) في التبرئة في أنهما ينفيان، فكما تحذف (لا) تنوين الاسم، كذلك تحذف (لم) الحركة أو العلامة من الفعل.	وهذا تعليل غريب لعمل (لم) الجزم.	البحر المحيط: 106/1

3 – نفي الحال بـ (لم)	ابن عصفور	زعم أن النفي بـ (لم) نحو: قام زيد ولم يضحك قليل	...وهو زعم مخالف للسماع من القرآن وكلام العرب.	ارتشاف الضرب: 367/2
4 – الجزم بـ (لَمَ)	السجاوندي	خرج قراءة عبيد بن عمير: ((لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ)) [آل عمران:71] بحذف النون على أن (لِمَ) تجزم الفعل عند قوم كـ(لَمْ).	الثابت في لسان العرب أن (لِمَ) لا ينجزم ما بعدها ولم أر أحداً من النحويين، ذكر أن (لِمَ) تجري مجرى (لم) في الجزم، إلّا ما ذكره أهل التفسير هنا وإنّما هذا عندي من باب حذف النون حالة الرفع.	البحر المحيط: 492/2
5 – النصب بـ (لم)	ابن عطية، الزمخشري	قرأ أبو جعفر ((أَلَمْ نَشْرَحَ)) [الانشراح:1] بفتح الحاء وخرّجه ابن عطية أنه (نشرحن) فأبدل من النون ألف ثم حذفها تخفيفاً. وقال الزمخشري وقد ذكرها عن أبي جعفر المنصور لعلّه بيّن الحاء وأشبعها في مخرجها فظن السامع أنه فتحها	ولهذه القراءة تخريج أحسن من هذا كله وهو أنه لغة لبعض العرب حكاها اللحياني في نوادره وهي الجزم بـ (لن) والنصب بـ (لم) عكس المعروف عند الناس، وهو أحسن مما تقدم.	البحر المحيط: 487/8

النصب بـ (لم)

أورد ابن جني جواز النصب بـ (لم) مستدلاً بقراءة أبي جعفر المنصور في قوله تعالى: ((أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ))[1] بنصب (نشرحَ)[2].

واختلف النحاة في تخريج هذه القراءة فمنهم من رفضها كابن مجاهد، إذ رد هذه القراءة بقوله[3]: (وهذا غير جائز أصلاً إنما ذكرته لتذكره).

ومنهم من علّلها تعليلاً صوتياً أو حرفياً، قال الزمخشري[4]: (لعلّه بيّن الحاء وأشبعها في مخرجها فظن السامع أنه فتحها).

وهو عند الأنباري من الشاذ الذي لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه[5]، وقيل ضرورة[6].

وتأول بعض النحاة هذه القراءة على تقدير نون التوكيد الخفيفة المحذوفة، والأصل (نشرحَنْ) ثم حذفت النون وبقي ما قبلها دليلاً على نون التوكيد الخفيفة المحذوفة[7].

---

(1) الانشراح، الآية: 1.

(2) ينظر: المحتسب: 366/2، والبحر المحيط: 487/8.

(3) المحتسب: 366/2، وينظر: سر صناعة الإعراب: 85/1-86، والخصائص: 69/3-79.

(4) الكشاف: 770/4.

(5) ينظر: الإنصاف: 615/2.

(6) ينظر: الضرائر للآلوسي: 101.

(7) ينظر: الجنى الداني: 281، ومغني اللبيب: 277/1.

وَرد أبو حيان هذه التخريجات بمستوى راقٍ من التعبير من غير أن يطعن بآراء غيره ربما لأنها تتعلق بتخريج قوله سبحانه وتعالى وذلك بقوله[1]: (ولهذه القراءة تخريج أحسن من هذا كله وهو أنه لغة لبعض العرب حكاها اللّحياني في نوادره وهي الجزم بـ (لن) والنصب بـ (لم) عكس المعروف عند الناس).

وهذا التخريج أوضح وأيسر كما يراعي لغة العرب ولهجتاهم ويحترم قراءة صحيحة وشواهد ثابتة، فقد ينصب بـ(لم) هذا ما حكاه اللحياني عن بعض العرب[2].

وقد استدل بعضهم لنصب المضارع بعد (لم) بقول الراجز[3].

في أيِّ يوميَّ من الموت أفز   أيومَ لم يُقدَّرَ أم يومَ قُدِرْ

يرى ابن جني أنه أراد: أيوم لم يقدرْ أم يوم قدر ثم خفف همزة (أم) فحذفها وألقى حركتها على راء (يقدرَ) فصار تقديره: (أيوم لم يقدرَ) ثم أشبع فتحة الراء فصار تقديره: أيوم لم يقدّرَ أم، فحرك الألف لالتقاء الساكنين فانقلبت همزة فصار تقديره: (يقدرَ)[4].

---

(1) البحر المحيط: 487/8.

(2) ينظر: الإنصاف: 615/2، وارتشاف الضرب: 546/2، والبحر المحيط: 487/8، ومغني اللبيب: 277/1، وهمع الهوامع: 313/4.

(3) لم يعرف قائله وهو في النوادر لأبي زيد الأنصاري: 13، والجنى الداني: 28، ومغني اللبيب: 277/1.

(4) ينظر: المحتسب: 366/2.

وقال ابن هشام[1]: (وأقيس من تخريجهما أن يقال في قوله (أيوم لم يقدرَ) نقلت حركة همزة (أم) إلى راء (يقدرَ) ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفاً ثم الألف همزة متحركة لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة اتباع لفتحة الراء).

وهذا التأويل في الشاهد الشعري قريب من تأويلهم للقراءة وهذا ما رجحه صاحب رسالة (ظاهرة الجزم في اللغة العربية) بقوله[2]: (والرأي الراجح ما ذهب إليه ابن هشام؛ لأن حكم الفعل الواقع بعد (لم) هو الجزم لا النصب) رافضاً بذلك معنى النصب والراجح عندي ما ذهب إليه أبو حيان من جواز النصب بـ (لم) لما ثبت من قراءة أبي جعفر ومن الشاهد الشعري، وهي لغة لبعض العرب وهذا التخريج أحسن ما يمكن أن تخرج عليه القراءة والشاهد الشعري إذ يغنينا عن التأويل والتخريج الصرفي المطّول الذي لا ضرورة تدعو له، وفي ذلك توسيع للغة وتسهيل لدارسها، فكيف ندفع قراءة صحيحة أو شاهداً شعرياً واضحاً ونحاول تخريجه بتعقيدات كثيرة واسعة لا فائدة منها؟.

أليس في إثبات النصب بـ (لم) ونسبة النصب إلى لهجة من لهجات العرب تخريج سَهْلٌ؟

ألسنا بأمس الحاجة إلى تيسير النحو وتسهيله وعدم التضييق على عمل الحروف وحصر عملها ومعانيها؟.

(1) مغني اللبيب: 1/277-278.

(2) ظاهرة الجزم في اللغة العربية (رسالة ماجستير): 95.

رفع المضارع بعد (لم)

ورد الفعل المضارع مرفوعاً بعد (لم) كما في قول الشاعر[1]:

لولا فوارسٌ من ذُهلٍ وأسرتهم ... يوم الصُّليفاءِ لم يوفون بالجار

وقول الشاعر[2]:

وأَمْسَوا بِها ليلَ لو أقْسمُوا ... على الشمسِ حولينِ لم تطلعُ

فقد ورد الفعلان (يوفون) و (تطلعُ) مرفوعين وكان حقهما أن يكونا مجزومين ويرى ابن جني أن ذلك شاذ وإنما شبه (لم) بـ (لا) للضرورة[3]، وتبعه ابن عصفور مضيفاً أن ذلك قليل جداً[4].

ورده أبو حيان بقوله[5]: (وما ذهب إليه ابن عصفور من أن وقوع الجملة المنفية بـ (لم) قليل جداً خطأ) معللاً سبب تخطئته ابن عصفور بقوله[6]: (على ذلك لسان العرب وكلام الله) إذ هما الفيصل في إثبات الأحكام

---

(1) لا يعرف قائله، وهو في شرح أبيات سيبويه للنحاس: 39، وشرح المفصل: 8/7، والخصائص: 389/1، وسر صناعة الإعراب: 448/2، والجنى الداني: 280، وهمع الهوامع: 313/4.

(2) لا يعرف قائله، وهو في ضرائر الشعر لابن عصفور: 310، وخزانة الأدب: 626/3.

(3) ينظر: الخصائص: 389/1، وسر صناعة الإعراب: 448/2.

(4) ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور: 310.

(5) البحر المحيط: 171/4.

(6) المصدر السابق.

النحوية وما ذهب إليه ابن عصفور مخالف للسماع من القرآن وكلام العرب[1]، ثم أكد مخالفته لابن عصفور في موضع آخر بقوله[2]: (وما ذهب إليه ابن عصفور من أن وقوع الجملة المنفية بـ (لم) قليل جداً ليس كذلك).

وما ذهب إليه أبو حيان هو الصحيح؛ لأنه قد ثبت على لسان كثير من النحاة أن (لم) تأتي للنفي تشبيهاً لها بـ (لا) أو (ما) على اختلاف بين النحاة في ذلك لكنهم متفقون على أنها لا تجزم المضارع بعدها، بل يرفع على أنها (لم) النافية.

قال ابن جني[3]: (فقد يشبه حروف النفي بعضها ببعض وذلك لاشتراك الجميع في دلالته عليه).

وقال ابن مالك[4]: (وقد لا يجزم بها حملاً على (لا)).

ثم ذكر أن رفع الفعل الواقع بعدها لغة لقوم، ولم يسمهم[5]، كما ذهب إلى ذلك كثير من النحاة[6]، وإلى ذلك ذهب الأربلي بقوله[7]: (وقد أهملها بعض العرب فرفعوا المضارع بعدها حملاً على (ما) وقيل حملاً على (لا) لأنهما اختاها في النفي).

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب: 367/2.

(2) النهر الماد (بهامش البحر المحيط): 171/4.

(3) الخصائص: 389/1، و ينظر: سر الصناعة: 448/2.

(4) التسهيل: 236.

(5) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 33/1.

(6) ينظر: المحتسب: 42/2، والجنى الداني: 380، ومغني اللبيب: 277/1، وهمع الهوامع: 313/3.

(7) جواهر الأدب: 149.

وعزاها أبو جعفر النحاس إلى جذام وهم من اليمن بقوله[1]: (وبعض العرب يرفعون بـ (لم) كما قال:

.. ..   يوم الصُّليفاءِ لم يوفون بالجار

فقال: (لم يوفون) وهي لغة جذام، وقال آخر[2]:

أزرت ديار الحي أم لم تزورُها

وحقه أم لم تزرْها، ولكنه على اللغة المتقدمة).

وبعد ثبوت الرفع بعد (لم) لغة لقوم من العرب وهم من جذام يترجح عندي ما ذهب إليه أبو حيان من أن النفي بها فقط وارد وكثير وليس ضرورة أو قليل جداً كما زعم ابن عصفور والشواهد على ورود (لم) بمعنى (لا) كثيرة من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر العربي القديم كما أثبت ذلك أبو حيان ولا حاجة لذكرها هنا[3].

---

(1) شرح أبيات سيبويه للنحاس: 39-40.

(2) لم أهتد لقائله.

(3) لمزيد من الاطلاع على هذه الشواهد ينظر: إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه: 90، والأزهية: 157-158، وأمالي ابن الشجري: 228/2.

المبحث الرابع عشر

(لن)

وفيه خمسة ردود:

تناولت منها مسألتين:

- ❖ **(لن) بين البساطة والتركيب.**
- ❖ **(لن) ومعنى التأبيد.**

ردوده في (لن)

العنوان	المردودعليه	المسألة	الرد	المصدر
1 – (لن) حرف بسيط	الخليل	زعم أن (لن) حرف مركب من (لا أن)	لن حرف نفي ثنائي الوضع بسيط لا مركب من (لا أن) خلافاً للخليل في أحد قوليه	البحر المحيط: 102/1، والنكت الحسان: 143
	الفراء	زعم أن نونها بدل من ألف وأن أصلها (لا)	ولا نونها بدل من ألف فيكون أصلها (لا) خلافاً للفراء	البحر المحيط: 102/1
2 – تقديم المعمول على فعل منصوب بـ (لن)	علي بن سليمان الأخفش الأصغر .	منع تقديم مفعول المنصوب بـ (لن) على (لن)	والصحيح جوازه	منهج السالك: 108

3 – امتداد النفي بـ (لن)	بعض أهل علم البيان	ذهبوا إلى أن (لن) لنفي ما قرب ولا يمتد نفي الفعل فيها كما يمتد في (لا)	ودعوى بعض أهل البيان أن (لن) لنفي ما قرب ولا يمتد نفي الفعل فيها كما يمتد في النطق بـ (لا) من باب الخيالات التي لأهل علم البيان	ارتشاف الضرب: 391/2، والبحر المحيط: 102/1
	ابن خطيب زملكي		هذه الأقوال أقاويل المتأخرين وإنما المرجوح في معاني الحروف وتصرفاتها لأئمة العربية الذين يرجع إلى أقاويلهم	البحر المحيط: 170/1
4 – (لن) والنفي على التأبيد	الزمخشري	زعم أن (لن) حرف نفي يقتضي النفي على التأبيد	لا يقتضي النفي بـ (لن) على التأبيد خلافاً للزمخشري في أحد قوليه	ارتشاف الضرب: 248/1، والبحر المحيط: 272/6
5 – (لن) والدعاء	ابن السرّاج وابن عصفور وبعض النحويين	اختاروا أن يكون الفعل معها للدعاء واستدلوا بقول الشاعر: لن تزالوا كذلكم ثم لازلت لكم خالداً خلود الجبال	والصحيح أن (لن) لا تكون في الدعاء	ارتشاف الضرب: 391/2، والبحر المحيط: 110/7، 102/1، والنكت الحسان: 295

(لن) بين البساطة والتركيب

ذهب الخليل إلى أن (لن) حرف مركب من (لا) و (أن) وصلت لكثرتها في الكلام لأنها تشبه في المعنى (لا) ولكنها أوكد[1]، وتبعه الكسائي[2]، والرماني[3]، وابن جني[4]، والسهيلي[5].

والذي حملهم على ذلك قرب (لا) و (أن) من اللفظ ووجود معنى (لا) و (أن) فيها وهو النفي والتخليص للاستقبال[6].

أمّا الفراء فقد ذهب إلى أنها (لا) قلبت ألفها نوناً لاتفاق (لن ولا) في النفي، ونفي المستقبل؛ ولأن (لا) أعمُّ بالنفي من (لن) التي لا تنفي إلا المضارع[7].

وردَّ أبو حيان الخليلَ بقوله[8]: (والمختار أن (لن) بسيطة لا مركبة من (لا أن) خلافاً للخليل) فخالف الخليل ومن تبعه مقرراً البساطة لـ (لن) فهي عنده حرف ثنائي الوضع بسيط لا مركب[9].

---

(1) ينظر: كتاب العين: 35/8، والكتاب: 5/3.

(2) ينظر: تهذيب اللغة: 332/15، وشرح المفصل: 15/7، والجنى الداني: 284.

(3) ينظر: معاني الحروف: 100.

(4) ينظر: سر صناعة الإعراب: 305/1.

(5) ينظر: نتائج الفكر: 130، وشرح المفصل: 15/7، والجنى الداني: 284.

(6) ينظر: همع الهوامع: 39/4.

(7) ينظر: شرح الرضي: 38/4، وشرح شذور الذهب: 287.

(8) النكت الحسان: 143.

(9) ينظر: البحر المحيط: 102/1.

كما رد الفراء في تأويله أصل (لن) بقوله[1]: (ولا نونها بدل من ألف فيكون أصلها (لا) خلافاً للفراء).

وما ذهب إليه أبو حيان قال به كثير من النحويين أولُهم سيبويه في قوله[2]: (وأما غيره فزعم أنه ليس في (لن) زيادة وليست من كلمتين ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة وأنها في حروف النصب بمنزلة (لم) في حروف الجزم في أنه ليس واحد من الحرفين زائداً).

وتبعه على ذلك جماعة من النحويين منهم المبرد[3]، وابن يعيش[4]، والمالقي[5]، والمرادي[6]، وابن هشام[7].

وقد رُدّت دعوى التركيب بعدّة أوجه[8]:

أولاً: أنه لو كان أصل (لن): (لا) النافية و (أن) المصدرية لما جاز أن تقول: زيداً لن أضرب، لأن زيداً معمول الفعل المنصوب بـ (لن) ولا يجوز أن يتقدم شيء في الجملة على الحرف المصدري فكما لا يجوز: زيداً لا أنْ أضربَ، لا يجوز: زيداً لن أضربَ.

---

(1) المصدر نفسه.

(2) الكتاب: 5/3.

(3) ينظر: المقتضب: 2/7-8.

(4) ينظر: شرح المفصّل: 7/15-16.

(5) ينظر: رصف المباني: 286.

(6) ينظر: الجنى الداني: 284.

(7) ينظر: مغني اللبيب: 314/1.

(8) ينظر: رصف المباني: 285-287، والجنى الداني: 284-285، ومغني اللبيب: 284/1، وأنماط التركيب في العربية (رسالة ماجستير): 45.

ثانياً: أن الأصل في الحروف البساطة لا التركيب والتركيب لا يُـدّعى إلّا بدليل قاطع وهذا لا يوجد هنا.

ثالثاً: أن نحو: لن يقومَ زيدٌ ما دام اصله: لا أنْ يقومَ زيد، فـلا بـدَّ أن يؤول الفعل مع الأداة المصدرية بمصدر والمصدر اسم مفرد فيكون التقدير: لا قيام زيد، وهذا ليس كلاماً بعكس، لن يقوم زيد، فإنه كلام تام.

ورُدَتْ هذه الأقوال بأن الحرف إذا تركب أصبح له بالتركيب حكم لـم يكن له في حالة إفراده، ولذلك جاز أن تقول: زيداً لن نضربَ[1]، (فلم يعـد لـ (أن) المركبة مع (لا) حكمها الأول، وصار لها بعد التركيـب اسـتعمال جديد وحكم جديد ولذلك لم يعد لاعتراض سيبويه مكان)[2].

وأيدّ ذلك من المتأخرين برجستر آسر[3] وجرجي زيدان[4].

كان هذا الحديث عن رأي الخليل وادّعائه التركيب في (لن) أمّا مذهب الفراء فإن دعواه خلاف الظاهر ونوع من علم الغيب[5].

وقد ردّ بوجهين:

أحدهما: أن (لن) حرف عامل، فإنه ينصب المضارع ويختص بـه، و (لا) حرف مهمل لا يعمل شيئاً، ويدخل على الاسم والفعل، فلو كانت (لـن) أصلها (لا) لبقي لها ما كانت عليه من الإهمال وعدم الاختصاص؛ لأن إبدال

---

(1) ينظر: سر صناعة الإعراب: 305/1-306، وأسرار العربية: 329.

(2) في النحو العربي، نقد وتوجيه: 257.

(3) ينظر: التطور النحوي للغة العربية: 169.

(4) ينظر: الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية: 78.

(5) ينظر: شرح المفصل: 112/8.

حرف من حروف الكلمة بغيره لا يقلب وضعها ولا يغير حالها، فلما وجدنا هذا الفرق بينهما علمنا أنهما أصلان مختلفان وليس أحدهما أصلاً لصاحبه، واشتراكهما في المعنى العام -وهو النفي- لا يفيد شيئاً، فإن حروف النفي كثيرة، وليس أحدها فرعاً عن الآخر.

الوجه الثاني: أن دعوى الفرّاء تتضمن قلب أوضاع العربية ومخالفة أصولها المتلئبّة، وذلك؛ لأنه يدعي أن ألف (لا) قد انقلبت نوناً فصارت الكلمة (لن) والمعهود في العربية هو انقلاب النون ألفاً بعكس ما ذهب إليه الفراء، ألا ترى أن نون التنوين في النصب نحو: (رأيت زيداً) تقلب عند الوقف ألفاً، ونون التوكيد الخفيفة في نحو قوله تعالى: ((لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ))[1] تتقلب كذلك ألفا عند الوقف، وليس لنا في العربية ألف تنقلب نوناً في سوى هذه الكلمة على دعوى الفرّاء حتى نحمل هذه الكلمة عليها[2].

والصحيح عندي من هذه المذاهب مذهب سيبويه ومن تبعه كأبي حيان؛ لأن التركيب فرع من البساطة فلا يدّعى إلّا بدليل قاطع[3]، وعدم التركيب (أوضح وأحرى على السنن المنقاد)[4]، كما أنه مذهب سهل خالٍ من التكلُّف والافتراض، وعدم التقدير أولى من التقدير، ثم هل عجزت اللغة العربية على سَعتها أن تأتي بأداة للنفي غير (لا)؟

---

(1) العلق، الآية: 15.

(2) شرح شذور الذهب (هامش المحقق): 287-288، وينظر: الجنى الداني: 285، وحاشية الدسوقي: 287/1، وحاشية الأمير: 221/1.

(3) ينظر: رصف المباني: 285.

(4) المقتصد في شرح الإيضاح: 51/2.

فهل يعقل أن يقال أن أصل (مـــا) النافيـــة و (إنْ) النافيـــة هـــو (لا) لاشتراكهما في النفي؟

أليس معنى النفي في (لا) غير معنى النفي في (لن)؟

كما أن عمل كل واحد من حروف النفي يختلف عن الآخر مـــن جهـــة تأثيره على ما بعده، فلماذا لا يكون كل حرف مستقلاً عن الآخر وله عملـــه ودلالته؟

وفي هذا المذهب تبرز أصالة الأداة مع وضوح هذا المنهج ويسره.

(لن) ومعنى التأبيد

ذهب سيبويه وجمهور النحاة إلى أن (لن) حرف يخلص المضارع للاستقبال من غير أن يكون النفي بها آكد من النفي بـ(لا) أو كونه لنفي الفعل في جميع الزمان المستقبل[1].

ولهم في عدم إفادتها التأبيد عدة حجج[2]، وهذا ما ذهب إليه أكثر النحويين المتأخرين كالمرادي وابن هشام والأزهري والصبان[3].

ونسب إلى الزمخشري أنه ذهب إلى أنها تفيد تأبيد النفي وأنه صرح بذلك في أنموذجه كما ذكر ذلك ابن مالك وابن هشام والأزهري والخضري[4].

وعلى ضوء هذه النسبة رده أبو حيان موافقاً سيبويه والجمهور بقوله[5]: (ولا يقتضي النفي على التأبيد خلافاً للزمخشري في أحد قوليه).

وقال في شرح قوله تعالى: ((قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا

---

(1) ينظر: الكتاب: 135/1-136، وارتشاف الضرب: 391/2، ومغني اللبيب: 314/1، وهمع الهوامع: 94/4، والموفي في النحو الكوفي: 114.

(2) ينظر: همع الهوامع: 94/4.

(3) ينظر: الجنى الداني: 270، وشرح قطر الندى: 58، وشرح التصريح: 229/2، وحاشية الصبان: 278/3.

(4) ينظر: شرح الكافية الشافية: 1531/3، وشرح قطر الندى: 58، وشرح التصريح: 229/2، وحاشية الخضري: 110/2.

(5) ارتشاف الضرب: 248/1.

مُوسَى))[1]: (وغيوا ذلك برجوع موسى وفي قولهم ذلك دليل على عدم رجوعهم إلى الاستدلال وأخذ بتقليدهم السامري ودلالة على أن (لن) لا تقتضي التأبيد خلافاً للزمخشري إذ لو كان من موضوعها التأبيد لما جازت التغيية بـ (حتى)؛ لأن التغيية لا تكون إلا حيث يكون الشيء محتملاً فيزيل ذلك الاحتمال بالتغيية) [2].

وفي تفسير قوله تعالى: ((لَن تَرَانِي))[3] ردّ الزمخشري معللاً قوله بالتأبيد بسبب مذهبه الاعتزالي بقوله[4]: (وهو على طريقة الاعتزال في نفي رؤية الله تعالى).

ولست هنا أريد الرد على المعتزلة وإثبات أن (لن) لا تفيد التأبيد ومن ثم إثبات رؤية الله –تعالى– في الآخرة فهذا ثابت بالحديث الصحيح الذي رواه أبو هريرة: ((إن الناس قالوا: هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: هل تضارون في القمر ليلة البدر؟ قالوا: لا يا رسول الله، قال فهل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب؟ قالوا: لا يا رسول الله، قال: فإنكم ترونه كذلك))[5]، وقوله صلّى الله عليه وسلّم: ((إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر لا تضامون في رؤيته))[6].

---

(1) طه ، الآية : 91.

(2) البحر المحيط: 272/6.

(3) الأعراف، الآية: 143.

(4) البحر المحيط: 383/4.

(5) صحيح البخاري: 2704/6.

(6) سنن الترمذي: 688/4.

لكن أودّ أن أشير إلى أن الجميع وهم في نسبة هذا الرأي للزمخشري إذ ذكروا أنه قال ذلك في أنموذجه وما في الأنموذج يخالف ما نسبوه إليه إذ قال في الأنموذج[1]: (و (لن) نظيرة (لا) في نفي المستقبل لكن على التأكيد).

والغريب أن يسير على هذا الوهم الدارسون المحدثون ولو تمحصوا أقوال الزمخشري لوجدوا خلاف ما نسب إليه إذ ذهب صاحب أطروحة ردود ابن هشام على النحاة إلى إثبات هذه النسبة للزمخشري واسترسل كثيراً في نقاش رد ابن هشام عليه[2] معتمداً على قولِ الأردبيلي في شرح قولِ الزمخشري: (و(لن) نظيرة (لا) في نفي المستقبل لكن على التأكيد)[3].

إذْ ذكر الأردبيلي أن في بعضِ نُسَخ الأنموذج (التأبيد) بدل (التأكيد)[4].

كان الأجدر بالباحث أن لا يبني مسألته على قولِ الأردبيلي؛ لأنه أثبتَ كلمة (التأكيد) وشرحها، ثم قال: (إن في بعض النسخ التأبيد بدل التأكيد) غير أنه لم يتوقف عند هذه الكلمة، ولم يشرح معنى التأبيد، بل أشار إلى أنه يوجد تحريفٌ في الكلمة وقد أثبت ما رآهُ صحيحاً، وأهملَ ما رآهُ من قولِ النُّسَّاخِ ووهمهم.

ومما يزيد الأمر غرابةً أن الباحث تناول مسألةً أخرى بعنوان (التأكيد والدعاء في (لن))[5]، وأثبت أن الزمخشري يثبت معنى التأكيد، وأن ابن

---

(1) الأنموذج: 102، و ينظر: المفصل: 307.

(2) ينظر: ردود ابن هشام على النحاة (أطروحة دكتوراه): 45-47.

(3) الأنموذج: 102، وشرح الأنموذج للأردبيلي: 174.

(4) شرح الأردبيلي: 174.

(5) ردود ابن هشام على النحاة (أطروحة دكتوراه) : 47.

هشام قد خالفه، ثم بنى مسألته على مناقشة ابن هشام وردّه على الزمخشري وكأن للزمخشري قولين: الأول يقول بالتأبيد، والثاني بالتأكيد.

ولو دقق الباحث النظرَ في أقوال الزمخشري وفي كتبه لعلِمَ أن القولين هما قولٌ واحد وأن التحريف من النُسَّاخِ، فلم يثبت أن الزمخشري قال بالتأبيد، ودعوى أن الأردبيلي قال: (إن في بعض النسخ التأبيد بدل التأكيد) يقوي ما ذهبت إليه من أن بعض النساخ وهم في نسخ الكلمة، وأثبتها بالتأبيد بدل التأكيد.

والصحيح ما أثبته الأردبيلي الذي أخذ دور المحقق الذي يثبت الصحيح ويناقشه على أن يشير إلى وجود اختلافٍ في بعض النسخِ كما يفعل المحققون في زمننا في هامش التحقيق.

وهذا مما لم ينتبهْ إليه الباحث، وبنى مسألته على فهمٍ خاطئٍ، فنسب للزمخشري ما ليس له.

أما صاحب رسالة ردود أبي حيان في البحر المحيط على الزمخشري فكان أكثرَ أنصافاً عندما تناول هذه المسألة لكنه لم يصل إلى عين الصواب بل لم يبتعد كثيراً عن العلماء الذين نسبوا إلى الزمخشري هذا الرأي إذ قال[1]: (والحق أن الزمخشري لم يصرح بإفادة (لن) التأبيد في النفي ولكن هذا يفوح من كلامه بأن التأبيد حاصل لنفي الرؤية عن الله سبحانه وتعالى في الآخرة).

وعند تتبع أقوال الزمخشري في غير أنموذجه نجد ما يؤكد قوله في

---

(1) ردود أبي حيان في البحر المحيط على الزمخشري في الكشاف (رسالة ماجستير): 152.

الأنموذج ولا يخرج عنه بل ينافي ما نسب إليه.

قال في المفصل[1]: (و (لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل، تقول: لا أبرح اليوم مكاني، فإذا وكّدت وشدّدت قلت: لن أبرح اليوم مكاني، قال الله تعالى: ((لا أَبرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ))[2] وقال تعالى: ((فَلَنْ أَبرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي))[3]).

وقال في قوله تعالى: ((فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا))[4]: (فإن قلت ما حقيقة (لن) في باب النفي؟ قلت: (لا) و (لن) أختان في نفي المستقبل إلا أن في (لن) توكيداً وتشديداً تقول لصاحبك: لا أقيم غداً، فإن أنكر عليك قلت: لن أقيم غداً، كما تفعل في (أنا مقيم) و (إني مقيم))[5].

وأما في قوله تعالى: ((قَالُوا يَا مُوسَى إِنَّا لَنْ نَدْخُلَهَا أَبَداً مَا دَامُوا فِيهَا))[6] فقد قال[7]: (لن ندخلها نفي لدخولهم في المستقبل على وجه التأكيد و (أبداً) تعليق للنفي المؤكد بالدهر المتطول، و ((ما داموا فيها)) بيان للأبد).

---

(1) المفصّل: 307.

(2) الكهف، الآية: 60.

(3) يوسف، الآية: 80.

(4) البقرة، الآية: 24.

(5) الكشاف: 248/1.

(6) المائدة، الآية: 24.

(7) الكشاف: 604/1.

كما أن هنالك مواضع كثيرة في الكشاف تدلك على المعنى نفسه[1].

وعلى ضوء ما تقدم يتضح لنا أن الزمخشري لم يقل في أيٍّ من المواضع المتقدمة بأن (لن) تفيد تأبيد النفي كما زعم من قال بذلك[2].

من هنا يكون واضحاً أن الزمخشري لم يذهب هذا المذهب وغاية ما في الأمر أن كلمة (التأكيد) حرفت إلى (التأبيد) ولعل ما سهل التحريف التقارب بين الكلمتين[3].

والذي ثبّت هذا التحريف وقوّى إلصاق هذا الرأي بالزمخشري هو مذهب الزمخشري الاعتزالي وما عرف عن مذهبهم من نفي رؤية الله سبحانه وتعالى في الدنيا والآخرة[4].

نستخلص من هذا كله أن (لن) لا يكون النفي بها للتأبيد كما ذهب إلى ذلك بعض النحويين والمفسرين كالطبرسي[5]، وابن عطية[6]، وابن يعيش[7] متابعين بذلك ما نسب إلى الزمخشري وهماً وتحريفاً ولا حجة لأبي حيان وغيره في ردهم على الزمخشري إذ لا دليل على ما نسب إليه.

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 297/1، و492/2،489،368،332،113، و22/3.

(2) ينظر: مسائل النحو الخلافية بين الزمخشري وابن مالك: 155-157.

(3) ينظر: المسائل الخلافية في الأدوات والحروف (رسالة ماجستير): 107.

(4) ينظر: معالم التنزيل: 282/2-283، نتائج الفكر: 132، شرح النسفية: 98.

(5) ينظر: مجمع البيان: 475/4.

(6) ينظر: المحرر الوجيز: 68/6.

(7) ينظر: شرح المفصل: 111/8-112.

المبحث الخامس عشر
(لو)

وفيه عشرة ردود.
تناولت منها مسألتين:

- ❖ (لو) وما بعدها.
- ❖ الجزم بـ(لو).

ردوده في (لو)

العنوان	المردودعليه	المسألة	الرد	المصدر
1 - (لو) حرف لما كان سيقع لوقوع غيره	بعض النحويين	يرون أنه حرف امتناع لامتناع.	عبارة سيبويه (ولو حرف لما كان سيقع لوقوع غيره) وهذا هو المطرد فيها وكونها حرف امتناع لامتناع غير مطرد فيها.	تذكرة النحاة: 42، والنكت الحسان: 299
			وهو أحسن من قول النحويين أنها حرف امتناع لامتناع.	البحر المحيط: 88/1، 474، 200/7 والتدريب في تمثيل التقريب: 96.

2 – الاسم بعد (لو)	ابن عصفور	اشترط ابن عصفور إيلاء الاسم بعد (لـــو) على إضمار فعل يفسره ما قبله	ولا يختص بالضرورة إيلاؤهما الاسم على إضمار فعل يفسره ما قبله خلافاً لابن عصفور، والدليل لنا ((قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُـــونَ خَـــزَائِنَ رَحْمَـــةِ رَبِّـــي)) [الإسراء:100]	تذكرة النحـــاة: 40.
3 – (لو) المصدرية	بعض النحويين	يجوزون أن تكون (لو) حرفا مصدريا	والصواب أنها لا تكون حرفاً مصدرياً	النكت الحسان: 297.
4 – الجزم بـــ(لو)	ابن الـــشجري وقـــوم مـــن النحويين	أجازوا الجزم بها واستدلوا على ذلك بقـــول الشاعر: لو يشأ طار بها ذو مَيْعَةٍ لاحِقُ الآطالِ نَهْدٌ ذو خُصَل	لا يجوز الجزم بها خلافاً لقوم مـــنهم الشجري وما استدلوا به فهـــو عنـــدنا ضرورة	البحر المحيط: 89/1، وتذكرة النحاة: 39،

5 – ارتفاع الاسم بعد (لو) على الفاعلية	المبرد والزمخشري	فسر الزمخشري قوله تعالى: ((وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا)) [النساء:46]، بقوله: (المعنى: ولو ثبت قولهم سمعنا وأطعنا لكان قولهم ذلك خيراً لهم وأقوم وأعدل وأسد، فسبك من أنهم قالوا مصدراً مرتفعاً يثبت على الفاعلية وهذا مذهب المبرد).	هذا مذهب مرجوح في علم النحو	البحر المحيط: 264/3.
6 – (لو) في قوله تعالى: ((وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً)) [البقرة:109]	بعض النحويين	قالوا: التقدير: لو يردونكم كفاراً لودوا ذلك فـ(ودّ) دالة على الجواب لأن شرط (لو) أن تكون متقدمة على الجواب	وهذا الذي قدروه ليس بشيء لأنك إذا جعلت جواب (لو) قوله: لودوا ذلك، كان ذلك دالاً على أن الواردة لم تقع؛ لأنه جواب (لو) وهو لما كان سيقع لوقوع غيره فامتنع وقوع الودادة لامتناع وقوع الرد والغرض أن الودادة قد وقعت.	البحر المحيط: 348/1.

7 – (لو) في قوله تعالى: ((لَوْ أنَّ لَنَا كَرَّةً)) [البقرة:167]	ابن الضائع وأبو مروان بن هشام	يرون أن (لو) إذا أشربت معنى التمني فلا جواب لها كجواب الامتناعية ويجوز أن تجاب بالفاء قال تعالى: ((لَوْ أنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ)) وهي إذ ذاك قسم برأسه.	والصحيح أنها الامتناعية	ارتشاف الضرب: 576/2.
8 – (لو) و(كلما)	أبو العباس بن سريج	أجاز أن تركب (لو) مع (كلما) فقال: ولو كلما كلب عوى مِلْتُ نحوه أجاوِبُه إنّ الكلابَ كثيرُ ولكن مبالاتي بمن صاح أو عوى قليل لأنّي بالكلاب بصيرُ	وقد ركب أبو العباس بن سريج رحمه الله تعالى ما دخلت عليه (لو) تركيباً غريباً غير عربي.	ارتشاف الضرب: 576/2.

9 – وقوع الجملة الابتدائية جواباً لـ(لو)	الزمخشري	اختار أن تكون اللام في قوله تعالى ((لَمَثُوبَةٌ)) [البقرة: 103] هي الواقعة في جواب (لو) والجواب هو قوله (لمثوبة) أي: الجملة الاسمية، قال: أوثرت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب (لو) لما في ذلك من الدلالة على ثبوت المثوبة واستقرارها كما عدل عن النصب إلى الرفع في ((سَلَامٌ عَلَيْكُمْ)) [الأنعام:54] لذلك.	مختاره غير مختار؛ لأنه لم يعهد في لسان العرب وقوع الجملة الابتدائية جواباً لـ(لو) إنما جاء هذا المختلف في تخريجه، ولا تثبت القواعد الكلية بالمحتمل، وليس مثل (سلام عليكم) لثبوت رفع (سلام عليكم) من لسان العرب	البحر المحيط: 335/1.
10 – الاستفهام وجواب (لو)	ابن عطية	ذهب إلى أن جواب (لو) في قوله تعالى: ((وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا)) [النساء:39] هو (ماذا) فهو جواب مقدم.	إن أراد ظاهر هذا الكلام فليس موافقاً لكلام النحويين؛ لأن الاستفهام لا يقع جواب (لو) ولأن قولهم: أكرمتك لو قام زيد، إن ثبت أنه من كلام العرب حمل على أن أكرمتك دال على الجواب لا جواب، كما قالوا في قولهم: أنت ظالم إن فعلت.	البحر المحيط: 249/3.

(لو) وما بعدها

وفيها ثلاثة ردود:

الأول: سبك المصدر بعد (لو).

اختلف النحاة في موضع (أنَّ) وصلتها من الإعراب بعد (لو)[1]:

ذهب الزمخشري متابعاً المبرد إلى أنَّ (أنَّ) بعد لو هي وصلتها فاعل فعل مقدر تقديره ثبت[2].

قال الزمخشري في قوله تعالى: ((وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ))[3]: ((أَنَّهُمْ صَبَرُوا) في موضع رفع على الفاعلية؛ لأن المعنى ولو ثبت صبرهم)[4].

وردهما أبو حيان بقوله[5]: (الزمخشري وافق مذهب المبرد وهو مذهب مرجوح في علم النحو).

وتبع أبو حيان في مذهبه سيبويه وابن عصفور[6] الذي استفاض بنقاش هذه المسألة وخلص بالقول[7]: (وهذا المذهب أحسن.. فعدم الإضمار أحسن من تكلفه).

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب: 573/2، والجنى الداني: 291، ومغني اللبيب: 269/1-270.

(2) ينظر: المقتضب: 77/2، والكشاف: 559/3.

(3) سورة الحجرات، الآية: 5.

(4) الكشاف: 559/3، وينظر: المفصل: 323.

(5) البحر المحيط: 264/3.

(6) ينظر: الكتاب: 375/2، وشرح جمل الزجاجي: 440/2.

(7) شرح جمل الزجاجي: 440/2.

فما ذهب إليه أبو حيان أوضح وأيسر ولا تكلف فيه إذ إن عدم التقدير أولى من التقدير ولا ضرورة تدعو إليه.

ويضعف ما ذهب إليه الزمخشري من أن (أنّ) الواقعة بعد (لو) فاعل لـ(ثبت) مقدر، أنّ الفعل لم يحذف بعد (لو) وغيرها من أدوات الشرط إلا مفسراً بفعل بعده أو أن يليها اسم منصوب أو خبر لـ(كان) المحذوفة أو اسم هو في الظاهر مبتدأ ما بعده خبره، فالأول كقول عمر لأبي عبيدة رضي الله عنهما: (لو غيرك قالها يا أبا عبيدة)[1]، وقولهم في المثل (لو ذات سوار لطمتني)[2].

والثاني: لو زيداً رأيته أكرمته.

والثالث: كقوله صلّى الله عليه وسلّم: ((إلتمس ولو خاتماً من حديد))[3]، أي: ولو كان خاتماً.

والرابع كقوله[4]:

لو بغيرِ الماءِ حلقِي شَرِقٌ　　　كنتُ كالغَصَّانِ بالماءِ اعتِصاري

فولي (لو) اسم هو في الظاهرمبتدأ و(شرق) خبره[5].

---

(1) صحيح البخاري: 2163/5، صحيح مسلم: 1740/4.

(2) قائله حاتم الطائي بعد أن لطمته جارية، وهو في المقتضب: 77/3، ومجمع الأمثال: 174/2 و202/2، وشرح التصريح: 259/2، ومقدمة ديوان حاتم: 26.

(3) صحيح البخاري: 5/ 1973.

(4) الشاهد لعدي بن زيد العبادي، ديوانه: 93، وهو في البحر المحيط: 191/7، ومغني اللبيب: 268/1، وجواهر الأدب: 152.

(5) ينظر: التصريح: 258/2-259، ومسائل النحو الخلافية بين الزمخشري وابن مالك: 172-173.

والراجح عندي ما ذهب إليه سيبويه وتبعه عليه أبو حيان فقد جاءت (لو) وبعدها (أنّ) في (25) خمسة وعشرين موضعاً ومن هذه المواضع ما لم تفد فيه (لو) الشرط ولكنها دلت عليه في أكثرها[1].

أما الآيات التي جاءت فيها (أنّ) بعد (لو) فلا ضرورة تدعو إلى تقدير فعل فيها لأجل المصدر المؤول -كونه فاعلاً أو مبتدأ- لأن (أنّ) الحرف المشبه بالفعل عوض عن الفعل من حيث المعنى دون اللفظ وتخريج (أنّ) على الابتداء -وهو مذهب سيبويه وأبي حيان- أولى من حملها على الفاعلية، كما ذكر ذلك ابن عصفور بقوله[2]: (وكلا المذهبين -يقصد الفاعلية أو الابتداء- فيه خروج لـ(لو) عن موضعها وذلك أنه إذا جعلت (أنّ) وما بعدها في موضع الفاعل والفعل مضمر كان لـ(لو) خروج عن بابها إذا وليها الفعل مضمراً في فصيح الكلام وهو لا يجوز إلا في ضرورة ومن قال: إن (أنّ) وما بعدها في موضع المبتدأ في ذلك -أيضاً- خروج عن بابها، لأنه قد وليها الاسم لفظاً وتقديراً وهذا المذهب أحسن، لأن في كلا المذهبين خروجاً لـ(لو) عن بابها، فعدم الإضمار أحسن من تكلفه).

نخلص مما سبق إلى القول إنّ شبه (أنّ) بالفعل ودلالتها على التوكيد مُسوّغان لدخول (لو) عليها، ولأن (لو) حرف غير مختص وكثير الاستعمال مفيداً دلالات مختلفة يجوز فيه الدخول على الاسم أو المصدر المؤول من (أنّ) واسمها وخبرها وفي هذا الاستعمال سعة في دوران (لو) في الاستعمال[3].

---

(1) ينظر: الحروف الثنائية غير المختصة في القرآن الكريم (أطروحة دكتوراه): 300.

(2) شرح جمل الزجاجي: 441/2.

(3) ينظر: الحروف الثنائية غير المختصة في القرآن الكريم (أطروحة دكتوراه): 304.

وبذلك يثبت رجحان رأي أبي حيان الذي تابع فيه سيبويه ويبطل قـــول الزمخشري من التقدير؛ لأنه يضيع المعنى وجمال البيـــان ويغيـــر تركيـــب الجملة.

الرد الثاني: وقوع خبر (أنّ) اسماً بعد لو:

ذهب الزمخشري متابعاً السيرافي إلى أن خبر (أنّ) بعد (لو) لا يكـــون إلا فعلاً ولم يجز كونه اسماً بقوله[1]: (ولطلب (لو) الفعل وجـــب فـــي (أن) الواقعة بعدها أن يكون خبرها فعلاً، كقولك: لو أن زيداً جـــاءني لأكرمتـــه، وقال تعالى: ((وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ))[2]، ولو قلت: لو أن زيـــداً حاضـــري لأكرمته لم يجز).

وعارضهم أبو حيان بشدة ورد زعمهم بقوله[3]: (وهمٌ وخطأٌ فـــاحش، قال تعالى: ((وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ))[4]، وقال الشاعر[5]:

ولو أنَّها عصفورةٌ لَحَسِبْتُها ....)

كما أكد رده عليهم في البحر المحيط عند شرح قوله تعالى: ((وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ)) بقوله[6]: (وأقلام خبر لـــ(أن) وفيه دليل على بطـــلان

---

(1) المفصل: 323، وينظر: ارتشاف الضرب: 573/2، والجنى الداني: 292.

(2) النساء، الآية: 66.

(3) ارتشاف الضرب: 573/2.

(4) لقمان، الآية: 27.

(5) صدر بيت وعجزه: مسومةً تدعو عبيدا وأزنما، وهو لجرير في ديوانه: 566، وهـــو من شواهد البحر المحيط: 191/7، والجنى الداني: 293، ومغني اللبيب: 270/1.

(6) 190/7-191.

دعوى الزمخشري وبعض العجم ممن ينصر قوله: إن خبر (أنّ) الجائية بعد (لو) لا يكون اسماً جامداً ولا اسماً مشتقاً بل يجب أن يكون فعلاً وهو قـــول باطل، ولسان العرب طافح بالزيادة عليه، قال الشاعر:

ولو أنَّها عصفورةٌ لَحَسِبْتُها   مسوَّمَةً تدعو عُبَيداً وأزْنَما

وقال آخر[1]:

ما أطيبَ العيشَ لو أنَّ الفتى حَجَرٌ   تَنْبُو الحوادثُ عنه وهو ملمُومُ

وقال آخر[2]:

ولو أنَّ حيًّا فائِت الموت فاته   أضر الحرب فوق القارح العدوان

وهو كثير في لسانهم).

وما ذهب إليه أبو حيان تابع فيه ابن مالك بقوله[3]:

(وليس حتّما كون فعل خبر   مـــن بعد لو أنّ ومما أثر

لو أنّ حيًا مدركَ الفلاحِ   أدركَهُ مُلاعِبُ الرِّماحِ[4])

---

(1) الشاهد لابن مقبل في ديوانه: 273،وهو من شواهد مغني اللبيب: 270/1، وشـــرح شواهد المغني: 661/1.

(2) الشاهد لصخر بن عمرو وهو في شرح الأشموني: 42/4.

(3) متن الكافية: 91.

(4) الرجز للبيد بن ربيعة في ديوانه: 333، وهو من شواهد الجنى الداني: 293، ومغني اللبيب: 269/1.

(وقد حمل الزمخشري ادعاؤه إضمار (ثبت) بين (لـــو) و(أن) علـــى التزام كون الخبر فعلاً ومنعه أن يكون اسماً ولو كان بمعنى فعل، نحو: لـــو أن زيداً حاضر.

وما منعه شائع ذائع في كلام العرب كقولـــه تعـــالى: ((لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِي الْأَرْضِ))[1] وكقول الراجز:

لو أن حيًّا مُدرِكُ الفلاحِ أدركَهُ مُلاعِبُ الرماحِ[2].

كما رده ابن هشام بما وجده من آية أخرى تثبت بطلان دعواه بقوله[3]: (وقد وجدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر اسماً مـــشتقاً ولـــم يتنبـــه لهـــا الزمخشري كما لم يتنبه لآية لقمان وهي قوله تعـــالى: ((يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ))[4]، ووجدت آية الخبر فيهـــا ظـــرف وهـــي ((لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ الْأَوَّلِينَ))[5]).

(وردَّ الدماميني[6] قولَ ابن هشام بأن (لو) في هذه الآية مـــصدرية لا شرطية لمجيئها بعد فعل دال على التمني، صرَّح بذلك الرضي[7]، والكـــلام في (لو) الشرطية)[8].

---

(1) المائدة، الآية: 36.

(2) الجنى الداني: 293، وينظر: مغني اللبيب: 269/1، والبرهان، للزركشي: 369/4.

(3) مغني اللبيب: 270/1-271.

(4) الأحزاب، الآية: 20.

(5) الصافات، الآية: 168.

(6) ينظر: شرح الدماميني: 62/2-63.

(7) ينظر: شرح الرضي على الكافية: 453/4.

(8) حاشية الصبان: 41/4.

ورد الدماميني على ابن هشام فيه نظر؛ لأن في (لو) المصدرية خلافاً فأكثر النحويين لم يثبت هذا المعنى وقليل من أثبته على أن تكون بعد (ودَّ) أو (يود)[1].

ورأي ابن هشام مع الأكثرية الذين يرون أنها شرطية فيصح بذلك المعنى الذي أثبته في قوله تعالى: ((يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ)).

ووقوع خبر (أنّ) اسماً لا فعلاً ثابت بما ورد في قوله تعالى: ((وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ)) وما ورد من أشعار، فلا يحتاج إثبات هذا الأمر إلى البحث عن آية أخرى أو دليل آخر لكي يبطل رأي الزمخشري فالشواهد أوضح من أن تحتاج إلى تعليق وإيرادها دليل كافٍ على بطلان دعوى الزمخشري وصحة ما ذهب إليه أبو حيان.

الرد الثالث: الجملة الاسمية بعد لو:

وردت الجملة الاسمية بعد (لو) في قوله تعالى: ((قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنفَاقِ وَكَانَ الْإِنسَانُ قَتُورًا)) [2]، واختلف في إعراب (أنتم) فقد ذهب النحاس إلى تقدير فعل بعد لو[3]، وتبعه الزمخشري بقوله[4]: ((لو) حقها أن تدخل على الأفعال دون الأسماء، فلا بد من فعل بعدها في ((لَوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ)) وتقديره: لو تملكون -أنتم- تملكون، فأضمر تلك

(1) ينظر: الجنى الداني: 297، ومغني اللبيب: 266/1.

(2) الإسراء، الآية: 100.

(3) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 161/2.

(4) الكشاف: 467/2-468.

إضماراً على شريطة التفسير وأبدل من الضمير المتصل الذي هو (الـواو) ضميراً منفصلاً وهو (أنتم) لسقوط ما يتصل به من اللفظ فـ(أنـتم) فاعـل الفعل المضمر و(تملكون) تفسيره، وهذا هو الوجـه الـذي يقتـضيه ذلـك الإعراب).

وتبعهم ابن عصفور بقوله[1]: ((لو) لا يليها إلا الفعل ظاهراً ولا يليها مضمراً إلّا في ضرورة ثم استشهد ببعض الأشعار وقدر بعد (لو) فعلاً يفسره ما بعده والغرض من ذلك: أن تبقى (لو) على اختصاصها بـدخولها علـى الأفعال).

وردهم أبو حيان برده على ابـن عـصفور بقولـه[2]: (ولا يخـتص بالضرورة إيلاؤها الاسم على إضمار فعل يفسره مـا قبلـه خلافـاً لابـن عصفور.

والدليل لنا قوله تعالى: ((قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي)) ، وقـال عمر: (لو غيرك قالها يا أبا عبيدة) وفي المثل: لو ذات سوار لطمتني[3].

وفي الشعر[4]:

أخلايَ لو غيرُ الحمامِ أصابكم   عتبتُ ولكن ما على الدهر معتبُ)

---

(1) شرح جمل الزجاجي: 440/2.

(2) تذكرة النحاة: 40.

(3) سبق تخريجه في بداية المسألة.

(4) لا يعرف قائله وهو في مجمع الأمثال: 175/2، والمقتضب: 77/3، وشرح المفصل: 82/1، والجنى الداني: 290، وجواهر الأدب: 153، والتصريح: 259/2.

وأثبت ابن مالك مجيء المبتدأ والخبر بعد لو[1] كما نسب ذلـــك إلـــى الكوفيين[2].

والظاهر أن ذلك لا يختص بالضرورة والنادر بل يكون فـــي فـــصيح الكلام كقوله تعالى: ((قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ...)) حذف الفعل فأضمر الضمير[3]، وبهذا الدليل وما بعده يثبت صحة مذهب أبي حيان فمنهج بحثي يميـــل إلـــى الوضوح واليسر وإجازة ما يمكن في سبيل خدمة لغتنا، والابتعاد عن التقدير والتأويل بقدر المستطاع ولا يدفعني إليهما إلّا الضرورة وعدم حمل الكلام إلا على التقدير والتأويل.

وأخلص من هذا كله أن (لو) لا تختص بالجملة الفعلية وإنما تدخل على الجملة الاسمية أيضاً وقد تكون جملة اسمية ظـــاهره إذ تـــدخل علـــى (أنّ) المصدرية فتؤول من غير حاجة لتقدير فعل يكون الاسم الذي بعد (لـــو) أو المصدر المؤول هو الفاعل، كما يجوز أن يكون خبر (أنّ) المصدرية بعـــد (لو) اسماً جامداً أو مشتقاً ولا يشترط أن يكون فعلاً ماضياً لثبوت كل ذلـــك بالأدلة التي يصعب تأويلها لإخراجها عن ظاهرها.

---

(1) ينظر: التسهيل: 240.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب: 573/2، والجنى الداني: 292.

(3) ينظر: الجنى الداني: 291.

الجزم بـ(لو)

لو حرف لما كان سيقع لوقوع غيره هكذا سمّاها سيبويه[1]، وهذا ما حسّنه أبو حيان وجعل هذا الحكم هو المطّرد فيها على عكس كونها حرف امتناع لامتناع لأنه غير مطرد فيها[2].

واختلف في جزمها إذا دخلت على المستقبل فذهب قوم إلى أن الجزم بها لغة لبعض العرب قال أبو حيّان[3]: (وزعم قوم أن الجزم بها لغة مطّردة) وفسّره ابن مالك على التشبيه بـ(إنْ) الشرطية الجازمة[4].

وذهب قوم إلى أنه لا يجوز الجزم بها إلّا في ضرورة الشعر مستدلين بما استدل به المجوزون وهو قول علقمة الفحل[5]:

لَوْ يَشَأْ طارَ بِهِ ذو ميعةٍ ... لاحِقُ الآطال نهدٌ ذو خُصَلْ

وبقول لقيط بن زرارة[6]:

تَامَتْ فُؤَادك لو يَحزُنْكَ ما صَنَعَتْ ... إحدى نساءِ بني ذُهل بنِ شَيْبانا

---

(1) ينظر: الكتاب: 224/4.

(2) ينظر: البحر المحيط: 89/1،88، و474/4، و200/7، والتدريب في تمثيل التقريب: 96، والنكت الحسان: 299-300.

(3) ارتشاف الضرب: 572/2، وينظر: شرح الرضي: 452/4، والجنى الداني: 296، ومغني اللبيب: 271/1، وهمع الهوامع: 342/4.

(4) ينظر: شواهد التوضيح: 72.

(5) ديوانه: 134.

(6) الشاهد في شرح الكافية الشافية: 1634/3، والجنى الداني: 297، ولسان العرب، مادة: (تيم).

وذهب قوم آخرون إلى أنها لا تجزم وتأولوا ما ورد من شواهد[1].

وخالف أبو حيان المجوزين إذ أنكر الجزم بها ورد على ابن الشجري بعد أن نسب إليه أنه يجوّز الجزم بها بقوله[2]: (ولا يجوز الجزم بها خلافاً لقوم منهم الشجري، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

لو يشأ طارَ بِهِ ذو ميعةٍ لاحِقُ الأطالِ نهدٌ ذو خُصَلْ

وهذا عندنا ضرورة).

وما نسبه أبو حيان لابن الشجري وهمٌ إذ إن ابن الشجري لم يجوّز الجزم بها إلّا في ضرورة الشعر، وقد صرح بذلك بقوله[3]: (جزم بـ(لو) وليس حقها أن يجزم بها؛ لأنها مفارقة لحروف الشرط وإن اقتضت جواباً كما تقتضيه (إنْ) الشرطية وذلك أن حرف الشرط ينقل الماضي إلى الاستقبال، كقولك: إن خرجت إذا خرجنا، ولا تفعل ذلك (لو) وإنما تقول: لو خرجت أمسِ خرجنا).

وأكدّ هذا المعنى فيما بعد بقوله[4]: (و(لو) من الحروف التي لا تقتضي الأجوبة وتختص بالفعل، ولكنهم لم يجزموا به؛ لأنه لا ينقل الماضي إلى الاستقبال كما يفعل حروف الشرط، تقول: لو زارني زيد أمس أكرمته، وربما جزموا به في الضرورة قالت امرأة من بني الحارث بن كعب[5]:

---

(1) ينظر: شرح الكافية الشافية: 1633/3-1635، والجنى الداني: 297، ومغني اللبيب: 271/1.

(2) تذكرة النحاة: 39، وينظر: البحر المحيط: 89/1، و177/3-178، و101/4.

(3) الأمالي الشجرية: 386/1.

(4) المصدر نفسه: 333/1.

(5) وهو ابن الشجري في نسبة هذا الشاهد، إذ إنه لعلقمة الفحل في ديوانه كما أشرنا سابقاً.

لو يشأ طار به ذو ميعةٍ لاحقُ الأطال نهدٌ ذو خُصَلْ).

وبذلك يثبت أنه لا خلاف بين ابن الشجري وأبي حيان إذ أتفق الاثنان على عدم إجازة الجزم بـ(لو) وما ورد عدّياهُ ضرورة، لكن يبقى خلاف أبي حيان مع من جوز الجزم بها، وليس لأبي حيان حجة فيما ذهب إليه، إذ ثبت الجزم بها لغة ونقل ذلك أبو حيان نفسه، فليس الجزم بها في الشعر فقط وإنما في النثر أيضاً.

قال الصغاني[1]: (وأجروا (لو) مجرى (لم) فجزموا بها فقالوا: لو ترَ).

بعد ملاحظة النصوص التي حملت على الجزم بـ(لو) نجد ما نسب منها هو لشعراء من تميم مثل علقمة الفحل ولقيط بن زرارة، فلا يستبعد أن الجزم بأدوات الشرط غير الجازمة كان من الاستعمالات المعروفة في لغة تميم؛ لأنه ليس من قبيل المصادفة أن تجتمع هذه الظاهرة في شعرهم لو لم تكن من لغتهم كما ثبت الجزم بـ(إذا) في بني تميم[2].

وأميل إلى هذا الرأي، ويقويه عندي إثبات هذه اللغة في النثر دون أن يعزى إلى قبيلة وربما كانت لقبيلة تميم كما ثبت ذلك في شعرها، لذا فإن إنكار هذه اللغة مردود ورد أبي حيان ضعيف ولا حجة في رفض هذه اللغة بل الأفضل والأيسر في لغتنا أن نذهب إلى إثبات هذه اللغة في الشعر والنثر كما ثبت في شعر قبيلة تميم.

---

(1) الشوارد في اللغة: 190.

(2) ينظر: النحو في اللهجات العربية القديمة(أطروحة دكتوراه): 347.

المبحث السادس عشر
(ما)

وفيه ثلاثة وعشرون رداً.
تناولت منها مسألتين:

- **إعمال (ما) عمل ليس.**
- **زيادة (ما) للتوكيد.**

ردوده في (ما):

العنوان	المردود عليه	المسألة	الرد	المصدر
1 – إعمال (ما) عمل ليس	الكوفيون	ذهبوا إلى أن (ما) لا تعمل شيئاً وأن المرفوع بعدها مبتدأ وأن المبتدأ إنما انتصب بإسقاط الخافض فهو خبر المبتدأ	مذهب البصريين أنها شبهت بليس فرفعت المبتدأ ونصبت الخبر ونحن نفرع على مذهبهم. إن عملها ثابت في القرآن والشعر، ولا نبالي بكونه لم ينقل إلا قليلاً إذ قد ثبت ذلك في كتاب الله تعالى وقد يكون سبب عدم كثرة النقل اشتهار ذلك في لغتهم.	منهج السالك: 62.
2 – (ما) المصدرية	الأخفش وابن السراج وجماعة من الكوفيين	يرون أنها اسم إذا كانت مصدرية	وأنها حرف إذا كانت مصدرية نحو: أعجبني ما قمت، أي قيامك، خلافاً للأخفش.	منهج السالك: 27.
			والتفريع على مذهب الجمهور	ارتشاف الضرب: 519/1.

3 – زيادة (ما) التعجبية.	الكسائي	زعم أنك إذا قلت ما أحسن زيدا فـ(ما) لا موضع لها من الإعراب، ويقول نصبت (زيداً) بالتعجب.	وهذا كلام لا يعقل.	تذكرة النحاة: 729.
4 – (ما) في قوله تعالى: ((كَمَا آمَنَ النَّاسُ)) [البقرة:13]	الزمخشري وأبو البقاء.	أجازا في (ما) من قوله تعالى: ((كما آمن)) أن تكون كافة للكاف عن العمل مثلها في ربما قام زيد.	وينبغي أن لا تجعل كافة إلا في المكان الذي لا تتقدر فيه مصدرية، لأن إبقاءها مصدرية مبقٍ للكاف على ما استقر فيها من العمل وتكون الكاف إذ ذاك مثل حروف الجر الداخلة على (ما) المصدرية وقد أمكن ذلك في (كما آمن الناس) فلا ينبغي أن تجعل كافة.	البحر المحيط: 67/1.
5 – (ما) في قوله تعالى: ((وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ)) [البقرة:198]	ابن عطية	جوز أن تكون (ما) في الآية كافة للكاف عن العمل.	والأولى حملها على أن (ما) مصدرية لإقرار الكاف على ما استقر لها من عمل الجر.	البحر المحيط: 97/2.

6 – (ما) في قوله تعالى: ((كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ)) [الأنبياء:104]	الزمخشري	يرى الزمخشري أنّ الكاف متكونة في الآية بـ(ما)، المعنى: نعيد أول خلق كما بدأناه، ويرى وجها آخر وهو أن ينتصب الكاف بفعل مضمر يفسره (نعيده)، و(ما) موصولة، أي: نعيد مثل الذي بدأناه نعيده.	الظاهر أن الكاف ليست مكفوفة كما ذكر بل هي جارة وما بعدها مصدرية ينسبك منها مع الفعل مصدر هو في موضع جر بالكاف. وأما قوله ووجه آخر: وهو أن ينتصب الكاف بفعل مضمر يفسره نعيده فهو ضعيف جداً، لأنه مبني على أن الكاف اسم لا حرف.	البحر المحيط: 343/6.
7 – إعمال (ما) إذا كان ما بعدها معمولاً لخبرها.	ابن كيسان	أجاز النصب إن توسط المعمول الذي للخبر بين (ما) والمرفوع وهو ظرف أو مجرور جار، نحو: ما اليوم زيد ذاهباً، وما بسيف زيد ضارباً أو غيرهما، نحو ما طعامك زيد آكلاً.	لم يجز النصب خلافاً لابن كيسان.	ارتشاف الضرب: 104/2.

8 – إعمال (ما) إذا تقدم خبرها.	بعض النحويين	نسبوا جواز إعمالها إذا تقدم خبرها على اسمها إلا سيبويه وحكوا: ما مسيئاً من أعتب.	ونسبة جواز ذلك إلى سيبويه باطلة.	ارتشاف الضرب: 103/2.
9 – العطف على خبر (ما)	بعض النحويين	إذا عطفت على الجر بحرف لا يوجب، نحو: ما زيد قائماً ولا قاعداً جاز في قاعد وجهان: الأول رفعه على إضمار هو، والثاني نصبه عطفاً على الخبر.	وهو أجود	ارتشاف الضرب: 106/2.
	الكسائي والفراء والنحاس	وأجاز قوم الخفض فيه على التوهم ومنه الكسائي والفراء قياساً ونسبه النحاس إلى سيبويه.	ونسبة النحاس جواز ذلك إلى سيبويه وهمٌ وإنما حكى ذلك سيبويه في ليس.	
10 – البدل في خبر (ما) الحجازية.	البطليوسي	اشترط النحاة في البدل من خبر (ما) الحجازية أن لا يبدل من الخبر بدل مصحوب بـ(إلّا)، نحو: ما زيد شيء إلا بشيء لا يعبأ، فهنا يستوي اللغتان الحجازية والتميمية وأجاز البطليوسي نصب الخبر ورفع ما بعد (إلا) على البدل من الموضع.	وهو وهم فاحش.	ارتشاف الضرب: 106/2.

11 – حذف (ما) من لاسيّما.	هشام	زعم أن سيبويه يرى أنها زائدة لازمة.	وتجويز حذف (ما) نص عليه سيبويه، ووهم هشام في زعمه عن سيبويه أنها زائدة لازمة.	ارتشاف الضرب: 328/2.
12 – نفي المضارع الحال بـ(ما).	ابن عصفور	زعم أن نفي المضارع بـ(ما) قليل جداً، نحو: جاء زيد ما يضحك.	والقياس يقتضي أن لا يكون قليلاً جداً.	ارتشاف الضرب: 368/2.
	الزمخشري	يرى أن(ما) لا تدخل على المضارع الذي يراد به الحال.	وفي قوله (ما) لا تدخل فليس بصحيح بل ذلك غالب فيها لا متحتم.	البحر المحيط: 521/8.
13 – (ما) في (كيّما)	بعض النحويين	ذهبوا إلى أن (ما) في (كيما) بقول الشاعر: إذا أنت لم تنفع فضر فإنما يراد الفتى كيما يضر وينفع. هي (ما) المصدرية.	ويحتمل عندي أن تكون كافة.	ارتشاف الضرب: 392/2.

14 – حذف (ما) الواقعة في جواب القسم.	ابن مالك	زعم أنه يجوز حذف (ما) في الجملة الاسمية و(ما) في الفعل الماضي لأمن اللبس في جواب القسم، نحو: والله ما قام زيد.	واستدل بما لا دليل فيه.	ارتشاف الضرب: 489/2.
	بعض النحويين	أجازوا حذف (ما) الواقعة في جواب القسم مع المضارع.	والصحيح المنع.	ارتشاف الضرب: 488/2.
15 – (ما) في (مررت برجل ما شئت من رجل).	الفارسي	ذهب إلى أن (ما) مصدرية نعت بها وبصلتها كما ينعت بالمصدر الصريح، أي: مشيئتك من رجل.	ورد بأن الحرف المصدري وصلته لا يؤكد به الفعل ولا يقع نعتاً ولا حالاً بخلاف المصدر الصريح، تقول: مررت برجل رضي، ولا تقول: مررت برجل أن يرضى، والصحيح أنها شرطية والجواب محذوف؛ أي: ما شئت من رجل فهو ذلك، والجملة الشرطية نعت للنكرة.	ارتشاف الضرب: 589/2.
16 – زيادة (ما) في أدوات الشرط.	بعض النحويين	زعموا أنها لا تلحق (أيان)	وأن وأين ومتى وأيان وكيف تجوز زيادة (ما) بعدهن خلافاً لمن زعم أنها لا تلحق أيان.	ارتشاف الضرب: 563/2.

17 – (ما) في قوله تعالى: ((فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ)) [آل عمران:159]	الرازي	قال في تفسير الآية: (قال المحققون دخول اللفظ المهمل الوضع في كلام أحكم الحاكمين غير جائز وهنا يجوز أن تكون (ما) استفهاماً للتعجب تقديره: فبأي رحمة من الله لنت لهم).	ما قاله المحققون صحيح لكن زيادة (ما) للتوكيد لا ينكره في أماكنه من له أدنى تعلق بالعربية فضلاً عن من يتعاطى تفسير كلام الله، وليس (ما) في هذا المكان مما يتوهمه أحد مهملاً فلا يحتاج ذلك إلى تأويلها بأن يكون استفهاماً للتعجب ثم إن تقديره ذلك: فبأي رحمة، دليل على أنه جعل (ما) مضافة للرحمة وما ذهب إليه خطأ من وجهين: وكان يغنيه عن هذا الارتباك قول الزجاج في (ما) هذه أنها صلة فيها معنى التوكيد بإجماع النحويين.	البحر المحيط: 97/3.
18 – (ما) في قوله تعالى: ((عَلَى مَا هَدَاكُمْ)) [البقرة:185]	بعض النحويين	جوزوا أن تكون (ما) في الآية بمعنى الذي.	وفيه بعد لأنه يحتاج إلى حذفين والظاهر في (ما) أنها مصدرية، أي: على هدايتكم.	البحر المحيط: 44/2.
19 – (ما) في قوله تعالى: ((وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا)) [الشمس:5].	الزمخشري	قال: جعلت مصدرية وليس بالوجه لقوله: فألهمها وما يؤدي إليه من فساد النظم والوجه أن تكون موصولة.	ليس كذلك ولا يؤدي جعلها مصدرية إلى ما ذكر.	البحر المحيط: 478/8.

20 – (ما) في (نعمّا).	ابن عطية	زعم أن (ما) المردفة على نعم في قوله تعالى: ((إن الله نعمّا يعظكم به)) [النساء:58] إنما هي مهيئة لاتصال الفعل بها كما هي في (ربما) و(مما) في قوله: وكان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم مما يحرك شفتيه، وكقول الشاعر: وإنّا لمما نضرب الكبش ضربة على رأسه تلقي اللسان من الفم.	هو كلام متهافت لأنه من حيث جعلها موطئة مهيئة لا تكون اسماً، ومن حيث جعلها بمعنى الذي لا تكون مهيئة موطئة فتدافعا.	البحر المحيط: 278/3.
21 – وصل (ما) المصدرية بالجملة الاسمية.	أبو الحجاج الأعلم.	زعم أن (ما) توصل بالجملة الاسمية واستدل على ذلك بقول الشاعر: وجدنا الخمر من شر المطايا كما الحبطات شر بني تميم	إذا كانت (ما) مصدرية فصلتها جملة فعلية مصدرة بماضٍ متصرف أو مضارع، وشذ وصلها بـ(ليس) ولا توصل بالجملة الاسمية خلافاً لقوم منهم أبو الحجاج الأعلم.	البحر المحيط: 67/1.

22 – (ما) في قوله تعالى: ((بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ)) [البقرة:10]	الأخفش	جعل (ما) والفعل في الآية اسما للمصدر والمعنى: بكذبهم، وتكذيبهم.	(ما) مصدرية، أي: بكونهم يكذبون ولا ضمير يعود عليها؛ لأنها حرف.	البحر المحيط: 60/1.
23 – (ما) والنفي.	بعض النحويين.	ذهبوا إلى أن (ما) قد لا ترد للنفي.	وجهّلهم أبو حيان بقوله: إنه قول من لم يقرأ النحو ولا طالع قول أئمته.	ارتشاف الضرب: 157/2.

إعمال (ما) عمل ليس

أعمل الحجازيون (ما) عمل ليس فيقولون: ما زيدٌ قائماً؛ لأنهــا تــشبه ليس من حيث إنّ معناها معنى ليس في كونها تفيد الحال وفي دخولها علــى المبتدأ والخبر وفي اقتران خبرها بالباء الزائدة التي تفيد التوكيد كقوله تعالى: ((وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ))[1]، وقوله تعالى: ((أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ))[2].

أما التميميون فلا يعملونها لأنها عندهم حرف غير مختص مثل (هــل) فتدخل على الجملة الاسمية والفعلية فتفيد النفي فقط، نحو: ما زيدٌ قائمٌ، ومــا يقوم زيد، كما تقول: هل زيد حاضر؟ وهل حضر زيد[3].

وعلى إثبات لغة إعمالها وإهمالها اختلف النحاة، فذهب البصريون إلى أنّها عاملة عمل ليس فترفع المبتدأ وتنصب الخبر[4].

وذهب الكوفيون إلى أن (ما) النافية في قولنا: ما زيدٌ قائماً غير عاملــة في الخبر وإنما انتصب الاسم هنا على نزع الخافض، والأصل ما زيد بقــائم فلما سقط حرف الجر انتصب الخبر[5]، كما ذهبوا إلى إضمار الباء في قوله

---

(1) فصلت، الآية: 46.

(2) الزمر، الآية: 36.

(3) ينظر: الكتاب: 57/1، وشرح جمل الزجاجي: 591/1، ومنهج السالك: 61، وحاشية الصبان: 247/1.

(4) ينظر: الكتاب: 57/1، والإنصاف: 165/1، وشرح الكافية الشافية: 434/1، ومنهج السالك: 61.

(5) ينظر: معاني القرآن للفراء: 42/2، و139/3، ومعاني الحروف:154، والإنــصاف: 165/1، وشرح الكافية الشافية: 434/1-435، وكشف المشكل في النحو: 344/1.

تعالى: ((مَا هَٰذَا بَشَرًا))[1].

وأيّد أبو حيان البصريين بقوله[2]: (ونحن نفرع على مذهبهم)، ثـم رد على الكوفيين بقوله[3]: (إن عملها ثابت في القرآن والشعر)، وقد مـر ذكـر عمل (ما) الحجازية في التنزيل الكريم وأما في الشعر فنحو قول الفـرزدق على الرغم من أنه من تميم[4]:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتَهم إذْ هم قريش وإذ ما مثلَهم بشرُ

بنصب (مثلَهم).

وهذا البيت مما استشهد به سيبويه على إثبات نصب الخبـر إن تقـدم على اسم (ما) ووصفه أنه لا يكاد يعرف ثم جعله من القياس النادر القليل[5].

واعترض المبرد على سيبويه ورده بقوله[6]: (ولـيس هـذا موضـع ضرورة والفرزدق لغته الرفع في التأخير ومن نصب الخبر مـؤخراً رفعـه مقدماً ولكنه نصبه على قوله فيها قائماً رجـل، وهـو قـول أبـي عثمـان المازني[7]).

---

(1) يوسف، الآية: 31، ينظر: معاني القرآن للفراء: 42/2، والحروف للمزني: 56.
(2) منهج السالك: 61.
(3) المصدر نفسه.
(4) ديوانه: 223.
(5) ينظر: الكتاب: 60/1.
(6) الانتصار لسيبويه على المبرد: 54.
(7) ينظر في قول المازني: مجالس العلماء: 113.

وردّ ابنُ ولّاد المبردَ بقوله[1]: (قول محمد (وليس هذا موضع ضرورة) لا حجة فيه على سيبويه إنما هي رواية عن العرب والمحاجة في مثل هــذا على العرب أن يقول لهم: لم أعربتم الكلام هكذا من غير ضرورة لحقــتكم؟ أو يكذب سيبويه في روايته وهو عنده بخلاف هذه الحـــال وإذا كـــان غيـــر مكذب عنده فيما يرونه وكانت العرب غير مدفوعة عمّـــا تقولـــه مـــضطرة بالوزن أو غير مضطرة فعلى النحوي أن ينظر في علّته وقياسه فإن وافـــق قياسه وإلّا رواه على أنه شاذ عن القياس ولم يكـــن للاحتجـــاج بالـــضرورة وغيرها معنى إذا كان الناقل ثقة).

صحيح أن الفرزدق من تميم لكن ذلك لا يمنع أن يتكلم بلغة الحجازيين في موضع معين خاصة أن القرآن قد عزز لغتهم في هذا الموضع، فلغة تميم هي الأقوى في القياس لكن قدمت اللغة الحجازية لأنها أكثر استعمالاً وبهـــا نزل القرآن[2]، فتكلم الفرزدق بلغة القرآن وبلغة أهل الحجاز لـــصحة ذلـــك عنده وجواز الأمرين وهذا التخريج يكاد يكون واضـــحاً بخـــصوص ألغـــاز الفرزدق التي يودعها في أبياته ويرميها في طريق النحاة وكان عندما يُـــسأل عن سبب ذلك يقول[3]: (علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا).

وما يؤيد إعمال (ما) عمل ليس قول الشاعر[4]:

أبناؤها متكنفون أباهم   حنقوا الصدورَ وما هم أولادَها

---

(1) الانتصار لسيبويه على المبرد: 54-55.

(2) ينظر: الخصائص: 125/1.

(3) المدارس النحوية: 23، ونشأة النحو: 57.

(4) لا يعرف قائله، وهو في منهج السالك: 61، وشرح ابن عقيل: 302/1.

بنصب (أولادها).

وقول الآخر[1]:

رؤبة والعجاجُ أورثاني نجرين وما مثلَهما نجران

والشواهد الشعرية على إثبات إعمال (ما) الحجازية قليلة، قال أبو حيان[2]: (ولا نبالي بكونه لم ينقل إلّا قليلاً إذ قد ثبت ذلك في كتاب الله تعالى وقد يكون سبب عدم كثرة النقل اشتهار ذلك في لغتهم).

فما ثبت في كتاب الله دليل لا يقبل الشك ولا التأويل ولا الرد أما ما يرد من شواهد شعرية فهي زيادة تأييد لا أكثر كثيرة كانت أو قليلة وقد علّل أبو حيان قلتها بسبب شيوع ذلك على لسانهم فما احتاجوا لذكره،ويعضد إثبات إعمالها ما ثبت في شعر شاعر تميم ولسانهما فقد أجاز إعمالها لمّا ثبت لديه ورودها في القرآن الكريم وصحة ذلك في اللسان الحجازي.

بل إن الفرزدق ذهب أبعد من ذلك حيث أجاز إعمالها مع تقدم خبرها على اسمها وهذا مما لم يجوزه كثير من النحاة إذْ اشترطوا ألّا يتقدم خبرها على اسمها فلا يقال: ما قائماً زيدٌ، وإذا تقدم بطل عملها؛ لأن (ما) حرف ضعيف لا يقوى قوة (ليس) وإنما أعملت عملها بحكم الشبه لا بحكم الأصل[3].

---

(1) لا يعرف قائله، وهو في تذكرة النحاة: 466، وهمع الهوامع: 113/2، والدرر اللوامع: 96/1.

(2) منهج السالك: 61.

(3) ينظر: الأمالي الشجرية: 239/2، وشرح الكافية الشافية: 430/1-432، وهمع الهوامع: 110/2-114.

والغريب أن الفراء ذهب إلى أن عدم إعمالها (أقوى الوجهين)[1]، وأجاد الزجاج حين رده بقوله[2]: (وهذا غلط؛ لأن كتاب الله ولغة رسوله أقوى اللغات).

ويبدو أن الفراء حين قال في إهمال (ما) إنه أقوى الوجهين أراد بذلك أقوى الوجهين من حيث القياس لا من حيث الفصاحة وكثرة الاستعمال وهذا ما قال به البصريون[3].

فعلامَ إذاً هذا التضييق في سعة العربية؟ وكيف يرد ما ثبت في القرآن الكريم؟ وكيف نوافق على تأويله تأويلاً ضعيفاً وبعيداً؟ أليس في إثبات إعمالها عمل ليس لما ثبت في التنزيل الكريم والشعر العربي على لغة أهل الحجاز وشاعر تميم مخرجاً ميسراً يبعدنا عن دائرة الخلاف والتأويل والافتراض ومن ثم التضييق في معاني الحروف وعملها؟

لذا كله يترجح عندي ما ذهب إليه أبو حيان، لأن ما ذهب إليه هي لغة التنزيل ولهجة أهل الحجاز كما نطق بها فصحاء الشعراء من القبائل التي لا تجيز إعمالها كالفرزدق.

وربما مرد ذلك إلى أن الشاعر لا يتقيد بلهجة قبيلته بل يختار الأفصح والأقوى في اللسان العربي بعد ثبوته في القرآن الكريم وهو أفصح ما عند العرب فينطق به ويقوي لسانه بما ورد فيه.

---

(1) معاني القرآن: 42/2.

(2) معاني القرآن وإعرابه: 3/107-108، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 140/2.

(3) ينظر: (ما) في القرآن الكريم (أطروحة دكتوراه): 108.

زيادة (ما) للتوكيد

يكاد النحاة والمفسرون يجمعون على جواز مجيء (ما) زائدة في القرآن الكريم لمعنى التوكيد[1] ولم يشذ إلا قليل كأبي علي النحوي[2] وداود الظاهري[3].

فهم يرون أنها لا تفيد معنى أساسياً يضاف إلى الجملة إلا معنى التوكيد فالمعنى الأساسي للجملة لا يتغير ولا يتأثر بدخول (ما) عليها أو خروجها منها[4]، وفي هذا يقول الرضي[5]: (إنما سميت زائدة؛ لأنه لا يتغير بها أصل المعنى، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته، فكأنها لم تفد شيئاً).

والظاهر أنه لا يوجد خلاف بين من قال بزيادتها أو من أنكرها إلّا من حيث استعمال المصطلح وأوجز الهروي ذلك بقوله[6]: (بعضهم يسميها زائدة وبعضهم يسميها صلة وبعضهم يسميها توكيداً ولا يسميها زائدة ولا صلة لئلّا يظن ظانّ أنها دخلت لغير معنى البتة).

---

(1) ينظر: الكتاب: 1/180-181، و3/76، و4/221، ومعاني القرآن للفراء: 1/244-245، ومعاني القرآن للأخفش: 1/135-220، ومعاني الحروف للرماني: 154-155، والأصول في النحو: 2/342، والأزهية: 75.

(2) ينظر: البغداديات: 344-345.

(3) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 2/178.

(4) ينظر: (ما) في القرآن الكريم (أطروحة دكتوراه): 126.

(5) شرح الرضي: 4/432.

(6) الأزهية: 76.

إلّا أن القول بزيادة (ما) للتوكيد فيه غموض يحتاج إلى التفسير ولم يقدم النحاة تفسيراً وفي ذلك يقول ثعلب[1]: (إن البصريين الذين يذهبون إلى أن (ما) زائدة للتوكيد في قوله تعالى: ((فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ))[2] كانوا إذا سُئلوا: كيف هي توكيدٌ؟ يقولون لا ندري).

هذا ما عليه الأكثرون وإن اختلفت تسميتها عندهم أما من أنكر معنى الزيادة البتة فربما أوهمته لفظة الزيادة أن ينحى هذا المنحى ومنهم الرازي الذي قال في تفسير قوله تعالى: ((فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ)): (قال المحققون دخول اللفظ المهمل الوضع في كلام أحكم الحاكمين غير جائز وهنا يجوز أن تكون (ما) استفهاماً للتعجب تقديره فبأيِّ رحمة من الله لنت لهم؟ وذلك لأن جنايتهم لما كانت عظيمة، ثم أنه ما أظهر البتة تغليظاً في القول ولا خشونة في الكلام علموا أن هذا لا يتأتى إلا بتأييد رباني)[3].

ورده أبو حيان بقوله[4]: (ما قاله المحققون صحيح لكن زيادة (ما) للتوكيد لا ينكره في أماكنه من له أدنى تعلق بالعربية فضلاً عن من يتعاطى تفسير كلام الله وليس (ما) في هذا المكان مما يتوهمه أحد مهملاً، فلا يحتاج ذلك إلى تأويلها بأن يكون استفهاماً للتعجب، ثم إن تقديره ذلك: فبأي رحمة، دليل على أنه جعل (ما) مضافة للرحمة وما ذهب إليه خطأ من وجهين:

أحدهما: أنه لا تضاف (ما) الاستفهامية ولا أسماء الاستفهام غير (أي)

---

(1) مجالس ثعلب: 249.

(2) آل عمران، الآية: 159.

(3) التفسير الكبير: 62/9.

(4) البحر المحيط: 3/97-98.

بلاً خلاف و(كم) على مذهب أبي إسحاق.

والثاني: أنه إذا لم تصح الإضافة فيكون إعرابه بدلاً وإذا كان بدلا من الاستفهام فلابد من إعادة همزة الاستفهام في البدل).

لقد استفاض أبو حيان في رده وأغنى البحث بما لا يدفع من تعليل وحجج لكنه حاول في ختام رده أن يجد للرازي عذراً ومخرجاً لما قاله لكن عذره أضعف من أن يصمد أمام حجج النحاة وألغى رأيه برمته عند احتجاجه بما نقله الزجاج بقوله[1]: (وهذا الرجل لحظ المعنى ولم يلتفت إلى ما تقرر في علم النحو من أحكام الألفاظ وكان يغنيه عن هذا الارتباك والتسلق إلى ما لا يحسنه والتسور عليه قول الزجاج في (ما) هذه إنها صلة فيها معنى التوكيد بإجماع النحويين)[2].

كما حكى الطوسي[3] والطبرسي[4] أنها في هذا الموضع زائدة بإجماع المفسرين وجميع أهل التأويل.

جوهر الخلاف يكمن في لفظة (الزيادة) في القرآن الكريم، وعدم تقبل البعض لهذا المعنى وهذا الإدعاء وربما هذا ما دفع الرازي إلى إنكاره ومحاولة تخريج (ما) تخريجاً نحوياً سائغاً، كما ذهب إلى ذلك ابن كيسان أيضاً إذ كان يتلطف في أن لا يجعل شيئاً زائداً في القرآن الكريم، ويحاول في هذا أن يجد مخرجاً ووجهاً يخرجه من الزيادة كجعله (ما) نكرة بمنزلة

---

(1) المصدر نفسه: 98/3.

(2) ينظر: ما حكاه الزجاج في معاني القرآن وإعرابه: 482/1، ورصف المباني: 317.

(3) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: 31/3.

(4) ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن: 526/2.

شيء في هذا الموضع وما شابهه(1).

إلا أنّ أبا البركات الأنباري رد القائلين بعدم زيادة (ما) للتوكيد وإثبات هذا المعنى بوصفه أنه (ليس بشيء) ثم قال(2): (إن زيادة (ما) كثيرة في كلام العرب والقرآن نزل بلغتهم فالأولى أن تكون حرفاً زائداً على ما ذهب الأكثرون)، كما ذكر الشوكاني أن القول بالزيادة أولى بقواعد اللغة(3).

وتبع الدكتور فاضل السامرائي جمهور النحاة والمفسرين على هذا المعنى ورد على ابن القيم الذي ذهب في قوله تعالى: ((فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ)) إلى أنها تفيد القصر(4)، ورده بقوله(5): (والحق أنها لا تفيد القصر هنا بل هي مؤكدة أما معنى القصر الذي ذكر فهو متأتٍ من التقديم لا من زيادة (ما)).

وليس أمامي بعد كل هذه الأدلة واتفاق المفسرين والنحاة إلا القول بقولهم وتثبيت معنى زيادة(ما) للتأكيد خلافاً لمن أنكر هذا المعنى بتأويل ضعيف وتخريج واهٍ فلم يقل أحد من المثبتين معنى الزيادة للتأكيد إن الحرف زائد بلا معنى وإن زيادته لغوٌ في كلام الله المنزه عن اللغو وإنما لتوكيد المعنى كما أن زيادته من جهة الإعراب جيء به لمعنى التوكيد فلا ضرورة تدعو لتخريج (ما) في هذا الموضع تخريجات بعيدة وتقييدها بمعانٍ تحتملها لكنها بعيدة في هذا الموضع وتحميل النص من خلالها ما لا يحتمل.

---

(1) مشكل إعراب القرآن: 178/1، 543/2.

(2) البيان في غريب إعراب القرآن: 229/1، 273، وينظر: أسرار العربية: 14.

(3) ينظر: فتح القدير: 393/1.

(4) ينظر: بدائع الفوائد: 150/2-151.

(5) معاني النحو: 99/3.

المبحث السابع عشر
(مذ)

وفيه ستة ردود.
تناولت منها مسألتين:

- ❖ حرفية (مذ ومنذ).
- ❖ جر الضمير بـ(مذ ومنذ).

ردوده في (مذ)

العنوان	المردود عليه	المسألة	الرد	المصدر
1 – نفي الفعل بعد (مذ ومنذ)	المبرد وبعض النحويين	ذهبوا إلى جواز أن يكون النفي بعد (مذ ومنذ) في جميعه. وزعم الأخفش أن نفي الفعل لا يكون أبداً في جميعه بل في بعضه فيكون قد رأيته في يوم الجمعة ثم فقدته بعد إلى الزمان الذي أنت فيه.	وهو الصحيح	منهج السالك: 257.
2 – العطف بعد (مذ ومنذ)	بعض النحويين	إذا اختلف الاسمان بعدهما تعريفاً وتنكيراً نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة ويومان وما رأيته مذ أمسِ يومان، وما رأيته مذ يومان وأمسِ فمذهب الأخفش المنع.	وهو الصحيح.	منهج السالك: 257.
3 – كسر ذال (مُذ).	بعض النحويين	وبعضهم يخفض الذال عند الساكن فيقول مُذِ اليومُ.	وليس بالوجه.	منهج السالك: 256.

4 – أصل (مذ)	ابن ملْكون	يرى أن (مذ) أصل بنفسها وليست محذوفة منها.	منذ بسيطة (ومذ) محذوفة خلافاً لابن ملْكون إذ قال ليست محذوفة منها.	ارتشاف الضرب: 241/2.
5 – حرفية (مذ ومنذ)	الجمهور	يرون أن (منذ ومذ) إذا حركا فهما حرفان.	وفي هذا نظر.	ارتشاف الضرب: 465/2.
6 – جر ضمير الزمان بـ(مذ ومنذ)	المبرد	أجاز أن يجرّا ضمير الزمان فتقول: يوم الخميس ما رايتك مذه أو منذه.	والصحيح المنع.	ارتشاف الضرب: 244/2.

حرفية (مُذْ ومُنْذُ)

مذهب جمهور النحاة أن (مذ ومنذ) حرفا جر إذا وقع بعدهما اسم مجرور، ولا يجرّان إلا اسم الزمان، فإن كان معرفة ماضياً فهما بمعنى (من) لابتداء الغاية، نحو: ما رأيته مُذْ يومِ الجمعةِ، وإن كانت معرفة حالاً فهما بمعنى (في)، نحو: ما رأيته مُذْ الليلةِ، وإن كان نكرة فهما بمعنى (من) و(إلى) فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه، نحو: ما رأيته مذ أربعةِ أيامٍ[1].

وقيل إن أصل (مُذْ) منذ حذفت منها النون واستدلوا على ذلك أن النون تعود عند تصغيرها نحو (مُنَيْذ) وعند جمعها نحو (أمناذ)[2] لذا سيكون الحديث عن تركيب (منذ)؛ لأنها اصل (مذ) فمذهب البصريين أنها بسيطة[3] وتبعه أبو حيان رادّاً على ابن ملكون[4] بقوله[5]: ((منذ) بسيطة و(مذ) محذوفة منها خلافاً لابن ملكون).

---

(1) ينظر: الكتاب: 17/1، والمقتضب: 30/3-31، ومعاني الحروف للرماني: 103، وشرح المفصل: 94/4، ورصف المباني: 320، وارتشاف الضرب: 244/2، 465، والجنى الداني: 466، ومغني اللبيب: 335/1.

(2) ينظر: معاني الحروف للرماني: 103، والإنصاف: 382/1-383.

(3) ينظر: الإنصاف: 382/1، وشرح المفصل: 95/2، والجنى الداني: 466، ومغني اللبيب: 335/1.

(4) هو إبراهيم بن محمد بن منذر بن ملكون الحضرمي الإشبيلي روى عنه ابن خروف والشلوبين، من مؤلفاته (النكت على تبصرة الصيمري)، ينظر: بغية الوعاة: 431/1، وكشف الظنون: 339/1، 692.

(5) ارتشاف الضرب: 241/2.

وقال الكوفيون إنها مركبة ثم انقسم الكوفيون في الأصل الذي ركبت منه على آراء مختلفة[1]:

أولاً: ذهب الفراء إلى أنها مركبة من حرف الجر (من) و(ذو) الطائية التي تكون اسماً موصولاً بمعنى (الذي) وحذفت الواو تخفيفاً وبقيت الضمة دليلاً عليها فصارت كلمة واحدة، والاسم الموصول (ذو) يحتاج إلى صلة وعائد، ففي نحو: ما رأيته منذ يومان، التقدير: ما رأيته من الذي هو يومان، فحذف المبتدأ (هو) وبقي الخبر (يومان).

وأما إذا جر ما بعدهما فهو مجرور بـ(من) ولهذا إذا ظهرت النون في (منذ) كان الاختيار الجر وإلّا فالاختيار الرفع إذا لم تظهر النون.

ثانياً: يرى بعض الكوفيين أن (منذ) مركبة من (من) الجارة و(إذا) الظرفية، فحذفت الهمزة ووصلت (من) بالذال، وحركت الذال بالضم (التقاء الساكنين –النون والذال–) وضُمت الميم للتفريق بين حالتي الإفراد والتركيب، واستدلوا على هذا التركيب أنها جاءت مكسورة الميم في بعض لغات العرب[2].

كما استدل الكوفيون على أن (مذ) أصلها (منذ) بما استدل به البصريون من عودة النون إليها في التصغير والجمع، وعلى هذا فالمرفوع

---

(1) ينظر: معاني الحروف للرماني: 103، والإنصاف: 382/1-383، وشرح المفصل: 95/2، وشرح جمل الزجاجي: 60/2، وائتلاف النصرة: 146، والموفي في النحو الكوفي: 141.

(2) بنو سليم يكسرون ميم (مِنذ) وبنو عُكل يكسرون ميم (مذ)، ينظر: همع الهوامع: 222/3.

بعدها فاعل لفعل محذوف؛ لأن الفعل يحسن بعد (إذا) فالتقدير في نحو: ما رأيته منذ يومان: ما رأيته مذ مضى يومان، وبذلك يكونان ظرفين لا حرفين مضافين إلى الجملة الفعلية بعدهما وهذا ما اختاره السهيلي وابن مضاء وابن مالك[1].

وإذا كان الاسم بعدها مجروراً كان الجر بـ(من) نحو: ما رأيته منذ يومِ الجمعةِ، ولهذا كان الجر بعد (منذ) أجود لظهور نون (من) فيها تغليباً لـ(من)، والرفع بـ(مذ) أجود لحذف نون (من) منها تغليباً لـ(إذْ)[2].

ثالثاً: ذهب محمود بن مسعود الغزني[3] إلى أن (منذ) أصلها (من) الجارة و(ذا) اسم الإشارة، ففي نحو: ما رأيته منذ يومان، يكون تقديره: ما رأيته من ذا الوقت يومان.

لذلك كسرت ميمها في لغة بني سُليم وبني عُكل وحذفت الألف من (ذا) وعوضت بضمة الذال والميم تابع للذال في الضمة[4].

ورد أبو حيان هذه المذاهب جميعاً وتابع البصريين فيما ذهب إليه لأن مذهبهم سهل خالٍ من التكلف والتقدير، ورفض كل قول يميل إلى التركيب والتقدير فوصف مذهب الفراء ومذهب الكوفيين الذين يرون أنها مركبة من

---

(1) ينظر: تسهيل الفوائد: 94، والجنى الداني: 465، وهمع الهوامع: 222/3.

(2) ينظر: معاني الحروف للرماني: 110، والإنصاف: 382/1، وشرح الرضي: 209/3.

(3) جاء في كشف الظنون: 236/1، أن وفاته كانت سنة (421هـ).

(4) ينظر: ارتشاف الضرب: 241/2، والجنى الداني: 464، والقاموس المحيط، مادة (منذ): 372/1.

(من) الجارة و(إذْ) الظرفية بقوله[1]: (هذان مذهبان سخيفان) ثم رد مذهب الغزني واصفاً إياه بقوله[2]: (وأسخف منهما ما ذهب إليه محمد بن مسعود الغزني أنها مركبة من (من) و(ذا) اسم الإشارة).

ورأي البصريين الذي تبعهم عليه أبو حيان أقرب للواقع اللّغوي إذ إن البساطة تغنينا عن كل هذه الافتراضات والتأويلات التي رد عليها البصريون بجملة أمورٍ[3]:

أولها: التكلف الواضح عند القول بتركيبها إذ لم يدل دليل قاطع عليه ولا يمكن الوقوف عليه هنا إلا بوحي أو تنزيل.

ثانيها: يُرَدُّ على الفراءِ قوله إن (ذو) الطائية لم تستعملها إلّا قبيلة واحدة أما (منذ) فقد استخدمها كل العرب، فكيف استخدمت العرب (ذو) الطائية في (منذ) ولم تستخدمها مفردة ؟.

ثالثها: كسر ميم (مِنذ) على لغة واحدة لا دليل فيه على أن اصل ميم ونون (منذ) هو (من) الجارة وإنما هي لغة كالضم بل إن لغة الضم هي الأشهر ولغة الكسر لغية شاذة نادرة لا يعرج عليها.

رابعها: رأي الغزني أبعد الآراء التي قيلت في تركيب (منذ) إذ هو غريب جداً، ولم يقدم دليلاً عليه، ولم أجد من يقله غيره.

لهذا يضعفه أبو حيان ويصفه بأنه اسخف من الآراء السابقة كما يصف

---

(1) ارتشاف الضرب: 241/2.

(2) المصدر نفسه.

(3) ينظر: الإنصاف: 392/1، وأنماط التركيب في العربية (رسالة ماجستير): 57.

المرادي هذه القوال بأنها تكلفات واهية ثم يقول[1]: (والصحيح مذهب البصريين).

لذلك كله يترجح عندي ما ذهب إليه أبو حيان من أن (مذ) و(منذ) بسيطتان لا مركبتان، وفي ذلك مخرجٌ من التأويلاتِ والتقديراتِ الذي وصَفها أبو حيان بالسخفِ ووصفها المرادي بالتكلف الواهي على أن نستفيد من هذه التأويلاتِ والقول بالتركيبِ في معرفة إعراب الاسم بعدَ (مذْ) و(مُنذ)، فالرفع بعدهما يكون تغليباً لأحد طرفي التركيب، فالأجود الرفع بعد (منذ) –بالنون– والجر أجود في حالة حذف النون.

كما أن اللفظتين تحملان الدلالة نفسها وتتشابهان في اللفظ إذ عمد قسم من العرب إلى إبقاء النون وحذفها قسم آخر تخفيفاً.

وهذا ما رجحه أبو البركات الأنباري وتبعه عليه بعض الباحثين ممن تناول هذه المسألة[2].

---

(1) الجنى الداني: 465.

(2) ينظر: الإنصاف: 392/1، والجر بالحرف في النحو العربي (رسالة ماجستير، آذار 1983): 133، والخلاف النحوي بين الكوفيين (أطروحة دكتوراه، أيلول 1995): 135–136، والحروف العاملة في كتاب سيبويه (أطروحة دكتوراه، حزيران 1999): 47، وأنماط التركيب في العربية (رسالة ماجستير، أيلول 1999): 57، وردود النحويين المغاربة على النحويين المشارقة في القرن السادس الهجري (رسالة ماجستير، تشرين الثاني 2000): 215–216.

جر الضمير بـ(مذ ومنذ)

يرى جمهور النحاة أن (مذ ومنذ) لا يجرّان إلا الظاهر من اسم الزمان أو المصدر المصرح به أو المقدر، نحو: ما رأيته مذ أن الله خلقه، أي: مذ خلق الله إيّاه[1].

ونسب إلى المبرد أنه أجاز أن يجر بهما ضمير الزمان نحو: يوم الخميس ما رأيتك مذه أو منذه[2].

ورده أبو حيان بقوله[3]: (والصحيح المنع)، وقد تابع أبو حيان سيبويه في منعه دخول (مذ ومنذ) على الضمير إذ خصّهما بالدخول على أسماء الزمان والأحيان، فقال[4]: (واستغنوا عن الإضمار في (مذ) بقولهم (مذ ذاك) لأن ذاك اسم مبهم وإنما يذكر حين يظن انه قد عرفت ما يعني).

وأكد أبو حيان أيضاً رده على المبرد بأنه غير مسموع عن العرب[5].

وعلّل امتناع دخولهما على الضمير بأن المطلوب بهما الزمان والضمير ليس من صيغة الزمان في شيء[6].

---

(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 60/2، وارتشاف الضرب: 244/2، وجواهر الأدب: 224، وشرح التصريح: 4/2، وهمع الهوامع: 222/3.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب: 244/2، ولم أجد في المقتضب عند حديثه عن (مذ ومنذ) ما نسب إليه، ينظر: المقتضب: 30/3-31.

(3) ارتشاف الضرب: 244/2.

(4) الكتاب: 383/2-384.

(5) ينظر: همع الهوامع: 222/3.

(6) ينظر: أمالي السهيلي: 43.

ودخولهما على الضمير لم يذكره أكثر النحويين ممن تناولوا حروف المعاني أو غيرهم، وربما سبب إهمالهم لهذا الوجه ضعفه وعدم ورود شاهد واحد يؤيده وإن ما نسب إلى المبرد مشكوك فيه وغير ثابت وإن صحت نسبته إلى المبرد أو غيره فإن هكذا رأي مطروق منذ زمن سيبويه لكنه ليس بصحيح، وقد رفضه سيبويه وعلّل عدم إجازته ورود الضمير بعد (مذ) تعليلاً وجيهاً ومقبولا، واتفق مع سيبويه وأبي حيان فيما ذهبا إليه لقوة تعليلهما، وأضعّف القول الآخر لعدم ثبوت ذلك ولافتقاره للدليل.

المبحث الثامن عشر
(مَعْ)

وفيه رد واحد:

- ❖ الخلاف في اسمية (مَعْ) الساكنة العين.

ردوده في (مَعْ)

العنوان	المردود عليه	المسألة	الرد	المصدر
الخلاف في اسمية (مَعْ) الساكنة العين	النحاس	زعم أن الإجماع منعقد على حرفيتها إذا كانت ساكنة.	والصحيح كونها اسماً إذ ذاك وكلام سيبويه يشعر بذلك.	ارتشاف الضرب: 267/2 و449/2، ومنهج السالك: 234 و295.

الخلاف في اسمية (مَعْ) الساكنة العين

اتفق النحاة على أن (مَعَ) المتحركة اسم لمكان الاصطحاب أو وقته على حسب ما يليق بالمضاف إليه[1]، يدلُّ على ذلك تنوينها في نحو: (ذهبا معاً)، ومجيؤها مجرورة بعد (من) نحو: (جئت من مَعِه) أي: من عنده[2].

وعلى ذلك قُرِئ قوله تعالى: ((هَٰذَا ذِكْرُ مَنْ مَعِيَ))[3] بكسر ميم (مِن)[4]، وعلق ابن جني على هذه القراءة بقوله[5]: (هذا أحد ما يدل على أن (معَ) اسم وهو دخول (مِن) عليها) ويؤيد ذلك أيضاً قول بعض العرب (كان معَها فانتزعه مِنْ مَعِها)[6].

واختلفوا في (مَعْ) الساكنة فذهب النحاس إلى أنها حرف وزعم أن الإجماع منعقد على حرفيتها إذا كانت ساكنة[7].

---

(1) ينظر: رصف المباني: 328، وارتشاف الضرب: 267/2، والجنى الداني: 312، ومغني اللبيب: 333/1، وشرح ابن عقيل: 70/2.

(2) ينظر: الكتاب: 286/3-387، ومنهج السالك: 295، والجنى الداني: 312.

(3) الأنبياء، الآية: 24.

(4) ينظر: مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه: 91، وإعراب القرآن للنحاس: 370/2.

(5) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 61/2.

(6) ينظر: الأمالي الشجرية: 254/2.

(7) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 140/1، وأمالي ابن الشجري: 245/1، 253/2-254، وارتشاف الضرب: 467/2، ومنهج السالك: 233، 295، والجنى الداني: 311.

ويرى علي الحيدرة[1]، وابن الخباز[2]، والمالقي[3] أنها مشتركة بين الاسمية والحرفية فتكون اسماً إذا حركت وحرفاً إذا سكنت.

وردهم أبو حيان بقوله[4]: (والذي نختاره أنها لا تكون إلّا اسماً سواء أكانت متحركة العين أم ساكنتها، والتسكين لغة ربيعة وغنم يقولون: مَعْكم ومَعْنا)، ثم أكّد رأيه في موضع آخر بقوله[5]: (والصحيح أنها اسم كحالها إذا كانت مفتوحة) وهذا ما رجحه المرادي أيضاً[6]، واحتج ابن عقيل على اسميتها أن معناها واحد سواء أكانت معربة أم مبنية[7].

وما ذهب إليه أبو حيان هو الصحيح؛ لأنه قد ثبت أن ربيعة وغَنْم – وهم من تغلب بن ربيعة– كانوا يبنونها على السكون إذا وقع بعدها متحرك، فيقولون: زيد مَعْ عمرو، جئت مَعْ أخيك –بسكون العين فيها–.

وإذا جاء بعدها ساكن فيكسرونها تجنباً لالتقاء الساكنين، نحو: جئت معِ الرجل، ومعِ القوم، ومعِ ابنك[8].

---

(1) ينظر: كشف المشكل: 229/3.

(2) ينظر: الغرة المخفية: 175/1، 191.

(3) ينظر: رصف المباني: 328–329.

(4) منهج السالك: 234.

(5) ارتشاف الضرب: 449/2، وينظر: ارتشاف الضرب: 267/2، ومنهج السالك: 295.

(6) ينظر: الجنى الداني: 311.

(7) ينظر: المساعد: 536/1.

(8) ينظر: التسهيل: 98، والبحر المحيط: 62/1، وارتشاف الضرب: 267/2، ومنهج السالك: 295، والجنى الداني: 311، وأوضح المسالك: 148/3، وشرح التصريح: 48/2.

وقد قُرِئ على هذه اللغة ((وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ))[1] – بسكون العين–[2].

وأكد أبو حيان رده على النحاس؛ لأنه زعم أن الإجماع منعقد على حرفيتها إذا كانت ساكنة[3].

وقد ثبت بطلان ما ذهب إليه النحاس بما أوردناه من اختلاف النحاة وبثبوت التسكين لغة لربيعة وغنم وبما يراه سيبويه من أن تسكين العين في (معْ) من ضرورات الشعر إذ قال[4]: (قال الشاعر، فجعلها كـ(هل) حين اضطر وهو الراعي من قيس[5]:

وَرِيْشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعْكُمْ   وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا).

ورد أبو حيان سيبويه ووصفه أنه لم يحفظ أن السكون لغة[6].

كما رده المرادي[7]، وابن هشام[8]، وابن عقيل[9] متابعين أبا حيان فيما ذهب إليه.

---

(1) البقرة، الآية: 14.

(2) ينظر: البحر المحيط: 96/1.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب: 267/2، ومنهج السالك: 295.

(4) الكتاب: 286/3–287.

(5) شعر الراعي: 243، وهي في شرح ديوان جرير: 506، برواية (وهواي منكم) ولا شاهد فيه حينئذٍ.

(6) ينظر: ارتشاف الضرب: 267/2، ومنهج السالك: 295.

(7) ينظر: الجنى الداني: 311.

(8) ينظر: مغني اللبيب: 333/1.

(9) ينظر: شرح ابن عقيل: 70/2.

لذلك يترجح عندي أن (مغ) اسم سواء أكانت مفتوحة أم ساكنة وسكونها لغة ثابتة في القرآن والشعر ولغة العرب، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

المبحث التاسع عشر
(مِن)

وفيه خمسة وعشرون رداً.
تناولت منها مسألة واحدة:

❖ مجيء (مِن) الجارة للزمان.

ردوده في (من)

العنوان	المردودعليه	المسألة	الرد	المصدر
1 – جر كأين بـ(من)	بعض النحويين	زعموا أنه يلزم جره بـ(من).	وليس بشيء، لأن سيبويه نقل عن يونس أن بعض العرب نصبه.	النكت الحسان: 173.
	ابن عصفور		وهم ابن عصفور في قوله: إنه يلزمه (من).	البحر المحيط: 65/3.
2 – جر تمييز (كم)	الفراء	يرى أن تمييزها مجرور بالإضافة.	وجرّه بإضمار (من) لا بإضافة خلافاً للفراء وكأن دخول حرف الجر على (كم) عوض من حرف الجر المحذوف من التمييز.	النكت الحسان: 174.
3 – زيادة (من)	لكذة الأصبهاني	زعم أن (من) زائدة في قول الهذلي: من العمران من رَجْلى عدي وما العمران من رَجْلى قيام	وأن هذا لا يجوز، وهذا الذي ذهب إليه لكذة ليس بصحيح.	منهج السالك: 242.

4 – زيادة (من) في الشرط.	الفارسي والرازي والطبري وبعض البصريين.	ذهبوا إلى زيادة (من) في الشرط.	والصحيح المنع، زيادة (من) في الشرط ضعيف ولاسيّما وبعدها معرفة.	ارتشاف الضرب: 445/2، والبحر المحيط: 356/3، 113/4، 360/6-361، ومنهج السالك: 241
5 – (من) وابتداء الغاية في الزمان.	البصريون	ذهبوا إلى منع أن تكون (من) لابتداء الغاية في الزمان.	وقد كثر في كلام العرب نثرها ونظمها وقال به الكوفيون والمبرد وابن درستويه وهو الصحيح وتأويل كثرة وجوده ليس بجيد.	ارتشاف الضرب: 441/2، ومنهج السالك: 238.
6 – زيادة (من) بعد النفي والتعريف.	ابن مالك	أطلق جواز زيادة (من) بعد النفي وشبهه.	وإنما هو في أماكن مخصوصة من النفي وأبهم في قوله (وشبهه) فلا يدري ما شبه النفي وإنما يعني به الاستفهام والنفي وليس كذلك أيضاً على إطلاقه فـ(من) زائدة عند الأخفش في الواجب وغير الواجب.	منهج السالك: 240.

7 – اصل (مُن).	بعض النحويين	يرون أن أصلها (أيمن).	والصحيح أنها حرف لا بقية (أيمن) لدخولها على الرب قالوا: مُن ربي لأقدمن.	منهج السالك: 233.
8 – الجر بـ(من) في التمييز.	ابن مالك	قال: والنصب بعد ما أضيف وجبا إن كان مثل ملء الأرض ذهبا	وقوله يجب النصب بعد الإضافة ليس بصحيح بل يجوز النصب ويجوز الجر بـ(من) فتقول: ملء الأرض من ذهب، وما سوى ذلك فيجوز أن يجر بـ(من) عنده وهذا الإطلاق ليس بصحيح.	منهج السالك: 223،226.
9 – تقدير التمييز بـ(من).	ابن مالك	قال: اسم بمعنى من مبين نكره ينصب تمييزاً بها قد فسره	وقوله بمعنى(من) ليس بظاهر لأن الاسم لا يكون بمعنى (من) ولا يصح أن يكون التقدير اسم على معنى (من)، لأن كثيراً من التمييز لا يكون على معنى (من) نحو: طاب زيد نفسا، فبطل بذلك قول من أطلق أن التمييز يتقدر بـ(من).	منهج السالك: 220.

10 – (من) في قوله تعالى: ((مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ)) [البقرة:57]	بعض النحويين	اختلفوا في معناها في الآية.	وأبعد من ذهب إلى أنها زائدة، وأبعد من هذا قول من زعم أنها للجنس، فـ(من) للتبعيض لأن المنّ والسلّوى بعض الطيبات.	البحر المحيط: 214/1.
11 – (من) في قوله تعالى: ((مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ)) [البقرة:61]	المهدوي وابن عطية وأبو البقاء	أجازوا أن تكون (من) في هذه الآية لبيان الجنس.	والمختار أن تكون (من) للتبعيض وأما أن تكون للجنس فقد أباه أصحابنا وتأولوا ما استدل به مثبت ذلك.	البحر المحيط: 232/1-233.
12 – (من) في قوله تعالى: ((فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ))[البقرة:22]	بعض النحويين	جعلوا (من) زائدة والألف واللام زائدة للاستغراب.	(من) للتبعيض والألف واللام في (الثمرات) لتعريف الجنس وجمع لاختلاف أنواعه وأبعد من جعل (من) زائدة وجعل الألف واللام للاستغراق لوجهين:............	البحر المحيط: 99/1.

13 - (من) في قوله تعالى: ((مِنَ النَّاسِ)) [البقرة:142]	أبو البقاء	استضعف أن تكون موصولة بمعنى الذي قال: لأن الذي يتناول بأعيانهم والمعنى هنا على الإبهام والتقدير: ومن الناس فريق يقول.	أما استضعافه وزعمه أن المعنى على الإبهام فغير مسلم بل المعنى: أنها نزلت في ناس بأعيانهم معروفين. والذي نختار أن تكون (من) موصولة وإنما اخترنا ذلك لأنه الراجح من حيث المعنى ومن حيث التركيب الفصيح. وأبعد من ذهب إلى أنها لبيان الجنس؛ لأنه لم يتقدم شيء مبهم فيبنى جنسه.	البحر المحيط: 53/1-54.
14 - أصل (مِنْ).	الكسائي والفراء	يرون أن أصلها (من) حذفت منها الألف لكثرة الاستعمال.	(من) ثنائية الوضع لا ثلاثية، خلافاً للكسائي والفراء في دعواهما ذلك.	ارتشاف الضرب: 441/2، والبحر المحيط: 83/1.
	وابن مالك	يرى أن (منا) لغة في (من).	تزاد الألف للضرورة فتصير (منا) نحو قول الشاعر: مِنا من ذَرّ قَرْنُ الشمس حتى أغاب شريدَهم قتَرُ الظلام خلافاً لمن ادعى أن ذلك لغة وهو ابن مالك.	ارتشاف الضرب: 273/3.

15 – (مِن) في قوله تعالى: ((فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ)) [المائدة:4]	بعض النحويين	ذهبوا إلى أنها في الآية زائدة.	(من) هنا للتبعيض والمعنى: كلوا من الصيد الذي أمسكن عليكم ومن ذهب إلى أن (من) زائدة فقوله ضعيف.	البحر المحيط: 430/3.
16 – (من) بمعنى (عند).	أبو عبيدة	يرى أن (من) تأتي بمعنى (عند) وجعل منه قوله تعالى: ((أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ)) [قريش:4]، قال معناه: عند جوع وعند خوف.	وكون (من) بمعنى (عند) ضعيف جداً.	البحر المحيط: 387/2، 388.
17 – (من) في قوله تعالى: ((من سيئاتهم)).	بعض النحويين	جعلوها سببية وقدروها: من أجل ذنوبكم.	وهذا ضعيف.	البحر المحيط: 326/2.
18 – (مِن) في قوله تعالى: ((وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ)) [آل عمران:121]	بعض النحويين	يرون أن (من) في الآية بمعنى (مع).	قول من جعل (من) في معنى (مع) أي: وإذ غدوت مع أهلك وهذه تخريجات يقولها أو ينقلها على سبيل التجويز من لا بصر له بلسان العرب.	البحر المحيط: 45/3.
19 – (من) الزائدة ومعنى التوكيد.	بعض النحويين	يرون أن (من) لا تكون زائدة إلّا مع الألفاظ المختصة بالنفي المستغرق نحو (أحد) الموضوع للعاقل.	وعند سيبويه أن (من) في ما جاءني من أحد، وما جاءني من رجل بمعنى واحد وهو تأكيد النفي وهو الصحيح.	منهج السالك: 241.

20 – (من) في قوله تعالى: ((يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ)) [البقرة:273]	ابن عطية	أجاز أن تكون (من) في الآية لبيان الجنس قال: يكون التعفف داخلاً في المحسبة، أي: إنهم لا يظهر لهم سؤال بل هو قليل وبإجمال فالجاهل بهم مع علمه بفقرهم يحسبهم أغنياء عفة فـ(من) لبيان الجنس على هذا التأويل.	ليس ما قاله من أن (من) هذه في هذا المعنى لبيان الجنس المصطلح عليه في بيان الجنس.	البحر المحيط: 328/2.
21 – (من) في قوله تعالى: ((مِنْ أَصْحَابِ الْقُبُورِ)) [الممتحنة:13]	ابن عطية	قال: بيان الجنس اظهر.	والظاهر كون (من) لابتداء الغاية إذ لا يحتاج الكلام إلى تقدير محذوف.	البحر المحيط: 259/8، والنهر الماد: 256/8.
22 – (من) في قوله تعالى: ((مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ)) [نوح:25]	ابن عطية	قال: إنها لابتداء الغاية.	ولا يظهر إلّا أنها للسبب.	البحر المحيط: 343/8.

23 – (من) في قوله تعالى: ((مِنْ ذُنُوبِكُمْ)) [إبراهيم:10]	ابن عطية	يرى أن زيادة (من) مذهب كوفي.	وأقول أخفشي لا كوفي؛ لأنهم يشترطون أن تكون بعد (من) نكرة ولا يبالون بما قبلها من واجب أو غيره والأخفش يجيز مع الواجب وغيره.	البحر المحيط: 338/8.
24 – (من) وبيان الجنس.	الزمخشري وابن عطية وأبو البقاء.	قالوا: يصح أن تكون (من) لبيان الجنس.	الصحيح أن (من) ليس من موضوعاتها أن تكون لبيان الجنس.	البحر المحيط: 447/6، 517، 574.
25 – (من) في قوله تعالى: ((وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ)) [الإسراء:79]	الزمخشري	قال: ومن الليل وعليك بعض الليل فتهجد به.	فإن كان تفسيره: وعليك بعض الليل تفسير معنى فيقرب وإن كان أراد صناعة النحو والإعراب فلا يصح لأن المعنى به لا يكون حرفاً وتقدير (من) ببعض فيه مسامحة لأنه ليس بمرادفه البتة.	البحر المحيط: 71/6.

مجيء (من) الجارة للزمان

ذهب البصريون إلى أن (مِن) يأتي لابتداء الغاية في المكان ولا يجوز أن يستعمل في الزمان[1].

واحتجوا بأن (مِن) في المكان نظير (مُذْ) في الزمان؛ لأن (من) وضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان كما أن (مُذ) وضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان، تقول: (ما رأيته مُذ يومُ الجمعة) فيكون المعنى أن ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة، كما تقول: (ما سرت من بغداد) فيكون المعنى: ما ابتدأت بالسير من هذا المكان، فكما لا يجوز أن تقول: (ما سرت مذ بغداد) فكذلك لا يجوز أن تقول: (ما رأيته من يوم الجمعة)[2].

وردهم أبو حيان بقوله[3]: (قد كثر ذلك في كلام العرب نثرها ونظمها، وقال به الكوفيون[4]، والمبرد[5]، وابن درستويه[6]، وهو الصحيح وتأويل

---

(1) ينظر: الإنصاف: 370/1، ومغني اللبيب: 353/1، وائتلاف النصرة: 142، وهمع الهوامع: 212/4.

(2) ينظر: الإنصاف: 142، وهمع الهوامع: 212/4.

(3) ارتشاف الضرب: 441/2.

(4) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 158/2، وجواهر الأدب: 336، وهمع الهوامع: 212/4، والموفي في النحو الكوفي: 136.

(5) لم أجد المبرد خارجاً عن رأي البصريين بل تلمست من إشاراته في معرض حديثه عن (من) أنها لا تكون للزمان إذ قال في كلامه عن حروف الجر (ومنها (من) وأصلها ابتداء الغاية، نحو: سرت من مكة إلى المدينة)، المقتضب: 44/1، وأكد هذا المعنى في موضع آخر بقوله: (فأما ابتداء الغاية فقولك: سرت من البصرة إلى الكوفة)، المقتضب: 136/4، فلم يمثل لابتداء الغاية في الزمان بمثال واحد ولم يشر إلى ذلك مطلقاً، وهذا يؤكد أنه لم يخرج عن قول سيبويه أن (من) تكون لابتداء الغاية في المكان، ينظر: الكتاب: 307/2.

(6) ينظر: ابن درستويه عبد الله بن جعفر المرزباني: 128.

كثرة وجوده ليس بجيد).

واحتج الكوفيون وأبو حيان بأنها جاءت للزمان في كتاب الله وكلام العرب في قوله تعالى: ((لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ))[1]، وأول يوم من الزمان، وقوله تعالى: ((إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ))[2]، وقول الشاعر[3]:

لمن الديار بقُنَّةِ الحجرِ   أقوين من حجج ومن دهر

وأيد أبو البركات رأي البصريين وفند حجج الكوفيين فيرى ما يراه البصريون من أن الآية الأولى فيها مضاف محذوف، والتقدير: من تأسيس أول يوم فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه[4].

فمجرور (من) حدثٌ لا زمانٌ وأجابوا عن الآية الثانية بأن (من) فيه ظرفية[5].

كما دحض أبو حيان حجة الكوفيين باستشهادهم ببيت زهير بأنه لا حجة فيه، لأن الرواية الصحيحة (مُذ حجج ومُذ دهرٍ)[6].

وفي حالة التسليم بما رواه الكوفيون فإنه يجيب أن التقدير فيه أيضاً:

---

(1) التوبة، الآية: 108.

(2) الجمعة، الآية: 9.

(3) الشاهد لزهير بن أبي سلمى وهو في ديوانه: 60.

(4) ينظر: الإنصاف: 372/1.

(5) ينظر: خزانة الأدب: 439/9.

(6) ينظر: ارتشاف الضرب: 441/2.

من مَرِّ حجج ومن مرِّ دهر، كما تقول: مرت عليه السنون، ومـــرت عليـــه الدهور، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه كما في الآية الأولى[1].

ورفض أبو حيان ما ذهب إليه البصريون وما حاول أبو البركات مـــن إثباته وتأويله بقوله في موضع آخر[2]: (وجاء دخولها على الزمان في القرآن وفي أشعار العرب الفصحاء وكثر كثرة توجب القياس وتأويـــل البـــصريين لذلك مع كثرته ليس بشيء قال تعالى: ((لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ)) [3] ودخـــول (من) على قبل وبعد في القرآن كثير) ثم يأخذ بسرد أشعار كثيرة تؤيد مذهبه لم أذكرها لعدم الإطالة ولاكتفائي بما ورد ومذهب الكوفيين أقـــيس وأقـــوى حجة؛ لذلك تابعه الكثيرون وردوا البصريين، قال السهيلي[4]: (وليس يحتاج في قوله: (من أول يوم) إلى إضمار كما قدره بعض النحاة (من تأسيس أول يوم) فإضماره للتأسيس لا يفيد شيئاً و(من) تدخل على الزمان وغيره، ففـــي التنزيل: ((مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ))[5] والقبل والبعد زمان).

ورفض أيضاً ابن يعيش أن يكون ثم مضاف محذوف في آيـــة التوبـــة وبيت زهير، ويرى أن تقدير البصريين (من تأسيس أول يوم) و(مـــن مَـــرِّ حجج) فيه دلالة على أن (من) تستعمل في غير المكان؛ لأن التأسيس والمـــرّ مصدران وليسا بزمانين، وإن كانت المصادر تضارع الأزمنة من حيث إنها

---

(1) ينظر: الإنصاف: 375/1.

(2) منهج السالك: 238.

(3) الروم، الآية: 4.

(4) الروض الأنف: 257/4.

(5) الروم، الآية: 4.

منقضية مثلها[1].

(والظاهر مذهب الكوفيين إذ لا مانع من مثل قولك: نمت من أول الليل إلى آخره، وصمت من أول الشهر إلى آخره، وهو كثير الاستعمال)[2].

فقد رفض الرضي تأويل الكثير، وهذا ما أكده المرادي بقوله[3]: (وتأويل البصريين ما ورد من ذلك تعسف).

كما نص ابن هشام على مخالفتهم مؤيداً الكوفيين وما أوردوه من شواهد[4].

والحقيقة أنَّ قولَ البصريينَ لا ينهضُ حُجَّةً؛ لأن اختصاص (مُذ) باستعمالها في الزمان لا يستدعي أن تكون (من) مختصة بالمكان فقط، فإن الكوفيين عندما ذهبوا مذهب البصريين في أن (مُذ) لا تستعمل في المكان بل في الزمان فقط دليلهم في ذلك لغة العرب فلم نجد نصاً عنهم قد استعملوا فيه (مُذ) في المكان أما (من) فقد وجدنا نصوصاً كثيرة استعملت فيها للزمان والمكان[5].

كما أن اختصاص (مذ) في الزمان فقط لا يقتضي أن يكون لـ(من) اختصاص في المكان؛ لأن كل حرف له أحكام وقواعد خاصة ينفرد بها عن

---

(1) ينظر: شرح المفصل: 8/11-12.

(2) شرح الرضي: 4/264-265.

(3) الجنى الداني: 314.

(4) ينظر: أوضح المسالك: 2/128-129.

(5) ينظر: الإنصاف: 1/382، وشرح الرضي: 3/210 وما بعدها، ومغني اللبيب: 1/335، وشرح التصريح: 2/21.

غيره ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: (ما رأيته من مكانان) برفع مكانين، بينما يجوز أن تقول: (ما رأيته مذ يومان) برفع يومين، بتقدير فعل على مذهب الكوفيين، وبتقدير مبتدأ محذوف على مذهب الفراء، وعلى أن يومين خبر عن (مذ) على مذهب البصريين فيتحول (مُذ) إلى اسم باتفاق النحويين، بينما كان على رأي جمهور البصريين حرفاً عندما كان ما بعده مجروراً ألا ترى أنه لا يجوز ذلك في (من) فبطل قياس البصريين بثبوت الفرق بين (مذ) و(من) لذلك لا يجوز للبصريين قياس استعمال (من) للمكان فقط على استعمال (مُذ) للزمان فقط، ويؤيد هذا الكلام ما ورد عن العرب من استعمالهم (من) في المكان والزمان واستعمال (مذ) للزمان [illegible]، وهل نحن إلّا نستقرئ كلام العرب ونضع القواعد على ما تكلموا به[1].

لذلك يترجح عندي ما ذهب إليه الكوفيون وتابعهم عليه أبو حيان لكثرة أدلتهم ووضوح رأيهم وابتعادهم عن التأويل والتقدير، وفي تأويل الكثير تعسف وتضييق للغة لا مبرر لهما؛ لأن المعنى في الآيتين وبيت زهير يستقيم بدون التقدير لكن البصريين يريدون تثبيت قاعدة وضعوها وادّعوا أن (مِن) لا تدخل على الزمان، وأن ما ورد ظاهره من دخولها على الزمان فهو مؤول لكن ذلك تضييق وتحجيم للغة.

فمن أعلمهم أن العرب قد قدرت شيئاً محذوفاً؟

وهل هذا إلا ادّعاء ليس له دليل ومحض ظن افترضوه؟

وإن عدم التقدير أولى من التقدير فلا داعي لتقديرهم ما دام المعنى

---

(1) ينظر: الآراء الكوفية التي رجحها الرضي في شرحه على الكافية (رسالة ماجستير): 276-277.

مستقيماً، وليس فيه خلل، فالتقدير نحتاج إليه عندما لا يستقيم المعنى إلّا بـــه، أما عندما لا نحتاجه فلا نقحم أنفسنا بتخرصات وادعّاءات لا دليل عليها.

ثم إن النصوص الواردة عن العرب كثيرة وتأويل الكثير قبيح، وهــل اللغة إلا كلام ورد عنهم بصيغة مفهومة وواضحة ولا تحتاج إلى تأويل؟ إلا إذا كانت قرينة تدل على تقدير محذوف وهذه القرينة هي عدم تمــام الكـــلام واختلال المعنى، عندئذٍ نضطر إلى ذلك كي نفهم اللغة فهماً صحيحاً.

أما ما ورد واضحاً مفهوماً، فهو بلا شك لا يحتاج إلى تقدير(1)، وما ذهبــت إليه أتابع فيه الدكتور إبراهيم السامرائي الذي رجـــح رأي الكــوفيين علـــى البصريين بقوله(2): (وهذا الخلاف والجدل يظهر أن الكــوفيين أشـــد رأيـــاً وأصوب منهجاً ذلك أنهم اعتمدوا استعمالات بنوا عليها رأيهم، هــذا وجـــه علمي صائب أما البصريون فإنهم تمسكوا بجدل وأسلوب منطقي واعتمــدوا على استعمالات اصطنعوها هم أنفسهم ولم يعتمدوا على أمثلة مستقراة فـــي الثابت من النصوص والاستعمالات).

---

(1) ينظر: الآراء الكوفية التي رجحها الرضي (رسالة ماجستير): 283.

(2) النحو العربي نقدٌ وبناء: 166.

المبحث العشرون
(هل)

وفيه ردان.
تناولت منهما مسألة واحدة:

- ❖ (هل) ومعنى (قد).

ردوده في (هل)

العنوان	المردود عليه	المسألة	الرد	المصدر
1 – (هل) ومعنى (قد).	الكسائي والفراء وابن مالك وابنه بدر الدين وبعض المفسرين.	يرون أن (هل) يرادفها (قد) في المعنى وجعلوا من ذلك قوله تعالى: ((هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ)) [الإنسان:1] وبقول الشاعر: هل رأونا بوادي القُفِّ ذي الأُكُمِ والمعنى: قد أتى، وقد رأونا.	وهذا شيء رددناه في الشرح.	ارتشاف الضرب: 257/3.
			(هل) حرف استفهام فإن دخلت على الجملة الاسمية لم يكن تأويله بـ(قد) لأن (قد) من خواص الفعل فإن دخلت على الفعل فالأكثر أن تأتي للاستفهام المحض.	البحر المحيط: 393/8 و229/6، والنهر الماد: 227/6.
2 – (هل) ومعنى التسوية كالهمزة.	بعض النحويين	أجازوا أن تكون (هل) للتسوية كالهمزة فتقول: هل قام زيد أم عمرو.	ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب.	ارتشاف الضرب: 258/3.

(هل) ومعنى (قد)

الأصل في (هل) أن تكون للاستفهام وقد ترد لمعانٍ أخرى منها أن تكون بمعنى (قد) وفي هذا المعنى اختلف النحاة[1].

ظاهر كلام سيبويه يدل على جواز أن تكون هل بمعنى قد[2]، وتبعه على ذلك الكسائي والفراء[3] والمبرد[4] والزمخشري[5] وابن مالك[6] وابن الحاجب[7].

وحجتهم ما ذهب إليه بعض المفسرين منهم ابن عباس وقتادة وأبو عبيدة وابن قتيبة[8] في تفسير قوله تعالى: ((هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ))[9] فقالوا: قد أتى ... ، وبقول زيد الخيل[10]:

---

(1) ينظر: الجنى الداني: 340، ومغني اللبيب: 351/2.

(2) ينظر: الكتاب: 492/1.

(3) ينظر: معاني القرآن للفراء: 312/3، والجنى الداني: 340.

(4) ينظر: المقتضب: 43/1-44.

(5) ينظر: الكشاف: 194/4، والمفصل: 319.

(6) ينظر: التسهيل: 243.

(7) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: 240/2.

(8) ينظر: مجاز القرآن: 279/2، وتأويل مشكل القرآن: 410، وإملاء ما من به الرحمن: 275/2.

(9) الإنسان، الآية: 1.

(10) ديوانه: 100، وهو من شواهد المقتضب: 44/1، و291/3، والأمالي الشجرية: 108/1.

سائِلْ فوارسَ يربوعٍ بشدَّتنا   أهلْ رأونا بِسَفْحِ القاع ذي الأكُم

والمعنى: أقد رأونا، ويدل على ذلك دخول الهمزة عليها[1].

ورفض أبو حيان معنى القدّية لـ(هل) ورد من أثبت لها هذا المعنى بقوله[2]: (وهذا شيء قاله الكسائي والفراء وبعض المفسرين في قوله تعالى: ((هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ)) وقد رددناه في الشرح).

وأكد رفضه في موضع آخر في شرح قوله تعالى: ((هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى))[3] بقوله[4]: (وقيل (هل) بمعنى (قد) أي: قد أتاك والظاهر خلاف هذا)، وفي قوله تعالى: ((هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ)) قال[5]: ((هل) حرف استفهام فإن دخلت على الجملة الاسمية لم يكن تأويله بـ(قد)؛ لأن (قد) من خواص الفعل فإن دخلت على الفعل فالأكثر أن تأتي للاستفهام المحض).

يفهم من كلامِهِ هذا أنه إذا دخلتْ (هل) على الجملةِ الفعلية فقد يكون معناها معنى (قد) وهذا خلاف ما أكده في مواضع كثيرة.

وسبق ابن يعيش أبا حيان فيما ذهب إليه[6]، كما تبعهم ابن هشام

---

(1) ينظر: الجنى الداني: 341.

(2) ارتشاف الضرب: 257/3.

(3) النازعات، الآية: 15.

(4) البحر المحيط: 229/6.

(5) المصدر نفسه: 393/8.

(6) ينظر: شرح المفصل: 152/8-154.

بقوله[1]: (وهذا هو الصواب عندي إذ لا متمسك لمن أثبت ذلك إلا أحد ثلاثة أمور:

أحدها: تفسير ابن عباس -رضي الله عنهما- ولعلّه إنّما أراد أنّ الاستفهام في الآية للتقرير، وليس باستفهام حقيقي[2]، وقد صرح بذلك جماعة من المفسرين[3].

والدليل الثاني: قول سيبويه الذي شافه الأعراب وفهم مقاصدهم وقد مضى أن سيبويه لم يقل بذلك.

والثالث: دخول الهمزة عليه في البيت والحرف لا يدخل على مثله في المعنى وقد رأيت عن السيرافي أن الرواية الصحيحة (أم هل) وأم هذه منقطعة بمعنى (بل) فلا دليل وبتقدير ثبوت تلك الرواية فالبيت شاذ فيمكن تخريجه على أنه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد على سبيل التوكيد).

أما حجج ابن هشام فيمكن الرد على دليله الأول بأن معنى القدّية في الآية ذهب إليه كثير من المفسرين غير ابن عباس ولا يمكن رد قولهم بما خالفهم من بعض المفسرين فلكل مفسر وجهته ورأيه ولا يجوز إلغاء رأي مفسر؛ لأن الآخر عارضه من غير دليل.

---

(1) مغني اللبيب: 352/2-353.

(2) قال الدسوقي في حاشيته: 16/2: (قوله: ولعلّه إنما أراد حاصله أن تفسير ابن عباس (هل) بـ(قد) لا يدل على أن (قد) بمعنى (هل)؛ لأنه يمكن أنه إنما فسر (هل) بـ(قد)؛ لأنه أراد (هل) للاستفهام التقريري، والتقرير معناه التحقيق، وهو معنى (قد) فقد طرق الدليل الاحتمال فسقط الاستدلال به).

(3) ينظر: تأويل مشكل القرآن: 538، وإملاء ما منّ به الرحمن: 148/2.

أما دليله الثاني فقد استند إلى قول سيبويه بما فهمه من ظـــاهر قولـــه؛ والذي قاله سيبويه[1]: (و(هل) إنما هي بمنزلة (قد) ولكنهم تركوا الألـــف إذ كانت (هل) إنما تقع في الاستفهام).

وقد فهم كثير من النحويين المثبتين معنى القدِّيـــة أن ســـيبويه أثبـــت لـــ(هل) معنى القدِّية على عكس ما فهمه ابن هشام.

وعلّل المرادي ذلك جاعلاً العذر للنحاة في توهمهم ووصف قـــول ســـيبويه بقوله[2]: (وفي كلامه مما يوهم ذلك وهو بعيد).

فابن هشام توهم أن سيبويه رفض هذا المعنى وإن كان كـــلام ســـيبويه يحتمل المعنيين ويدعو إلى الإيهام فلا دليل لابن هشام في الجزم أن ســـيبويه ذهب إلى إثبات معنى القدِّية كما أشرت إلى ذلك في بدء المسألة، فلا حجـــة لابن هشام بما جزم به.

أما دليله الثالث فقد فنده ابن هشام نفسه بقوله[3]: (فيمكن تخريجه على أنه من الجمع بين الحرفين لمعنى واحد على سبيل التوكيد، كقوله[4]:

... ...   ولا لِلِما بهم أبداً دواءُ

بل الذي في ذلك البيت أسهل، لاختلاف اللفظين، وكون أحدهما علـــى

---

(1) الكتاب: 492/1، وقال: (وتقول: أم هل، فإنما هي بمنزلة (قد) ولكنهم تركوا الألـــف استغناءً إذ كان الكلام لا يقع إلا في الاستفهام)، الكتاب: 51/1.

(2) الجنى الداني: 341.

(3) مغني اللبيب: 352/1.

(4) الشاهد بلا نسبة في شرح المفصل: 43/8، وشرح جمل الزجاجي: 476/1، وشـــرح شواهد أبي حيان في تفسيره: 551.

حرفين فهو كقوله[1]:

فأصبح لا يَسْأَلْنَهُ عن بِما بهِ　　أصعَّدَ في عُلوِ الهوى أم تَصَوَّبا).

فلا حجة إذن في دليله الثالث، وإصرار أبي حيان وابن هشام على رفض معنى القدّية لـ(هل) فيه تشدد وتعصب لا مبرر لهما، فما المانع أن تكون (هل) للاستفهام أصلاً، لكنها تخرج لمعانٍ كما تخرج كثير من الحروف عن أصل استعمالها لمعانٍ أخرى.

وخروج (هل) لمعنى (قد) فيه معنى لطيف، وهو التقرير والتقريب كما ذهب إلى ذلك الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ((هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ)) بقوله[2]: ((هل) بمعنى (قد) في الاستفهام خاصة والأصل (أهل) بدليل قوله[3]:

....　　أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكُمِ.

فالمعنى (أقد) على التقرير والتقريب جميعاً، أي: أتى على الإنسان قبل زمان قريب حين من الدهر).

فالمقصود من أمثال هذا التعبير إشراك المخاطب في الأمر ليقرر بنفسه

---

(1) الشاهد للأسود بن يعفر كما في المقاصد النحوية بهامش الخزانة: 103/4، وهو في معاني القرآن للفراء: 221/3، وشرح جمل الزجاجي: 47/1، وشرح شواهد أبي حيان في تفسيره: 551.

(2) الكشاف: 295/3.

(3) سبق تخريجه.

في حين لو ذكره بصورة الخبر لكان إخباراً من قبل المتكلم نفسه، فقوله تعالى: ((هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ)) يشرك المخاطبين في الأمر ويطلب منهم الإجابة عن هذا السؤال ولو أجابوا لقالوا: نعم أتى ذلك على الإنسان فالفرق بين (قد أتى على الإنسان...) و(هل أتى على الإنسان...) أن المتكلم في الأولى قرر هذا الأمر ابتداء وأخبر به، وفي الثانية عرضه بصيغة السؤال ليقرره المخاطب بنفسه فبدل من أن يقولها المتكلم ابتداء يكون المخاطب مشاركاً في إصدار الحكم، ونحو هذا أن تقول لمخاطبك: (هل أكرمتك يا فلان؟، هل أعطيتك ما وعدتك؟) وأنت كنت فعلت ذلك له، فيقول: نعم قد أكرمتني وأعطيتني، فبدل من أن تقول ذلك بصورة الخبر تقولها مستفهماً تسمع الجواب منه، فيكون أبلغ في التقرير والإخبار[1].

فتعطيل هذه المعاني ضرب من التجني على اللغة وتضييق لبلاغتها وأساليبها، فـ(هل) لا تكون بمعنى (قد) مطلقاً وإن دلت على معنى القدّية ففيها استفهام يدل على تقرير القدّية فالسياق يحدد معناها، وهذا ما أشار إليه الأولون المثبتون لمعنى القدّية.

والحق أن مجيء (هل) بمعنى (قد) أمر شائع في النحو حيث نص عليه أغلب النحاة على تفاوت بيئاتهم وأزمنتهم، علماً أن أصول هذا القول تعود إلى تفسير القرآن الكريم حيث نص عليه عدد من كبار المفسرين[2]، فكيف يرد هذا الرأي ويرفض معنىً أجازه المفسرون وكثير من النحاة كـ:

---

(1) ينظر: معاني النحو: 4/619-620.

(2) ينظر: البحر المحيط: 8/393، ومغني اللبيب: 1/460.

سيبويه[1]، والكسائي[2]، والفراء[3]، وأبو عبيدة[4]، وابن قتيبة[5]، والمبرد[6]، والزجاجي[7]، والنحاس[8]، وابن خالويه[9]، وابن جنــــي[10]، والهــروي[11] والزمخشري[12]، وأبو البركات الأنباري[13]، وأبـــو البقــاء العكبــري[14]، والقرطبي[15]، وابن مالك[16]، والرضـي[17]، والمالقي[18] وآخرون[19].

ولا يسعني بعد ثبوت أقوال المفسرين والنحاة المثبتين معنـــى القدّيــة لـــ(هل) إلا أنّ أخالف أبا حيان فيما رفضه من خروج (هل) لمعنى (قد)، فما ثبت من أقوال المفسرين والنحاة يشير إلى أن حال المتكلم وســياق الحــديث

---

(1) ينظر: الكتاب: 189/3.

(2) ينظر: الجنى الداني: 340، ومغني اللبيب: 46/1.

(3) ينظر: معانى القرآن: 213/3.

(4) ينظر: مجاز القرآن: 279/2.

(5) ينظر: تأويل مشكل القرآن: 538.

(6) ينظر: المقتضب: 43/1-44 و304/3.

(7) ينظر: حروف المعاني: 2.

(8) ينظر: إعراب القرآن: 619/3.

(9) ينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن: 74.

(10) بنظر: الخصائص: 462/2، واللمع: 359-360.

(11) ينظر: الأزهية: 217.

(12) ينظر: الكشاف: 194/4.

(13) ينطر: البيان في غريب إعراب القرآن: 480/2.

(14) ينظر: إملاء ما منّ به الرحمن: 148/2.

(15) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 77/19، وأبو عبد الله القرطبي: 148.

(16) ينظر: التسهيل: 243، وشرح عمدة الحافظ: 384-385.

(17) بنظر: شرح الرضي: 405/4.

(18) ينظر: رصف المباني: 407.

(19) ينظر: الدر المصون: 591/10، 668-669، والفتوحات الإلهية: 480/4.

هما الفيصل في تحديد معنى (هل)، وما تدل عليه من استفهام أو خروج لمعانٍ أخرى منها أن تكون بمعنى (قد) أو توحي بمعناها على لسان المخاطب وإقراره، على أن تكون (هل) داخلة على جملة فعلية فقط؛ لأن (قد) مختصة بالأفعال فلا تباشر الأسماء وما استشهد به المفسرون والنحاة محصور بدخول (هل) على الأفعال فقط.

ولا يتصور إطلاق معنى القدّية فيها لأسباب هي:

أولاً: إنّ (هل) تختلف تماماً عن (قد) -صناعةً- فـ(قد) تختص بالدخول على الأفعال فقط، في حين أن (هل) تدخل على الأسماء والأفعال على حد سواء[1].

ثانياً: ما يراه عدد من المفسرين[2] والمعربين[3]، من أن الاستفهام في هذه الآية ومثيلاتها تقريري فلا يحتاج إلى تقدير حرف مكان حرف.

ثالثاً: إنّ إيراد الكلام بصيغة الاستفهام له أثر كبير في نفس المتلقي، ويوحي بأهمية الكلام وما يتضمنه أو غرابته[4].

وما ذهبت إليه موافق لما رجحه صاحب أطروحة (السمين الحلبي ودراساته النحوية في كتابه الدّر المصون) الذي ذهب إلى ما ذهب إليه

---

(1) ينظر: البحر المحيط: 393/8.

(2) ينظر: مجمع البيان: 22/3، والبحر المحيط: 229/6.

(3) ينظر: معاني القرآن للفراء: 213/3، ومعاني القرآن وإعرابه: 57/5، ومشكل إعراب القرآن: 781/2، وإملاء ما منّ به الرحمن: 148/2، ومغني اللبيب: 461/1.

(4) ينظر: الفتوحات الإلهية: 83/3.

السمين الحلبي من إثبات معنى القدّية لــ(هل) وتحديد معنى القدّية مع الأفعال فقط[1].

وبذلك أخالف أبا حيان فيما رفضه من خروج (هل) لمعنى (قد) فما ثبت من أقوال المفسرين والنحاة يشير إلى أن حال المتكلم وسياق الحديث هما الفيصل في تحديد معنى (هل)، وما تدل عليه من استفهام أو خروج لمعانٍ أُخَرَ منها أن تكون بمعنى (قد) أو توحي بمعناها على لسان المخاطب وإقراره.

---

(1) ينظر: الدّر المصون: 591/10، 668-669، والسمين الحلبي ودراساته النحوية في كتابه الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (أطروحة دكتوراه): 199.

المبحث الحادي والعشرون
(يا)

وفيه ردّان.
تناولت منهما مسألة واحدة:

- **(يا) والتنبيه.**

ردوده في (يا)

العنوان	المردود عليه	المسألة	الرد	المصدر
1 – حذف حرف النداء من النكرة المقصودة.	الكوفيون	منعوا حذف حرف النداء من النكرة المقصودة	يجوز حذف حرف النداء من النكرة المقصودة في الضرورة نحو قول الشاعر: كليه وجريه ضباع وأبشري بلحم امرئ لم يشهد اليوم ناحره خلافاً للكوفيين، وجاء منه شيء في الكلام يحفظ كقولهم: أصبحْ ليلُ، ثوبي حجر.	ارتشاف الضرب: 307/3.
2 – (يا) والتنبيه.	بعض النحويين	يرون أن (يا) إذا وليها الأمر والتمني والتعليل فلا تكون لمجرد التنبيه بل تبقى على حالها للنداء ويقدر بعدها منادى محذوف.	والأصح أن لا ينوي بعدها منادى.	البحر المحيط: 93/1.
			ذهب أبو علي إلى أن (يا) في قوله تعالى ((يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ)) [النساء:73] للتنبيه وليس في الكلام منادى محذوف وهو الصحيح.	البحر المحيط: 292/3.

(يا) والتنبيه

(يا) حرف من حروف التنبيه موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكماً وينصب الاسم بعدها بتقدير فعل محذوف لزوماً[1]، وتكون لمجرد التنبيه لا للنداء إذا وليها خمسة أشياء[2]:

الأمر، نحو (ألا يا اسجدوا)[3] في قراءة الكسائي[4]، والدعاء، كقول الشاعر[5]:

يا لعنةُ اللهِ والأقوامِ كلِّهمُ والصالحين على سِمْعَان من جار

و(ليت) نحو: ((يَالَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ))[6]، و(رُبَّ) نحو[7]:

يا رُبَّ سارٍ باتَ ما توسَّدا إلا ذراع العيس أو كف اليدا

و(حبذا) كقول الشاعر[8]:

---

(1) ينظر: رصف المباني: 451، والجنى الداني: 349، ومغنى اللبيب: 373/2.

(2) ينظر: الإنصاف: 99/1، وشرح المفصل: 24/2-25، والجنى الداني: 349.

(3) النمل ، من الآية : 25 .

(4) هذه قراءة الكسائي ورويس وأبى جعفر وقراءة الباقين (ألا يسجدوا) -بالهمزة وتشديد اللام- وأصلها (أن لا) فـ(أن) ناصبة ولذا سقطت نون الرفع من الفعل بعدها، ينظر: اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: 206، والتيسير في القراءات السبع: 168، والنشر في القراءات العشر: 323/2.

(5) قائله مجهول وهو فى الكتاب: 320/1، والأمالي الشجرية: 154/2، وشرح المفصل: 24/2، ومغنى اللبيب: 373/2.

(6) النساء، الآية: 73.

(7) قائله مجهول وهو في شواهد التوضيح: 9، وجواهر الأدب: 172.

(8) الشاهد لجرير في ديوانه: 596.

يا حبذا جبلُ الرَّيَّان من جبل وحبذا ساكن الرّيان من كانا

فــ(يا) في هذه المواضع حرف تنبيه لا حرف نداء ذهب إلـــى ذلـــك جماعة من النحويين[1] منهم ابن مالك[2].

وذهب جماعة آخرون إلى أن (يا) باقية على أصلها للنداء ولا تخرج للتنبيه بل المنادى بعدها في جميع ذلك محذوف للعلم به كأنه في قوله تعالى: ((أَلَا يَا اسْجُدُوا)) : يا قوم اسجدوا، ويرى الفــراء أن التقــدير: يـــا هـــؤلاء اسجدوا[3]، وكذلك قدّروا في البيت (يا قومُ لعنـــة الله) وكـــذلك يقـــدر فـــي سائرها[4].

وردهم أبو حيان بقوله[5]: (والأصح أن لا ينوي بعدها منـــادى)، ثـــم يؤكد في موضع آخر رفضه لهذا التقدير ويؤيد عدم التقدير وخروج (يا) عن أصالتها إلى معنى التنبيه بقوله[6]: (وهو الصحيح).

---

(1) ينظر: معاني الحروف للرماني: 93، ورصف المباني: 453، والجنى الداني: 349-350، ومغني اللبيب: 373/2.

(2) ذهب ابن مالك إلى تفصيل ذلك وهو أنّ (يا) إن وليها أمر أو دعاء فهي حرف نـــداء والمنادى محذوف وإن وليها (ليت) أو (ربّ) أو (حبذا) فهي لمجرد التنبيـــه، ينظـــر: التسهيل: 179.

(3) ينظر: معاني القرآن للفراء: 290/2، وقال الفراء: (وعلى هذه القراءة يلزم الـــسجود ولا يلزم على غيرها)، معاني الحروف: 93.

(4) ينظر: معاني الحروف للرماني: 93، ورصف المباني: 453، والجنى الداني: 350، ومغني اللبيب: 374/2.

(5) البحر المحيط: 93/1.

(6) المصدر نفسه: 292/3.

وما ذهب إليه أبو حيان عين الصواب؛ لأنه ابتعد عن التقدير والتكلّف وعدم ليِّ النصوص لأجل رأي ضيق يقتل معاني الحروف ويحددها بمعنى واحد ولا يجيز لها أن تخرج من دائرة صغيرة مقيدة متعللاً بما أسماها النحوي بالقاعدة النحوية.

ويفند أبو حيان رأي مدّعيّ التقدير بحجج علمية لا سبيل لدفعها في قوله[1]: (والذي أذهب إليه أن مثل هذا التركيب الوارد عن العرب ليس (يا) فيه للنداء وحذف المنادى؛ لأن المنادى عندي لا يجوز حذفه؛ لأنه قد حذف الفعل العامل في النداء وانحذف فاعله لحذفه، ولو حذفنا المنادى لكان في ذلك حذف جملة النداء وحذف متعلقه وهو المنادى فكان ذلك إخلالاً كبيراً، وإذا أبقينا المنادى ولم نحذفه كان ذلك دليلاً على العامل فيه جملة النداء وليس حرف النداء حرف جواب كـ(نعم) و(لا) و(بلى) و(أجل) فيجوز حذف الجمل بعدهن لدلالة ما سبق من السؤال على الجمل المحذوفة فـ(يا) عندي في تلك التراكيب حرف تنبيه أكد به (ألا) التي للتنبيه، وجاز ذلك لاختلاف الحرفين ولقصد المبالغة في التوكيد وإذا كان قد وجد التأكيد في اجتماع الحرفين المختلفي اللفظ العاملين في قوله[2]:

فأصبحن لا يسألنني عن بما به ... ...

والمتفقي اللفظ العاملين في قوله[3]:

---

(1) المصدر نفسه: 69/7، وينظر: 103/4.

(2) سبق تخريجه في مسألة (هل بمعنى قد) والرواية السابقة وهي الصحيحة (فأصبح لا يسألنه).

(3) سبق تخريجه أيضاً في مسألة (هل بمعنى قد).

... ...   ولا للما بهم أبدا دواء

وجاز ذلك وإن عدّوه ضرورة أو قليلاً فاجتماع غير العاملين وهما مختلفا اللفظ يكون جائزاً وليس (يا) في قوله:

يا لعنةُ اللهِ والأقوام كلهم   ... ...

حرف نداء عندي بل حرف تنبيه جاء بعده المبتدأ وليس مما حذف منه المنادى لما ذكرناه).

وهذا ما ذهب إليه المالقي عند رفضه معنى التقدير بقوله[1]: (وهو عندي ضعيف لوجهين:

أحدهما: إن (يا) نابت مناب الفعل لكونه لازماً للحذف بعدها؛ لأن المراد: أدعو وأنادي فلو حذف المنادى معها لحذفت الجملة بأسرها وذلك إخلال.

والوجه الثاني: إن المنادى معتمدُ المقصد فإذا حذف تناقض المراد فلزم على هذا أن تكون (يا) لمجرد التنبيه من غير نداء).

وتبعه المرادي بتأكيده على تضعيف هذا القول والرد عليه بالوجهين أنفسهما[2].

وأرى أن القول: إن الأداة (يا) مستعملة في هذه المواضع لمجرد التنبيه ولا منادى هناك هو الصحيح؛ لأن عدم التقدير أولى من التقدير؛ لأنها لم يقصد فيها إلى نداء، وبالتالي فهي لا تحتمل ولا تحتاج إضمار المنادى أو

---

(1) رصف المباني: 453.

(2) ينظر: الجنى الداني: 350.

تقديره، فلو رحت تقدر منادى محذوفاً بعد (يا) في هذه المواضع تكــون قــد أخرجت (يا) عن الغرض الذي استعملت من أجله وهو مجرد التنبيه[1].

وجدير بالذكر أن سيبويه أوّل من أشار إلى أن (يا) مستخدمة في مثل هذه المواضع لمجرد التنبيه فهي عنده كما تستخدم في النداء لتنبيه المنادى قد تستخدم في الأمر لتنبيه المأمور إذ يقول[2]: (وأما (يا) فتنبيه ألا تراهــا فــي النداء وفي الأمر كأنك تنبه المأمور قال الشاعر[3]:

ألا يا اسقياني قبل غارة سِنْجال وقبل منايا قد حضرْنَ وآجالِ).

وفي هذا الترجيح تأكيد وتجسيد لمنهج بحثي الذي اعتمدت فيه إثبات كل مــا يمكن إثباته من معانٍ جديدة للحروف وعدم تقييدها بمعنى واحد بعد أن تثبت هذه المعاني بالأدلة أو بأقوال من يُحتج بأقوالهم، وكذلك الابتعاد عن التأويل والتقدير والتكلف في إثبات الأحكام ما وسعني إلى ذلك سبيلٌ والجــري وراء التيسير وعدم إثقال النحو بما يمكن تجنبه من تعقيدات وتأويلات وافتراضات لا مبرر لها.

---

(1) ينظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: 280.

(2) الكتاب: 224/4، وينظر: 219/2، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي: 283/2.

(3) الشاهد للشماخ وهو في المقرب: 75، ومغني اللبيب: 373/2.

الخاتمة

في نهاية البحث أستطيع أن أوجز النتائج التي توصلت إليها من خلال الردود ومناقشة المسائل بما يأتي:

1 – كان أبو حيان في أثناء تناوله للردود على النحاة يتبع الدليل والرأي الصحيح غالباً، لكنه لم يوفق إلى ذلك في جميع المسائل إذ وجدته في مواضع كثيرة ينحو إلى نزعته البصرية التي حاول جاهداً أن يكسر طوقها ويخرج من دائرتها، كما كرر ذلك في مواضع كثيرة عندما يدعو إلى عدم التعصب والتعبد بقول نحوي سواء من الكوفة أو من البصرة والسعي إلى الرأي الصحيح الذي يعتمد الدليل والحجة القوية والقياس الواضح السليم.

2 – اتسمت أكثر ردوده بالرصانة العلمية والموضوعية في النقد والتوجيه ويلاحظ عليها القوة والثقة إلا في مواضع قليلة اتسمت بالضعف والهزالة ربما لأنه لم يكن مؤمناً بالرد ومخالفته المردود لكنه تابع بذلك أكابر النحاة، وقال بما قالوا به، أو لأنه يهمل علة الرد، ويكتفي برفض الرأي ولا يبين سبب رفضه مما يضعف رده.

3 – برزت شخصية أبي حيان بوضوح في ردوده وتبين من خلالها أنه صاحب شخصية نحوية مستقلة لم يعرف التقليد الأعمى ولم يكن يكرر ما يقال بل يعرض الآراء وحججها، ,يختار أقواها بعد أن يبرز ذلك الرأي المختار ويضيف إليه من العلل والحجج بما لم يقل به أحد ممن سبقه مما يجعل القارئ يظن أنه أفضل الآراء وأقواها.

4 – كان أبو حيان في ردوده يصرح غالباً بأسماء النحاة المردود عليهم وأحياناً لا يصرح بأسمائهم بل يكتفي بالقول: قال بعضهم أو قال بعض النحويين أو عن أحدهم أو ومن النحويين.

ومرد ذلك إما لجهله بهم أو لتصغير شأنهم.

وقد استطاع الباحث التعرف على أكثر أسماء هؤلاء ونسبة الآراء إلى أصحابها.

5 – كان الباحث عندما يجد لأبي حيان رداً في مسألة معينة يستقصي أقواله في تلك المسألة في جميع كتبه المتوافرة المستخدمة في البحث فلم يجد الباحث أبا حيان يخرج عما قاله إلاً في مواضع رصدها البحث إذ يأخذ بالمسألة ويؤيدها بالقول والدليل لكنه في مواضع أخرى من كتبه يرد المسألة نفسها ويخالف رأيه الأول ويثبت ذلك بالقول والدليل وسبب هذا يرجع إلى أحد أمرين:

أ – إما التراجع عن القول الأول والأخذ بالقول الثاني، لكنه لا يثبت ذلك مما يوقع القارئ فضلاً عن الباحث بوهم وحيرة في معرفة أي الرأيين المرجوع عنه.

ب – وإما السهو والوهم.

6 – على الرغم من رصانة ردود أبي حيان وحججه القوية لكنه لم يكن موفقاً في جميع ردوده بل كان في مجموعة غير قليلة مرجوحاً عليه.

7 – سعى الباحث إلى إثبات كل معنى جديد للحرف إذ المعاني برأي الباحث ليست حكراً على أحد على شرط أن يثبت المعنى نحوي معروف أو يستند المعنى إلى دليل مقبول وربما خالف الباحث بذلك أبا حيان الذي رفض عدة معانٍ لبعض الحروف أو حاول تضييقها.

8 – الملاحـــظ أن ردوده تكون أحياناً شديـــــدة وقاسيـــــة وغيــــر موضوعية إذ لا يفصل بين الرأي وصاحبه ويحكم على الرأي وفقاً لحكمـــه على صاحبه كما كان حكمه دائماً على آراء الزمخشري إذ يخالفه ويرد عليه كثيراً من أقواله لاختلافه مع مذهبه الاعتزالي.

9 – كشفت هذه الدراسة عن وهم أبي حيان وخطئه في بعــض الآراء النحوية وربما سبب ذلك التعصب المذهبي لمدرسة البصرة أحيانـــاً، والـــذي حاولَ جاهداً الخروج عن دائرته لكنه لم يُوَفَّقْ في كثيـــرٍ مـــن المـــسائلِ، أو بسبب خلافه مع صاحب الرأي بسبب مذهبه الديني أو لعدم وقوفه على أقوال العلماء في كتبهم ومراجعهم وإنما يأخذ القول ممن نقل القول فيناقشه ويـــرده من غير أن يتأكد من صحة نسبة القول إلى صاحبه، لكن ذلـــك لا يـــنهض مطعناً كبيراً لأبي حيان ولا يشكل ظاهرة في ردوده وإنما هي مؤاخذات في بعض المواضيع والآراء.

10 – لاحظ الباحث على أبي حيان من خلال ردوده أنه كان يتعـــصب كثيراً للقراءات حيث لم يرفض قراءة لقارئ أو يغمز قارِئَها ما دامت قراءته مستندةً إلى الرواية الصحيحة، وكان يرد بشدة على كل من يطعن بقراءة أو يتجاهلها.

11 – من خلال عملية جرد ردوده في الحـــروف اســـتطاع الباحـــث الاطلاع على ردود كثيرة تشكل ظاهرة كبيرة في الأسماء والأفعال وتـــصلح لدراسة أطروحة دكتوراه وأوصي بدراستها دراسة مستقلة عـــن ردوده فـــي الحروف.

12 – هذه النتائج تخص ردوده العامة أما بخـــصوص المـــسائل فقـــد استطاع الباحث أن يصل إلى نتائج طيبة وخلاصة يسيرة لكل مـــسألة كمـــا

مثبت في طي المسائل، وقد أكون مخالفاً لأبي حيان أو موافقاً له أو مخالفاً لنحاة مشهورين لكني كنت أبغي الصواب وأسعى للتيسير والسهولة والابتعاد عن التأويل والتقدير وإثبات كل معنى جديد ما وسعني إلى ذلك سبيلٌ.

13 – الآراء النحوية الحديثة فيها كثير من التجديد والتيسير وأقرب إلى المنطق النحوي والعقلي إذ فيها خلاصة النحو القديم وزبدة خلافه، وقد استفاد بحثي منها كثيراً في استخلاص الآراء والترجيح بين الأقوال، لذا يوصي الباحث بالأخذ بآراء المحدثين والسعي للربط بين آراء القدماء والمحدثين، والاستفادة من ذلك للخروج بنتيجة مفيدة في كل مسألة أو خلاف نحوي يمكن أن يدرسه الباحثون والدارسون في المستقبل، ويرى أن من يعرض عنها ويهملها ستأتي دراسته بتراء ينقصها الرأي السديد والقول الفصل الذي يمكن للباحث والدارس أن يتلقفه من سطور وكتابات المحدثين الميّالين إلى اليسر والسهولة والمستفيدين من سعة العربية وتطورها ونمائها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أفضل المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم ووالاهم إلى يوم الدين.

المصادر والمراجع

أولاً : الرسائل والأطاريح.

- أ -

❖ الآراء الكوفية التي رجحها الرضي في شرحه على كافية ابن الحاجب: محمد جاسم معروف الهيتي (رسالة ماجستير)، مقدمة إلى مجلس كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، 1397هـ- 1977م .

❖ إرتشاف الضَّرَبِ من لسانِ العربِ، دراسة وتحليل: لطيفة عبد الرسول عبد(رسالة ماجستير)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1409هـ - 1989م.

❖ أسلوب القسم في القرآن الكريم: عواطف يوسف الزبيدي (رسالة ماجستير)، كلية التربية، جامعة الأزهر، 1973م.

❖ (أل) في اللغة العربية دراسة لغوية نحوية: سعدون أحمد علي (رسالة ماجستير)، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، ربيع الأول 1420هـ - حزيران 1999م .

❖ (إنْ) الخفيفة المكسورة الهمزة في النحو العربي وأساليبها في القرآن الكريم: أسامة طه عبد الرزاق (رسالة ماجستير)، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، 1395هـ-1975م.

❖ (أنْ) المفتوحة الهمزة الساكنة النون في النحو العربي وأساليبها في القرآن الكريم: عبد الستار مهدي علي (رسالة ماجستير)، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، محرم 1406هـ- أيلول 1985م.

❖ أنماط التركيب في العربية: عبد الله عوض عمر بن سميط (رسالة ماجستير)، كلية الآداب، جامعة بغداد، جمادى الآخرة 1420هـ-1999م.

- ب -

❖ الباء في العربية دراسة لغوية ونحوية: خليل إبراهيم مضحي الكبيسي (رسالة ماجستير)، كلية التربية، جامعة الأنبار، ذو الحجة 1418هـ-نيسان 1998م.

- ت -

❖ التاء في العربية دراسة صوتية وصرفية ونحوية ودلالية: سهاد ياس عباس الشمري (رسالة ماجستير)، كلية التربية، جامعة بغداد، شعبان 1417هـ-كانون الأول 1996م.

❖ التضمين بين حروف الجر في القرآن الكريم: خليل إسماعيل العاني (رسالة ماجستير) كلية التربية، جامعة بغداد.

❖ التوكيد في كتاب سيبويه، دراسة نحوية: رضا مجيد صالح الحكاك (رسالة ماجستير)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 1418هـ-1998م.

- ج -

❖ الجر بالحرف في النحو العربي: صالح حسين كنيج (رسالة ماجستير)، كلية الآداب، جامعة بغداد، جمادى الأولى 1403هـ-آذار 1983م.

- ح -

❖ الحروف العاملة في الأسماء في كتاب سيبويه، دراسة نحوية: محمد مناحي الرفيعي (أطروحة دكتوراه)، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، 1999م.

❖ حروف العطف بين الدرس النحوي والاستعمال القرآني: عبد الستار مهدي علي (أطروحة دكتوراه)، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 1419هـ-1998م.

❖ حل معاقد القواعد اللاتي تثبت بالدلائل والشواهد لأبي الثناء أحمد ابن محمد بن عارف الزيلي (ت1006-1009هـ) دراسة وتحقيق: عمر علي محمد شهاب الدليمي (رسالة ماجستير)، كلية التربية، جامعة الأنبار، رجب 1420هـ-تشرين الأول 1999م.

❖ أبو حيان المفسر : محمد عبد المنعم الشافعي (أطروحة دكتوراه) كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1392هـ-1972م.

- خ -

❖ الخلاف النحوي بين الكوفيين: مهدي صالح الشمري (أطروحة دكتوراه)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ربيع الثاني 1416هـ-أيلول 1995م.

❖ الخلاف النحوي في كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس: جبار عباس الساعدي (رسالة ماجستير)، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين، 1988م.

❖ الخلاف النحوي في معاني الأدوات وإعرابها في ضوء كتاب الإنصاف: هاشم محمد مصطفى (رسالة ماجستير)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 1998م.

- ذ -

❖ الذهب المذاب في مذاهب النحاة ودقة الإعراب، يوسف بن حمزة الإلياسي الشهرزوري (من رجال النصف الأول من القرن الثاني عشر الهجري)، دراسة وتحقيق: عماد يونس لافي العاني (رسالة ماجستير)، كلية الآداب، جامعة بغداد، رجب 1422هـ- أيلول 2001م .

- ر -

❖ ردود أبي حيان في البحر المحيط على الزمخشري في الكشاف: ثامر إبراهيم ظاهر الدليمي (رسالة ماجستير)، كلية التربية، جامعة الأنبار، شعبان 1421هـ- تشرين الثاني 2000م.

❖ ردود ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) على النحاة: عصام مصطفى آل عبد الواحد (أطروحة دكتوراه)، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، جمادى الآخرة 1422هـ - آب 2001م.

❖ ردود النحويين المغاربة على النحويين المشارقة في القرن السادس الهجري: سمية محمد عناية حاج نايف (رسالة ماجستير)، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، تشرين الثاني 2000م.

- س -

❖ السمين الحلبي ودراساته النحوية في كتابه الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: هيثم طه ياسين حسين (أطروحة دكتوراه)، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 1421هـ- 2001م.

- ش -

❖ شرح الإعراب عن قواعد الإعراب أبو عبد الله محيي الدين محمد بن سليمان المعروف بالكافيجي (ت879هـ) دراسة وتحقيق: عادل محمد عبد الرحمن الشنداخ (أطروحة دكتوراه)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 1415هـ-1998م.

❖ الشواهد القرآنية في كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ) دراسة نحوية: رقيب لطيف علي الدليمي (رسالة ماجستير)، كلية التربية، جامعة الأنبار، ذو القعدة 1419هـ-آذار 1999م.

- ظ -

❖ ظاهرة الجزم في اللغة العربية: عبد الكـاظم داخـل عبـد الكـريم (رسـالة ماجستير)، كلية الآداب، جامعة بغداد، جمادى الأولى 1403هـ– آذار 1983م.

- ع -

❖ أبو عبد الله القرطبي وجهوده في النحو واللغة في كتابـه (الجـامع لأحكـام القرآن): عبد الله عبد القادر رحيم جدي الهيتي (أطروحة دكتوراه)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1406هـ–1986م.

❖ عطف النسق في العربية: عبد العزيز علي مطلك الدليمي (رسالة ماجـستير)، كلية الآداب، جامعة بغداد، صفر 1409هـ–أيلول 1988م.

❖ علي بن مسعود الفرغاني وجهوده النحوية: د. حسن عبد الكريم حـسين مـع تحقيق كتاب المستوفي في النحو (أطروحة دكتوراه)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1398هـ–1978م.

❖ العوامل اللفظية في تفسير البحر المحيط، لأبي حيان، سعاد كريدي الكرعاوي (أطروحة دكتوراه)، كلية الآداب، جامعة بغداد، جمادى الثانية 1421هـ–أيلـول 2000م.

- ف -

❖ الفاء في القرآن الكريم، الدلالة، الإعراب، التركيب: علي رحيم هـادي حلـو (رسالة ماجستير)، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغـداد، صـفر 1417هـ– حزيران 1996م.

- ك -

❖ كتاب الإنصاف والخلاف النحوي بين المذهبين: محمد خير الحلواني (رسـالة ماجستير)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1971م.

- ل -

❖ (لا) في اللغة العربية: رحيم جمعة علي (رسـالة ماجـستير)، كليـة الآداب، جامعة بغداد، ربيع الثاني 1409هـ–تشرين الثاني 1988م.

- م -

❖ (ما) في القرآن الكريم دراسة نحوية: عبد الجبار فتحـي زيـدان (أطروحـة دكتوراه)، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1418هـ–1997م.

- ❖ مسائل الخلاف النحوية بين علماء مدرسة البصرة حتى نهاية القــرن الثالــث الهجري: كريم سلمان الحمد (رسالة ماجستير)، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة، 1400هــ-1980م.
- ❖ مسائل الخلاف النحوي في تسهيل ابن مالك: عبد المجيــد ياســين الحميــري (رسالة ماجستير)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ربيع الأول 1410هـــــ-تــشرين الثاني 1989م.
- ❖ منهج أبي حيان النحوي الأندلسي في كتابه ارتشاف الضرب من لسان العرب مع تحقيق فصل منه: فريد إسماعيل نعيم (أطروحة دكتوراه)، كلية دار العلــوم ، جامعة القاهرة، (د . ت).

- ن -

- ❖ النحو في اللهجات العربية القديمة: جمهور كريم الخماس (أطروحة دكتوراه)، كلية الآداب ، جامعة البصرة، (د. ت).

- و -

- ❖ الواو فى العربية، دراسة صوتية وصرفية ونحوية: سهيل عثمان حاجي العتبي (رسالة ماجستير)، كلية الآداب، جامعة بغــداد، شــوال 1409هـــ- حزيــران 1989م.

ثانياً: الكتب المطبوعة.

- أ -

❖ إئتلاف النصرة في اختـــلاف نحاة الكوفة والبصرة: عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت802هـــ) تحقيق: د.طارق عبد عون الجنابي، عالم الكتـــب ، بيروت، ط1، 1987م.

❖ أبجد العلوم: صديق بن حسن القنوجي (ت1307هـــ) تحقيـــق: عبـــد الجبـــار زكار، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان، 1987م.

❖ إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (منتهى الأماني والمسرات فـــي علوم القراءات): الشيخ أحمد بن محمد إسماعيل، عالم الكتب ، مكتبـــة الكليـــات الأزهرية، ط1، 1987م.

❖ الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين عبد الرحمن بن أبـــي بكـــر الـــسيوطي (ت911هـــ) مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة، ط3 ، 1371هـــ-1951م.

❖ الأحاجي النحوية: محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: مصطفى الحيـــدري، نشر مكتبة الغزالي، سوريا، (د.ت).

❖ الإحاطة في أخبار غرناطة : ذو الوزارتين لسان الدين بن الخطيب، تحقيـــق: محمد عبد الله عدنان ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1395هـــ-1975م.

❖ أخبار النحويين البصريين: أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبـــان الـــسيرافي (ت368هـــ) تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبـــد المـــنعم خفـــاجي، مطبعـــة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1955م.

❖ أدب الكاتب: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت276هـــ)طبـــع في مدينة ليدن المحروسة بمطبعة برين ، دار صادر بيروت، 1387هـــ-1967م.

❖ إرتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان أثير الدين محمـــد بـــن يوســـف الأندلسي (ت745هـــ) تحقيق: د. مصطفى أحمد النماس، صدر الجزء الأول عن مطبعة النسر الذهبي، القاهرة، ط1، 1404هـــ-1984م، والجـــزء الثـــاني عـــن مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1408هـــ-1987م، وكذلك الجـــزء الثالـــث عـــن مطبعة المدني، ط1، 1409هـــ-1989م.

❖ إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: أبو السعود بن محمـــد العمـــادي (ت982هـــ) دار الفكر، (د.ت).

❖ الأزهية في علم الحروف: علي بن محمد الهروي (ت415هـ) تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1391هـ- 1971م.
❖ أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: د. قيس إسماعيل الأوسي، جامعة بغداد ، بيت الحكمة، مطابع دار الكتب في جامعة الموصل، ط1 ، 1988م.
❖ أساليب القسم في اللغة العربية: كاظم فتحي الراوي، مطبعة الجامعة المستنصرية، ط1 ، 1397هـ-1977م.
❖ أسرار العربية: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت577هـ) تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي بدمشق، 1377هـ-1957م.
❖ الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي (ت911هـ) تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، طبع شركة الطباعة العربية المتحدة، القاهرة، 1395هـ-1975م.
❖ الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل السراج (ت316هـ) تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط2، 1407هـ-1987م.
❖ إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: أبو عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (ت370هـ) دار التربية، مطبعة منير، بغداد، (د.ت).
❖ إعراب القرآن: أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت338هـ) تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني ، بغداد، 1397هـ-1977م.
❖ إعراب القرآن: المنسوب للزجاج، تحقيق: د. إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1402هـ-1982م.
❖ إعراب القرآن في تفسير أبي حيان: د. صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، ط1، 1409هـ-1989م.
❖ الأعلام: خير الدين الزركلي، ط3، بيروت، 1979م.
❖ الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح: ابن الطراوة، تحقيق: د. حاتم الضامن ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990م.
❖ الإقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. أحمد سليم الحمصي، ود. محمد أحمد قاسم، دار جروس برس للطباعة والنشر ، بيروت، ط1، 1988م.
❖ الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ابن السيد البطليوسي، تحقيق: د. مصطفى السقا، ود. حامد عبد المجيد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، (د.ت).

- ألفية ابن مالك: جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي الدمشقي (ت672هـ) بخط يحيى سلوم العباسي، مكتبة النهضة ، بغداد، ط1 ، 1404هـ-1984م.
- أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه: أبو القاسم عبد الرحمن ابن عبد الله الأندلسي (ت581هـ) تحقيق: محمد إبراهيم البغا ، مطبعة السعادة، ط1، 1970م.
- الأمالي الشجرية: هبة الله بن الشجري (ت542هـ) حيدر آباد، 1349هـ.
- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت616هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 1381هـ-1961م.
- إنباه الرواة على أنباء النحاة: أبو الحسن جمال الدين علي بن الحسن القفطي (646هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، (ج1: 1950م)، (ج2: 1952م)، (ج3: 1955م).
- الانتصار لسيبويه على المبرد: أبو العباس أحمد بن محمد بن ولّاد التميمي النحوي (ت332هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1996م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، (د.ت).
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل: القاضي ناصر الدين أبو سعيد عبد الله ابن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت791هـ) ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ-1988م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد جمال الدين ابن عبد الله ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة، بيروت، ط6، 1981م.
- الإيضاح العضدي: أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت377هـ) تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، الرياض، 1980م.
- الإيضاح في شرح المفصل: أبو عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، 1982م.

❖ البحر المحيط: أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت745هـ) طبع بالتصوير عن طبعة مولاي السلطان عبد الحفيظ سلطان المغرب الصادرة سنة (1328هـ) تصوير ونشر دار الفكر، بيروت، ط2، 1398هـ-1978م.

❖ بدائع الفوائد: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر المشهور بابن قيم الجوزية (ت751هـ) لبنان، (د.ت).

❖ البداية والنهاية: عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، مطبعة السعادة، القاهرة، (د.ت).

❖ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: القاضي محمد بن علي الشوكاني (ت1250هـ)، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1، 1348هـ.

❖ البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّري: عبد الفتاح القاضي، دار الكتاب العربي، ط1، 1981م.

❖ البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت794هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1392هـ-1972م.

❖ البغداديات: أبو علي الفارسي (ت377هـ) تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، مطبعة العاني، بغداد، 1982م.

❖ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي (ت911هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبع المكتبة العصرية، بيروت، (د.ت).

❖ البلغة في تأريخ أئمة اللغة: مجد الدين بن يعقوب الفيروز آبادي ، تحقيق: محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة، مطبعة الجامعة، دمشق، 1392هـ-1972م.

❖ البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1389هـ-1969م.

❖ البيان والتبيين: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت255هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، ط5، 1405هـ-1985م.

❖ تأويل مشكل القرآن: ابن قتيبة الدينوري (ت276هـ) تحقيق: السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1401هـ-1981م.
❖ التبيان في تفسير القرآن: أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت460هـ) تحقيق: أحمد حبيب قصير، وأحمد شوقي الأمين، المطبعة العلمية، النجف، العراق، 1377هـ-1967م.
❖ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العكبري (616هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1406هـ-1986م.
❖ تحفة الغريب بما في القرآن من الغريب: أبو حيان الأندلسي، تحقيق وترتيب: د. داود سلوم، ود. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط1، 1409هـ-1989م.
❖ التدريب في تمثيل التقريب: أبو حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق: نهاد فليح حسن، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط1، 1407هـ-1987م.
❖ تذكرة النحاة: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1406هـ-1986م.
❖ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك الأندلسي (672هـ) تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1387هـ-1967م.
❖ التصريح على التوضيح: خالد الأزهري، (مطبوع في أول متن شرح التصريح على التوضيح لياسين العليمي)، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، (د.ت).
❖ التطور اللغوي التأريخي: د. إبراهيم السامرائي، معهد البحوث والدراسات العربية، 1966م.
❖ التطور النحوي للغة العربية: برجستراسر، أخرجه وصححه وعلق عليه د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1402هـ-1982م.
❖ تفسير غريب القرآن: ابن قتيبة، تحقيق: أحمد صقر، مكتبة البابي الحلبي، مصر، 1958م.

❖ التفسير الكبير (تفسير الرازي): فخر الدين الرازي (ت604هـ) المطبعة البهية المصرية ، القاهرة، ط1، 1358هـ-1938م.
❖ تقريب المقرب في النحو: أبو حيان الأندلسي ، دراسة وتحقيق: الأستاذ محمد جاسم الدليمي، دار الندوة الجديدة، بيروت، ط1، 1407هـ-1987م.
❖ التيسير في القراءات السبع: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت444هـ) تصحيح أوتوبرتزل، مطبعة الدولة، استنبول، جمعية المستشرقين الألمانية، 1930م.

- ج -

❖ جامع البيان في تفسير القرآن (تفسير الطبري): أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (310هـ) دار الحديث ، القاهرة، 1407هـ-1987م.
❖ جامع الدروس العربية: مصطفى بن محمد بن سليم الغلاييني، بيروت، ط14، 1400هـ-1980م.
❖ الجامع الصحيح: الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت261هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د.ت).
❖ الجامع الصحيح: الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت256هـ) تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير-اليمامة، بيروت، لبنان، ط2، 1407هـ-1987م.
❖ الجامع الصغير في علم النحو: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: شريف سعيد الزيق، مطبعة الفلاح، دمشق، 1968م.
❖ الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي): محمد بن أحمد القرطبي (ت671هـ) بيروت، 1988م.
❖ الجمل: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت471هـ) تحقيق: علي حيدر، دمشق 1392هـ- 1972م.
❖ الجمل في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت340هـ) تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل ، الأردن، ط4، 1988م.
❖ الجنى الداني في حروف المعاني: حسن بن قاسم المرادي (ت749هـ) تحقيق: طه محسن، الموصل، 1976م.

❖ جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: علاء الدين الإربلي، تقديم محمد مهدي حسن الموسوي، النجف ، ط2، 1970م.

- ح -

❖ حاشية الأمير على مغني اللبيب: الشيخ محمد الأمير الأزهري (ت1232هـ) مطبعة حجازي، القاهرة، 1372هـ- 1953م.
❖ حاشية الخضري على ابن عقيل على ألفية ابن مالك: محمد بن مصطفى ابن حسن الشهير بالخضري (ت1287هـ) مطبعة دار إحياء الكتب العربية، (د.ت).
❖ حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان (ت1206هـ) ومعه شرح الشواهد للعيني ، ملتزم الطبع والنشر أصحاب دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ت).
❖ حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي (ت1230هـ) مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة، (د.ت).
❖ حاشية يس على شرح التصريح: الشيخ يس العليمي، مطبعة مصطفى محمد، مصر ، (د.ت).
❖ الحجة في القراءات السبع: أبو عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (ت370هـ) تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط2، 1397هـ-1977م.
❖ الحروف: للإمام أبي الحسين المزني ، تحقيق: د. محمود حسني محمود، ود. محمد حسن عواد، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1403هـ-1983م.
❖ حروف الجر دلالاتها وعلاماتها: أبو أوس إبراهيم الشمسان، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع ، جدة، ط1، 1407هـ_1987م.
❖ حروف المعاني: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت1347هـ) تحقيق: د. علي توفيق الحمد، دار الأمل، ط2، 1986م.
❖ أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة: علي مزهر الياسري، منشورات وزارة الثقافة والفنون، دار الرشيد، بغداد، 1979م.
❖ الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: أبو محمد عبد الله بن محمد ابن السيد البطليوسي (ت521هـ) تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد للنشر، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1980م.

❖ أبو حيان النحوي : د. خديجة عبد الرزاق الحديثي، مكتبة النهضة، مطابع دار التضامن ، بغداد، ط1، 1385هـ-1966م.

- خ -

❖ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: الشيخ عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ) المطبعة الميرية ببولاق، (د.ت).

❖ الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990م.

❖ خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (الأخفش- الكوفيون): د. عفيف دمشقية، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، كانون الثاني 1980م.

- د -

❖ دائرة المعارف الإسلامية: نقلها إلى العربية محمد ثابت الفندي وآخرون، مطبعة الشعب، ط1، 1352هـ-1933م.

❖ درة الغواص في أوهام الخواص: أبو محمد القاسم بن علي الحريري (ت516هـ) مطبعة المثنى، بغداد، (د.ت).

❖ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني ، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، مطبعة المدني ، القاهرة، ط2، 1966م.

❖ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي (ت756هـ) تحقيق: أحمد محمد الخراط، ط3، دار القلم ، دمشق، 1987م.

❖ ابن درستويه عبد الله بن جعفر المرزباني الفارسي (ت347هـ): عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1973-1974م.

❖ ديوان الأخطل: شرحه وصنف قوافيه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 1406هـ- 1986م.

❖ ديوان أبي الأسود الدؤلي: تحقيق: محمد حسين آل ياسين، المعارف، بغداد، ط2، 1964م.

❖ ديوان الأعشى الكبير: ميمون بن قيس، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1407هـ-1987م.

❖ ديوان امرئ القيس: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط3، 1969م.

❖ ديوان توبة بن الحميِّر الخفاجي: تحقيق: خليل إبراهيم العطية، مطبعة الإرشاد ، بغداد، 1968م.
❖ ديوان جميل (شاعر الحب العذري): تحقيق: د. حسين نصَّار ، القاهرة، ط2، 1967م.
❖ ديوان حاتم الطائي: منشورات دار مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1984م.
❖ ديوان حسان بن ثابت –رضي الله عنه– : تحقيق: د. وليد عرفان، بيروت، 1974م.
❖ ديوان الحماسة، أبو تمام (رواية الجواليقي): تحقيق: د. عبد المنعم أحمد صالح، بغداد، 1980م.
❖ ديوان أبي حيان الأندلسي: تحقيق: د. أحمد مطلوب، ود. خديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1389هـ–1969م.
❖ ديوان ذي الإصبع العدواني: تحقيق: د. عبد الوهاب العدواني، ومحمد الدليمي، الموصل، 1973م.
❖ ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح أبي الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري: جمع وتصحيح محمد بدر الدين النعساني الحلبي، مطبعة التوفيق الأدبية، مصر، (د.ت).
❖ ديوان زيد الخيل: صنعه: د. نوري القيسي، مطبعة النعمان، النجف، 1968م.
❖ ديوان سحيم عبد بني الحساس: تحقيق: الأستاذ عبد العزيز الميمني، طباعة ونشر دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1991م، القاهرة، 1965م، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب1369هـ–1950م.
❖ ديوان عبيد بن الأبرص: دار صادر ، بيروت، 1964م.
❖ ديوان العجاج برواية عبد الملك بن قريب الأصمعي: تحقيق: د. عزة حسن، مكتبة دار الشرق، بيروت، 1971م.
❖ ديوان عدي بن زيد العبادي: تحقيق: د. محمد جبار المعيبد، بغداد، 1965م.
❖ ديوان علقمة الفحل، بشرح الأعلم الشنتمري: تحقيق: لطفي الصقال، ودريَّة الخطيب، مراجعة الدكتور فخر الدين قباوة، دار الكتاب العربي ، حلب، ط1، 1969م.
❖ ديوان عمر بن أبي ربيعة: عُنيَ به: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، 1371هـ.

❖ ديوان الفرزدق: عُنيَ بجمعه والتعليق عليه: عبد الله إسماعيل الصاوي، مطبعة الصاوي، القاهرة، ط1، 1354هـ-1936م.

❖ ديوان القطامي: تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، ود. أحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ط1، 1960م.

❖ ديوان كثير عزة: جمع وشرح د . حسان عباس، دار الثقافة بيروت، 1971م.

❖ ديوان المتلمس الضبعي: تحقيق: حسن كامل الصيرفي، القاهرة، 1970م.

❖ ديوان مجنون ليلى (قيس بن الملوح)، جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فرّاج، مكتبة مصر، القاهرة، (د.ت).

❖ ديوان ابن مقبل: تحقيق: عزة حسن، مطبعة الترقي ، دمشق، 1962م.

❖ ديوان الهذليين: دار الكتب المصرية، مصورة الدار القومية بمصر، 1385هـ-1965م.

- ر -

❖ رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1975م.

❖ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: أبو الثناء الآلوسي (ت1270هـ) دار إحياء التراث العربي ، بيروت، (د.ت).

❖ الروض الأُنُف في شرح السيرة النبوية لابن هشام: عبد الرحمن السهيلي، تحقيق وتعليق وشرح: عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الحديثة، القاهرة، 1969م.

- س -

❖ السبعة في القراءات: أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد البغدادي (ت324هـ) تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط3، (د.ت).

❖ سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1413هـ-1993م.

❖ سنن الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي السلمي (ت279هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د.ت).

❖ سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت275هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، (د.ت).

- ش -

❖ شذرات الذهب في أخبار من ذهب: أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت1089هـ) دار المسيرة، سلسلة ذخائر التراث، بيروت، ط2، 1399هـ-1979م.

❖ شرح أبيات سيبويه: أبو جعفر النحاس، تحقيق: د. زهير غازي، مطبعة العزبي الحديثة، النجف، ط1، 1974م.

❖ شرح اختيارات المفضل: أبو زكريا الخطيب التبريزي (ت502هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ط2، 1407هـ-1987م.

❖ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي، بيروت، 1955م، وطبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، مصر، (د.ت)، المطبوع مع حاشية الصبان.

❖ شرح الإمام محمد بن أبي بكر الدماميني على متن مغني اللبيب، مطبوع بهامش حاشية الشُمُنِّي، المسمَّاة بـ(المصنِّف من الكلام على مغني ابن هشام): للإمام تقي الدين أحمد بن محمد الشُمُنِّي، المطبعة البهية، مصر، (د.ت).

❖ شرح الأنموذج في علم النحو: للإمام محمد بن عبد الغني الأردبيلي (ت647هـ)، مطبعة دار الكتب في إسلامبول، (د.ت).

❖ شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت672هـ) تحقيق: محمد عبد القادر عطار، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ-2001م.

❖ شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله الأزهري على شرح ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ت).

❖ شرح جمل الزجاجي: ابن هشام الأنصاري، دراسة وتحقيق: د. علي محسن عيسى مال الله، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1405هـ-1985م.

❖ شرح الجمل الكبير (جمل الزجاجي) : علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور الإشبيلي الأندلسي (ت669هـ) تحقيق: صاحب أبو جناح، بغداد، 1980م.

❖ شرح ديوان جرير: محمد إسماعيل عبد الله الصاوي، مصر، 1926م.

❖ شرح ديوان لبيد بن أبي ربيعة العامري: تحقيق: إحسان عباس، الكويت، 1962م.
❖ شرح الرضي على الكافية: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت686هـ) تحقيق: يوسف حسن عمر، مطبوعات قار يونس، 1398هـ-1978م.
❖ شرح الشاطبية: ابن الناصح، مصر، 1317هـ.
❖ شرح الشافية: رضي الدين الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، بيروت، 1982م.
❖ شرح الشواهد : للعيني، بهامش حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ت).
❖ شرح شواهد الشافية: البغدادي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، بيروت، 1982م.
❖ شرح شواهد المغني: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ) ، تصحيح وتعليق: الشيخ محمد محمود الشنقيطي، لجنة التراث العربي، (د.ت).
❖ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين ابن عقيل (ت769هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط14، 1964م.
❖ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت672هـ) تحقيق: عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، 1977م.
❖ شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1980م.
❖ شرح قطر الندى وبل الصدى: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن محمد ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط11، مطبعة السعادة، 1383هـ-1963م.
❖ شرح الكافية : محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة (ت733هـ) تحقيق: د. محمد عبد الغني عبد المجيد، مطبعة دار البيان، مصر، ط1، 1987م.
❖ شرح الكافية الشافية: ابن مالك الأندلسي، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط1، 1982م.
❖ شرح اللمع : ابن برهان العكبري (ت456هـ) تحقيق: فائز فارس، الكويت، ط1، 1404هـ-1984م.

❖ شرح المفصل : موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت643هـــ) عالم الكتب ، بيروت، (د.ت).
❖ شرح الملوكي في التصريف: ابن يعيش، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط1، 1973م.
❖ شرح ابن الناظم : أبو عبــد الله بــدر الدين محمــد بن الإمام مالك ، تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، (د.ت).
❖ شعر الراعي النميري: تحقيق: د. نوري القيسي، وهلال ناجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1980م.
❖ شعر نصيب بن رباح: جمع: د.داود سلوم، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1967م.
❖ شفاء العليل في إيضاح التسهيل: أبو عبد الله محمــد بــن عيــسى السلــسيلي (ت770هــ) تحقيق: د. الشريف عبد الله علــي الحــسيني البركــاني، المكتبــة الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، 1986م.
❖ الشوارد في اللغة: رضي الدين الصغاني، تحقيق: عدنان الــدوري، المجمــع العلمي العراقي، 1983م.
❖ شواهــد التوضيــح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: جمال الدين ابــن مالك الأندلسي (ت672هــ) تحقيق: د. طه محسن، من إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، 1405هــ-1985م.
❖ شواهد أبي حيان في تفسيره: الدكتور صبري إبراهيم الــسيد، دار المعرفــة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1409هــ-1989م.

- ص -

❖ الصــاحبي في فقه اللغــة وسنــن العرب في كلامهم: أبو الحسين أحمد ابــن فارس (ت395هــ) تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنــشر، بيروت، 1964م.
❖ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيــق: أحمد عبد الغفور العطار، القاهرة، 1376هــ-1956م.

- ض -

❖ ضرائر الشعر: ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والتوزيع، ط1، 1980م.
❖ الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: السيد محمود شكري الآلوسي، شرح محمد بهجة الأثري، المطبعة السلفية ، بمصر، 1341هـ.

- ط -

❖ طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين السبكي، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، ومحمود محمد الطناجي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط1، 1324هـ-1964م.
❖ طبقات المفسرين: شمس الدين محمد بن علي الداودي، تحقيق: علي محمد عمر ، مطبعة الاستقلال، مركز تحقيق التراث، دار الكتب القاهرة، 1392هـ-1972م.
❖ طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت379هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف القاهرة، ط1، 1393هـ-1973م.

- ظ -

❖ الظاهرة النحوية بين الزمخشري وأبي حيان، مسائل من البحر المحيط: قاسم محمد صالح، عمان، ط1، 1991م.

- ع -

❖ أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو: د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، مطبعة سلمان الأعظمي، ساعدت جامعة بغداد على طبعه، بغداد، 1969م.
❖ العنوان في القراءات السبع: أبو طاهر إسماعيل بن خلف المقرئ الأنصاري الأندلسي (ت455هـ)، تحقيق: د. زهير زاهد، ود. خليل العطية، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1405هـ-1985م.
❖ العوامل : عبد القاهر الجرجاني، منشورات فجر إيران، (د.ت).
❖ العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، 1980م.

❖ عيون الأخبار: ابن قتيبة الدينوري (ت276هـ) نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ، وزارة الثقافة، مصر ، (د.ت).

- غ -

❖ غاية النهاية في طبقات القراء: شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد الجزري (ت833هـ) عُنيَ بنشره: ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط2، 1400هـ- 1980م.

❖ الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية: ابن الخباز (ت693هـ) تحقيق: حامد محمد العبدلي، مطبعة العاني ، بغداد، 1990م.

❖ غيث النفع في القراءات السبع: علي النور الصفاقسي (ت1118هـ) المطبعة العثمانية ببولاق، القاهرة، 1304هـ.

- ف -

❖ الفاءات في النحو العربي والقرآن الكريم: د. شرف الدين علي الراجحي، دار المعرفة الجامعية، 1989م.

❖ فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: محمد ابن علي بن محمد الشوكاني (ت1250هـ) دار المعرفة، بيروت، لبنان، (د.ت).

❖ الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية: سليمان بن عمر العجيلي الشهير بالجمل (ت1204هـ) مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1379هـ-1959م.

❖ فقه اللغة وسر العربية: الإمام أبو منصور إسماعيل الثعالبي النيسابوري (ت429هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).

❖ الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية: جرجي زيدان، مراجعة د. مراد كامل، دار الهلال ، القاهرة، 1969م.

❖ فوات الوفيات : محمد بن شاكر الكتبي (ت764هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1951م.

❖ الفوائد الضيائية: نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت898هـ) تحقيق: د. أسامة طه الرفاعي ، طبع بمطبعة وزارة الأوقاف العراقية، بغداد، ط1، 1403هـ-1983م.

❖ في النحو العربي- نقد وتوجيه: د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1406هـ-1986م.

- ق -

❖ القاموس المحيط: الشيخ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت817هـ) دار الفكر، بيروت، (د.ت).

- ك -

❖ الكافية في النحو: ابن الحاجب، ضمن مجموعة مهمات المتون، ط4، القاهرة، 1949م.

❖ الكامل في اللغة والأدب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ) مراجعة وشرح: تغاريد بيضون، ونعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1989م.

❖ الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويهِ (ت180هـ) تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، نشر مكتبة الخانجي ، القاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، مطبعة المدني، القاهرة ، ط2، 1403هـ- 1983م.

❖ كتاب الباء : د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، (د.ت).

❖ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: جار الله محمد بن عمر الزمخشري (ت538هـ) دار الكتاب العربي ، بيروت، ط3، 1971م.

❖ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة القسطنطيني (ت1067هـ)، طهران، ط3، 1967م.

❖ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ) تحقيق: د. محيي الدين رمضان، دمشق، 1974م.

❖ كشف المشكل في النحو: علي بن سليمان الحيدرة (ت599هـ) تحقيق: هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1404هـ-1984م.

- ل -

❖ اللامات : أبو الحسن الهروي (ت415هـ) تحقيق: يحيى علوان البلداوي، مكتبة الفلاح، الكويت، ط1، 1400هـ-1980م.

❖ اللامات: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت337هـ) تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط2، 1405هـ-1985م.

- ❖ اللباب في النحو: عبد الوهاب الصابوني، مكتبة دار الشرق، بيروت، بناية درويش، (د.ت).
- ❖ لسان العرب: جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري (ت711هـ) دار صادر، بيروت، 1375هـ-1956م.
- ❖ ليس في كلام العرب: ابن خالويه ، تحقيق: أحمد بن الأمين الشنقيطي ، المطبعة المحمودية التجارية، مصر، (د.ت).

– م –

- ❖ مجاز القرآن: أبو عبيدة معمَر بن مثنى (ت210هـ) علق عليه: د. محمد فؤاد سزكين، مطبعة السعادة، ط1، 1374هـ-1954م.
- ❖ مجالس ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت291هـ) شرح وتعليق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف ، مصر، 1948م.
- ❖ مجالس العلماء : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت 337هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الكويت، 1962م.
- ❖ مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني (ت518هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار القلم، بيروت، لبنان، (د.ت).
- ❖ مجمع البيان في تفسير القرآن: أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت548هـ) دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان، 1379هـ.
- ❖ المبدع في التصريف : أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. عبد الحميد السيد طلب، نشر مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط1 ، 1402هـ-1982م.
- ❖ المبدع الملخص من الممتع: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. مصطفى أحمد النماس، مكتبة الأزهر، المطبعة الإسلامية، القاهرة، 1403هـ-1983م.
- ❖ المحاجاة بالمسائل النحوية: جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: د. بهاء باقر الحسني، مطبعة أسعد، بغداد، 1972-1973م.
- ❖ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1386هـ-1966م.

❖ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي ، تحقيق وتعليق: عبد الله إبراهيم الأنصاري وآخرين، الدوحة، ط1، 1984م.

❖ مختصر تفسير ابن كثير: إختصار وتحقيق: الأستاذ محمد بن علي الصابوني، دار القرآن الكريم، ط7، 1402هـ-1981م.

❖ مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ابن خالويه (ت370هـ) عُنيَ بنشره: برجستراسر، المطبعة الرحمانية ، بمصر، 1934م.

❖ المدارس النحوية: د. خديجة الحديثي، مطبعة جامعة بغداد، ط2، 1990م.

❖ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د. مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1958م.

❖ مراتب النحويين: أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي (ت351هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، 1955م.

❖ المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها: جلال الدين السيوطي ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط2، 1387هـ-1958م.

❖ المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: أبو علي الفارسي (ت377هـ) تحقيق: د. علي جابر المنصوري، مطبعة جامعة بغداد، ط1، 1982م.

❖ مسائل النحو الخلافية بين الزمخشري وابن مالك: د. فهمي حسن النمر، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1985م.

❖ المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين ابن عقيل (ت759هـ) تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار المدني ، السعودية، 1984م.

❖ المستدرك على الصحيحين: الإمام أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت405هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ط1، 1411هـ-1990م.

❖ المستقصى في أمثال العرب: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1977م.

❖ مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن طالب القيسي (ت437هـ) تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط4، 1988م.

❖ المطالع السعيدة في شرح الفريدة: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: د. نبهان ياسين حسين، دار الرسالة للطباعة، بغداد، 1977م.

❖ معاني الحروف: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ) تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار الشروق، جدة، ط3، 1404هـ-1984م.

❖ معاني القرآن: أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش المجاشعي (ت215هـ) تحقيق: فائز فارس، الكويت، ط2، 1981م.

❖ معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ) عالم الكتب، بيروت، ط2، 1980م.

❖ معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السري المعروف بالزجاج (ت311هـ) شرح وتحقيق: عبد الجليل عبدة شلبي، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1988م.

❖ معاني النحو: د. فاضل السامرائي، جامعة بغداد ، بيت الحكمة، مطبعة التعليم العالي، الموصل، 1989م.

❖ معترك الأقران في إعجاز القرآن: جلال الدين السيوطي (ت911هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي ، دار الفكر العربي، 1970م.

❖ معجم البلدان: الشيخ شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي البغدادي ، دار صادر، بيروت، 1955م.

❖ معجم الجملة القرآنية، القسم الأول، الحروف الزائدة في ضوء الدراسات القرآنية: د. طالب محمد إسماعيل الزوبعي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، (د.ت).

❖ معجم شواهد العربية: عبد السلام محمد هارون، مطبعة الخانجي، مصر، 1972م.

❖ معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر االقراء: د. أحمد مختار، ود. عبد العال سالم مكرم، مطبوعات جامعة الكويت، ط2، 1988م.

❖ معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).

❖ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، ط2، 1981م.

❖ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: شمس الدين الذهبي (ت748هـ) تحقيق: محمد سيد جاد الحق، مطبعة دار التأليف ، مصر، ط1، 1969م.
❖ المغني: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت620هـ)، دار الفكر، بيروت، ط1، 1405هـ.
❖ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني ، القاهرة، (د.ت).
❖ مفتاح العلوم: أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي (ت626هـ) تحقيق: أكرم عثمان يوسف، مطبعة دار الرسالة، بغداد، ط1، 1982م.
❖ المفصل في علم العربية: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ) دار الجيل ، بيروت، ط2، (د.ت).
❖ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (وهو على هامش خزانة الأدب-البغدادي): بولاق، القاهرة، (د.ت).
❖ المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982م.
❖ المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ، بيروت، (د.ت).
❖ المقرب: علي بن مؤمن ابن عصفور (ت669هـ) تحقيق: د. أحمد عبد الستار الجواري ود. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني ، بغداد، 1986م.
❖ الممتع في التصريف: ابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الدار العربية، للكتاب، ط5، 1403هـ-1983م.
❖ منحة الجليل (وهو على هامش شرح ابن عقيل): محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط14، 1964م.
❖ منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) تحقيق: سدني جليزر، نيوهافن، 1947م.

❖ موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: خالد بن عبد الله الأزهري (ت905هـ) تحقيق: د. عبد الكريم مجاهد، وسعيد عبد الهادي تيم، مؤسسة الشرق للعلاقات العامة والنشر والترجمة، ط1، 1985م.
❖ الموفي في النحو الكوفي: صدر الدين الكنغراوي الاستانبولي (ت1349هـ) شرحه وعلق عليه: محمد بهجة البيطار، من مطبوعات المجمع العلمي بدمشق، مطبعة الترقي، دمشق، 1370هـ-1950م.

- ن -

❖ نتائج الفكر : أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، مطابع الشروق، بيروت، (د.ت).
❖ النجوم الزاهرة في معرفة ملوك القاهرة: أبو المحاسن جمال الدين ابن تغري بردي الأتابكي (ت784هـ) نسخة مصورة عن دار الكتب ، القاهرة، (د.ت).
❖ النحو العربي نقد وبناء: د. إبراهيم السامرائي، مطابع دار صادق، بيروت، 1388هـ-1968م.
❖ النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط5، 1975م.
❖ نزهة الألباء في طبقات الأدباء: أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت577هـ) تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3، 1985م.
❖ نشأة النحو وتأريخ أشهر النحاة: محمد الطنطاوي، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1973م.
❖ النشر في القراءات العشر: أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت833هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
❖ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب: أحمد بن محمد التلمساني المقري، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1388هـ-1968م.
❖ النكت الحسان في شرح غاية الإحسان في علم اللسان: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1405هـ-1985م.
❖ النكت في تفسير كتاب سيبويه: أبو الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، معهد المخطوطات

العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في الجامعة العربية، ط1، 1407هـ-1987م.

❖ نكت الهميان في نكت العميان: صلاح الدين بن أيبك الصفدي، وقف على طبعه الأستاذ أحمد زكي ، المطبعة الجمالية، القاهرة، 1329هـ-1911م.

❖ النهر الماد : أبو حيان الأندلسي ، (على هامش البحر المحيط) ، دار الفكر ، بيروت، لبنان، ط2، 1398هـ-1978م.

❖ نوادر أبي زيد: تعليق سعيد الخدري، المطبعة الكاثوليكية، (د.ت).

❖ النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري (ت215هـ) تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط1، 1401هـ-1981م.

❖ النواسخ في كتاب سيبويه: حسام سعيد النعيمي ، دار الرسالة ، بغداد، 1397هـ-1977م.

-هـ-

❖ هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل باشا البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف ، إستانبول، 1921م، وأعادت طبعه بالأوفسيت المكتبة الإسلامية، طهران، ط1، 1387هـ-1967م.

❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ) تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط1، 1400هـ-1980م.

- و -

❖ الواضح في علم العربية: أبو بكر محمد بن الحسين الزبيدي (ت379هـ) تعليق الدكتور أمين علي السيد، دار المعارف بمصر، 1975م.

❖ واو الثمانية في اللغة العربية: د. رشيد عبد الرحمن العبيدي، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1975م.

❖ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: القاضي شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان (ت681هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط1، 1367هـ-1948م.

ثالثاً: البحوث والدراسات.

- ❖ الإعراب على الخلاف: د. صاحب أبو جناح، مجلة المورد، مجلد 13، العدد: 3 ، 1990م.
- ❖ ما يخفف من الأحرف المشبهة بالفعل: د. فاضل السامرائي، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد، العدد: 18، 1974م.
- ❖ المذهب الكوفي في النحو واللغة وأثره في التطوير والتيسير: عبد الحميد حسن، البحوث والمحاضرات (مؤتمر الدورة 33 بغداد)، 1965م، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ص 231-240.
- ❖ النحويون والقراءات القرآنية : زهير غازي زاهد، مجلة آداب المستنصرية ، العدد : 15، بغداد، 1987م.
- ❖ النونات في اللغة العربية وظيفتها ودلالتها: د. مجهد جيجان الدليمي ، مجلة الأستاذ ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، العدد الخامس، 1990م.

تم بحمد الله

السيرة الذاتية والعلمية

1- الاسم الرباعي واللقب : أ. م . د. عمر علي محمد شهاب الدليمي

2- محل وتاريخ الولادة: بغداد 1972/5/1

3- الجنسية: عراقي

4- القومية : عربي

5- موقع العمل الحالي : كلية العلوم الإسلامية / الفلوجة

6- اللقب العلمي وتاريخ الحصول عليه : أستاذ مساعد بتاريخ 2008/4/13

7- الحالة الاجتماعية : متزوج

8- اسم الزوجة: زينب وليد حرحوش المحمدي

9- الحالة العلمية للزوجة : ربة بيت

10- عدد الأطفال : أربعة أطفال

11- عنوان السكن : المحافظة الانبار/ الفلوجة/ حي المعلمين المحلة 303 الزقاق 64 الدار :3

الهاتف ارضي: 600605

الهاتف النقال:07902659696

البريد الالكتروني : dr_o_72@yahoo.com

12-الاختصاص العام والدقيق : اللغة العربية / نحو

13- الشهادات التي حصل عليها الجهة المانحة للشهادة سنة الحصول عليها

الشهادة	الجهة المانحة للشهادة	سنة الحصول عليها
البكالوريوس	جامعة بغداد / كلية العلوم الإسلامية	1996
الماجستير	جامعة الانبار / كلية التربية	2000/2/22
دكتوراه	جامعة الانبار / كلية التربية	2004/8/25

14- التشكرات والتقديرات التي حصل عليها :

اولاً: كتاب شكر وتقدير من معالي نائب رئيس الوزراء الدكتور رافع العيساوي ووزير التعليم العالي والبحث العلمي عدد(2)

ت	رقم وتاريخ كتاب الشكر	اسم الشخصية والجهة المانحة	السبب
1	شكر وتقدير 2858/48 في 2009/9/3	من معالي السيد نائب رئيس الوزراء الدكتور رافع حياد العيساوي	لجهوده المتميزة في خدمة المجتمع وخدمة الصالح العام
2	شكر وتقدير م و ع / 845 في 2010/6/3	من معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور عبد ذياب العجيلي	للحرص العالي في أدارة الصرح العلمي والجهود القيمة لتطوير صروح الجامعة العلمية والابداع فيها

ثانياً : كتب شكر وتقدير مع تثمين جهود من السادة رؤساء ومساعدي جامعة الانبار عدد (23)
وكما مبين أدناه :

ت	رقم وتاريخ كتاب الشكر	اسم رئيس الجامعة والمساعد المانح لكتاب الشكر	السبب
1	م ر ج 1177 في 2003/9/16	د. عبد الهادي رجب	للجهود المبذولة في العثور على الباص المسروق العائد لكلية القانون
2	م ر ج 489 في 2005/7/2	د. عبد الهادي رجب	للجهود المبذولة في استحصال الموافقات لموقع الجامعة في الفلوجة
3	م ر ج 525 في 2005/7/10	د. عبد الهادي رجب	الحفاظ على المال العام
4	م ر ج 899 في 2005/10/30	د. عبد الهادي رجب	للجهود المبذولة في انجاز مهام اللجنة الامتحانية في كلية القانون / الفلوجة
5	م ر ج 266 في 2005/4/18	د. عبد الهادي رجب	لتميزه في اللجنة الامتحانية / كلية القانون / الفلوجة الدور الأول والثاني
6	م ر ج 482 في 2006/8/26	د. محمد الحمداني	لإنجاح الدوام الرسمي في كلية القانون / الفلوجة بعد أحداث الفلوجة الثانية
7	م ر ج 588 في 2006/11/20	د. محمد الحمداني	للجهوده في انجاز مستلزمات فتح قسم الشريعة في كلية القانون / الفلوجة في الوقت الذي يؤدي جميع التزاماته في اللجان او الأعمال الإدارية المكلف بها
8	م ر ج 665 في 2006/11/26	د. محمد الحمداني	الدور المتميز في اللجنة الامتحانية لكلية القانون في الدور الأول والثاني
9	2005/12/24(جدارية)	د. محمد الحمداني	لاستكمال الإجراءات الأصولية ومراجعة الوزارات والدوائر المعنية في بغداد من اجل استملاك ارض جامعة الفلوجة وفي اصعب الظروف
10	م ر ج 457 في 2006/7/31	د. محمد الحمداني	للجهود المبذولة في إعادة تأهيل كلية القانون / الفلوجة بعد أحداث الفلوجة الثانية
11	م ر ج 526 في 2008/9/7	د. خليل ابراهيم الدليمي	للجهد المتميز في إكمال كافة الاجراءات الأصولية والقانونية المتعلقة بانجاز سندات تمليك الأراضي المخصصه لجامعة الانبار في مدينة الفلوجة ومن حسابه الخاص
12	م ر ج 534 في 2008/9/10 (تثمين)	د. خليل ابراهيم الدليمي	للجهود الطيبة التي بذلتموها في تجهيز كليتكم بالكتب المنهجية من محسني أهالي الفلوجة
13	م ر ج 517 في 2008/8/31(تثمين)	د. خليل ابراهيم الدليمي	نظرا لما ابديتموه من جهد متميز في تشجير الساحات الترابية المحيطة بالكلية

14	م ر ج 154 في 2009/2/25	د خليل ابراهيم الدليمي	لجهوده في شتى مجالات العمل وحصتولة على بناية نموذجية متكاملة داخل مدينة الفلوجة
15	م ر ج 385 في 2009/5/3	د خليل ابراهيم الدليمي	لحسن ادائة في اللجنة الامتحانية في كلية العلوم الاسلامية الفلوجة لسنة 2008
16	م ر ج 576 في 2009/7/5	د خليل ابراهيم الدليمي	للدور الفعال في انجاح الامتحانات النهائية في كلية العلوم الاسلامية / الفلوجة
17	شكر وتقدير م. ر. ج. 730 في 2009/8/26	د خليل ابراهيم الدليمي	لجهوده المتميزة في كلية العلوم الإسلامية في الفلوجة
18	شهادة تقديرية 2003/2/24	د عوني كامل شعبان	لحصوله على اللقب المتميز في كلية القانون 2003
19	شكر وتقدير م.م أ/107 في2009/9/3	د. سعدي مجيد عاشور المساعد الاداري	للجهود المتميزة في انجاز الإعمال الموكلة إليه التي كان لها الأثر البارز في الارتقاء بمستوى الكلية الإداري والتنظيمي والمالي والحضاري
20	تثمين م.ر . ج 131 في 2010/2/17	د. خليل ابراهيم الدليمي	التزامه بتنفيذ قرارات وتوجيهات الجامعة
21	تثمين م ر ج 184 في 2010/3/16	د. خليل ابراهيم الدليمي	وذلك بتنظيم الأسبوع الثقافي الثاني
22	شكر وتقدير م.ر.ج. 381 في 2010/5/12	د خليل ابراهيم الدليمي	وذلك للجهود المبذولة في انجاز صحة الصدور
23	شكر وتقدير م.ر.ج. 753 في 2010/10/19	د خليل ابراهيم الدليمي	وذلك للجهود المبذولة والتميزه في اعمال اللجنة الامتحانية

ثالثاً: مكافأة مالية من السادة رؤساء ومساعدي رئيس جامعة الانبار عدد/3

1	مكافأة مالية م.ر . ج 541 في 2005/7/17	رئيس جامعة الانبار د 0 عبد الهادي رجب	للحفاظ على المال العام
2	مكافأة مالية 842 في 2003/2/6	مساعد رئيس الجامعة للشؤون الإدارية د. محمد خليفة	لجهوده في انجاز إعمال التطوير والتحوير للأبنية المخصصة لكلية القانون
3	مكافأة مالية 238 في 2000/5/27	عميد الإدارة والاقتصاد الفلوجة د. خميس خلف موسى	للجهود المتميزة

رابعاً : كتاب شكر وتقدير من السادة عمداء كليات الإدارة والاقتصاد والقانون في الفلوجة عدد (14)

1	541 في 2001/9/3	د خميس خلف موسى عميد الإدارة والاقتصاد في الفلوجة	لجهده المتميز طيلة العام الدراسي
2	839 في 2001/6/29	د خميس خلف موسى عميد الإدارة والاقتصاد في الفلوجة	لتفانيه في أداء المهام الملقاة على عاتقه طيلة العام الدراسي
3	94 في 2002/9/13	د حمدي صالح مجيد عميد كلية القانون الفلوجة	لصيانة وترميم بناية عمادة القانون
4	1 في 2003/1/2	د حمدي صالح مجيد عميد القانون / الفلوجة	لانجاز تحوير قاعات دراسية بوقت قياسي
5	19 في 2003/1/12	د حمدي صالح مجيد عميد القانون / الفلوجة	للعمل الدؤوب ليل نهار في سبيل اكمال العمل المناط به على اكمل وجه في لجنة المشتريات
6	391 في 2003/8/6	د حمدي صالح مجيد عميد كلية القانون الفلوجة	لجهوده في انجاز إعمال اللجنة الامتحانية وإعلان النتائج بوقت قياسي
7	512 في 2003/9/13	د حمدي صالح مجيد عميد القانون / الفلوجة	للحرص الشديد على اموال الدولة وممتلكاتها بعد إعمال السلب التي تعرضت اليها كليتي الإدارة والاقتصاد والقانون في الفلوجة
8	539 في 2003/9/24	د حمدي صالح مجيد عميد القانون / الفلوجة	لاخلاصة الذي ينم عن وعي وحرص عميقين على المصلحة العامة واموال الدولة وممتلكات الكلية .
9	116 في 2004/5/29	د حمدي صالح مجيد عميد القانون / الفلوجة	لتفانيه بأداء الواجبات والإعمال المناطة به في الظروف الصعبة
10	230 في 2004/7/13	د حمدي صالح مجيد عميد القانون / الفلوجة	تقديرا لما يتحلى به من نكران الذات ولما يتمتع به من قوة إرادة وعزيمة صادقة وصبر وتفان
11	أ/961 في 2007/6/6	د عدنان ابراهيم عبد عميد القانون / الفلوجة	لالتزامه بتقديم ثلاث نماذج من الأسئلة الامتحانية
12	208 في 2008/2/12	د عدنان ابراهيم عبد عميد القانون / الفلوجة	لانجاز تخصيص قطعة الأرض التابعة لرئاسة جامعة الانبار واستحصال السند الخاص بها
13	215 في 2008/2/16	د عدنان ابراهيم عبد عميد القانون الفلوجة	لجهوده المخلصة والحثيثة في انجاح الدوام خلال الفصل الدراسي الاول
14	أ/ 790 في 2008/5/5	د عدنان ابراهيم عبد عميد القانون / الفلوجة	لانجاحة الندوة العلمية التي عقدت في قسم الشريعة

خامساً: شهادة تقديرية من السيد رئيس جامعة الانبار بمنحه لقب المدرس المتميز في كلية القانون للعام الدراسي 2003/2002.

سادساً : كتب شكر وتقدير من شخصيات وطنية وشيوخ عشائر ومسؤولي دوائر الدولة في المحافظة عدد(14).

1	271 في 12/10/ 2008 شكر وتقدير	رئيس المجلس البلدي لجنوب الرمادي	لجهوده في إنشاء كلية العلوم الإسلامية وتطويرها
2	376 في 2008/12/3 شكر وتقدير	رئيس مجلس العموم لشيوخ العشائر العراقية والعربية	لما قدمه من انجازات خيرة في بناء جيل واع ولجهوده المتميزة في تطوير كليات الفلوجة
3	74 في 2007/12/6 شكر وتقدير	جماعة علماء ومثقفي العراق فرع الفلوجة	لسعيه الجاد ليل ونهار في سبيل الارتقاء بالمستوى العلمي
4	شهادة توقيرية 2009/4/20	المجمع الثقافي والأدبي	لجهوده في رفد المسيرة الثقافية والأدبية
5	شهادة تقديرية 2009	رابطة الطلبة والشباب العراقية	لجهوده المبذولة في تقدم المسيرة العلمية
6	شكر وتقدير 2009	جامع الفرقان في الفلوجة	لجهوده المبذولة في استضافته المسابقة الثقافية الثانية دورة الفقه الإسلامي
7	شكر وتقدير 2009	مدير الوقف السني	لبناء الصرح العلمي وانجاز مجلة صدى الاقلام
8	شكر وعرفان 23 رمضان 1428 هـ	رئيس جبهة التوافق العراقية	لمواقفة الشجاعة والمشرفة في الحفاظ على كليات مدينة الفلوجة وانجاز جامعة الفلوجة
9	شكر وتقدير 2006	رئيس اللجنة المشرفة على دورة القران الكريم الأولى	لدعمه المتواصل في إنجاح الدورة الأولى لمسابقة القران الكريم في قسم الشريعة
10	شكر وتقدير أ/5 في 2009/11/9	رابطة سبل العطاء للتنمية والتطوير	لجهوده المبذوله وعطائه المتواصل لابناء العراق في الكلية
11	شكر وتقدير 603 في 2010/3/17	مكتب انتخابات محافظة الانبار	في الدعم اللا محدود لعملية انتخابات مجلس النواب العراقي وموقفه المشرفة في دعم مفوضية الانتخابات في الانبار .
12	شكر وثناء 215 في 2010/5/26	مجلس علماء الفلوجة المقر العام	تثمينا للجهود المبذوله في انجاح الكلية واظهارها بالمظهر الذي يليق بسمعة مدينة الفلوجة دينياً وعلمياً واخلاقياً وثقافياً.
13	تثمين 6676 في 2010/6/28	جامعة الانبار /قسم التخطيط والمتابعة	للجهد العالي والمتميز لدليل المنجزات والنشاطات الخاصة بالكلية
14	شكر وتقدير 2455 في 2010/6/27	وزارة الداخلية/ مديرية حماية منشأت الانبار	للجهود المبذولة والمتميزة في ردع الإرهاب خدمة للعراق الجديد

- مجموع التشكرات والشهادات التقديرية عدد(53)

15- العقوبات الانضباطية وأسبابها : لا يوجد

16- المناصب التي تقلدها :

ت	الموقع الإداري	المكان	المدة الزمنية
1	كلية الإدارة والاقتصاد / الفلوجة	كلف بمهام معاون عميد الكلية للشؤون العلمية ومسؤولية الوحدة العلمية	2000- 2002
2	كلية القانون / الفلوجة	كلف بمهام معاون عميد الكلية للشؤون العلمية ومسؤولية الوحدة العلمية	2004/2002
3	كلية القانون/ الفلوجة	مدير الوحدة القانونية والإدارية	2004- 2006/7/1
4	كلية القانون / الفلوجة	رئيس قسم الشريعة	2006/7/1- 2008/7/9
5	كلية العلوم الإسلامية / الفلوجة	عميد الكلية	2008/7/9ولحد الآن
6	كلف برئاسة وعضوية عشرات اللجان العلمية والإدارية والتحقيقة المختلفة من قبل رئاسة الجامعة وكليات الإدارة والاقتصاد والقانون		
7	عضو مجلس كلية القانون / الفلوجة منذ استحداثها سنة 2001- 2002 والى ان تم استحداث كلية العلوم الإسلامية فى الفلوجة. في 2008/7/1 ليكون رئيساً لمجلسها .		

17- الدوائر التي عمل فيها :

ت	الدائرة	من	إلى
1	كلية الإدارة والاقتصاد/ الفلوجة	2000	2002
2	كلية القانون / الفلوجة	2002	2008
3	كلية العلوم الإسلامية/ الفلوجة	2008	لحد الآن

18- عدد البحوث المنشورة وعناوينها (5) وهي :

ت	اسم البحث	اسم المجلة المنشور فيها	تاريخ النشر
1	أساليب الطلب في آيات النفاق	جامعة الانبار للعلوم الانسانية	2007
2	وقوع الحال معرفة	جامعة الانبار للعلوم الانسانية	2007
3	الدلالة النحوية للأفعال الماضية في سورة البقرة	جامعة الانبار للعلوم الانسانية	2008
4	من ردود المرادي على النحويين في الجنى الداني	جامعة الانبار للعلوم الانسانية	2007
5	حذف حرف الجر دراسة نحوية دلالية في بعض آيات القران الكريم	الجامعة الاسلامية(مبدأ)	2010

19 - الخبرات العلمية:

- درس مادة اللغة العربية في كلية الإدارة والاقتصاد بقسميها الإدارة العامة والاقتصاد للأعوام 2000- 2001 -2002.

- درس مادة اللغة العربية في كلية القانون الفلوجة للسنوات 2001 ولغاية 2007 وفي جميع المراحل الأربع .

- درس مادة منهج البحث للمرحلة الثالثة / قانون 2002- 2006.

- درس مادة المنطق القانوني للمرحلة الثالثة / قانون 2004-2005.

- الخبير اللغوي في كلية القانون/ الفلوجة وكان خبيراً لغوياً لعدة رسائل واطاريح في كلية الإدارة والاقتصاد ومعهد التاريخ العربي وكلية الزراعة في جامعة بغداد وغيرها .

- حصل على شهادة الكفاءة بالحاسوب من كلية الحاسوب / جامعة الانبار استنادا لكتابهم ذي العدد 230 في 2000/11/25 .

- شارك في دورة أصول المخاطبات واتخاذ القرارات الإدارية المقامة في جامعة الانبار من 21-25 ايار 2009 .

- شارك في دورة التعليم المستمر (الدورة التأهيلية الرابعة في جامعة الانبار من 19-2000/8/24 .

- شارك في دورة تقنيات التدريس ومهارات القيادة في مؤسسة رؤية للتنمية والتطوير من 210/4/27 ولغاية 2010/5/25

- عضو هيئة تحرير مجلة جامعة الانبار للعلوم الإسلامية.
- الخبير اللغوي لمجلة روافد الثقافية .

فهرس المحتويات

الباب الثاني 235- 498

ردود أبي حيان الأندلسي على النحاة في الحروف الثنائية